الجمهوريّة العربيّة السوريّة
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التَّنافس الدُّوليُّ في إفريقيا في فترة ما بعدَ الحربِ الباردةِ (1991- 2013)

أطروحة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد

أماني عيسى الإبراهيم

إشراف
أ.د. حكمات العبد الرحمن

المشرف المشارك
أ.م.د. رامي الضللي

2025/2024

الشكر والتقدير

بعد أن منَّ الله علينا ووفقنا لإنجاز الرسالة وإتمامها بالشكل الذي هي عليه، أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى من وجهني وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذه الرسالة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور حكمات العبد الرحمن**، له مني جزيل الشكر والامتنان وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي المساعد **الأستاذ الدكتور رامي الضللي** على دعمه لي خلال مرحلة البحث، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذة قسم التاريخ جميعاً.

ولا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل **رئيس وأعضاء لجنة المناقشة** لتفضلهم بقراءة الأطروحة وتصويب أخطائها.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وتسهيل مهمتي في الحصول على المصادر والمراجع لإتمام أطروحتي، وأخص بالشكر أساتذة قسم التاريخ في العراق الشقيق الّذين قدّموا لي يدّ المساعدة بتزويدي بالمراجع الخاصّة بموضوع الدّراسة.

الباحثة

المحتويات

الشكر والتقدير	**أ**
ملخص	**و**
مقدمة	**1**
الفصل الأول: التنافس الدولي في إفريقيا بين عامي (1945-1991)	**10**
أولاً: مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:	**12**
1-مفهوم التنافس	**12**
1-1-المفهوم اللغوي	**13**
1-2-المفهوم الاصطلاحي	**13**
2-علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة	**14**
2-1-القوة (Power)	**14**
2-2-توازن القوة (Balance of Bower)	**16**
2-3-الأزمة (Crisis)	**17**
2-4-التوتر (Stress)	**17**
2-5-النزاع (Dispute)	**18**
2-6-الصراع الدولي (Conflict International	**19**
ثانياً: التنافس الأمريكي-السوفييتي في القارة الإفريقية بين عامي (1945-1991)	**20**
1-أهمية القارة الإفريقية	**20**
1-1-من المنظور الأمريكي	**20**
1-2-من المنظور السوفييتي	**24**
ثالثاً: قضايا التنافس الأمريكي-السوفييتي في القارة الإفريقية بين عامي (1945-1991)	**26**
1-القضية الكونغولية	**26**
2-قضية انغولا	**29**
3-قضية اوغادين	**30**
الفصل الثاني:	**36**
دوافع التنافس الدولي في إفريقيا بين عامي (1991-2013)	**38**
أولاً: دوافع تتعلق بالقارة الإفريقية	**38**
1-الأهمية الاستراتيجية	**38**
1-1-الموقع الجغرافي	**39**
1-2-التركيبة السكانية	**40**

2-الأهمية الاقتصادية.....	**41**
2-1-النفط والغاز.....	**42**
2-2-اليورانيوم.....	**48**
2-3-الفحم الحجري.....	**48**
2-4-معادن أخرى.....	**48**
ثانياً: دوافع تتعلق بالدول المتنافسة.....	**49**
1-الدافع الدبلوماسي والسياسي.....	**49**
1-1-من المنظور الفرنسي.....	**49**
1-2-من المنظور الأمريكي.....	**52**
1-3-من المنظور الصيني.....	**54**
3-1-3-قضية تايوان.....	**56**
3-2-3-مواجهة الضغوط الغربية.....	**57**
3-3-3-خلق عالم متعدد الأقطاب.....	**58**
1-4-من المنظور الياباني.....	**59**
1-5-من المنظور الروسي.....	**60**
2-الدافع الاقتصادي.....	**61**
2-1-من المنظور الفرنسي.....	**61**
2-2-من المنظور الأمريكي.....	**62**
2-3-من المنظور الصيني.....	**63**
2-4-من المنظور الياباني.....	**65**
2-5-من المنظور الروسي	**66**
3-الدافع العسكري والأمني.....	**67**
3-1-من المنظور الفرنسي.....	**67**
3-2-من المنظور الأمريكي.....	**69**
3-3-من المنظور الصيني.....	**70**
3-4-من المنظور الياباني.....	**71**
3-5-من المنظور الروسي	**72**
الفصل الثالث:	**74**
وسائل التنافس الدولي في القارة الإفريقية بين عامي (1991-2013).....	**75**
أولاً: الوسائل الفرنسية	**75**

1-الدبلوماسية.....	**75**
2-الإقتصادية.....	**77**
3-العسكرية.....	**80**
4-الثقافية.....	**82**
ثانياً: الوسائل الأمريكية.....	**83**
1-الدبلوماسية.....	**83**
2-الإقتصادية.....	**85**
3-العسكرية.....	**87**
4-الثقافية.....	**89**
ثالثاً: الوسائل الصينية.....	**90**
1-الدبلوماسية.....	**90**
2-الإقتصادية.....	**93**
3-العسكرية.....	**96**
4-الثقافية.....	**98**
رابعاً: الوسائل اليابانية.....	**99**
1-الدبلوماسية.....	**99**
2-الإقتصادية.....	**100**
3-العسكرية.....	**103**
4-الثقافية.....	**104**
خامساً: الوسائل الروسية.....	**105**
1-الدبلوماسية.....	**105**
2-الإقتصادية.....	**107**
3-العسكرية.....	**109**
4-الثقافية.....	**111**
الفصل الرابع: قضايا التنافس الدولي في القارة الإفريقية بين عامي (1991-2013)	**113**
أولاً: التنافس على موارد الطاقة الإفريقية.....	**114**
ثانياً: التنافس في مجال الأمن والسلاح	**126**
1-في مجال الأمن	**126**
2-في مجال السلاح	**133**
ثالثا: التنافس في المجال الاقتصادي.....	**140**

1-المبادلات التجارية.....	**140**
2-الاستثمارات والأسواق.....	**147**
1-2-الاستثمارات.....	**147**
2-2-الأسواق.....	**150**
3-المساعدات والقروض.....	**152**
رابعاً: التنافس في مجال الهيمنة وبسط النفوذ	**154**
خامساً: تقييم التنافس الدولي في القارة الإفريقية وانعكاساته على مستقبل القارة	**161**
-خاتمة.....	**167**
-الملاحق.....	**171**
-المصادر والمراجع.....	**177**
- Abstract.....	

مُلخَّص:

تعدّ قضية التنافس الدولي في القارة الإفريقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين ومراكز الأبحاث الدولية، وذلك بسبب ما تمتلكه القارة من مقوماتٍ طبيعية تؤهلها لتصبح ساحةً للتنافس الدولي بين القوى الكبرى، متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وبخاصةً فرنسا. بالإضافةً إلى ذلك برزت القوى الآسيوية، مثل الصين، كفاعلٍ رئيسي يسعى إلى توجيه سياسته الخارجية تجاه القارة الإفريقية، والتي سعت فيها لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول يتمثل في الحصول على مصادر الطاقة الإفريقية وخصوصاً النفط، والثاني يتمثل في استغلال النزاعات الداخلية في القارة لترويج أسلحتها. خاصةً وأن إفريقيا بطبيعة بنيتها الاجتماعية وتركيبتها السياسية تعد من المناطق الأكثر تأثراً بتبعات التنافس الدولي، مما أدى إلى زيادة حدة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي استنزفت موارد القارة، وأثرت بشكلٍ كبير في زيادة حدة التنافس الدولي عليها.

اكتسبت القارة الإفريقية أهمية بالغة في التوجهات الدولية بعد الحرب الباردة، وذلك نظراً لخصائصها الجغرافية المتنوعة، المتمثلة في موقعها الاستراتيجي الذي يطل على المنافذ البحرية من جميع اتجاهاتها الأربعة، مما جعلها محط اهتمام دولي واسع، كما أن الخصائص البشرية للقارة الإفريقية تضفي أهمية إضافية لها، بِعَدِها سوقاً واسعة لتصريف المنتجات الصناعية للقوى الكبرى، فالقارة تمثل سوقاً استهلاكية تضم أكثر من مليار نسمة، فضلاً عن غناها بالثروات الطبيعية والمعدنية الهائلة ما يجعلها إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة للقوى الدولية، التي استخدمت أدواتٍ وآلياتٍ سياسية واقتصادية وأمنية متنوعة لتعزيز نفوذها في مختلف دول القارة، تمثلت بالزيارات المتكررة لمسؤولي تلك الدول، والسعي لحل النزاعات الداخلية، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.

استناداً إلى ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع التنافس الدولي في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، بدءاً من نهاية القرن العشرين، حيث احتلت القارة الإفريقية، موقعاً مهماً في استراتيجيات القوى العالمية، بعد إدراكها الأهمية الاقتصادية التي تمتاز بها، جعلها تدخل في دائرة التنافس الدولي لاستحواذ النفوذ والهيمنة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التنافس، القارة الإفريقية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، قضايا، مصادر الطاقة، الأمن والسلاح، الهيمنة، الانعكاسات.

مُقدّمة:

تعد قارة إفريقيا واحدة من أهم قارات العالم، وتلقب بـ "القارة السمراء"، نظراً للانتشار الواسع للعرق الأسود بين سكانها، وقد أطلق بعض الأوروبيين عليها لقب "القارة المظلمة"، وذلك لجهلهم بما يوجد داخلها، كما تُعرف أيضاً بـ "القارة المنسية".

تحيط بها المياه من جميع الاتجاهات، حيث تفصلها عن القارة الأوروبية مياه البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق وممر صقلية، كما تنفصل عن القارة الآسيوية بواسطة قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، ومن جهة الشرق يحدها المحيط الهندي بينما يحدها المحيط الأطلسي من جهة الغرب، وتصنف قارة إفريقيا في المرتبة الثانية من حيث المساحة ومعدل الكثافة السكانية بعد قارة آسيا.

تتمتع القارة الإفريقية بأهمية استراتيجية بالغة، مستمدة من موقعها الجيواستراتيجي وثرواتها الطبيعية، حيث تعتبر القارة واحدة من أغنى القارات في العالم، حيث تحتوي على أكثر من 10% من المخزون العالمي للنفط الذي يعد عنصراً محورياً في الاقتصاد العالمي. بالإضافةً إلى ذلك، تمتلك القارة كميات هائلة من الغاز الطبيعي والذهب واليورانيوم والمعادن المتنوعة ذات الأهمية الاقتصادية. كما تزخر إفريقيا بموارد مائية وثرواتٍ زراعية متنوعة. ناهيك عن ثقلها السياسي في المنظمات الدولية، حيث تتكون من 54 دولة مستقلة، مما يجعلها أكبر كتلة تصويتية على مستوى العالم. ومن جهةٍ أخرى، تتفاوت اهمية القارة بحسب رهانات العلاقات الدولية وطبيعية التوجهات العالمية.

أدت المتغيرات الدولية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلى دفع العديد من القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نحو محاولة الاستفادة من ثروات القارة الإفريقية، وذلك بالعمل على توسيع نطاق نفوذها الاقتصادي والسياسي باختلاف الاستراتيجية المتبعة لكل منها. بناءً على ذلك، دخلت القارة الإفريقية في دائرة التنافس بين القوى الدولية، التي تسعة لتأمين مصادرها الطاقوية. وقد استخدمت تلك القوى مجموعة متنوعة من الوسائل، تشمل السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بالإضافةِ إلى الوسائل الثقافية، بهدف تعزيز نفوذها والسيطرة على موارد القارة.

لقد أسهمت الأزمات والصراعات الداخلية التي كانت ولا تزال تعاني منها القارة الإفريقية، في تمكين القوى الدولية من تحقيق أهدافها، التي تتمحور بشكلٍ رئيسي حول الجانب الاقتصادي والذي يتعلق بالدرجة الأولى في الهيمنة على مصادر الطاقة الإفريقية، من خلال استغلال هذه الصراعات، فرضت القوى الدولية وجودها العسكري المباشر وأنشأت اتفاقيات وقواعد عسكرية في مختلف دول القارة، وخصوصاً في الدول الغنية بالنفط.

كما أتاحت هذه الصراعات للقوى الدولية ترويج أسلحتها وتصريفها في أسواق القارة، مما أسهم في تحويل أسواقها إلى سوقٍ مكتظةٍ بالأسلحة الأوروبية والأسيوية.

علاوةً على ذلك: أدت عواملٌ عدة دوراً في جعل القارة الإفريقية محط اهتمام القوى الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن أبرزها توافر الموارد الطبيعية، وبشكلٍ خاص النفط، الذي أصبح الدافع الرئيسي وراء التحركات الدولية. وقد تداخلت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة، لتصبح معه القارة الإفريقية ساحةً جديدة للتنافس الدولي مرةً أخرى بعد الحرب الباردة، مع ظهور قوى دولية جديدة. ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس في السيطرة على النفط وحماية الإمدادات من موارد الطاقة الإفريقية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة محوراً مهماً في تطوير اقتصادها وضمان احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية.

وباختصار يمكن القول: إنَّ القارة الإفريقية، التي ظلت لفترةٍ زمنية طويلة من أكثر المناطق المُهملة، قد أصبحت اليوم هدفاً معلناً لمصالح العديد من القوى الدولية والإقليمية، في مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على أبرز القوى الفاعلة وذات النفوذ في إفريقيا، وهي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا. كما توجد قوى دولية واقليمية أخرى تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها في القارة الإفريقية مثل الهند وكوريا الجنوبية و"اسرائيل" والسعودية وإيران.

-مصطلحات الدراسة:

الحرب الباردة: هي حالة التوتر والصراع التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بين القوتين العظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وذلك في الفترة الممتدة من عام 1945 حتى عام 1991. وقد أسفرت هذه الحرب عن انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيمن في النظام الدولي.

التنافس الدولي: يُعرّف التنافس الدولي بأنه العلاقة بين القوى العالمية ذات التأثير السياسي والاقتصادي، حيث تسعى هذه القوى من خلاله لتحقيق مصالحها الخاصة، إما من خلال التعاون أو عبر اللجوء إلى الصراع مع قوى أخرى.

الاستراتيجية: هو مصطلح قديم مستمد من الكلمة الإغريقية Strategos، ويعني فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل اندلاع الحرب، وفن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب. ومع تغيرات السياقات الدولية، تطور هذا المصطلح وأصبح يقصد به التخطيط المستقبلي الرشيد الذي يهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجياتٍ عليا باستخدام وسائل وأدواتٍ إجرائية وعملية محددة.

القوى الكبرى: تشير إلى مجموعة الدول التي تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية. وقد تتعاون هذه القوى فيما بينها أو تكون في حالة من التنافس.

الأمن: هو قدرة الدولة على حماية حدودها من التهديدات الخارجية، وتحقيق الاستقرار سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، مما يسهم في النهوض والتقدم للدولة.

الهيمنة: تستخدم في علوم السياسة الدولية، للدلالة على الهيمنة الجيوسياسية لقوة معينة بفضل قدراتها العسكرية والاقتصادية الهائلة التي تمتلكها، وقد برز هذا المفهوم بعد الحرب الباردة عندما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الهيمنة والانفراد بسيادة العالم.

الجيوبوليتيكية: هو مصطلح غير عربي، ويعني دراسة تأثير البيئة الجغرافية بمقوماتها المتنوعة من النواحي الطبيعية والعرقية والديمغرافية والاقتصادية، على السياسة. ومدرى قدرة السياسة على الاستفادة من المقومات الجغرافية المتاحة في منطقة معينة.

- إشكالية البحث:

تتعدد مجالات التنافس الدولي في القارة الإفريقية، نظراً لما تمتلكه من مواردٍ استراتيجية واقتصادية متنوعة. يأتي ذلك في ظل اتساع نطاق القوى الدولية، وتباين توجهاتها وأهدافها تجاه إفريقيا. وقد أدت التغيرات في موازين القوى على الساحة الدولية إلى اعادة صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالقوى الكبرى المتعلقة بمناطق النفوذ، مما ساهم في اعادة ترتيب أولوياتها داخل هذه المناطق، ولا سيما في القارة الإفريقية التي تأثرت كثيراً بالتحولات التي شهدتها السياسات الدولية.

تكتسب القارة الإفريقية أهمية خاصة بسبب مقوماتها الاقتصادية، التي تتمثل فيما تمتلكه من احتياطات هائلة من مصادر الطاقة المتنوعة. إضافةً إلى موقعها الاستراتيجي الفريد الذي يربطها بقارات العالم الثلاث، الأمر الذي يمنحها فرصة التحكم في الممرات والمنافذ البحرية شرقاً وغرباً، ما يعزز دورها في التنافس الدولي.

تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في طبيعة التنافس الدولي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة؟ وانعكاسات هذا التنافس على مستقبل القارة الإفريقية دولاً منفصلة أو كتلة جغرافية متكاملة.

تساؤلات البحث:

تثير الاشكالية الرئيسية للدراسة مجموعة من التساؤلات، التي تحتاج إلى البحث والتحليل. ومن بين هذه التساؤلات:

1-هل كان التنافس الدولي للسيطرة على القارة الإفريقية بموقعها الاستراتيجي وثرواتها المتنوعة جزءاً من عملية إعادة تشكيل النظامين السياسي والاقتصادي العالمي؟

2-هل شكلت مصادر الطاقة التي تمتلكها القارة الإفريقية الدافع الأساسي وراء التنافس الدولي عليها؟

3-كيف قامت القوى الدولية باستغلال التهديدات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية للتدخل في شؤونها وتعزيز نفوذها وهيمنتها؟

4-هل أسهمت الاستثمارات الخارجية في تعزيز الحضور الدولي وتنمية دول القارة الإفريقية، أم أدت إلى تصاعد النزاعات والمشاكلات الداخلية فيها؟

5-هل استفادت دول القارة الإفريقية من التنافس بين القوى الدولية على مواردها، أم أن هذا التنافس انعكس سلباً على دول القارة؟

6-ما هو مآل المنافسة بين الشركات الغربية والآسيوية في القارة الإفريقية؛ شراكة في تقاسم النفوذ أم هيمنة لجهة على جهةٍ أخرى؟

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه محاولة للخروج بدراسة جديدة تعالج ظاهرة لاتزال تداعياتها مستمرة ولم تحظَّ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين. انطلاقاً من ذلك، تستمد الدراسة قيمتها من كونها تسعى لتسليط الضوء على قارة تُعَدُّ من القارات الأكثر أهمية من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، سواء على الصعيد الدولي أو الإفريقي. إنَّ الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الإفريقية، تمثل دافعاً رئيسياً للتوجهات الدولية نحوها بغرض الاستفادة من ثرواتها الطبيعية والتحكم في موقعها الاستراتيجي الحيوي. من جهةٍ أخرى، فقد ساهمت هذه التوجهات في تعزيز مكانة القارة وزيادة فرص تنميتها.

- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل تطور التنافس الدولي في القارة الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة، من خلال استكشاف دوافعه وأدواته الرئيسية، فضلاً عن تحليل أهم القضايا المتعلقة به. وتتجلى الأهداف الأخرى للدراسة في النقاط التالية:

1-ايضاح أهمية القارة الإفريقية الاستراتيجية والاقتصادية في ميزان المنافسات الدولية.

2-دراسة العوامل التي دفعت القوى الدولية المتنافسة إلى توجيه اهتمامها نحو القارة الإفريقية.

3-تحديد الوسائل والأساليب التي اعتمدتها الدول المتنافسة لتعزيز وجودها في القارة الإفريقية.

4-تحليل قضايا التنافس الدولي مع توضيح حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين القوى المتنافسة ودول القارة الإفريقية.

5-صياغة رؤية استشرافية للحد من تأثير التنافس الدولي على القارة، ولاستفادة من ثرواتها.

- مبررات البحث:

مبررات ذاتية: الاهتمام بالدراسات الإفريقية والدولية، والبحث في أسباب التوجهات الدولية نحو القارة الإفريقية.

مبررات علمية: محاولة تقديم دراسة حول أهم المواضيع التي ما تزال تحتاج إلى المزيد من البحث، في ظل قلة الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الدولي عموماً والقارة الإفريقية خصوصاً.

-منهجية البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع المركب على مستوى القوى الدولية المتنافسة ذات التأثير في الساحة الإفريقية، وتعدد مجالات التنافس فيما بينها والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والثقافية، اعتمد البحث على المنهج التاريخي، الذي يقوم على دراسة جذور ودوافع التنافس الدولي. ودراسة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الإفريقية، التي شكلت الدافع الرئيسي وراء التوجهات الدولية نحوها، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على تحليل أبرز قضايا التنافس الدولي في القارة الإفريقية وتأثير القوى الدولية فيها، مما أسهم في فهم الأسباب الكامنة وراء هذا التنافس.

- حدود البحث:

الحدود الزمانية: تمتد من عام 1991 حتى عام 2013، اختير عام 1991 كبداية للدراسة، لأنَّ هذا العام شهد متغيرات عدة أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية ما عرف بالحرب الباردة المتمثلة بالصراع الأمريكي-السوفيتي، وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها فرض هيمنتها العالمية، ما كان له انعكاساته على طبيعة النظام الدولي وسياسات الدول الخارجية. واختير عام 2013 لإنهاء الدراسة لكونه العام الذي شهد العديد من الأحداث على صعيد القارة الإفريقية وعلى الصعيد الدولي تمثل بالتدخل العسكري الفرنسي المباشر في أزمة مالي، إضافةً لأن عام 2013 شهد إطلاق الصين مشروعها حزام واحد طريق واحد ومن خلاله تمكنت الصين من توسيع شبكة علاقاتها التجارية مع مختلف دول القارة الإفريقية.

الحدود المكانية: تتمثل في 1- القارة الإفريقية 2- الدول المتنافسة.

- الدراسات السابقة:

أظهرت العديد من الدراسات اهتماماً بارزاً بالقارة الإفريقية، حيث تخصص بعضها في تحليل التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وأيضاً بين فرنسا والصين. ومع ذلك، يلاحظ غياب الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تتناول بشكلٍ رئيسي موضوع التنافس الدولي في القارة الإفريقية بوصفها ساحة للصراعات والسياسات العالمية. حيث ركزت أغلب الدراسات

على استعراض السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، أو السياسة الصينية والفرنسية، موضحةً طبيعة توجهات كل دولة والوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها. ونستعرض أبرز الدراسات التي اعتمد البحث عليها.

الدراسات باللغة العربية:

- **هادي برهم، (د.ت)، التنافس الأمريكي–الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.**

قدم الباحث فيها دراسة شاملة حول مجريات التنافس الأمريكي–الصيني، حيث أوضح الأليات والوسائل المستخدمة من قبل كلٍ منهما لتحقيق أهدافه في القارة الإفريقية منذ نهاية فترة نهاية الحرب الباردة. كما قام بتحليل مجمل المتغيرات السياسية والاقتصادية لتفسير التنافس الدولي في إفريقيا، بالتركيز على طرفي التنافس وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- **عبد الحليم غازلي، (2015)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث.**

سعى الباحث لتقديم دراسة مفصلة للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية قبل نشوب الحرب الباردة، وذلك لتسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها القارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى من خلالها لتعزيز هيمنتها على الساحة العالمية، موضحاً طبيعة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في ظل إداراتها المتعاقبة. واختتم الباحث دراسته بتقديم تحليل للسياسات الفرنسية والصينية في إفريقيا، في محاولة لتقديم نموذج عن التنافس الدولي في القارة الإفريقية وآفاقه المستقبلية.

- **كريس آلدن، (2009)، الصين في إفريقيا شريك أم منافس، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.**

قدمت فيه الباحثة دراسة تحليلية شاملة للعلاقات الصينية–الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال توضيح حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين الجانبين، كما استعرضت طبيعة هذه العلاقة، هل هي شراكة استثمارية أم منافسة؟ وتناولت في دراستها ردود فعل الدول الإفريقية تجاه سياسة الصين، وتحليل أثر التغلغل الصيني في القارة الإفريقية على الوجود والتأثير الغربي وشركاتها العاملة.

- **جمال، محمد الصالح، (2020)، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة،** سلط الباحث في دراسته الضوء على المحددات التي أسهمت في الصعود السلمي للقوة الصينية في القارة الإفريقية، كما استعرض الباحث حجم الاستثمارات الصينية ومبادلاتها التجارية مع دول القارة، وتناول الباحث الاستراتيجية التي تتبناها الصين لاختراق القارة الإفريقية سواء عسكرياً من خلال نشر أسلحتها أو سياسياً عن طريق تكثيف زياراتها الرسمية وعقد القمم والمؤتمرات الثنائية، فضلاً عن توظيف البعد الثقافي في توجهاتها، من خلال انشاء المعاهد الكونفوشيوسية. واختتم الباحث دراسته بتوضيح طبيعة

ومستقبل الصين في إفريقيا مبرزاً التحديات التي تواجهها هناك، وقدم رؤية استشرافية لمستقبل الصين في إفريقيا من خلال توضيح الصراع القائم بين القوى الأوروبية والأمريكية والصينية حول السيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية.

- **حسان صادق حاجم، (2017)، التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا بعد عام 2001، جامعة بغداد.**

ركز الباحث في دراسته على موضوع التنافس على مصادر الطاقة، باعتبارها المحدد الرئيسي في التنافس الأمريكي–الصيني في القارة الإفريقية. وتطرق في دراسته إلى توضيح الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الإفريقية من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- **جميل مصعب محمود، (2006)، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار مجدلاوي.**

تناول الباحث في هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال فترة الحرب الباردة، حيث تم تسليط الضوء على أهمية القارة والأهداف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها خلال تلك الفترة، كما استعرض الأدوات والوسائل التي اعتمدتها في تنفيذ سياستها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على السياسة الأمريكية والتحديات التي واجهتها، وفي ختام الدراية، قدم الباحث تصوراً حول مستقبل السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية.

دراسات باللغة الإنكليزية:

1-ZHAO HONG, (2008), **China-U.S. Oil Rivalry in Africa**, the Copenhagen Journal of Asian Studies, Vol26.

تقدم هذه المقالة، التي تتألف من 29 صفحة، دراسة معمقة حول توجه الصين نحو تأمين مصادر الطاقة وخاصةً النفط من القارة الإفريقية، ويسلط الباحث الضوء على الأسباب التي أدت إلى انخراط الصين في استثمار النفط الإفريقي، من خلال توضيح استراتيجيتها الذهاب إلى الخارج التي أعلنت عنها عام 2001. كما تناول الباحث أهم الشركات الصينية العاملة ومدى نفوذ بكين في القارة الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك يقدم المقال عرضاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النفط الإفريقي، ويستعرض المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في سعيهما للحصول على احتياطات النفط الإفريقية.

2-YUN SUN, (2014**), Africa in Chinas Foreign policy**, April.

تناولت هذه المقالة التي تمتد على 49 صفحة، دراسة شاملة للمصالح والدوافع السياسية والاقتصادية للصين في القارة الإفريقية، وبين فيها سياسة الصين في فترة حكم الرئيس هو جينتاو (2003–2012)، حيث تمَّ توضيح حجم التبادل التجاري بين الجانبين وأهم الاستثمارات الصينية في المنطقة، وختم دراسته بتوضيح سياسة الصين

الأمنية في إفريقيا، مع التركيز على حالة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في التي تعاني منها العديد من البلدان الإفريقية. يُعد هذا البحث مرجعاً مهماً لفهم الأبعاد المختلفة للعلاقات بين الصين وإفريقيا، وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

3-Xu, Yi-Chong, (2008), **the Competition for Oil and Gas in Africa**, Journal Title, Energy&Environment, Vol19.

تناولت هذه المقالة التي تمتد على 21 صفحة دراسة شاملة للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، مع التركيز على المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الموارد الاستراتيجية والنفوذ السياسي. تبرز المقالة أهمية النفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، كما تتناول المنافسة بين الشركات الأمريكية ونظيراتها الصينية العاملة في معظم أنحاء القارة، كما توضح المقالة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتبناها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في سياق التنافس في القارة الإفريقية.

4-Alessandro Iandolo, (2011), **Soviet policy in West Africa 1957-1964,** UN published PhD thesis, University of Oxford**.**

قدم الباحث في الفصل السابع من أطروحته، دراسة شاملة حول موقف الاتحاد السوفييتي من أزمة الكونغو، واستعرض بدايةً الأزمة منذ استقلال الكونغو عن الاستعمار البلجيكي عام 1960، واستلام باتريس لومومبا، وناقش الباحث الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد في تلك الفترة، بالإضافة إلى المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي لدعم لومومبا. كما بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل السوفيتي، وانتهى بدراسة الأحداث التي أدت إلى اغتيال لومومبا، مع تحليل فشل الاتحاد السوفيتي في بسط نفوذه والسيطرة على التطورات الكونغو.

5-Candace Sobers, (2019), **Angola and the International System 1974-1975,** Vol 21, Harvard College.

قدمت الباحثة دراسة اكاديمية تناولت موضوع استقلال انغولا، التي كانت مستعمرة برتغالية، مع تسليط الضوء على بداية الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عام 1975. كما استعرضت دور التدخل الكوبي المدعوم من قبل الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لجبهة التحرير الشعبية. وأبرزت من خلال دراستها الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في انغولا، والجهود الأمريكية الرامية إلى الحد من النفوذ السوفييتي بالمنطقة.

6-Hakan Fidan, Bulent Aras, **(2010), the Return of Russia-Africa Relations,** Ahmet Yessievi University Board of Trustees, Number 52.

مقالة تتألف من 22 صفحة، تحدث الباحث فيها عن عودة العلاقات الروسية–الإفريقية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وقدم فيها تعريفاً واضحاً لموقف روسيا تجاه تطورات الأحداث في القارة

الإفريقية، خلال فترتي رئاسة يلتسن وفلاديمير بوتين، مستنداً إلى الوثائق الخاصة بمفهوم السياسة الخارجية المنشورة في الأعوام 1993و2000و2008، وبين أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية الروسية من خلال توضيح زيارات الرؤساء الروس إلى دول إفريقيا، وخطاباتهم المتكررة التي تسلط الضوء على الأهمية الاقتصادية والعسكرية لإفريقيا بالنسبة لروسيا.

- محتويات البحث:

يتألف البحث من مقدمة وأربعة فصول رئيسية. الفصل الأول تمهيداً يبحث في التنافس الدولي في القارة الإفريقية فترة الحرب الباردة، أما الفصل الثاني يتناول دوافع التنافس الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2013، ويدرس الفصل الثالث وسائل التنافس الدولي في القارة الإفريقية، أما الفصل الرابع يعالج أبرز قضايا التنافس الدولي وانعكاساته على مستقبل القارة الإفريقية، وتخلص الدِّراسة إلى خاتمة وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث. وفيما يلي نقدم عرضاً مبسطاً لمحتويات البحث:

يسلط الفصل الأول الضَّوء على مفهوم التنافس الدولي وعلاقته بالمفاهيم الدولية المشابهة، ويركز الفصل على دراسة قضايا التنافس الدولي فترة الحرب الباردة، ويوضح أهمية القارة الإفريقية من المنظورين الأمريكي السوفيَّتي، كما يلقي الضوء على أبرز الصراعات الداخلية الدائرة في إفريقيا ودور القوتين العظميين فيها.

يتناول الفصل الثاني دراسة دوافع التنافس الدولي بعد الحرب الباردة بين عامي 1991-2013. ويبدأ بتوضيح دوافع التنافس الدولي المتعلقة بطبيعية القارة الإفريقية من حيث أهمية موقعها الاستراتيجي ومن ثمَّ إبراز الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية المتمثلة بامتلاكها مصادر الطاقة المتنوعة، ثم يعرض الفصل دوافع التنافس المتعلقة بالدول المتنافسة وذلك بتوضيح العوامل الخاصة بكل دولة والتي دفعتها للتوجه نحو القارة الإفريقية.

يعرض الفصل الثالث وسائل التنافس الدولي ويبين الأدوات التي استخدمتها القوى الدولية لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وحتى ثقافية.

يعالج الفصل الرابع قضايا التنافس الدولي في القارة الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أظهرت طبيعة التنافس الدولي ومن أهمها قضية الطاقة التي شكلت محدداً مهماً في التوجهات الدولية وسياستها الخارجية، وبينت رغبة القوى الولية في إحكام سيطرتها العالمية من خلال السيطرة على مصادر الطاقة، كما يدرس الفصل قضية مهمة من قضايا التنافس الدولي وهي قضية الأمن والسلاح وكيف استغلت القوى الدولية مجمل التهديدات الأمنية التي تعاني منها القارة لترويج أسلحتها وتحويل القارة إلى سوقٍ لتصريف أسلحتها، وينتهي الفصل بعرض قضيتين من قضايا التنافس وهما قضية الهيمنة والتنافس في المجال الاقتصادي، ويبين حجم التبادل التجاري والاستثمارات لكل من القوى المتنافسة في إفريقيا.

ينتهي البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات التي يمكن القول إنها ثمرة لبحثٍ استمر لفترة زمنية جيدة تمَّ التوصل إليها في موضوع الدراسة واعتمد على أهم المصادر والمراجع في مجاله واختصاصه.

الفصل الأول

التَّنافس الدَّولي في إفريقيا بين عامي (1945-1991)

أولاً: مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

1-مفهوم التنافس

1-1-المفهوم اللغوي

1-2-المفهوم الاصطلاحي

2-علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة

2-1-القوة (power)

2-2-توازن القوى (Balance of Bower)

2-3-الأزمة (Crisis)

2-4-التوتر (Stress)

2-5-النزاع (Dispute)

2-6-الصراع الدولي (Conflict International)

ثانياً: التنافس الأمريكي-السوفييتي في القارة الإفريقية بين عامي (1945-1991)

1-أهمية القارة الإفريقية

1-1-من المنظور الأمريكي

1-2-من المنظور السوفييتي

ثالثاً: قضايا التنافس الأمريكي-السوفييتي في القارة الإفريقية

1-القضية الكونغولية

2-قضية انغولا

3-قضية اوغادين

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول حاسمة، كانت لها انعكاساتها على دول العالم كافة، بما في ذلك القارة الإفريقية، فكانت نهاية الحرب بمثابة الشرارة التي أشعلت حركات التحرر من الاستعمار، وعملت على التخلص منه، كما أفرزت نظاماً دولياً جديداً يتمثل في وجود قطبين رئيسيين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أدى إلى نشوء صراع ثنائي القطبية، انتقل تأثيره إلى القارة الإفريقية التي أصبحت ساحة للصراع والتنافس بين القوتين العظميين. استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية فترة الحرب الباردة بشكلٍ رئيسي احتواء النفوذ السوفييتي وحصاره، في حين سعى الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز وجوده في المنطقة بهدف الوصول إلى المياه الدافئة والأسواق الإفريقية والآسيوية.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على التنافس الأمريكي–السوفييتي في القارة الإفريقية خلال الفترة بين عامي (1945–1991)، أي خلال فترة الحرب الباردة، ويستعرض أهمية القارة من منظور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. كما يستعرض الفصل أبرز قضايا التنافس في القارة والتي تمكنت من خلالها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من استغلال الصراعات الداخلية لتحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية على حساب دول القارة، ملقياً الضوء على قضايا الكونغو وأنغولا، بالإضافة إلى حرب اوجادين 1977–1987، ودور القوتين العظميين في تأجيج هذه الصراعات.

أولاً: مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

في ظل بروز العديد من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بدراسة مفهوم التنافس، نجد أنه من الصعوبة الوصول إلى تعريف دقيق لهذا المفهوم. ويعود السبب في ذلك إلى وجود تداخل بين مفهوم التنافس والمفاهيم الأخرى ذات الصلة به.

1-مفهوم التنافس:

يعد التنافس ظاهرة طبيعية قائمة في جميع المجتمعات، نتيجةً لسعي أفراده لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية. ومن الممكن أن يتحول التنافس إلى نزاع عندما يحاول بعض الأفراد تحقيق مصالحهم على حساب الآخرين، أو عندما يتم تقييد فرص الآخرين في تحقيق مصالحهم[1].

ركز الباحثون في تحليلهم لمفهوم التنافس الدولي على البعد الاقتصادي، نظراً لأنَّ هذا المصطلح يحمل في جوهره دلالاتٍ اقتصادية، مشتقة من المفاهيم الأخرى المشابهة له مثل المنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية. وقد عُرِّف التنافس من قبل بعض المفكرين بأنه "حالة من الاختلاف بين الدول تأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية تهدف إلى تحقيق مصالح محددة وتعزز المكانة في السياق الدولي والإقليمي"[2]. وقد عرفه البعض الآخر: بأنه يمثل حالة التنافس بين طرفين أو أكثر، يسعى كلٌ منهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح على جميع الأصعدة. ويتمثل هذا التنافس في موقف معين يتمتع فيه جميع الفاعلين بوعيٍ مسبقٍ بعدم انسجام مواقفهم في المستقبل، مما يؤدي إلى اتخاذ مواقف غير متوافقة مع مصالح الأطراف الأخرى.

يعتبر التنافس الدولي كظاهرة سلوكية على الساحة الدولية، يعكس النشاط الذي يقوم به صناع القرار بين دولتين أو أكثر، دون أن يصل الأمر إلى مرحلة الصراع. وإنما يجعلهم في حالة من عدم التوافق، التي تدفع الدول إلى محاولة التغلب على بعضها البعض بغية تحقيق مصالحها الدولية، التي تمثل جوهر التنافس[3].

هكذا نجد أن التنافس تجلى بشكلٍ واضح في المجال الاقتصادي بعد انتهاء الحرب الباردة، نتيجة للتغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة الدولية وتأثيراتها على دول العالم. حيث أصبح الاقتصاد العامل الرئيسي الذي

---

[1]- مزيان، بختة، (2014-2015)، **مذكرة التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الخليج العربي لفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، قسم العلوم السياسية، ص2.

[2]- بوزيدي، عبد الرزاق، (2014-2015)، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2014/2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، ص11.

[3]- السعيدي، سعد عبيد علوان، عبد الكريم، مصطفى، (2019)، **التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا وانعكاساته على الأمن في الشرق الأوسط**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تاريخ النشر 8/20/، ص127-128.

يؤثر في توجيه السياسات الخارجية للدول، مما أسفر عن نشوء بيئة تنافسية تسودها آليات دبلوماسية تعتمد على التكنولوجيا والثقافة كمحاور رئيسية[1].

1-1-المفهوم اللغوي:

يعد مصطلح التنافس من المصطلحات الأكثر وضوحاً في اللغة، حيث يتمتع بدقة ووضوح لا يقبلان الخطأ أو الالتباس مع المصطلحات الأخرى[2]. ويُعزى أصل كلمة "التنافس" إلى المصطلح اللاتيني " Curn-Ludere" والذي يعني باللغة العربية "اللعب معاً". في السياق اللغوي يشير التنافس التزاحم والتسابق بين الأفراد أوالجماعات وحتى الدول، سعياً للتفوق من أجل تحقيق هدف معين.

أما مصطلح "دولي"، فهو مشتقٌ من كلمة "دولة" وجمعها "دول"، ويشير إلى السياقات المتداولة في مجال الشأن العام، مما يبرز دور الدولة ووزنها كفاعل رئيسي في الساحة الدولية. ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى فرع من فروع علم القانون الذي ينظم العلاقات داخل المجتمع. وكان الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بينتام (Jermy Bentham)أول من استعمل هذا المصطلح في ثمانينات القرن الثامن عشر، ومن ثمَّ أدرج هذا المفهوم للدلالة على الطابع الدولي للظواهر السياسية، والتي تمثل أطرافها الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية[3]. أما المنافسة فتعني الرغبة في الحصول على شيء ما والانفراد به. كما تعني المنافسة بين الأفراد في قضية معينة، أي تسابقهم ضمن نطاق يتسم بعدم الإضرار ببعضهم البعض[4].

1-2 -المفهوم الاصطلاحي:

يُعدُّ مفهوم التنافس أحد الركائز الأساسية في مجال العلاقات الدولية، حيث يُعرَّف بأنه عملية تفاعلية ترتبط بعملية اتخاذ القرار السياسي، بحيث يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق هدفٍ مشترك[5]. ووفقاً للاصطلاح، فإنَّ التنافس يفهم على أنه الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، التي قد تؤدي إذا لم يتم التعامل معها بفعالية، إلى صراع[6].

---

[1]– نذير، حمدي محمد، (2014)، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ النشر 10 يونيو، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/1/15.على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=1775

[2]– السعدي، عبد الكريم، (2019)، ص127.

[3]– نذير، (2014).

[4]– حمد، زياد يوسف، (2020)، **التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ص77.

[5]– نذير، (2014).

[6]– السعيدي، عبد الكريم، (2019)، ص127.

وتتجلى صفات التنافس كمفهوم سياسي يعكس حالة من الاختلاف بين الدول، التي لا تصل إلى حد الصراع، لكنها تأخذ أبعاداَ اقتصادية أو سياسية بغرض تحقيق المصالح في السياق الدولي والإقليمي[1]. وقد عرَّف بعض الباحثين التنافس كحالة تتضمن وجود طرفين دوليين أو أكثر، تتميز بالطابع السلمي، بعيداً عن مظاهر العنف والتوتر والنزاع، بما لا يؤثر سلباً على طبيعة العلاقات بين الأطراف المعينة، وذلك بهدف تحقيق هذه المصالح والمكاسب التي تشكل محور التنافس[2].

ويختلف التنافس في مظهره ومعناه من مجتمع إلى آخر، وفي داخل المجتمع ذاته. ففي الوقت الذي يسعى فيه التَّنافس الدَّولي لتحقيق أهداف معينة لصالح أحد الأطراف، فإنه يسعى في ذات الوقت إلى تقليل مكاسب الأطراف الأخرى والتفوق عليها، والعمل على استغلال المنافع التي قد تشكل تهديداً للمصالح المتنازع عليها، مثل النفوذ والثروة والأمن[3].

من التعريفات السابقة للتنافس يبدو مستبعداً أن يتضمن التنافس في مفهومه النزاع والصراع، ولكنه يخلق حالة من التوتر الدولي من قبل الأطراف التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى، وبذلك من الممكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى التصادم والحرب.

2-علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة:

التنافس بمفهومه السابق يتقارب مع كثير من المفاهيم الأخرى، كالأزمة والصراع والنزاع، لذا يجب توضيح الفرق بين التنافس وتلك المفاهيم.

2-1-القوة (Power):

يمثل مفهوم القوة أحد أكثر القضايا إثارةً للجدل في مجال العلاقات الدولية، وذلك نظراً لعدم وجود اجماع بين المفكرين والمحللين السياسيين حول طبيعتها. ولإدراكهم أن القوة لها أبعادٌ متعددة ارتبطت تاريخياً وسياسياً بامتلاك القوة العسكرية[4]، إلا أنَّ هذا المفهوم قد تطور بعد مرحلة الحرب الباردة ليشمل مضامين أوسع تتضمن القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. كما يربط بعض المحللين بين مفهوم القوة ومفهوم القدرة، حيث تعُرِّفت القوة لغوياً بأنها القدرة على السيطرة على الآخرين من خلال امتلاك مصادرها مثل الأرض

---

[1]- نسيمة الطويل، (2017)، **ظاهرة التنفس الدولي في العلاقات الدولية**، جامعة بسكرة، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد العاشر، ص31.

[2]- مزيان، (2014-2015)، ص4-5.

[3]-نذير، (2014).

[4]-حكيمي، توفيق، (2014-2015)، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنه، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، ص24.

والبعد الديمغرافي، والمساحة الإقليمية، والقوة الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والقوة العسكرية، وقوة النظام السياسي واستقراره[1].

يتفق الباحثون في مجال العلاقات الدولية على أنَّ القوة تعني القدرة التي يمتلكها الفرد أو الدولة للتحكم في أفكار وسلوكيات الآخرين؛ إذ إنَّ الدول التي تفتقر إلى القوة تفتقر بدورها إلى التأثير في الساحة الدولية. فإنَّ امتلاك الدولة للقوة يعكس امتلاكها للسلطة والنفوذ والتأثير والردع[2].

إنَّ قوة الدولة من أبرز الركائز التي تقوم عليها العلاقات الدولية، إذ تشكل المحرك الأساسي لسياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى في سياق التأثير. وكلما ازادت قوة الدولة، زادت فاعليتها وقوتها التأثيرية على المستوى الدولي، مما يمكنها من تحقيق أهدافها في سياستها الخارجية. لذا تعد القوة وسيلة لممارسة النفوذ فرضتها طبيعة العلاقات بين الدول، وتتغير هذه القوة وفقاً للمواقف الدولية التي تواجهها الدولة[3]، إذ تتباين ممارسة القوة بين التأثير من خلال الوسائل الدبلوماسية، وأسلوب الإكراه والقسر، وعند اللجوء إلى استخدام القوة يعتبر ذلك بمثابة الوصول إلى مرحلة من عدم القدرة على ايجاد حل سلمي[4]. ومع تحول معايير القوة من القوة العسكرية إلى قوة الوسائل الاقتصادية، تغيرت طبيعة التحالفات الدولية، وأصبح الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للسياسات العالمية، وبرزت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والاقليمية، وغير الحكومية، إضافةً إلى رجال الأعمال والأسواق التجارية[5].

تصنف القوة وفقاً لمواردها إلى قوتين: القوة الصلبة والقوة الناعمة. وتشكل القوة العسكرية أساس القوة الصلبة، بينما تعتمد القوة الناعمة على استخدام الوسائل الاقتصادية المتمثلة في الاستثمارات والقروض وكذلك الوسائل الثقافية والتكنولوجية[6].

في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبح استخدام القوة الناعمة أكثر شيوعاً نظراً لقدرتها على التأثير والجذب. وفي هذا الإطار، يشير جوزيف ناي الأستاذ في علم العلاقات الدولية إلى تغير مصادر القوة، حيث أصبحت التكنولوجيا والعلوم والتعليم مصادر جديدة لها، إضافةً إلى القوتين الاقتصادية والدبلوماسية اللتين أصبحتا ذوات

---

[1]– شرباتي، صهيب سيف الدين، (2006–2007)، **التحول في العلاقات الأمريكية–الصينية من المواجهة إلى الوفاق 1945–1972**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ص13.

[2]–قديح، ايمان، (2017–2018)، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص16.

[3]–قديح، ايمان، (2017–2018)، ص17–21.

[4]–أبو حلاوة، كريم، (2015)، **سياسة القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**، مداد، دمشق، 12/20، ص4–5.

[5]– ابو حلاوة، (2015)، ص5–6.

[6]–عبد الحي، سماح عبد الصبور، (2014)، **القوة الذكية في السياسية الخارجية**، تقديم: ناديا محمود مصطفى، ط1، دار البشير للقافة والعلوم، مصر، ص24.

أهمية كبيرة في تحديد قوة الدولة وقدرتها على التأثير دولياً. وأكد أنَّ الاعتماد على هذه المصادر الجديدة للقوة أقل تكلفة من الاعتماد على القوة العسكرية. ونتيجةً لذلك، تغيرت الاستراتيجيات الدولية وحسابات الدول، حيث تحولت الرغبة في زيادة القوة الفردية إلى التعاون مع الآخرين لتعزيز القوة المشتركة. ورغم تراجع دور القوة العسكرية، إلا أنه لا يزال موضوع امتلاك الدولة للقوة العسكرية يعد أحد أهم مؤشرات قوة تلك الدولة في النظام الدولي[1].

2-2-توازن القوى (Balance of Bower):

يُعَدُّ مصطلح "توازن القوى" من المفاهيم التي تثير جدلاً واسعاً بين المحللين السياسيين، وذلك نظراً لعدم وجود تعريفٍ واضحٍ ودقيق له. ويشير توازن القوى إلى الحفاظ على وضع معين من التوازن الدولي حيث لا تتمكن أي دولة من شن هجوم على دولة أخرى دون وجود سبب مقنع. بمعنى آخر، الحفاظ على الوضع الراهن لتوزيع القوة في النظام الدولي؛ وفي حال الاخلال به يعني اختلال ميزان القوى. وعرف بعض المحللين توازن القوى كسياسة تهدف إلى ضمان استقلال الدول ذات القوة العسكرية والنفوذ باعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي[2]. في حين عرّف جوزيف ناي، أستاذ العلاقات الدولية، توازن القوى بأنه توازن بين أقطاب القوة المسيطرة في النظام الدولي[3].

في الواقع مثلت مجموعة تعاريف مورغنثاو لتوازن القوى في كتابه "السياسة بين الأمم" الإطار المفاهيمي الأبرز لهذا المفهوم، حيث أشار إلى أن المصطلح يستخدم بأربع طرقٍ مختلفة: كسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، وكوصفٍ للحالة الواقعة على الصعيد الدولي، وكتمثيل لتوزيع مساوٍ للقوة على المستويين الدولي والإقليمي، وكمصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية. ويذكر مورغنثاو أنَّ توازن القوى ظاهرة طبيعية في حياة الدول، ناتجة عن الصراع من أجل القوة، مشدداً على أنه لتحقيق توازن القوى من الضروري الحفاظ على الاستقرار وعلى ظاهرة التعدد في آنٍ واحد[4].

أما موسوعة السياسة فتُعرِف توازن القوى على أنه نظام في العلاقات الدولية يبنى على أساس حفظ السلام الدولي، بشرط عدم تفوق كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الأخرى، إذ أنَّ ذلك قد يؤدي إلى الهيمنة والعدوان[5]. في حين قَدّم المفكر السياسي وأستاذ القانون الدولي إبراهيم أبو خزام تعريفاً مبسطاً لتوازن

---

[1]-سليمان، يمنى، (2016)، **القوة الذكية-المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص12-13.

[2]- العقابي، علي عودة، (2010)، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد، ص166.

[3]- شرباتي، (2006-2007)، ص13.

[4]-عبد النبي، أحمد يوسف محمد، (2020)، **تطور مفهوم وتطبيقات توازن في النظام الدولي**، السياسة الدولية، العدد220، مج25، ص14.

[5]-الكيالي، عبدالوهاب، (1981)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت، ج1، ص797.

القوى بأنه الحالة التي يتمثل فيها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكلٍ متعادل نسبياً، حيث لا تمتلك أي دولة القدرة على فرض هيمنتها على الآخرين، وهذا يتحقق بشكلٍ تلقائي دون سعى الدول إليه[1].

من خلال هذه التعريفات، يتضح أن توازن القوى يعني الحفاظ على حالة من الاستقرار، حيث تكون الأطراف الدولية متكافئة في امتلاك القوة العسكرية والاقتصادية، مما يمنع تفوق دولة على أخرى، بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وعليه، يمكن القول إنَّ مفهوم توازن القوى يتشابه مع مفهوم التنافس، حيث تسعى بعض الدول إلى السيطرة وكسب حلفاء والتفوق على غيرها، بشكلٍ يضمن استقرار الوضع ومنع الصدام العسكري.

2-3-الأزمة (Crisis):

تُعرَّف الأزمة بأنها "حدث مفاجئ يؤدي إلى تغيير في البنية الداخلية أو الخارجية للدولة، ينتج عنها تهديد لأهداف ومصالح وأمن الدولة الخارجي، ويتطلب تدخلاً عاجلاً لمواجهتها". كما أنَّ الأزمة مرحلة متقدمة عن الصراع[2]، فعندما تزداد حدتها تتحول إلى صراع، فهي بذلك فترة حرجة ومرحلة خطيرة بين فترتي السلم والحرب، ويعرف أوران يونغ الأزمة بأنها حدث أو مجموعة أحداث التي تسهم في تعزيز حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وقد تؤدي إلى اختلال التوازن، مما يفضي بدوره إلى استخدام العنف في تلك العلاقات[3].

استناداً إلى التعريفات السابقة، يمكن القول: إنَّ الأزمة تحدث بشكل مفاجئ ودون تخطيطٍ مسبق، بينما يحدث التنافس نتيجة رغبة أحد الأطراف المتنافسة في السيطرة، وهو بذلك أمرٌ مخططٌ له مسبقاً.

2-4-التوتر (Stress):

يُعرَّف التوتر بأنه حالة من القلق وانعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، تنشأ نتيجة لموقف تتعارض فيها المصالح والأهداف. هذا التوتر قد يؤدي إلى نزاعات وتنافس دولي يسعى الأطراف من خلاله لتحقيق مكاسب سياسية، واستراتيجية واقتصادية[4]. تتسم هذه الحالة بالعداء والشك والاختلاف في المصالح، وقد تترافق مع الرغبة في السيطرة أو الانتقام، لكنها تبقى في إطار من الصراع غير الفعلي والمباشر، مما يجعل التوتر سابقاً النزاع وبدايةً له، ووجوده لا يتعارض مع إمكانية وجود علاقات تعاون، كما هو الحال في العلاقات الجزائرية – المغربية[5].

---

[1]-إبراهيم أبو خزام، (1999)، **الحروب وتوازن القوى**، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ص46.

[2]- أحمد، سامي السيد، (2010)، **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة "الدور والاستجابة"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ص15.

[3]- الربيعي، غيث سفاح، (2022)، **ماهية الأزمة الدولية ...دراسة في الإطار النظري**، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، العدد42، ص4.

[4]- نذير، (2014).

[5]- بوزيدي، (2014-2015)، ص16.

بذلك، يمكن القول: إنَّ التوتر يتمثل في حالة من الشك وانعدم الثقة التي قد تتطور لاحقاً إلى نزاع مسلح. بينما يُعتبر التنافس تجسيداً لرغبة الأطراف الدولية ذات النفوذ في السيطرة وتحقيق أهدافها، مع الحفاظ على علاقاتها وتحالفاتها الدولية.

2-5-النزاع (Dispute):

يُعَدُّ مفهوم النزاع من المفاهيم التي تتداخل بشكلٍ كبير مع مفهوم الصراع، إلا أنَّ الصراع مفهوم أكثر شمولية. يُعرَّف النزاع بأنه حالة من المعارضة والتضاد وعدم التوافق بين طرفين أو أكثر سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية، كما أنَّ النزاع يُعدُّ خلافاً غير عنيف بين الأطراف المعنية حول قضايا يمكن التفاوض بشأنها والتوصل من خلالها إلى حلول وسط باستخدام وسائل متعدد، لعل أبرزها الوسائل القانونية[1].

وفي سياق علم العلاقات الدولية، يُعرَّف النزاع بأنه خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة بين دولتين، مثل الحدود والمياه. وغالباً ما يتقلص هذا النزاع بفضل التدخل الخارجي، ويعتبر وضعاً تنافسياً طبيعياً حيث تكون فيه الأطراف المتنازعة مدركة لتعارض المواقف التي تسعى كل منها لتحقيقها[2].

أما النزاع الدولي، فيمثل تنازعاً وتصادماً بين الإرادات والمصالح للدول الوطنية. وينشأ هذا التنازع والتصادم نتيجة للاختلافات في تصورات الدول لأهدافها ومواردها وامكانياتها، مما يؤدي إلى سياسات وإجراءاتٍ تتباين بين الدول أكثر مما تتفق. وعلى الرغم من ذلك، تبقى معظم النزاعات بعيدةً عن حافة الحرب[3].

يُنظر إلى مسألة النزاع من قبل بعض المفكرين على أنها ظاهرة طبيعية متجذرة في النظام الدولي، بسبب الطابع الأناني للإنسان وطبيعة التنافس بين الدول في النظام الدولي الجديد. ويُقدم المحللون بعداً أوسع في تفسيرهم لمفهوم النزاع الدولي، حيث يعتبر تعبيراً عن حالة التعارض الموجودة بين الدول في الأهداف والمصالح. وعليه، يُحَدَّد النزاع بوصفه وضعاً تتورط فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء كانت قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، في تصادم للمصالح مع مجموعة أو مجموعاتٍ أخرى محددة، نظراً لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهدافٍ مشابهة.

يتضح من التعريفات السابقة أنَّ النزاع قد يتخذ شكلاً من أشكال العنف واستخدام القوة، في حين يتسم التنافس بالطابع السلمي والتسابق لتحقيق أهدافهم بشكلٍ مشروع.

---

[1]- أحمد، سامي السيد، (2010)، ص16.

[2]- بوزيدي، (2014-2015)، ص14.

[3]-حسام، قندوز، (2018-2019)، **التنافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية انموذج السودان 2000-2018**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص11-12.

2-6-الصراع الدولي: (Conflict International):

يُعدّ مفهوم الصراع من المفاهيم الشائعة والمتداخلة بشكلٍ كبير مع مفهوم التنافس. وقد تناول الباحثون تعريفات عدة للصراع، حيث يُعرف بأنه تنافس على القيم والسلطة والموارد، يهدف من خلاله المتنافسون إلى تحجيم خصومهم وإلحاق الضرر بهم[1]. كما يُعرّف الصراع كحالة ناشئة عن اختلاف الأهداف والمصالح، ترتبط بعوامل عدة مثل الحدود الجغرافية، وعدد الأطراف المشاركة، وحجم الموارد والامكانيات المخصصة له، إضافةً إلى نوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال هذا الصراع[2]. في سياقٍ آخر، يصف البعض الصراع بأنه البعض الآخر بأنه صراع إرادات وطنية ناتج عن اختلاف الدوافع[3]. ويمكن تعريفه أيضاً على أنه تنازع على الموارد والسلطة، مما يعكس تفاعلات بين الأفراد والدول. ويعدُّ الصراع ظاهرة تظهر نتيجة تعارض الأهداف بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدي إلى تصادم بينها، وأصبح الصراع سمة أساسية من سمات النظام الدولي القائم على فكرة السيادة الوطنية المتعددة، وذلك لعدم وجود سلطة تحكم جميع الدول المتنافسة. وفي هذا الإطار، تجد الدول نفسها في حالة صراع للحفاظ على أمنها ووجودها القومي، مما يدفعها إلى استخدام القوة كوسيلة لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية العليا. وتتفرد ظاهرة الصراع الدولي بإظهار تعقيدها وتداخل أبعادها، حيث تتعدد مسبباتها ومصادرها، فالصراع في جوهره ما هو إلا نزاع واختلاف في دوافع الدول وتصوراتها لأهدافها وتطلعاتها[4]. وهو حالة يشعر فيها طرفان أو أكثر بوجود تهديدٍ لمصالحهما وقيمهما، مما يدفع أحد هذه الأطراف أو كليهما إلى استخدام القوة لمواجهة تهديد الطرف الآخر[5].

من الممكن أن يتداخل الصراع مع التنافس بصفتهما مفهومين مترابطين، حيث يؤثر كلٌ منهما على الأمن والسلم الدوليين. وبذلك، فإنَّ الصراع يشكل سلوكاً يهدف إلى القضاء على الطرف الآخر بوسائل متنوعة، في حين يحدث التنافس من دون إلحاق ضرر بالطرف الآخر.

---

[1]- مزيان، (2014-2015)، ص8.

[2]- العضايلة، عبدالله عودة، (2011)، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص41.

[3]- **مفهوم الصراع الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع، 2022/1/22، على الرابط الآتي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[4]-أبو كرش، خليل، (2014)، **نظرية الصراع الدولي**، غزة، معهد البحوث والدراسات العربية، المركز الديموقراطي العربي، على الرابط الآتي:
https://democraticac.de/?p=51259

[5]- أحمد، سامي السيد، (2010)، ص15.

ثانياً: التنافس الأمريكي–السوفييتي في القارة الإفريقية بين عامي (1945–1991)

1–أهمية القارة الإفريقية:

أصبحت القارة الإفريقية هدفاً للسيطرة الاستعمارية الأوروبية التي بدأت منذ مؤتمر برلين 1884، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، حيث شهدت تلك الفترة انهيار النظم الاستعمارية وتراجع النفوذ الأوروبي. ومنذ مطلع ستينيات القرن العشرين، استطاعت معظم دول القارة تحقيق استقلالها[1].

وتأثرت القارة الإفريقية بتداعيات الحرب الباردة (1945–1991)، وتحولت إلى ساحة صراع بين القوتين الأمريكية والسّوفيتيّة. استخدمت هذه القوى وسائل متنوعة ومختلفة في سبيل كسب النّفوذ داخل القارة الإفريقية، مما أثّر بشكلٍ كبيرٍ على طبيعة التوازنات السياسية والاقتصادية فيها[2].

1–1–من المنظور الأمريكي:

ارتبط الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات السياسية التي فرضتها الأحداث على الساحةِ الإفريقية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبطبيعة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

في سياق الحرب العالمية الثانية (1945–1991)، كانت إفريقيا منطقة نفوذ أوروبية بحتة، ولم تكن من ضمن استراتيجيات وأهداف السياسة الأمريكية. ومع انتهاء الحرب وتراجع الهيمنة الغربية في كثيرٍ من مناطق القارة الإفريقية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملء الفراغ الذي نتج عن انهيار الأنظمة الاستعمارية التقليدية. وقد بنيَّ هذا الموقف على أساس فرضيةٍ مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القدرة أكثر من غيرها من الدول الأوروبية الغربية على توجيه مسار الأحداث في الدول الإفريقية[3]. في هذا السياق، أبرز عالم الدراسات الإفريقية هربرت سبيرو الحاجة الملحة لتعزيز الوجود الأمريكي في القارة من خلال استخدام القواعد العسكرية، بقوله: "إنَّ الحضور الأمريكي في إفريقيا تستدعيه التحديات العسكرية والاقتصادية والسياسية لملء الفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية الأوروبية، إنَّ علينا أن نضع أيدينا على قواعدها العسكرية لأننا بحاجة إلى المواد الخام والأسواق الإفريقية"[4].

على هذا الأساس بدأ دور الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية يتعاظم، حيث تمَّ احلال القواعد العسكرية الأمريكية محل القواعد الأوروبية. إلا أنَّ السياسة الأمريكية هذه واجهت تحدياتٍ كبيرة؛ بسبب التغيرات

---

[1]–نكروما، جمال، (2019)، **افريقيا توازنات صعبة ومستقبل طامح**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، غانا، ص8.

[2]– عمران، ماجد عبد الزهرة، (2018)، **سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه القارة الإفريقية 1945–1980**، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر، *مجلة اوروك*، تاريخ النشر 1/22/، ص170–173.

[3]–اوزادوفسكي، أندريه، (1986)، **الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا**، ترجمة عماد حاتم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الجماهيرية العربية الليبية، ص17.

[4]–اوزادوفسكي، (1986)، ص18.

الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية، والتي تمثلت بنجاح حركات التحرر الوطني في نيل الاستقلال عن حلفائها الأوروبيين، وميل معظم الدول المستقلة نحو تبني الأنظمة الاشتراكية، كما هو الحال في، مصر، وغانا، وكينيا، ومالي، وتنزانيا، وزيمبابوي، ومدغشقر، والكونغو برازفيل، والجزائر، وليبيا[1]. وكان هذا دافعاً رئيسياً نحو تعزيز التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية، حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة ديكتاتورية وقدمت الدعم العسكري لها، مثل نظام موبوتو سيسيكو السابق في زائير، وكذلك نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما ساندت الدول المتحالفة مع الغرب بتقديم المساعدات من أجل احتواء[2] انتشار الأيديولوجية الشيوعية[3]. وقد حددت السياسة الأمريكية أهدافها في توجهاتها نحو إفريقيا خلال هذه الفترة فيما يلي:

1-العمل على احتواء النفوذ الشيوعي.

2-الوصول إلى مناطق التعدين وحماية خطوط التجارة الدولية.

3-فتح الأسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية.

4-دعم ونشر القيم الليبرالية وخاصةً الديمقراطية وحقوق الإنسان[4].

لتنفيذ هذه الأهداف، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب تأييد الدول الإفريقية. فاتسمت السياسة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس ايزنهاور الثانية (1957-1961) بالتأييد الحذر لحركات الاستقلال الإفريقية مع تجنب التدخل السياسي المباشر خشية اثارة حلفائه الأوروبيين. واكتفى بممارسة دور الوسيط بين الطرفين وتقديم الدعم الاقتصادي. وشكلت زيارة نائبه ريتشارد نيكسون 1957 نقطة تحولٍ مهمة في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، حيث سعى إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع غانا، التي حصلت على استقلالها عام 1958 والتقى برئيس وزرائها كوامي نكروما، وقد تمَّ إنشاء سفارة أمريكية هناك لتعزيز التعاون الثنائي، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات فنية وتكنولوجية[5].

وقد استمرت السياسة الأمريكية في كسب ود الأفارقة خلال حكم الرئيس جون كيندي (1961-1963)، فامتازت سياسته بالمرونة والانفتاح على بلدان القارة الإفريقية، وعكست نظرته إلى أن مستقبل إفريقيا سيؤثر

---

[1]-ديني، بروستر. ك. (1991)، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص33.

[2]- الاحتواء: مثل الاحتواء الهدف الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه سياسة الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، وتتمثل في محاصرة الاتحاد السوفييتي ومنع توسعه، بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية أكثر من العسكرية، ودعم الأنظمة الرأسمالية الموالية للسياسة الأمريكية. المرجع: الكيالي، (1981)، ج1، ص84.

[3]-الموساوي، عبدالحميد العيد، (2014)، **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ص87.

[4]-رباحي، أمينة، (2017)، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا والمغرب العربي**، دراسات، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، ص279.

[5]-منكاش، زينب عبد الله، **الأطماع الأمريكية في القارة الأفريقية**، *المجلة السياسية والدولية*، العدد 1203، ص5-6.

بشكلٍ كبير على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في نظرية الآفاق الجديدة[1] التي خرج بها وأكد عليها من خلال قوله: "إنَّ مستقبل افريقيا سيترك أثراً جدياً على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورةٍ ايجابية أو سلبية"، وفي هذا السياق زادت المساعدات الاقتصادية والتقنية لدول القارة الإفريقية، وعقدت مؤتمراتٍ اقتصادية لبحث الشؤون الإفريقية بهدف منع دول القارة من التحول نحو الأنظمة الاشتراكية[2]. وبهدف احتواء المد الشيوعي عملت الولايات المتحدة الأمريكية، على تثبيت نفوذها في مناطق شرق افريقيا والبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وركزت سياستها على اسقاط النظم السياسية التي لا تتفق مع أهدافها وتوجهاتها[3].

شهدت العلاقات الأمريكية–الإفريقية فترة حكم الرئيس ليندون جونسون (1963–1969) تراجعاً نسبياً، حيث استبدلت الولايات المتحدة الأسلوب الدبلوماسي لكسب دول القارة بالتدخل العسكري المباشر، حيث تدخلت عسكرياً في الكونغو الديموقراطية 1964، بهدف اسقاط حكومة لومومبا ذات الميول الشيوعية[4].

في فترة السبعينيات تولى الرئيس ريتشارد نيكسون(1969–1974) الإدارة الأمريكية ورفع شعار "مبدأ نيكسون" الذي يهدف إلى تقديم مساعداتٍ اقتصادية للدول الإفريقية لمواجهة التغلغل السوفييتي المتزايد فيها. وفي هذا السياق دعا كيسنجر الذي كان مستشاراً للأمن القومي للرئيس نيكسون من خلال وثيقة أعدها عام 1969، إلى ضرورة توسيع العلاقات الأمريكية مع دول القارة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وأولت إدارة نيكسون اهتماماً ملحوظاً لقضية الاستثمارات في الدول الإفريقية، تجلى ذلك خلال استضافتها لرؤساء عدد من الدول الإفريقية في البيت الأبيض، حيث التقى الرئيس نيكسون بأربعة عشر رئيس دولة إفريقية. وفي عام 1973 التقى برؤساء جمهورية بوركينا فاسو وليبيريا والغابون، وكان لتلك الزيارات دورٌ كبيرٌ في توسيع الاستثمارات الأمريكية في جنوب إفريقيا لتصل إلى نحو 2.1 مليار دولار أمريكي عام 1973[5].

---

[1]– نظرية الآفاق الجديدة: طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي، كمطلب للاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، والاحساس بضرورة استخدام أساليب أكثر مرونة للتغلغل في بلدان القارة الإفريقية، سعى من خلالها لمنع انتقال دول القارة إلى الطريق غير الرأسمالي وعرقلة تقاربها مع الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية، وأكد فيها أهمية القارة الافريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتعاطفها مع الشعوب الإفريقية ومساندتها لحركات التحرر فيها، ما أكسبه سمعة الرئيس المناصر لإفريقيا. انظر: الأسطى، علي شعبان، (2007)، **التنافس الأمريكي–الفرنسي على افريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان، السودان، ص79.

[2]–اوزادوفسكي، (1986)، ص19.

[3]– الخطيب، أحمد حسين، (2018–2019)، **التنافس الدولي على المصالح والموارد في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة وانعكاساته "التنافس الأمريكي–الصيني آنموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ص24.

[4]– مولاي بومجوط، (2015–2016)، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا في ظل المنافسة الأمريكية–الصينية دراسة (2001–2014)**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ص166.

[5]–اوزادوفسكي، (1986)، ص21–22.

تجدر الإشارة إلى أنَّ فترة الوفاق الدولي[1] التي سادت خلال هذه الفترة انعكست بشكلٍ ايجابي على الأوضاع في القارة الإفريقية، حيث ساهمت في تعزيز الوجود الأمريكي وتقديم المساعدات على نطاقٍ واسع، ومدت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها إلى إفريقيا جنوب الصحراء والتي أضحت واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية الهامة لها، نظراً لموقعها الجغرافي القريب من المحيط الهندي، وتجلى في إقامة القاعدة البحرية سيمونستاون بالقرب منها[2].

شهدت إدارة الرئيس جيمي كارتر (1977–1981) تحولاً نوعياً في التوجهات الأمريكية، حيث سعت إلى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وقد انتقدت إدارته نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما مارست الضغوط على الأنظمة التقليدية بهدف إجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية[3].

من جهةٍ أخرى تميزت فترة الرئيس ريغان (1981–1989) بتبني نهج التدخل المباشر في القارة الإفريقية، سعياً للتصدي لخطر التوسع السوفيتي، حيث تعاملت إدارة ريغان مع كل الأزمات في القارة الإفريقية بشكلٍ مباشر دون الاعتماد على وكلاءٍ لتنفيذ سياستها، وذلك من خلال دعم الحركات المعارضة للأنظمة الحليفة للاتحاد السوفيتي، وتشكيل قوات انتشار سريع في دولٍ إفريقية عدة مثل الصومال وأثيوبيا وكينيا. وهي مناطق تواجد القوات الأمريكية مما عزز من أهمية القارة الإفريقية في حسابات السياسة الأمريكية[4]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ إدارة ريغان أولت مسألة المساعدات الاقتصادية والعسكرية أهمية كبيرة، كمدخلٍ لتعزيز وجودها في مناطق القارة، حيث زادت قيمة المساعدات المقدمة لدول القارة إلى نحو مليار دولار في عام 1985.[5]

في سياق الحرب الباردة، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ترتكز بشكلٍ رئيسي على استخدام القوة العسكرية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية لحماية مصالحها. وفي هذا الإطار، صرَّح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في أحد خطاباته "أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع القوة في المقام الأول في العلاقات الدولية، وتدفع بالدبلوماسية إلى المرتبة الخلفية". كما أعرب وزير البحرية الأمريكي جون ليمان بوضوح

---

[1]– الوفاق الدولي: ظاهرة هيمنت على العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة، حيث سادت مرحلة من الاستقرار والهدوء بين عامي 1968–1979، وعملت كل منهما على التقليل من خطر الحرب النووية والحد من التسلح يهدف التقليل من التوتر الدولي، وكان لقيام السوفييت بغزو افغانستان واحتلالها عام 1979، دور في انتهاء هذه المرحلة وعودة التوتر الدولي الذي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. راجع: ماكمان، روبرت جيه، (2014)، **مقدمة قصيرة جدا الحرب الباردة**، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ص119–124.

[2]–الموساوي، (2014)، ص100.

[3]–كايه، ريمه، (2010–2011)، **العلاقات الأمريكية –الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، باتنه، ص41.

[4]–مقلد، اسماعيل صبري، 1987)، **العلاقات الأمريكية السوفيتية مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص293.

[5]–محمود، جميل مصعب، (2006)، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاي، عمان، ط1، ص24.

عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها في القارة الإفريقية[1]. استناداً إلى تلك التصريحات سعى البنتاغون إلى تكثيف النشاط العسكري الأمريكي في إفريقيا، ما أدى إلى جر الدول الإفريقية إلى الدخول في منظومة سباق التسلح، حيث جاء في تقرير وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر بشأن ميزانية عام 1984، "إنَّ تعزيز النفوذ الأمريكي في إفريقيا، يجب أن يتم من خلال توسيع التدخل في الدول الموالية للغرب لفتح الأبواب أمام الوجود العسكري الأمريكي. وانطلاقاً من ذلك تركزت القيادة العسكرية الأمريكية بشكلٍ كبير في شرق وشمال وجنوب القارة بينما تركت غرب إفريقيا لفرنسا[2].

يمكننا القول: إنَّ السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة، اتسمت بتركيزها على تأمين مصالحها الاستراتيجية عبر تنويع أساليب التدخل، سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية، مع السعي الدائم لمنع تحول الدول الإفريقية نحو الأنظمة الاشتراكية.

2-1-من المنظور السوفييتي:

ارتكزت الاستراتيجية السوفييتية في القارة الإفريقية على ثلاثة عناصر رئيسية. يتمثل العنصر الأول في العمل على تقديم الأسلحة السوفييتية لدول القارة بهدف كسر تبعيتها للغرب وخلق نمط جديد من أنماط التبعية. أما العنصر الثاني، فيتمثل في العمل على بناء علاقات سياسية واقتصادية مع دول القارة استناداً إلى المصالح المشتركة لكلا الطرفين. أما العنصر الثالث فيتمحور حول تعزيز التضامن الأيديولوجي القائم على أساس العداء للاستعمار والامبريالية، والالتقاء حول أفكار الشيوعية والاشتراكية[3].

انطلق الاتحاد السوفييتي في تنفيذ استراتيجيته في القارة الإفريقية من خلال استغلال الأوضاع المضطربة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت صعود حركات التحرر للتخلص من الاستعمار الأوروبي، بحجة التدخل لدعم هذه الحركات وتقديم المساعدات لها، وذلك لتحقيق أهدافه المتمثلة في نشر الأيديولوجية الشيوعية، ومواجهة النفوذ الأمريكي، والوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة[4].

عقد الاتحاد السوفييتي اتفاقياتٍ تعاون اقتصادي وتكنولوجي مع 37 دولة إفريقية، حيث بلغ عدد المشاريع التي أقيمت في إفريقيا بدعمٍ سوفييتي 330 مشروعاً حتى عام 1986، مع وجود خططٍ لبناء 300 مشروع أخر خلال السنوات اللاحقة[5]. كما أسهمت الزيارات الرسمية لمسؤولي الاتحاد السوفييتي في تقوية العلاقات مع الدول

---

[1]-مجموعة مؤلفين، (1988)، **افريقيا قضايا السلم والأمن**، موسكو، دار التقدم، ص46.

[2]-مجموعة مؤلفين، (1988)، ص50-51.

[3]-محمود، (2006)، ص32.

[4]- الرفاعي، زكريا صادق، **السياسة الامريكية تجاه افريقيا جنوب الصحراء (1957-1961)**، مجلة قراءات افريقية، على الرابط الآتي: https://qiraatafrican.com/7361/

[5]-الموساوي، (2014)، ص88.

الإفريقية، حيث قام الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف بزيارةٍ كلاٍ من انغولا وموزمبيق ودول شمال افريقيا في عام 1977، مما أدى إلى تعزيز علاقات التعاون مع شعوب القارة الافريقية[1].

كذلك شجع الاتحاد السوفييتي التحركات الكوبية في كل من أنغولا، وأثيوبيا، وموزمبيق، والكونغو برازفيل، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو وسيراليون، وبنين، علاوةً على ذلك فقد كان هناك وجوداً سوفييتياً في عدن وليبيا ما شكل تهديداً خطيراً للمصالح الأمريكية حيث كان بإمكان السوفييت التحكم في القرن الإفريقي، ومنه إلى الخليج العربي، ومن خلال علاقاتهم مع ليبيا تمكن السوفييت من تثبيت أقدامهم في البحر الأبيض المتوسط. وهذا يعكس محاولة الاتحاد السوفييتي التمركز في المناطق الحيوية والاستراتيجية للتحكم في طرق نقل النفط، وبالتالي محاصرة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

تمكن السوفييت من تحقيق أهدافهم من خلال تواجدهم في مصر شمالاً، ثمَّ تثبيت تواجدهم في القرن الإفريقي عبر دعم النظام الصومالي، ومن ثمَّ توطيد نفوذهم بإقامة نظام اشتراكي في أثيوبيا، التي تشكل موقعاً استراتيجياً مهماً في القارة الإفريقية[3].

لقد كان الوجود السوفييتي في القارة الإفريقية قوياً، فقد استطاع أن يكسب العديد من الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها، بفضل المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمها. ولا شك في أن القارة الإفريقية تحولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، إلى ساحةٍ للصراع بين القطبين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، حيث انقسمت الدول الإفريقية بين مؤيد للنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤيدٍ للنظام الاشتراكي تحت قيادة الاتحاد السوفييتي، كما هو الحال في أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو، زيمبابوي[4].

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الدول قد حصلت على استقلالها من خلال الحروب الشعبية وبقيادة جبهاتٍ وطنية يسارية، فأقامت بذلك نظم حكم اشتراكية لذا فقد كانت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي قوية. وفتح ذلك باب الصراع الأيديولوجي بشكلٍ واضح في القارة الإفريقية، باستخدام أساليب متعددة، حيث تمَّ استخدام سياسات تقديم المعونة، وبيع السلاح، والقروض، لتصفية هذا الصراع على حساب دول القارة، التي دفعت ثمناً باهظاً مع انتشار الفقر، والانقلابات، والحروب الأهلية، والمشاكلات الحدودية[5].

---

[1]–صبح، علي، (2006)، **الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1995**، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ص191.

[2]–محمود، (2006)، ص33.

[3]– صبح، (2006)، ص191.

[4] -Tom J. Farer, (1975), **War Clouds on the Horn of Africa, A Crisis for Détente**, New York, p52-53.

[5]–محمود، (2006)، ص35–36.

ثالثاً: قضايا التنافس الأمريكي–السوفييتي في القارة الإفريقية:

شهدت دول القارة الإفريقية منذ استقلالها انتشار العديد من الصراعات الداخلية، حتى أصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي واحدة من أكثر المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية إلى يومنا هذا.

يعد الصراع في كل من أنغولا والكونغو والصراع حول إقليم اوغادين، من أبرز الصراعات الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية، فترة الحرب الباردة، وأدت إلى تدخل القوتين العظميين، بهدف كسب أحد الأطراف المتصارعة بتقديم المساعدات الاقتصادية أو العسكرية، مما يسهم في تحقيق أهدافها التوسعية وبسط هيمنتها، وخاصةً وأنَّ تلك الدول تتمتع بأهمية كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية.

1–القضية الكونغولية:

مثلت قضية الكونغو عام 1960 واحدة من أبرز تجليات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ضمن سياق الحرب الباردة. وأكدت على سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء المد السوفييتي في منطقة تعد من المناطق الحيوية لأمنها الاقتصادي، نظراً لامتلاكها ثرواتٍ طبيعية هامة، في مقدمتها اليورانيوم.

خضعت الكونغو بموجب تقسيمات مؤتمر برلين للاستعمار البلجيكي، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تتدفق الاستثمارات الأمريكية إلى الكونغو، وتغلغلت الشركات الأمريكية فيها، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات وقروض مالية إلى بلجيكا بغرض تنفيذ برنامج اقتصادي في الكونغو لمدة عشر سنوات، وبذلك احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد بلجيكا في التجارة الخارجية للكونغو[1].

في منتصف الخمسينيات، شهدت الكونغو ثورة شعبية ضد الاستعمار البلجيكي وممارساته، مما دفع الحكومة البلجيكية إلى استدعاء زعماء الحركة الوطنية للاتفاق على ملامح الاستقلال، الذي تم تحديد يوم 30 حزيران 1960. وتشكلت حكومة ائتلافية تولى رئاستها جوزيف كازافوبو[2]، وعين باتريس لومومبا[3] رئيساً للوزراء[4].

بعد حصول جمهورية الكونغو على استقلالها، بدأت الأوضاع الداخلية تشهد توتراتٍ واضطرابات ملحوظة. حيث بدأت الصدامات بين القبائل من جهة وبين الكونغوليين والقوات البلجيكية التي سعت لزيادة الانقسامات

---

[1]– باسم حمزة، مشتاق عيدان، (2013)، **سياسة الولايات المتحدة تجاه الكونغو 1942–1960**، العدد15، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ص2–4.

[2]– جوزيف كازافوبو:(1910–1969)، أول رئيس لجمهورية الكونغو(1960–1975) اختلف مع رئيس وزرائه حول موقف الكونغو من قوات الأمم المتحدة المتواجدة في البلاد وحول مقاطعة كاتنجا، أطيح به في انقلاب قاده جوزيف موبوتو عام 1975. انظر: بوعكاز عائشة مباركة، كنبس أسماء، (2019–2020)، **دور باتريس لومومبا في حركة عموم افريقيا 1958–1961**، جامعة أحمد دراية، الجزائر، ص12.

[3]– باتريس لومومبا: ولد عام 1925 في قرية صغيرة بجنوب غرب الكونغو، وتلقى تعليمه في مدرسة تبشيرية بروتستانتية ثمَّ أصبح موظفاً بمكتب البريد، في عام 1955 أصبح رئيساً اقليمياً لأول اتحاد تجاري كونغولي، وفي العام التالي تمَّ القبض عليه بتهمة الاختلاس من مكتب البريد وحكم عليه بالسجن لعام واحد، بعد الافراج عنه انتقل إلى اليسار السياسي وساعد في انتشار الحركة الوطنية الكونغولية، وقام بزيارة أكرا عام 1958 لحضور المؤتمر الأول لكل الشعوب الإفريقية. في انتخابات عام 1960 في الكونغو أصبحت الحركة الوطنية الكونغولية أكبر حزب سياسي وأصبح لومومبا رئيساً للوزراء. انظر: وستاد، أود آرن، (2014)، **الحرب الباردة الكونية**، ترجمة مي مقلد، ط1، المركز القومي للترجمة، ص247.

[4]–نور الدين، بن قويدر، (د.ت)، **المد التحرري وتراجع الاستعمار في قارة إفريقيا**، جامعة الجزائر، ص66.

والفوضى الداخلية ليكون مبرراً لإعادة تدخلها في البلاد، وحماية مصالحها الاقتصادية وشركاتها الكبرى العاملة فيها، وازداد الوضع سوءاً عندما أعلنت مقاطعة كاتنجا الكونغولية الغنية بالمعادن استقلالها عن الحكومة المركزية، الأمر الذي دفع بلجيكا للتدخل بحجة إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وفي مقاطعة كاتنجا بالذات، ما أثار مخاوف رئيس وزراء الكونغو باتريس لومومبا من عودة الاستعمار البلجيكي إلى البلاد[1].

وصل الوضع إلى مرحلةٍ حرجة عندما قاد موريس تشومبي الحركة الانفصالية في كاتنجا وأعلن بشكلٍ رسمي عن استقلال مقاطعة كاتنجا بدعم مباشر من بلجيكا. في ظل هذا الوضع اضطر لومومبا إلى طلب المساعدة من مجلس الأمن الدولي من أجل القضاء على الانفصاليين وسحب القوات البلجيكية. وتمَّ احالة الموضوع إلى الأمم المتحدة في 14 تموز 1961، التي أصدرت مشروع قرار يدعو بلجيكا إلى سحب قواتها، وتوفير دعم عسكري أممي للكونغو[2].

دعمت بلجيكا مشروع انفصال كاتنجا، نظراً لما تتمتع به المقاطعة من موار اقتصادية هائلة، حيث كانت مركزاً للاستثمارات البلجيكية الضخمة، ومصدراً لـ 65% من موارد الكونغو، كاليورانيوم والليوم والكروم والماس الصناعي والنحاس والكوبالت، من جهةٍ أخرى، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية القرار الأممي بإرسال قوات دولية إلى الكونغو، وساندت انفصال كاتنجا عن الكونغو، وقدمت التسهيلات اللازمة[3]. حيث كانت تخشى من استغلال الاتحاد السوفييتي للوضع الداخلي المضطرب، والتدخل العسكري فيها، نظراً لميول لومومبا الشيوعية. الذي أصر على أن تكون هذه القوات افريقية فقط، غير أنَّ الأمين العام للأمم المتحدة رفض ذلك، وأعلن في تموز عام 1960، عن نقل قوات دولية على متن طائرات أمريكية وبريطانية وسوفييتية[4]. مما دفع لومومبا لطلب المساعد من الاتحاد السوفييتي. والتدخل لسحب القوات البلجيكية، رغم تردد الاتحاد السوفييتي في البدء عن التدخل بشكل مباشر في منطقة نفوذ غربية، إلا أنه غير موقفه وأرسل دعماً عسكرياً إلى جانب حكومة لومومبا، وقام بإرسال الطائرات العسكرية والخبراء، مما أضاف أبعاداً جديدة للصراع الأمريكي–السوفييتي في الكونغو. بالرغم من محدودية الدعم السوفييتي الذي لم يسهم في مجابهة القوات الدولية[5].

---

[1]– عبدالله، ايناس سعدي، (2015)، **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية–السوفييتية 1945–1963**، ط1، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، ص216.

[2] - Alessandro Landolo, St Antony's College, (2011), **Soviet Policy in West Africa 1957-1964**, University of Oxford Word Count: 91,273,p197.

[3]– البياتي، حسين جبار شكر، (2005)، **التطورات السياسية في الكونغو (1960–1965)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ص80.

[4]–البياتي، (2005)، ص106–108.

[5]– عيلان، ازهار محمد، (د.ت)، **تاريخ الكونغو السياسي 1885–1960**، قسم الدراسات الإفريقية، *مجلة الدراسات الدولية*، جامعة بغداد، العدد26، ص147.

أثار طلب لومومبا استياء الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت ترى فيه أداة للاتحاد السوفييتي لتنفيذ سياسته في افريقيا، واعتبرت واشنطن أن هذا الطلب يعطي مبرراً للتدخل السوفييتي[1]، ولمنع حدوث هكذا تدخل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن اتخاذها جميع التدابير لمنع السوفييت من إقامة جسر جوي أو بحري ومنع أي تدخل فعلي في الكونغو. حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي هيرتر للسفير البلجيكي في واشنطن "بأنه إذا تحرك السوفييت عن طريق البحر فستكون حاملات الطائرات الأمريكية قبالة ساحل الكونغو قبل أن يكون السوفييت هناك"[2]. وفي هذا السياق أصدرت موسكو بياناً رسمياً أعلنت فيه أن شاحنات النقل سيتم ارسالها بشكلٍ مباشر لحكومة لومومبا بدلاً من ارسالها لبعثة الأمم المتحدة. كما كتب خروتشوف في 5 آب إلى لومومبا يبلغه بتعيين سفيرٍ للاتحاد السوفيتي في الكونغو، في محاولة لتأكيد اهتمام موسكو واستمرار دعمها لحكومة لومومبا حتى استعادة وحدة البلاد[3].

في 14 أيلول 1960 دبرت الولايات المتحدة الأمريكية انقلاباً عسكرياً ضد حكومة لومومبا بقيادة الكولونيل موبوتو سيسيكو[4]، الذي استولى على السلطة وأعلن فور توليه الحكم عن طرد السفراء السوفييت وأمهلهم ثمانية وأربعون ساعة لمغادرة البلاد. وبهذا، فشل الاتحاد السوفييتي في تحقيق أهدافه في الكونغو التي تُعدّ ثاني أكبر دولة في القارة الإفريقية، وانتهى الأمر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[5].

عدت أزمة الكونغو مثالاً واضحاً على التدخل السوفيتي في القارة الإفريقية، بدعمها لحكومة باتريس لومومبا التي رأت فيه حليفاً قوياً يدعم مصالحها ضد القوى الاستعمارية. من جهةٍ أخرى ساهمت أزمة الكونغو في عملية إعادة تقييم السياسة السوفييتية وأدت إلى فك الارتباط بين عامي 1960و1964، حيث سعى السوفييت إلى منع التوسع الأمريكي وكسب النفوذ في المنطقة.

مثلت قضية الكونغو جزءاً من قضايا الصراع الأمريكي–السوفييتي الهامة خلال فترة الحرب الباردة، والتي شهدت تدخلاً واضحاً من كلا القوتين. إذ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً ضد حكومة لومومبا لتوجهاته الشيوعية وعملت على ابعاده، خشية من تغلغل النفوذ السوفييتي، وبهدف ضمان حصولها على المواد الخام ولا سيما اليورانيوم.

---

[1]–عبدالله، (2015)، ص214–216.

[2] - Alessandro, (2011), P199.

[3]- Alessandro, (2011), p203-204.

[4]–موبوتو سيسيكو:(1930–1997)، ثاني رئيس لجمهورية الكونغو الديموقراطية منذ عام 1965–1997، تولى رئاسة البلاد بعد انقلاب عسكري عام 1965، دعمته الدول الغربية، وعلى إثره أصبح رئيساً للبلاد. راجع: مسعود الخوند، (11994)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج8، دار النهضة، لبنان، ص379.

[5]– مشتاق عيدان عبيد، (2018)، **موقف بريطانيا من انفصال اقليم كاتنجا 1960–1963**، العدد25، كلية التربية، البصرة، ص451.

2-القضية الأنغولية:

وقعت انغولا تحت وطأة الاستعمار البرتغالي نتيجة لتقسيمات مؤتمر برلين 1884، واستمر هذا الاستعمار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، التي شهدت نهايتها قيام حركات التحرر ضد الاستعمار عمت القارة الإفريقية وتأثرت أنغولا بها، ومع بداية عام 1960 بدأت الثورة في انغولا ضد الاستعمار البرتغالي، اتخذت شكل حرب عصابات، ما دفع الحكومة البرتغالية إلى استخدام أساليب قمعية لمحاولة إنهاء الثورة. كان لإجراءاتها هذه دور في استمرار الثورة وزيادة حدتها، مما دفع بالحكومة البرتغالية لتهيئة الوضع لإعلان استقلال انغولا، إلا أنَّ الفترة بين عامي 1963-1964 شهدت خلافاً حاداً بين القوى الثورية الأنغولية، وانقسمت الحركة الثورية في انغولا إلى ثلاث حركات وهي الحركة الشعبية لتحرير انغولا والجبهة الوطنية لتحرير انغولا، والاتحاد الوطني للاستقلال التام، حيث حصلت الحركة الشعبية على دعم من الاتحاد السوفييتي، بينما تلقت الجبهة الوطنية والاتحاد الوطني الدعم من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

أدت الانقسامات الداخلية في أنغولا إلى تحول الثورة إلى حربٍ أهليةٍ، مما أتاح المجال للتدخل الدولي، وتحويل انغولا إلى ساحة لصراعٍ بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. بدأها الاتحاد السوفييتي بتقديم الدعم المالي والعسكري للحركة الشعبية، حيث قدرت المساعدات التي تم إرسالها بنحو 45 مليون دولار[2]. في المقابل، أرسلت أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال مساعداتٍ عسكرية وأسلحة للجبهة الوطنية، وعقدت تحالفاً مع قوات الدفاع الجنوب إفريقية، وقدرت هذه المساعدات بحوالي 25 مليون دولار. وبالتالي، أصبحت أنغولا، بين عامي 1974و1975 منطقة تنافس دولي يسعى كل طرف من الأطراف إلى تعزيز نفوذه فيها[3].

ابتداءً من عام 1975 بدأت الأوضاع الداخلية في انغولا تتطور لتشهد تحولاً ملحوظاً لصالح الاتحاد السوفييتي الذي سعى لتعزيز نفوذه في المنطقة من خلال زيادة امداداته العسكرية، والتي قُدّرت بحوالي 300 مليون دولار. وتمَّ تعزيز القوات بجنودٍ كوبين، تمَّ نقلهم عبر المحيط الأطلسي بواسطة ناقلات بحرية وجوية ضخمة، أسفرت هذه التعزيزات عن تحقق انتصاراتٍ ملحوظة في الساحة الأنغولية لصالح الحركة الشعبية، مما دفع الدول المجاورة إلى التدخل بدعمٍ أمريكي. فقد عمدت جمهورية جنوب افريقيا إلى اغلاق الحدود الجنوبية مع انغولا، في حين قدمت جمهورية زائير المساعدة للجبهة الوطنية وقامت باحتلال الجزء الشمالي من أنغولا، الذي يعرف بغناه بالموارد النفطية[4].

---

[1]- وستاد، (2014)، ص386-389.

[2]- روكرز، يوسف، (1986)، **افريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص64.

[3] - Sobers، Candace، (2019)، **Angola and the International System 1974-1975**,Vol 121, Harvard College, p110.

[4]- عمران، (2018)، ص175-176.

في نهاية المطاف، استطاعت الحركة الشعبية، بدعمٍ من القوات الكوبية، فرض سيطرتها على البلاد بحلول عام 1976، مما أسفر عن انسحاب قوات الدفاع الجنوب إفريقية واعتراف زائير بحتمية التفاوض مع الحركة الشعبية. التي أعلنت سيطرتها على العاصمة لواندا وعلى المدن الرئيسية وأعلنت قيام جمهورية انغولا الشعبية. في 12 شباط 1976، واعترفت منظمة الوحدة الإفريقية بأنغولا كعضو جديد في المنظمة[1].

أسفر التدخل الكوبي المدعوم من الاتحاد السوفييتي عن تقويض سياسة الانفراج، ووضع الإدارة الأمريكية في موقف دفاعي أمام التوسع السوفييتي[2]، إذ كان الكونغرس الأمريكي متأثراً بهزيمة فيتنام، مما استدعى إدارة الرئيس فورد (1974–1977) لرفض التدخل العسكري المباشر في انغولا، واكتفى بالتنديد بالتدخل السوفييتي وارساله الأسلحة والقوات الكوبية إلى انغولا. وفي 22 تشرين الثاني 1976، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يقضي بقبول انغولا كعضو في الأمم المتحدة، لتصبح العضو السادس والأربعين بعد المائة[3].

يمكن اعتبار أحداث انغولا نقطة تحول محورية في التطور السياسي في القارة الإفريقية وعلى المستوى الدولي. تجسد هذا التحول في الانتصار الذي حققه الاتحاد السوفييتي، مقابل هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب. كما أدت كوبا دوراً بارزاً من خلال تدخلها العسكري المباشر في الصراع، مما عكس التوترات الجيوسياسية السائدة في تلك الفترة. أما على صعيد القارة، فقد أدت هذه الأحداث إلى دخول قوات جنوب إفريقيا في صراع عسكري ضد دولة إفريقية، مما زاد من تعقيدات الوضع السياسي والعسكري في المنطقة.

3–قضية اوغادين:

تُعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من أهم المناطق الغنية بالثروات المعدنية، مثل النفط والغاز والذهب واليورانيوم والكوبالت. فضلاً عن ذلك فإنَّ المنطقة تتمتع بأهميته استراتيجية كبيرة، حيث تطل على المحيط الهندي وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، مما جعلها مركزاً رئيسياً لطرق التجارة العالمية، بخاصة تجارة النفط التي تأتي من الخليج العربي باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[4]. فأصبحت منذ بداية الحرب الباردة واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للصراعات والحروب الداخلية[5]، غذتها القوى الدولية وعملت على تدويلها وتحريض القوى المتصارعة بهدف السيطرة على مواردها المتنوعة وموقعها الاستراتيجي الهام[6].

---

[1]–محمد، عبد المولى، (د.ت)، **حركات التحرر الإفريقية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص40.

[2] - Sobers, (2019), p113.

[3]–سعودي، محمد عبد الغني، (1984)، **قضايا إفريقية**، سلسلة عالم المعرفة، مطبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص193.

[4]– صالح، جلال الدين، (2004)، **الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي وصراعاته الداخلية**، قراءات افريقية، العدد الأول، ص10.

[5]–حفيان، نورة، مصلحي، أحمد، (2020)، **القرن الافريقي في ظل التنافس الدولي والاقليمي**، 11أبريل، المعهد المصري للدراسات، ص5.

[6]– ادريسي، سهام، **صراع النفوذ في شرق افريقيا**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، ص9.

إنَّ الصراع الصومالي–الأثيوبي حول إقليم اوغادين[1] يُعد من أبرز الصراعات الداخلية الدائرة في منطقة القرن الإفريقي فترة الحرب الباردة، تدخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي نظراً لأهميته الاستراتيجية. إذ يحد إقليم أوغادين من الشرق الصومال، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب كينيا، ومن الشمال جيبوتي والبحر الأحمر. هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها الى احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة وحصاره، بينما سعى السوفييت لتثبيت موطئ قدم له في القرن الإفريقي بغية الوصول إلى المياه الدافئة والأسواق الإفريقية والآسيوية ومنع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

تحققت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي مع حصول الصومال على استقلاله عام 1960، حيث تكثفت جهود القوتين العظميين، لتقديم مساعداتٍ مالية وفنية للصومال. في سعيٍ منهما إلى تعزيز النفوذ في المنطقة وقطع الطريق على الآخر. حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن التزامها من خلال الإعلان عن برنامج مساعدات للصومال، مما أثار قلق الامبراطور الاثيوبي الذي وجد في الدعم الأمريكي نحو الصومال تهديداً لمصالحه. وكردِ فعل، قام الإمبراطور الأثيوبي بالتوجه نحو الاتحاد السوفييتي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقييم موقفها ووقف الدعم للصومال، خشيةً من تعزيز النفوذ السوفييتي في اثيوبيا، التي تتمتع بموقعٍ استراتيجي وثقلٍ سياسيٍ في المنطقة[3].

بدأت الأحداث تتطور في الصومال مع تزايد النفوذ السوفييتي في المنطقة، وذلك عندما طالب الصومال بوحدة أراضيه، وخاصة اقليم اوغادين، الذي أصبح تحت السيطرة الأثيوبية بموجب المعاهدة الأثيوبية–البريطانية الموقعة في عام 1897، بالإضافة إلى الاقليم الشمالي الشرقي من كينيا[4].

على الصعيد الدولي، جاءت الأحداث في وقت كانت تسعى فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للحدِّ من الحرب الباردة والتوصل إلى ما سميَّ بالوفاق الدولي. وقد اتسم الموقف الدولي خلال تلك الفترة بالسعي الجاد لمنع اندلاع حربٍ بين الطرفين. في شباط عام 1964، قدّمت الصومال شكوى ضد أثيوبيا مطالبةً بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. جاء رد الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة حل النزاع بالوسائل السلمية

---

[1]– اقليم اوغادين: يطلق عليه اسم الصومال الغربي يحده من الشمال جيبوتي والبحر الأحمر ومن الغرب الاقليم الصومالي المحتل من جانب كينيا، ومن الشرق الصومال (الأم) ومن الغرب اثيوبيا، ويتكون من مقاطعات عديدة أهمها (هرر وسيدامو وبالة)، وقع تحت السيطرة العثمانية ومن ثم تحت السيطرة المصرية حتى عام 1884، ومنذ عام 1886 أصبح تحت السيطرة البريطانية ثم تنازلت بريطانيا عنه لأثيوبيا عام 1897 نتيجة لموقف أثيوبيا ومساعدتها لبريطانيا في القضاء على الثورة المهدية في السودان. راجع: عبدالله، سميرة عبد الرزاق، (2015)، **النزاع الصومالي الأثيوبي حول اوغادين 1960–1978**، جامعة بغداد، *مجلة كلية التربية للبنات*، مج26، العدد الأول، ص99.

[2]–عبدالله، (2015)، ص100.

[3]–عنتر، نشوان زيد علي، (2007)، **الصراع الصومالي–الإثيوبي (1908–1984)**، النبراس للطباعة والنشر، صنعاء، ص23–25.

[4]–عبد الفتاح، أسماء عبد الفتاح حسن، (د.ت)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع الأثيوبي–الصومالي على منطقة الاوغادين في الفترة من 1956–1964**، ص12–14.

وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية. كما أكدت الخارجية السوفييتية على ضرورة اتخاذ الطرفين الإجراءات اللازمة لإقرار وقف إطلاق النار، من جانبها، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نداءً إلى كل من اثيوبيا والصومال لوقف الحرب بينهما[1].

ليشهد عام 1967 سلسلة من التغيرات التي كان لها انعكاساتها على الجانبين الصومالي والاثيوبي، إذ أدى اغلاق قناة السويس بسبب العدوان الإسرائيلي على مصر إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الصومال، وأثر سلباً على حجم صادراته. أما اثيوبيا فقد وجدت نفسها في خضم صراعٍ مسلح مع جبهة التحرير الاريتيرية، مما انعكس سلباً على استقرار الأوضاع الداخلية وأجبرها على وقف القتال في كلا الجبهتين لمدة تقارب الأربعة عشر عاماً[2].

في عام 1977، عادت الأوضاع إلى التأزم حيث شهدت الفترة بين عامي 1969و1977 تحولاتٍ جوهرية في موازين القوى[3]. ففي الصومال، حدث انقلابٌ عسكري بقيادة محمد سياد بري عام 1969[4]، الذي أعلن عن قيام نظام اشتراكي جديد، مما شجع السوفييت لتدعيم نفوذه عبر تقديم المزيد من المساعدات العسكرية للصومال. كما تنازل عن كثير من ديونه العسكرية والاقتصادية مقابل ضمان وجود قاعدتين عسكريتين واحدة بحرية في بربرة وأخرى جوية في مقديشو، بالإضافة إلى قاعدة اتصالات في كيساميو، مما منح الصومال دوراً محورياً في القارة الافريقية، حيث استضافت مقديشو مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في حزيران 1974 وانتخب محمد سياد بري رئيساً لها[5].

في العام نفسه، شهدت أثيوبيا انقلاباً عسكرياً ضد الامبراطور هيلاسيلاسي الذي كان يحظى بدعمٍ أمريكي، والاعلان عن قيام نظام جمهوري اشتراكي بقيادة العقيد منجستو هيلاميريام، الذي اعتنق الأيديولوجية الماركسية. ومنذ توليه السلطة، اتخذ منجستو خطواتٍ حاسمة لقطع العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما ألغى الحلف الدفاعي القائم منذ أكثر من 25 عاماً. وقام بتوجيه اتهامات للسياسة الأمريكية، مشيراً إلى أنها لم تقدم أي دعمٍ فعال لأثيوبيا، بل كانت تسهم فقط في تعزيز سلطة الامبراطور هيلاسيلاسي في قمع الحركات

---

[1]–حمزة، عمار فاضل، (2010)، **دور الاتحاد السوفييتي في الصراع الصومالي الاثيوبي حول اقليم اوغادين 1977–1978**، *مجلة آداب ذي قار*، العدد2، مج1، كانون الأول، ص199.

[2]–حماد، مجدي، (1977)، **صراع القوى الكبرى في إفريقيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص43–45.

[3]– حافظ، صلاح الدين، (1982)، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص102–103

[4]– محمد سياد بري: سياسي صومالي ولد عام 1919، تسلم قيادة الجيش الصومالي، وقاد انقلاباً عسكرياً عام 1969 تسلم على أثره السلطة في البلاد، تميز عهده الذي استمر حتى العام 199 بالديكتاتورية وشهد قيام الكثير من الانقلابات وحركات التمرد. راجع: البيطار، فراس، (2003)، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج3، ص976.

[5]–أميرة، يغمور، (2021–2022)، **الصراع الحدودي في القرن الإفريقي الاوغادين نموذجاً 1960–1978**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص37.

الثورية، مما ساهم في تدهور العلاقات الأمريكية–الأثيوبية، خاصةً بعد التوجه الإثيوبي نحو الاستفادة من الدعم السوفييتي. الذي لم يفوت الفرصة عليه وبدأ بتقديم الدعم العسكري للنظام الأثيوبي، مقابل تخفيض شحنات الأسلحة الموجهة للصومال، الأمر الذي اعتبره الرئيس الصومالي سياد بري خيانة للصومال، دفعه إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي واتهامه بالتواطؤ مع النظام الاثيوبي في تنفيذ هجوم مشترك ضد الصومال[1].

على الرغم من أن انسحاب السوفييت من الصومال شكل انتكاسة لهم في المنطقة، إلا أن قيام الثورة الاشتراكية في اثيوبيا كانت فرصة جديدة لهم لاستعادة نفوذهم والتغلغل في البحر الأحمر.

اندلع الصراع مجددا بين الطرفين عام 1977 بعد إعلان فرنسا عن استعدادها لمنح إقليم العيسى والعفر الاستقلال[2]، ولجأت أثيوبيا إلى عقد اتفاقٍ مع الاتحاد السوفييتي وكوبا في أيار عام 1977 تضمنت صفقة أسلحة تتراوح قيمتها ما بين 350و450 مليون دولار لمدة أربع سنوات[3]، بالمقابل سعى النظام الصومالي لإيجاد حليف جديد يستطيع من خلاله تقوية نفوذه، فعمل على التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدعم العسكري. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال بديلاً عن خسارتها لأثيوبيا، وكسب حليف لها في المنطقة فبدأت بتقديم المساعدات غير المباشرة إلى الصومال عبر حلفائها في الشرق الأوسط، مثل السعودية وإيران. هذا الأمر دفع النظام الصومالي إلى اتخاذ قرار اجتياح إقليم أوغادين، مما جعل الحكومة الأثيوبية تتأهب لمواجهة القوات الصومالية التي اقتربت من السيطرة على الإقليم[4].

من جانبٍ آخر، كان هناك تخوف لدى الاتحاد السوفييتي من أن يؤدي عدم تقديم المساعدات والتدخل العسكري المباشر لدعم اثيوبيا من قيامها بطلب المساعدة من الصين الشعبية، مما يفضي إلى تقارب صيني–إثيوبي. لذلك، بذل الاتحاد السوفييتي جهوداً حثيثة لمنع حدوث هكذا تقارب من خلال تكثيف المساعدات العسكرية لأثيوبيا وتعزيز تواجده في المنطقة بالتعاون مع حليفه الاستراتيجي كوبا. أسفرت هذه التدخلات السوفييتية–الكوبية عن تحول الهزيمة الأثيوبية إلى انتصار، حيث انتهت الحرب بهزيمة ساحقة للصومال، بعد قصف المدن الحدودية في معركة جيجيقيا عام 1978، ما أدى إلى انهيار الجيش الصومالي وإعلان إثيوبيا استعادة إقليم أوغادين وانسحاب القوات الصومالية منه[5].

---

[1]–سلطان، عبدالله محسن، (1988)، **البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، ص139.

[2]–حافظ، (1982)، ص108.

[3]–منصوري، (2019)، ص494.

[4]–روكرز، (1986)، ص105–106.

[5]–منصوري، (2019)، ص497.

في الواقع إنَّ قضية النزاع حول إقليم أوغادين من القضايا الجوهرية في سياق الصراع الأمريكي–السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة[1]، وشكلت أثيوبيا بثقلها السياسي حليفاً أسهم في تحقيق طموحات الاتحاد السوفيتي في المنطقة، نظراً لتعداد سكانها الذي يفوق عدد سكان الصومال[2]، وانتهت الحرب الصومالية–الأثيوبية في النهاية بهزيمة الصومال عام 1979، وعدم تحقيق أهدافه في استعادة أراضيه[3].

شهدت المرحلة الثانية من الحرب الباردة تحولاتٍ وتطورات سواء على المستويين القاري والدولي في منتصف الثمانيات. وفي هذا الإطار، تم عقد لقاء أمريكي–سوفييتي في واشنطن عام 1987، والذي أسفر عن توقيع معاهدة لتصفية الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى. انعكس صداها في إفريقيا، حيث تم في تموز عام 1988 توقيع اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بين أنغولا وجنوب إفريقيا في نيويورك، وكذلك الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من انغولا واثيوبيا[4].

تُعد قضية النزاع حول إقليم أوغادين واحدة من أهم قضايا الصراع الأمريكي–السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة، حيث شكل الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي عموماً وأوغادين بشكلٍ خاص، بالإضافة إلى أهمية إثيوبيا وثقلها السياسي، عواملٌ دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبار أثيوبيا حليفاً مناسباً لها في المنطقة، دفعها لتقديم الدعم العسكري لها، بينما سعى الاتحاد السوفييتي إلى قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية ومنعها من تحقيق أهدافها بتوسيع دائرة نفوذها. وبالتالي، تطور الصراع في الاوغادين من نزاعٍ داخلي على الحدود إلى صراعٍ دولي تشارك فيه القوى الإفريقية باستخدام الأسلحة السوفيتية والأمريكية.

استنتاجات الفصل الأول

مما سبق: يلاحظ أنَّ القارة الإفريقية أصبحت خلال فترة الحرب الباردة أحد ميادين التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، تجسد هذا التنافس في أشكالٍ متعددة، منها تقديم المساعدات والتدخلات المباشرة في الصراعات الداخلية بين دول القارة لتحقيق وجودهما وتأثيرهما في المنطقة، حيث تمركز الصراع الدولي في المناطق الاستراتيجية التي تتحكم في طرق المواصلات والتجارة الدولية، وذات الأهمية النفطية. وقد ازدادت دوائر الحرب الباردة عمقاً في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الاستقطاب الدولي، واستمر هذا الوضع حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991.

---

[1]–فارح، سلمان حاج عبدالله، (1998)، **مشكلة الحدود الصومالية الأثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1948–1978**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، السعودية، ص252.

[2]–**مذكرات الرئيس نيكسون**، (1983)، تعريب سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ص31.

[3]–سلايسي، بيركت هايبتي، (1980)، **الصراع في القرن الإفريقي**، ترجمة عفيف الرزاز، المكتبة الاريتيرية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، ص120.

[4]–وستاد، (2006)، ص704–706.

علاوةً على ذلك، فإنَّ تركز الصراع بين القطبين الدوليين في القرن الإفريقي بشكلٍ عام، وفي إقليم اوغادين بشكلٍ خاص يرجع إلى الدور الجيوسياسي الهام لمنطقة شرق إفريقيا، بفضل موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة الدولية من ناحية، وامتلاكها موارد طبيعية ذات أهمية خاصة من ناحيةٍ أخرى، الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع الداخلية في المنطقة.

الفصل الثاني

دوافع التنافس الدولي في إفريقيا بين عامي (1991-2013)

أولاً: دوافع تتعلق بالقارة الإفريقية

1-الأهمية الاستراتيجية

1-1-الموقع الجغرافي

2-2-التركيبة السكانية

2-الأهمية الاقتصادية

1-2-النفط والغاز

2-2-اليورانيوم

3-2-الفحم الحجري

4-2-معادن أخرى

ثانياً: دوافع تتعلق بالدول المتنافسة

1-الدافع الدبلوماسي والسياسي

1-1-من المنظور الفرنسي

2-1-من المنظور الأمريكي

3-1-من المنظور الصيني

3-1-3-قضية تايوان

3-2-3-مواجهة الضغوط الغربية

3-3-3-خلق عالم متعدد الأقطاب

4-1-من المنظور الياباني

5-1-من المنظور الروسي

2-الدافع الاقتصادي

1-2-من المنظور الفرنسي

2-2-من المنظور الأمريكي

3-2-من المنظور الصيني

4-2-من المنظور الياباني

5-2-من المنظور الروسي

3-الدافع العسكري والأمني

1-3-من المنظور الفرنسي

2-3-من المنظور الأمريكي

3-3-من المنظور الصيني

4-3-من المنظور الياباني

5-3-من المنظور الروسي

عقب انتهاء الحرب الباردة، دخلت القارة الإفريقية مرحلة جديدة من التنافس الدولي، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو اعتماد استراتيجياتٍ جديدة تهدف إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية لطرق التجارة الدولية. في هذا السياق، اكتسبت القارة الإفريقية أهمية خاصة في الحسابات الدولية نظراً للتواجد التاريخي للنفوذ الفرنسي فيها، ما أدى إلى نشوء حالة من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فضلاً عن بروز قوى آسيوية جديدة تسعى لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في مناطق القارة الإفريقية وفي مقدمتها الصين والهند، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التنافس الدولي فيها.

سيتناول هذا الفصل أهمية القارة الإفريقية الاستراتيجية، من خلال توضيح الأهمية الحيوية لموقعها الجغرافي بالنسبة للقوى الدولية، فضلاً عن توضيح الأبعاد الاقتصادية التي جعلت منها منطقة ذات وزنٍ كبير على خريطة الانتاج والاحتياطي النفطي العالمي، وهي عوملٌ شكلت دافعاً رئيسياً لاستراتيجيات القوى الدولية نحو القارة الإفريقية.

أولاً: دوافع تتعلق بالقارة الإفريقية:

تتباين دوافع ومحددات التنافس الدولي في القارة الإفريقية، حيث تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية. تجلى أحد تلك الدوافع بشكلٍ رئيسي في الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها إفريقيا، لامتلاكها كمياتٍ هائلة من الثروات والموارد الأولية، وأبرزها النفط والغاز الطبيعي. علاوةً على ذلك، اكسبت الموقع الاستراتيجي للقارة بعداً آخر؛ إذ تشرف على أهم الممرات والمنافذ البحرية التي تشكل شرايين التجارة العالمية. كما توجد دوافع أخرى تتعلق بأهمية القارة بالنسبة للقوى الدولية. وبالتالي، أصبحت إفريقيا عقب الحرب الباردة محور اهتمام للعديد من القوى الدولية والاقليمية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

1-الأهمية الاستراتيجية

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للقارة الإفريقية كعنصرٍ رئيسي يؤثر في التوازن الاستراتيجي الدولي. إنَّ هذا الموقع المتميز يسمح بتحديد العلاقات الدولية، والأهداف السياسية، والاتجاهات الاستراتيجية للقوى العالمية. حيث تمتلك القارة منافذ بحرية مهمة من جميع جهاتها الأربعة، مما يجعلها محط تنافس اقتصادي وسياسي وأمني بين القوى العظمى[1].

ولفهم البعد الاستراتيجي بشكلٍ أعمق، من الضروري استعراض أهمية الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية، وتركيبتها السكانية المتنوعة. إذ أسهمت هذه التركيبة في تعزيز قدرات القارة على التأثير الساحة الدولية، مما جعلها محور اهتمام متزايد لدى الفاعلين الدوليين.

---

[1]- الكحيل، نادين، (د.ت)، **نحو القارة السمراء**، بيروت، لبنان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2020، ص5-6.

1-1-الموقع الجغرافي:

تتميز القارة الإفريقية بموقعها الجغرافي ذو الأهمية الاستراتيجية، حيث تمثل نقطة التقاءٍ رئيسية بين قارات العالم. إذ تطل على أهم الممرات البحرية والمحيطات المفتوحة[1]، مثل المحيط الهندي، والبحر الأحمر، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ورأس الرجاء الصالح[2]، مما يعزز دورها في الملاحة والتجارة الدولية. كما تحدها مجموعة من المسطحات المائية المهمة: مثل البحر المتوسط شمالاً، والذي يفصلها عن قارة أوروبا، والمحيط الأطلسي غرباً، والذي يصلها بالأمريكيتين، في حين تحدها القارة القطبية الجنوبية من الجنوب، وتطل شرقاً على قارة آسيا عبر المحيط الهندي[3].

تتمتع إفريقيا بمساحة شاسعة تُقدّر بحوالي 30.330.000 مليون كم2، مما يجعلها ثاني أكبر قارة بعد قارة آسيا، وتمثل نحو 20% من المساحة الإجمالية للكرة الأرضية. وقد ساهمت هذه المساحة الواسعة في تنوع خصائها الجغرافية والطبيعية، وتعدد أقاليمها المناخية، وتباين انتاجها الزراعي[4]. يضاف إلى ذلك أنَّ سواحل القارة تعدُّ من بين أهم السواحل الملاءمة للملاحة والنقل البحري على مدار السنة، حيث يبلغ طول سواحلها نحو 36.160 ألف كيلو متراً، مما يعزز دورها كجسرٍ للتواصل بين القارات الأخرى.

ترتبط إفريقيا بشكلٍ طبيعي بقارة آسيا من حيث توزع المسطحات المائية واليابسة، يفصلهما البحر الأحمر، الذي يُعتبر خليجاً داخلياً. كما تحتوي إفريقيا على مجموعة من الجزر والأرخبيلات ومصبات الأنهار، مثل جزيرة جربا في البحر الأبيض المتوسط قبالة تونس، وجزر الرأس الأخضر قبالة سواحلها الغربية، وجزيرة مدغشقر قبالة سواحلها الشرقية[5]. تضم إفريقيا سلسلة من الجبال المرتبطة ببعضها، على شكل كتل جبلية، أهمها سلسلة جبال الأطلس شمال غرب القارة، وجبال قهار في الصحراء الكبرى، وجبال الكاميرون في غرب إفريقيا[6].

نظراً لموقعها الاستراتيجي هذا، تعد إفريقيا صلة وصل بين شرق الوطن العربي وغربه[7]، وتزداد أهميتها بسبب قربها من القارتين الآسيوية والأوروبية. فضلاً عن مجاورتها لمنابع النفط في الشرق الأوسط، وهو ما تحتاجه

---

[1]– العقاد، أنور عبد الغني، (1983)، **الوجيز في اقليمية القارة الإفريقية**، الرياض، دار المريخ، ص3-7.

[2]– مرزوق، ريمه، (د.ت)، **إفريقيا الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2020، ص37.

[3]–جودة، جواد حسنين، (1996)، **الجغرافية الاقليمية**، مطبعة المعارف، الاسكندرية، ط2، ص35.

[4]– أبو عيانة، فتحي محمد، (1999)، **جغرافية إفريقية دراسة اقليمية مع التطبيق على دولة جنوب الصحراء**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص44.

[5]– غالي، بطرس، (1985)، **الأمن وحفظ السلام في أفريقيا**، العدد 79، *مجلة السياسة الدولية*، ص81.

[6]– بومجوط، (2015-2016)، ص23.

[7]–ابراهيم، شادي، (2023)، **مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية**، ورقة تحليلية، 13 فبراير، مركز الجزيرة للدراسات، ص4.

الدول الصناعية الكبرى. حيث جعلت الممرات البحرية الموجودة فيها من القارة طريقاً حيوياً ما زاد من أهميتها ودورها موقعاً فاعلاً ومهماً في الحسابات الاستراتيجية للدول العظمى[1].

نظراً للأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية، لا سيما بفضل قربها من منطقة الخليج العربي، التي تمثل نقطة عبور رئيسية لطرق التجارة العالمية. سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز هيمنتها على الممرات البحرية الحيوية التي تشرف عليها القارة الإفريقية، وذلك بهدف تأمين طرق المواصلات المختلفة وضمان تدفق إمدادات مصادر الطاقة. يأتي ذلك في إطار جهودها لتقوية موقعها كأكبر قوة عالمية في النظام الدولي، جعلها تدخل في تنافس حاد مع الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا التي يعتبر الموقع الجغرافي للقارة ذا أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لها، لاسيما منطقة الشمال الإفريقي المطلة على المحيط الأطلسي، حيث كانت هذه المنطقة جسراً يربطها بأوروبا ونقطة تقاطعٍ رئيسية لخطوط التجارة العالمية. إضافةً إلى ذلك، تحظى جنوب إفريقيا بأهمية خاصة كونها تطل على ملتقى المحيطين الأطلسي والهندي، مما يجعلها مركزاً حيوياً لشحنات التجارة الخارجية[2].

عملت القوى الدولية على فرض سيطرتها على القارة الإفريقية من خلال استغلال الظروف الداخلية المضطربة فيها. وقد أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، ج. مينين ويليامز في تصريحٍ له، إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تشكلها القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قائلاً" إنَّ القارة الإفريقية التي تمتد إليها خطوط الملاحة البحرية في الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، تتوزع الإشراف على المنافذ الرئيسية مثل جبل طارق وقناة السويس وعدن. إنَّ إفريقيا منطقة حيوية لحلف الناتو، ومطاراتها تحظى بقيمة استراتيجية عالية"[3].

1-2-التركيبة السكانية:

إنَّ الثقل السكاني يُعدُّ أحد العوامل الأساسية التي تحدد أهمية الدولة كعنصرٍ فعال في المجتمع الدولي، ويُعد عنصراً جوهرياً من عناصر قوتها. إذ يشكل السكان المصدر الرئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية.

تعد القارة الإفريقية، التي يعتبر تعداد سكانها من بين الأعلى على مستوى العالم، ثاني أكبر قارة في العالم. وقد شهدت هذه القارة نمواً متسارعاً في تعداد سكانها خلال السنوات الأخيرة، مما ينبئ بأنها ستكون القارة الأكثر نمواً في العالم في المستقبل القريب، حيث يُقدَّر أن حوالي 15% من سكان العالم يعيشون في إفريقيا. وفقاً

---

[1]- علي، سليم كاطع، (2014)، **الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي**، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد الثالث، العدد الثاني، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ص225.

[2]- أحمد، علي متولي، (2015)، **افريقيا في الاستراتيجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، على الرابط الآتي:

https://l.facebook.com/l.php?u=http

[3]- أحمد، (2015).

للإحصاءات التي أجريت عام 2013، بلغ تعداد سكان القارة نحو 1,1 مليار نسمة، وتمثل نسبة الشباب النسبة الأكبر حيث يشكلون أكثر من 50% من سكان القارة. وبالتالي، يمكن استغلال هذه الفئة العمرية كقوة عاملة ذات تكلفة رخيصة تدعم التصنيع العالمي.[1]

جدول رقم (1) يبين حجم النمو السكاني في القارة الإفريقية بين عامي (1991-2013)

الأعوام	حجم النمو السكاني بالمليون نسمة
1991	677 مليون نسمة
2000	738.65 مليون نسمة
2001	811.605 مليون نسمة
2005	906 مليون نسمة
2013	1.111 مليون نسمة

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-Thomps On wand Lewis, (1065), **D. population problems**, MC. Graw Hill, New York. P383.

2-تللو، نبيل، (2011)، **عالمنا الذي نعيش فيه**، ج1، دار الفكر، دمشق، ص218.

إنَّ العدد السكاني الكبير الذي تتمتع به القارة الإفريقية جاء منسجماً مع تطلعات القوى الدولية الكبرى التي تسعى إلى استثمار الأسواق الواسعة لتصريف سلعها وبضائعها الصناعية وتعزيز عمليات التبادل التجاري. ويعكس هذا مدى قدرة هذه الأسواق على استيعاب الاستثمارات المقدمة من تلك القوى بما يتناسب مع القوة الشرائية لسكان القارة[2].

أضحت القارة الإفريقية مجالاً للتنافس بين القوى الدولية الرامية للحصول على أكبر حصة ممكنة من السوق الإفريقية. يرجع ذلك إلى الزيادة السكانية الملحوظة في القارة وامتدادها الجغرافي الواسع، مما جعلها سوقاً تجارية جذابة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه القوى إلى السيطرة على الثروات الطبيعية والمواد الأولية المتوفرة في إفريقيا في ظل النمو الاقتصادي العالمي، ورغبتها في زيادة إنتاجها[3].

2-الأهمية الاقتصادية:

إنَّ تنوع مصادر الطاقة الإفريقية، مثل النفط والغاز والفحم الحجري، بالإضافة إلى ثراءها بالموارد المعدنية الحيوية كاليورانيوم والنحاس والبلاتين والألماس والذهب والكوبالت، يعد عنصراً ذا أهمية بالغة في سياق الاقتصاد

---

[1]- مرزوق، (د.ت)، ص29.

[2]-عبدالله، سعد عبدالله، (2015)، **التوجه النفطي الصيني نحو إفريقيا دراسة في الجغرافية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ص21.

[3]-حاجم، حسان صادق، (2020)، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط1، ص60.

العالمي. حيث شكلت هذه الثروات موارد حيوية أسهمت في تحفيز النمو الاقتصادي، مما أدى بالقوى الدولية الكبرى للتنافس للحصول على هذه الموارد والاستفادة منها في تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية[1].

1-2-النفط والغاز:

شهدت القارة الإفريقية تطوراتٍ ملحوظة في مجال إنتاج واحتياطي النفط والغاز، مما جعلها تتبوأ مكانة بارزة كأحد أهم المناطق بالنسبة للدول الصناعية العالمية. يُعد النفط المحرك الأساسي للسياسات الاقتصادية للدول، ويشكل بديلاً أكثر فاعلية عن الفحم الحجري الذي كان يُعتمد عليه في السابق[2]. ووفقاً للتقديرات العالمية، بلغ إنتاج إفريقيا من النفط حوالي 16.4% من إجمالي الإنتاج العالمي في عام 2013، مما عزز موقع القارة كمصدر رئيسي لتلبية احتياجات الأسواق العالمية. ورغم ذلك، فإنَّ دول القارة تعاني من نقصٍ كبيرٍ في الصناعات التحويلية والمعدنية ومصافي التكرير، حيث تستهلك فقط نسبة ضئيلة من إنتاجها، تقدر بنحو 3.2%. وبذلك، يتم تصدير معظم الإنتاج على شكل مادة خام إلى الأسواق الدولية[3].

في السياق ذاته، ارتفع إنتاج القارة الإفريقية من النفط إلى 9 ملايين برميل يومياً في عام 2004، أي ما يعادل 11% من الانتاج العالمي. وبلغ الإنتاج أكثر من 10 ملايين برميل يومياً في عام 2007. وتعدُّ نيجيريا في مقدمة الدول الإفريقية المصدرة للنفط، حيث وصل إنتاجها إلى 2.402 مليون برميل يومياً عام 2010، تليها انغولا التي بلغ انتاجها 1.85 مليون برميل في نفس العام[4].

عند المقارنة بين إنتاج القارة واستهلاكها، يتضح أنَّ استهلاكها من النفط منخفضٌ جداً، مما يدل على وجود فائض كبير في كميات النفط. ففي عام 2015، كان استهلاك دول القارة يشكل 3% من الاستهلاك العالمي، أي ما يعادل ثلث انتاجها الكلي من النفط[5].

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، أصبح النفط أحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام الدولي. وقد أسهمت الأوضاع السياسية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط؛ وارتفاع أسعار النفط فيه، في زيادة حاجة الدول الصناعية العظمى المتزايدة لهذه المادة الحيوية في صناعاتها المختلفة. وبناءً على ذلك، توجهت الأنظار

---

[1]-قوادره، حسين، (2018-2019)، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنه، جامعة الحاج خضر، ص53.

[2]-علي، جهاد عباس، (2021)، **التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد عام 2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، ص33.

[3]-كريم، خيدر محمد، (2014)، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص93.

[4]-الوائلي، حيدر زهير جاسم، (د.ت)، **مستقبل الطاقة في إفريقيا الفرص والتحديات**، *دراسات دولية*، كلية الهندسة، جامعة بغداد، العدد 55، ص157.

[5]-علي، (2021)، ص37.

الدولية نحو القارة الإفريقية كوجهةٍ رئيسية للاستحواذ على النفط[1]، الذي تميّز بجودته العالية ذلك لاحتوائه على نسب منخفضة من الشوائب، لا سيما الكبريت. كما يتميز النفط الإفريقي بسهولة استخراجه وتسويقه، حيث تتواجد كميات كبيرة منه في السواحل، مما يجعلها قريبة من أسواق الاستهلاك الأمريكية والأوروبية ويقلل من تكاليف النقل[2]. علاوةً على ذلك، يحتوي النفط الإفريقي على نحو أربعين نوعاً مختلفاً، يتمتع كلٌ منها بجودتها العالية وخفة وزنها واحتوائها على نسبة أكبر من الغاز والبنزين[3]، فضلاً عن ذلك يعد النفط الإفريقي واحداً من أسرع معدلات الانتاج في العالم، وفي هذا الإطار أصبح النفط في إفريقيا محور استراتيجيات القوى الكبرى الساعية لتنويع مصادر طاقتها وزيادة استثماراتها، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث أصبح النفط دافعاً رئيسياً لتوجهاتهما السياسية تجاه القارة الإفريقية[4].

يفسر ما تم ذكره الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، إذ يشكِّل النفط أحد ركائز اقتصادها وأمنها القومي، لذا فقد اكتسب النفط الإفريقي أهمية بارزة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية. وتشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة في حجم استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من القارة الإفريقية[5]، إذ ارتفعت النسبة من16% في عام 2013، إلى 25% في عام 2015[6].

تشير الدراسات أنَّ خليج غينيا في غرب إفريقيا يعد من أهم مراكز إنتاج النفط على مستوى العالم، حيث يتوقع أن يصل إنتاجه إلى 9.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025، ما يمثل نحو11% من الانتاج العالمي. ويستأثر خليج غينيا لوحده بأكثر من 70% من انتاج النفط في القارة و75% من احتياطاتها[7].

أكد المسؤولون الأمريكيون في تصريحاتهم على أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما يتضح من خلال التقرير الذي أعده ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش، في أيار عام 2001. وقد أشار التقرير إلى "أنَّ إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتزايدة بسرعة للطاقة، خاصةً النفط والغاز". في السياق ذاته، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية" والتر كانستينر" في عام 2002

---

[1]– مرعي، نجلاء، (د.ت)، **الثروة النفطية والتنافس الدولي. الاستعمار الجديد في إفريقيا**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص418.

[2]– عبد الحميد، خالد، **النفط في إفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية**، على الرابط الآتي:
https://www.arab48.com/

[3]–طلعت، عبد المنعم، (2010)، **لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأويك**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد182، ص186.

[4]– شبانة، أيمن، (2013)، **النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**، العدد الثاني، مجلة إفريقيا قارتنا، مصر، ص1.

[5]–عبد الرزاق، خيري، (د.ت)، **التحرك الأمريكي المعاصر نحو القارة الإفريقية**، بغداد، ص44.

[6]– كلاع، شريفة. (د.ت)، **البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني، الجزائر، ص234.

[7]–عبدالله، حارث قحطان، مرعي، مثنى فائق، (2014)، **التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية**، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد1، المجلد الأول، ص126.

"أن النفط الإفريقي أصبح مصلحةً قوميةً لبلاده"، من جانبه صَرَّح الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في عام 2006، عن رغبة واشنطن في تقليص اعتمادها على واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط بنسبة 75%، والسعي للحصول عليه من مصادر بديلة. ويعزى الاهتمام الأمريكي بنفط إفريقيا إلى كون الطريق الذي يمر به أكثر آمناً نسبياً من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط[1].

في سياق سعيها لضمان تأمين إمدادات النفط من القارة الإفريقية، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء مبادرة سياسة النفط الإفريقي في عام 2002، تتمثل هذه المبادرة في تأسيس مجموعة من الشركات الأمريكية التي تهدف إلى تأمين مصادر النفط من إفريقيا. وقد أشارت هذه المجموعة إلى الأهمية الاستراتيجية الخاصة لخليج غينيا، نظراً لما يتمتع به من احتياطاتٍ نفطية هائلة تتميز بجودتها العالية وقرب آبارها من السواحل، مما يسمح بنقله بأقل تكلفة وبعيداً عن التحديات السياسية التي تواجه العديد من مناطق الإنتاج[2].

من جانبها أكدت فاتيما هارام أسيل، مفوضة الاتحاد الإفريقي[3] لشؤون التجارة والصناعة الأمريكية، خلال المنتدى الثاني عشر للتجارة والتعاون الاقتصادي الأمريكي – الإفريقي، الذي عقد في مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، أنَّ منتدى "قانون النمو والفرص"[4] الإفريقي قد حقق أهدافه منذ إطلاقة في عام 2000، إذ ارتفعت صادرات دول جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا القانون من 8.15 مليار دولار في عام 2001 إلى 53.8 مليار دولار في عام 2011، وتشَّكل المنتجات النفطية 90% من حجمها، مؤكِّدةً على ضرورة تنويع صادرات دول القارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[5].

من ناحيةٍ أخرى، سعت الصين إلى زيادة وارداتها من النفط الإفريقي، كونها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل إفريقيا المصدر الرئيسي، إذ يصل استيرادها من النفط الإفريقي إلى نحو

---

[1]– شبانه، (2013)، ص3–4.

[2]– عبد المجيد، خالد أحمد، (2007)، **المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية**، آفاق إفريقية، المجلد الثامن، العدد26، القاهرة، 143–144.

[3]–الاتحاد الافريقي: تأسس عام 2001، مقره في أديس أبابا، وعضويته مفتوحة أمام الدول الإفريقية، في عام 2002 حل محل منظمة الوحدة الإفريقية، ويهدف الاتحاد الإفريقي إلى ضمان الانسجام وتنسيق الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والظروف الاقتصادية والتنمية المستدامة في إفريقيا، ومثل الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي أهم التطورات التي شهدتها القارة بهذا الخصوص. المرجع: جاسم، خيري عبد الرزاق، (د.ت)، ص4.

[4]––صدر قانون النمو والفرص AGOA عام 2000، في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ويتيح هذا القانون لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء امكانية دخول منتجاتها الأسواق الأمريكية، واعفائها من الرسوم الجمركية، وتمَّ تعديل هذا القانون عام 2002، ليشمل 37 دولة، وزيادة فرص الاستفادة من صادرات السلع الإفريقية وتسهيل دخولها الأسواق الأمريكية. راجع:

http://www.agoa.gov\agoalegislation\html

[5]–عبدالحليم، أميرة محمد، (2014)، **ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية–الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023\10\11، على الرابط الآتي:

.http://www.siyassa.org

35%. وتُعَدُّ أنغولا أكبر دولة مُصَدِّرة للنفط الخام إلى الصين، حيث شهدت صادراتها ارتفاعاً ملحوظاً من 43 ألف برميل يومياً في عام 1999 إلى 174 ألف برميل يومياً في عام 2000، ومع بداية عام 2002 زاد نشاط الشركات النفط الصينية بقوة في جميع أنحاء القارة الإفريقية[1]، وتركزت بشكل واضح في شمالي غربي القارة، ومن أهم هذه الشركات شركة البترول الوطنية الصينية، والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري، والشركة الصينية للنفط والكيماويات، وكان لهذه الشركات نشاط فعال في مناطق انتاج النفط في القارة ولا سيما في خليج غينيا والسودان وجنوب السودان. وتُعَدُ شركاتها النفطية واحدةً من أكبر الشركات المستثمرة في قطاع النفط السوداني منذ عام 1999، حيث أصبح السودان من الدول المصدرة للنفط، بإنتاج بلغ 160 ألف برميل يومياً[2].

بالمثل تسعى دول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فرنسا وبريطانيا، إلى تأمين احتياجاتها من النفط الإفريقي، وذلك في إطار سعيها لتقليل الاعتماد على النفط الروسي. في السياق ذاته تعمل اليابان والهند وكوريا الجنوبية أيضاً على الاستفادة قدر الإمكان من النفط الإفريقي. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت اليابان بتأسيس شركات استثمارية في القارة الإفريقية، في حين تحصل الهند على نحو 16% من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا[3].

احتلت منطقة الشمال الإفريقي موقعاً مهماً في إنتاج النفط على الصعيد القاري، حيث تُعَدّ كل من ليبيا والجزائر ومصر أهم دول الشمال الإفريقي في إنتاج النفط، وتتميز كل من ليبيا والجزائر بقربهما الجغرافي من الأسواق الأوروبية، إضافةً لعضويتهما في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك[4]. تتصدر ليبيا قائمة الدول في الشمال الإفريقي من حيث إنتاج النفط، إذ يُقدر إنتاجها منه بنحو 1.6 مليون برميل يومياً، بينما يُقدّر احتياطيها بنحو 40 مليار برميل. من جهةٍ أخرى تنتج الجزائر نحو 1.3 مليون برميل نفط يومياً، ويصل احتياطيها منه إلى 12.4 مليار برميل. أما مصر، فيبلغ إنتاجها منه النفط نحو 700 ألف برميل يومياً، ويُقدر الاحتياطي بـ 2.7 مليار برميل[5]. لكن هذا الوضع شهد تحولاً لصالح دول غرب إفريقيا، التي أصبحت خلال العقود الثلاثة الماضية من بين أكثر مناطق القارة إنتاجاً للنفط[6]، إذ تضاعف إنتاج هذه المنطقة ليصل إلى 5% من الإجمالي العالمي في عام 2001 ثم ارتفع إلى 7% عام 2007. وتشير الدراسات الحديثة التي أجرتها وزارة الطاقة الأمريكية إلى أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الإفريقي بمعدلٍ يتراوح بين 4إلى 6 مليون برميل يومياً خلال

---

[1]– كلاع، (د.ت)، ص230–233.

[2] - Chirs, Alden, (2007), **China in Africa**, New York, Zed Book, p14.

[3]– شبانه، (2013)، ص3.

[4]– منظمة أوبك: OPEC وهي مختصر" Organization of the petroleum Exporting Countries" منظمة الدول المُصَدِّرة للنفط وهي منظمة حكومية دولية، أنشئت في بغداد عام 1960، وتضم المنظمة 12 دولة عضواً وهي (العراق، الكويت، السعودية، الامارات، الجزائر، ليبيا، إيران، انغولا، نيجيريا، قطر، الاكوادور، فنزويلا) ومقرها في فيينا – النمسا، وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء. راجع: حاجم، (2020)، ص53.

[5]– مرعي، (د.ت)، ص419–420.

[6]– شبانه، (2013)، ص1.

السنوات الخمس عشرة المقبلة. ولا سيما في منطقة غرب إفريقيا التي من المتوقع أن يرتفع انتاجها إلى ما يقارب 13% من الإنتاج العالمي مع حلول العام 2025[1].

تبوأت نيجيريا مقدمة الدول المنتجة للنفط في منطقة غرب إفريقيا، إذ تُعَدّ واحدة من أكبر منتجي النفط على المستوى العالمي. وقد بلغ معدل إنتاجها ثلاثة ملايين برميل يومياً في عام 2008، في حين قُدّر احتياطيها منه 2.35 مليار برميل، وتسعى لرفع مخزوناتها من النفط إلى 40 مليار برميل سنوياً، من جهةٍ أخرى، تمكنت غينيا الاستوائية من رفع معدل إنتاجها من النفط إلى 420 ألف برميل يومياً، أما الغابون فقد نجحت في زيادة احتياطيها إلى 5.2 مليار برميل، أما انتاجها اليومي فقد بلغ 230 ألف برميل[2].

تُعّدّ أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في جنوب إفريقيا، حيث بلغ إنتاجها اليومي نحو مليوني برميل يومياً في نهاية العام 2008، ويقدَّر احتياطيها النفطي بنحو 25 مليار برميل، حيث تُصدر 40% من إنتاجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها ثامن أكبر مزود للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم. في المقابل تنتج زامبيا نحو 120 ألف برميل نفط يومياً، بينما تنتج مدغشقر 90 ألف برميل يومياً. وعلى صعيد منطقة شرق إفريقيا، فإنَّ الإنتاج النفطي يُعتبر ضعيفاً، باستثناء السودان الذي يُعَدُّ من الدول البارزة في هذا المجال، إذ بلغت كمية إنتاجه في عام 2007 خمسة ملايين برميل يومياً، بينما بلغ الاحتياطي المثبت له في العام ذاته ملياري برميل، رغم التوترات الداخلية التي يعاني منها[3]. وبالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنها تمتلك 9.5% من الاحتياطيات النفطية العالمية، وتشكل حوالي 12% من إجمالي الانتاج العالمي اعتباراً من عام 2005[4].

جدول رقم (2) يوضح الاحتياطي الإفريقي من النفط خلال الفترة 1994-2013.

	1994	2004	2008	2013	الحصة الاجمالية %
ليبيا	22.8	39.1	43.7	48.4	35.88
نيجيريا	21.0	35.9	36.3	37.1	30.36
الجزائر	10.0	11.8	12.2	12.2	10.76
انغولا	30	9.0	13.5	12.7	8.90
مصر	3.9	3.6	4.3	3.9	3.65
الغابون	1.4	2.2	3.2	2.0	2.5

[1]-حسيني، ابراهيم، (2009-2010)، **إدارة أوباما وأمن الطاقة في إفريقيا**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، العدد6، ص442.

[2] - **World Oil Outlook**, (2015), Organization of the petroleum Exporting Countries, p26.

[3]- بهلولي، لبنى، (2016)، **جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي -الصيني**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، الجزائر، ص190-191.

[4]- Xu, Yi-chong, (2008), **The Competition for oil and Gas in Africa**, Vol 19, p1126

الكونغو (برازفيل)	1.4	1.5	1.9	1.6	1.48
غينيا الاستوائية	0.9	1.8	1.7	1.7	1.42
تشاد	–	0.9	0.9	1.5	0.79
السودان الجنوبي	–	–	–	3.5	0.81
السودان الشمالي	0.3	0.6	6.7	1.5	2.12
تونس	0.3	0.7	0.6	0.4	0.46
بقية إفريقيا	0.6	0.6	–	3.7	1.28
المجموع	65.6	107.7	125.9	130.2	429.10

(المرجع: قوادره، 2018–2019، ص84)

وبالنسبة للغاز الطبيعي: يعد الغاز من المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، وتحتل قارة إفريقيا المرتبة الثالثة عالمياً في إنتاجه، بعد الشرق الأوسط وأوروبا. تُعد الجزائر واحدة من أغنى الدولة الإفريقية في هذا القطاع، حيث تسهم بنحو 30% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تُعَد نيجيريا، الواقعة في غرب إفريقيا من بين الدول الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تمثل حوالي 15% من الإنتاج العالمي[1].

تشير البيانات إلى أنَّ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية قد بلغ 184 مليار متر مكعب في عام 2006، أي ما يعادل 7.6% من الانتاج العالمي. وقد شهد الإنتاج زيادة ملحوظة، حيث سجل 199.2 مليار متر مكعب في عام 2009، وتجاوز 209 مليار متر مكعب في عام 2010. ومن الجدير بالذكر أنَّ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في إفريقيا بلغ حوالي 14.7 ترليون متر مكعب في عام 2010[2].

جدول رقم (3) الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول المنتجة خلال الفترة 1994 –2010.

	1994	2004	2008	2010	الحصة الاجمالية %
نيجيريا	%3.5	%5.2	%35.6	%5.3	49.6
الجزائر	%3.0	%4.5	%30.7	%4.5	42.7
مصر	%0.6	%1.9	%27	%2.2	4.9
ليبيا	%1.3	%1.5	%7	%1.5	5
بقية افريقيا	%0.8	%1.1	%8.4	%1.2	11.5
المجموع	9.2	14.2	75.6	14.7	113.7

(الجدول من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-Bp Statistical Review Of World Energy What's Inside? June 2011, bp.com\statistical Review, p22.

2–البرازي، مظفر، (2018)، **التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، مج44، العدد165، الكويت، ص17.)

[1]– **الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية**. (2010)، 26/25 سبتمبر. المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة. الجماهيرية الليبية. ص8–14.

[2]–الوائلي، (د.ت)، ص159.

2-2-اليورانيوم:

يعدّ اليورانيوم من العناصر الحيوية في مجال إنتاج الطاقة النووية، حيث تبرز القارة الإفريقية كمصدر رئيسي له، إذ تسهم بأكثر من 18% من الإنتاج العالمي. ومن بين الدول الأكثر إنتاجاً لليورانيوم في إفريقيا تبرز النيجر وناميبيا وجنوب إفريقيا[1].

2-3-الفحم الحجري:

يُقدر احتياطي الفحم الحجري في القارة الإفريقية بحوالي 82 مليار طن، وكانت دولة جنوب إفريقيا الدولة الرائدة في إنتاج الفحم، إذ بلغ إنتاجها في عام 2010 نحو 143 مليون طن، ما يمثل 3.8% من الإنتاج العالمي. كما يتواجد الفحم بكمياتٍ أقل في دول شمال إفريقيا مثل الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى وجوده في غرب القارة، تحديداً في نيجيريا. كما تتوزع احتياطات الفحم في دولٍ أخرى مثل زامبيا ومدغشقر وموزمبيق وزمبابوي والكونغو الديمقراطية[2].

2-4-معادن أخرى:

تتمتع القارة الإفريقية بكمياتٍ هائلة من الثروات المعدنية والطبيعية، حيث تحتوي على 17 معدناً من بين أهم 50 معدناً على مستوى العالم، وباحتياطاتٍ ضخمة. يمثل الذهب نحو 25% من إجمالي الإنتاج العالمي. حيث أنَّ دول جنوب إفريقيا والسودان وغانا من أبرز الدول المنتجة له. فضلاً عن ذلك، احتلت القارة مكانةً رائدةً في سوق الألماس العالمي، بإنتاجٍ وصل إلى 40% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتتركز معظم مناجمه في بتسوانا وأنغولا وجنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية وناميبيا. كما تنتج إفريقيا مجموعة متنوعة من الأحجار الكريمة، مثل الزمرد والياقوت، حييث تُعَدُ مدغشقر أكبر منتجٍ لهما، بإنتاجٍ يقدر بنحو 80%[3]. كما تضم القارة معادنَ أخرى مثل البوكسيت، وهو المعدن الأساسي للألمنيوم، حيث بلغ إنتاجها منه 30%، معظمه من غينيا. وتساهم إفريقيا بما نسبته 60% في إنتاج المنغنيز و75% في إنتاج الفوسفات، وتعتبر دول المغرب وتونس وجنوب إفريقيا من أبرز الدول المنتجة. وفيما يتعلق بالمعادن الثمينة، تنتج القارة 85% من البلاتين، و80% من الكروم، و60% من الكوبالت العالمي. إضافةً إلى النحاس الذي يتركز إنتاجه بشكلٍ أساسي في إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، وتُعَدُّ زيمبابوي رابع دولة منتجة له[4].

---

[1] - Winkler. H, **Energy Policies for Sustainable development in South Africa**, University of Cape Town, April 2006, p48.

[2]– أبو الكلام، آزاد، (2000)، **الموسوعة العربية**، ط1، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة العربية، ص873.

[3]–حمودة، وليد، (2024)، **الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية في النطاق الدولي والاقليمي**، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الأول، يوليو، ص467.

[4]– آيات، ادريس، (2021)، **المعادن الافريقية في التنافس الدولي الرهانات والمألات**، 26 تشرين الأول، مركز الجزيرة للدراسات، ص3.

تتركز مناجم الحديد في جبال الأطلس والمناطق المحيطة بالصحراء الغربية، وأغنى مكامنه في غربِ القارة وجنوبيها في غانا ونيجيريا وغينيا ومدغشقر. كما تمتلك إفريقيا نسبة كبيرة من احتياطي الكروم العالمي يصل إلى نحو 93% من احتياطي العالم، ويتركز في جنوب القارة وبنسب أقل في غربها وشمالها الغربي[1].

إضافةً إلى ذلك، تحتضن القارة ثروة حيوانية وزراعية غنية؛ فاتساع مساحة القارة وتنوع أقاليمها المناخية أسهم في تنوع محاصيلها مثل البن والكاكاو والتبغ وقصب السكر والشاي، فضلاً عن كمياتٍ وفيرة من الفواكه والخضراوات. كما تسهم إفريقيا بشكلٍ كبير في إنتاج الأخشاب المستديرة[2]. علاوةً على الثروة السمكية التي تبلغ قيمة تصديرها نحو 7.2 مليار دولار أمريكي، مما يعتبر مصدراً مهماً لدخل أكثر من عشرة ملايين إفريقي ممن يعملون في مجال الصيد[3].

إنَّ هذه الثروات الطبيعية الكبيرة تجعل القارة الإفريقية محط اهتمامٍ وتنافس على المستوى الدولي، في ظل امتلاكها كميات ضخمة من مصادر الطاقة المتنوعة، مقابل قلة الاستهلاك الإفريقي لها ما يعني وجود فائض في الإنتاج يمكن تصديره إلى الخارج. تعزز المساحة الجغرافية الشاسعة للقارة الإفريقية وكثافتها السكانية ورخص اليد العاملة فيها من أهميتها بالنسبة للدول الصناعية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، يزيد التنوع الكبير في الموارد الطبيعية في دول القارة من أهميتها الجيوبوليتيكية بالنسبة للقوى العالمية، ويتطلب من القوى الدولية المتنافسة وضع استراتيجيات فعالة للسيطرة على هذه الموارد والتحكم فيها، لتحقيق السيطرة على الأسواق الإفريقية.

ثانياً: دوافع تتعلق بالدول المتنافسة:

1-الدافع الدبلوماسي والسياسي:

تشكل القارة الإفريقية أكبر كتلة تصويتية على مستوى العالم، وتتمتع بثقل سياسي بارز في المنظمات الدولية، وبالتالي أصبح كسب الأصوات الإفريقية في القرارات الدولية عاملاً مهماً دفع القوى الدولية للعمل بجد لتعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي في القارة. وتمثلت هذه الجهود بتكثيف الزيارات التي يقوم بها المسؤولون لمختلف دول القارة، بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات والقمم وفتح السفارات، وذلك بهدف تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية بما يمكنها من تحقيق المزيد من القوة والنفوذ.

1-1-من المنظور الفرنسي:

ارتبطت الدول الأوروبية، لا سيما فرنسا بالقارة الإفريقية بروابط وثيقة، يعود جذورها إلى تقسيمات مؤتمر برلين عام 1884-1885، حيث تمكنت القوى الأوروبية في ذلك الوقت من السيطرة على المنطقة واقتسامها فيما

---

[1]-اسكندر، ماهر، (2013)، **إفريقيا.... ثرواتٌ اقتصادية هائلة**، مجلة إفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد5، مايو، ص2-3.

[2]-الموساوي، (2014)، ص71.

[3]-حسين، هبة علي، (2019)، **فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا**، *مجلة حمورابي للدراسات*، العدد31-32، ص20.

بينها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت القارة الإفريقية أحد المرتكزات الحيوية لنفوذ فرنسا. وعلى الرغم من تراجع هذا النفوذ خلال فترة الحرب الباردة، إلا أنَّ القارة الإفريقية لاتزال تشكل مجالاً مهماً لفرنسا لتعزيز وجودها كقوة دولية كبرى في الساحة العالمية[1].

في سياق النظام الدولي الجديد وما نتج عنه من تحولاتٍ عميقة على الساحة الدولية، شهد النفوذ الفرنسي تراجعاً ملحوظاً في القارة الإفريقية، في ظل النشاط المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب بروز الصين التي سعت لتعزيز نفوذها، وخاصةً في المجال الاقتصادي، ومع ذلك، لا يعني هذا التراجع أنَّ فرنسا ستتخلى عن مصالحها في إفريقيا في إطار سياستها الخارجية. فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة جديدة لها تتماشى مع المستجدات والتطورات الحاصلة في القارة الإفريقية[2]. فقد عكفت فرنسا على الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي فيما يُعرف بـ "إفريقيا الفرانكفونية"[3] من خلال تحويل الدول الناطقة باللغة الفرنسية إلى حركةٍ سياسيةٍ ذات صوتٍ مؤثر في الساحة الدولية. ولتحقيق ذلك، اتجهت فرنسا نحو دعم استقرار الأنظمة السياسية الإفريقية الموالية لها[4]، بدلاً من تشجيع أنظمة جديدة تفتقر إلى القدرة على السيطرة على شعوبها، وهو ما يُعدُّ جوهر سياستها تجاه إفريقيا. إنَّ الحفاظ على هذا الاستقرار شكل ضرورة لفرنسا من أجل ضمان ازدهار استثماراتها في القارة، التي تُعَدُّ واحدةً من أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية. وهذا ما عبرَّ عنه الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسو ميتران في عام 1994 بقوله: "أنه لن يكون لفرنسا بدون إفريقيا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"[5].

---

[1]–فلاح، خديجة، (2014–2015)، **السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص36.

[2]– عزوز، حسان، (218–2019)، **التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف. المسيلة، ص25.

[3]– الفرانكفونية: هي مجموعة الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في العالم، وتهدف من خلالها إلى توثيق العلاقات الثقافية بين أعضائها، ارتبطت الفرانكفونية مع استقلال المستعمرات الإفريقية عن فرنسا أوائل الستينات من القرن الماضي، وظهرت كمحاولة لربط تلك المستعمرات مع فرنسا. والدول الأعضاء في المجموعة الفرانكفونية عددها 28 دولة، تضم (بنين–بوروندي–جزر القمر–الكونغو–كوت ديفوار–جيبوتي–الغابون–بوركينافاسو–مالي–موريشيوس–موريتانيا–النيجر–إفريقيا الوسطى–راوندا–السنغال–تشاد–توغو–زائير–الكونغو الديمقراطية حالياً) انظر، محمود، (2006)، ص100–101.

[4]–بومليك، نوال، (2023)، **أثر التنافس الدولي في الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي**، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعابس، الجزائر، مج10، العدد1، ص161.

[5]–رجب، مصطفى، (2013)، **تعزيز التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا**، 15يناير، على الرابط الآتي:
.http://www.alalam.ir\news\1436449

استناداً لذلك: قامت فرنسا بدعم عدد من القادة الأفارقة على الرغم من فساد أنظمة حكمهم، حيث ساندت الرئيس التشادي إدريس ديبي في عام 1990 ونظام عبدالله واد في السنغال[1]، بالإضافة إلى العديد من الأنظمة السلطوية الأخرى[2]. ويتضح وجود تناقض في الموقف الفرنسي تجاه عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا؛ ففي عام 1990، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أنَّ المساعدات الفرنسية للدول الإفريقية ستصبح مشروطةً بتحقيق التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. ورغم تصريحه هذا استمرت فرنسا في دعم الأنظمة السلطوية في القارة، بحجة الحفاظ على الاستقرار وتفادي نشوب النزاعات الداخلية[3].

لتأكيد نفوذها في القارة وتدارك خسارتها، تسعى فرنسا إلى تعزيز وجودها في مختلف دول إفريقيا، وخصوصاً في منطقة الساحل الإفريقي[4]، التي تشكل أهمية خاصة لفرنسا نظراً لغناها بالثروات الطبيعية في مقدمتها النفط والغاز واليورانيوم[5]. كما تعمل فرنسا على كسب تأييد الدول الإفريقية من خلال تأكيدها على الالتزام بالمبادئ الأساسية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. وفي هذا السياق، انتهجت فرنسا دبلوماسية القمم في تعاملاتها مع النزاعات الإفريقية، حيث شهدت القمة الفرنسية–الإفريقية العشرين في عام 1996 حيث نجاحاً في إشراك عدد كبير من رؤساء الدول الإفريقية. كما انعقدت القمة الإفريقية الأوروبية في مصر في عام 2000، والتي تمَّ خلالها إعفاء الدول الإفريقية من ديونها[6].

على الصعيد الدبلوماسي، قامت فرنسا بتعزيز تواجدها من خلال تكثيف عدد سفاراتها في المنطقة، حيث تمتلك 45 سفارة في معظم دول القارة الإفريقية، التي تستضيف أكبر جالية فرنسية. إذ تشير الإحصاءات لعام 1996 إلى أنَّ عدد المواطنين الفرنسيين المقيمين في دول القارة الإفريقية بلغ 114 ألف شخص، وتهدف فرنسا من وراء

---

[1]–تدخلت فرنسا في يناير عام 2009، لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي الذي وصل إلى السلطة عام 1990، وكان على وشك السقوط، بعد الأزمة السياسية التي عصفت بتشاد عام 2006و2008، كما تدخلت عام 2011 لإسقاط حكومة لوران غباغبو ضد الرئيس الحالي الحسن واتارا في كوت ديفوار، حيث اتخذت فرنسا من الأزمات الداخلية في إفريقياً ذريعة للتدخل المباشر في القارة الإفريقية. المرجع: ضروس، سمير قلاع، (2015)، **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي..مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي**، *مجلة قراءات إفريقية*، العدد24، أبريل، ص42.

[2]–سيف، حسناء، (د.ت)، **إفريقيا في المنظور الاستراتيجي الفرنسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص5.

[3]–سيف، (د.ت)، ص6.

[4]–الساحل الإفريقي: يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل كل من السودان وتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال، وتتوسع المنطقة لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر، فكلمة الساحل من أصل عربي وتعني الشاطئ، وتعتبر معبر جنوبي لبلدان المغرب العربي. انظر: علاق، جميلة، (2014)، **استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، جامعة قسنطينة، ص333.

[5]–طعمة، أمجد زين العابدين، (2021)، **فرنسا والساحل الإفريقي بين رغبات تحقيق الأمن واستعادة الارث الاستعماري**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد84، ص211.

[6]–فلاح، (2014–2015)، ص46.

هذا الانتشار الدبلوماسي إلى تقوية علاقاتها مع دول القارة وكسب تأييدها في منظمة الأمم المتحدة، مما يعزز مكانتها كدولةٍ كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن[1].

وعليه، سعت فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها التاريخي وتحقيق مصالحها وأهدافها في القارة الإفريقية، حيث تتمتع فرنسا بنفوذ سياسي وحضورٍ دبلوماسيٍ قوي، لا سيما في الدول التي كانت تشكل مستعمراتٍ سابقة لها. يعود هذ النفوذ إلى العلاقات التاريخية التي تربطها بتلك الدول، بالإضافة إلى الاستثمارات الواسعة التي تقوم بها شركاتها المتعددة، فضلاً عن تواجدها العسكري القوي ومراكزها الثقافية، والمساعدات المالية التي تقدمها لدول القارة. كل ذلك أسهم في تعزيز العلاقات بين فرنسا والدول الإفريقية المختلفة.

1-2-من المنظور الأمريكي:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إفريقيا كجزءٍ من استراتيجيتها التوسعية العالمية. وقد أسفر ذلك عن تعزيز وجودها في القارة الإفريقية، خاصةً في ظل إدراكها للأهمية السياسية التي تتمتع بها إفريقيا ضمن المنظمات الدولية.

استناداً إلى المعطيات السابقة، يمكن القول إنَّ القارة الإفريقية قد ازدادت أهميتها في الاستراتيجية الأمريكية منذ عام 1998، وذلك عندما قام الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون بزيارةٍ لها. وقد اتضح أنَّ إفريقيا أصبحت هدفاً معلناً للتوسع الأمريكي العالمي، حيث سعت إدارة كلينتون إلى إنشاء شراكةٍ أمريكية إفريقية جديدة. وخلال تلك الزيارة، حدَّدت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها السياسية، المتمثلة في النقاط الآتية:[2]

1-نشر الديمقراطية: أكَّدت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها بنشر الديمقراطية في القارة الإفريقية، مما يعني ضرورة تكوين نخب جديدة تتماشى مع مصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين. وهذا يعني إثارة الشعوب الإفريقية ضد الأنظمة الحاكمة، في دولٍ غير مهيأة لمثل هذه التحولات. وقد اعتبر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ اصلاحات وفق رؤيتها بمثابة أحد العوامل الرئيسية التي أثارت الفوضى السياسية في المنطقة، نظراً لأن أي تحول سياسي يتطلب فترة انتقالية لإنشاء آليات ديمقراطية وترويج الثقافة السياسية الملائمة[3].

---

[1]-عزوز، (2018-2019)، ص26.

[2]-الطائي، صالح عباس، **التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

.http://democraticac.de\?p=37149

[3]-محياوي، محمد، (2021-2022)، **التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص76.

2-تعزيز التجارة والاستثمار: تهدف السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا إلى بناء شراكة مثمرة مع القارة على أساس أنَّها شريك اقتصادي، مما يسهم في دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

3-معالجة التحديات الإفريقية: سعت الإدارة الأمريكية من خلال تأكيدها على الإصلاحات الاقتصادية، وتشجيع الديمقراطية، إلى معالجة الأزمات التي تعاني منها القارة مثل المجاعات والحروب الأهلية، وذلك من خلال التدخل غير المباشر عبر إنشاء قوة حفظ سلام إفريقية.

4-احتواء النفوذ الصيني: تسعى الاستراتيجية الأمريكية أيضاً إلى احتواء النفوذ الصيني المتزايد في القارة الإفريقية، الذي يعتبر منافساً لها في المجالات الاقتصادية والسياسية.

5-حماية المصالح الحيوية الأمريكية: تشكل الاعتبارات الأمنية محوراً رئيسياً في المصالح الأمريكية في إفريقيا، مما يعكس أهمية هذه المنطقة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

يتبين مما ذُكر سابقاً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سعت من خلال هذه الأهداف الاستراتيجية إلى تعزيز موقعها ودورها في القارة الإفريقية، فضلاً عن استجابتها للتحديات التي تواجهها في القارة.

في أعقاب التحولات التي شهدها النظام الدولي إثر انتهاء الحرب الباردة، التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث تغييرات في الأنظمة السياسية الإفريقية بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. وقد انطلقت في هذا الاتجاه من خلال الترويج لفكرة التحول الديمقراطي، إذ اتخذت من نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان شعاراً رئيسياً يهدف إلى تعزيز علاقاتها السياسية مع الدول الإفريقية، ولتحقيق أهدافها، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل نخبٍ من القادة الأفارقة الموالين لها. من خلال استقطاب بعض القادة الأفارقة بما يخدم مصالحها، ومن بينهم أسياسي أفورقي في اريتيريا، ويوري موسوفيني في اوغندا، وميليس زناوي في أثيوبيا، ولوران كابيلا الابن في الكونغو[2]. وقد ربطت الإدارة الأمريكية بين عملية إلغاء الديون وتحقيق الديمقراطية في الدول الإفريقية. وفي هذا السياق، أكد الرئيس الأسبق بيل كلينتون في خطابه خلال افتتاح القمة حول إفريقيا في 8 شباط 2002 على أن "التجارة وحدها لا تستطيع القضاء على الفقر، ولا كذلك الشراكة التي نحن الآن في حاجةٍ إليها، بل يجب علينا السعي لتخيف عبء الديون عن الدول الإفريقية التي بدأت بتطبيق إصلاحاتٍ ديمقراطية"[3].

---

[1]- صوريه، رعاش. (2017 - 2018). **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا دراسة حالة نيجيريا**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص73-74.

[2]-سالم، صلاح، (2000)، **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ص49-53. أيضاً: توفيق، راوية، (2002)، **المشروطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، القاهرة، العدد6، آذار، ص37.

[3]-محمود، (2006)، ص74.

من جهته صرَّح الرئيس جورج بوش الأبن في كلمةٍ ألقاها بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لتأسيس الصندوق القومي الديمقراطي في 11/16/ 2003 بأن الحكومة الأمريكية تحقق سجلاً متميزاً في دعم الديمقراطية والإصلاح واحترام حقوق الإنسان والسلام في القارة الإفريقية[1].

يتضح مما سبق أنَّ هذه الاستراتيجيات عكست التوجهات الأمريكية الهادفة إلى تعزيز نفوذها وسيطرتها على القارة الإفريقية، من خلال دعم الأنظمة السياسية القابلة للتكيف مع توجهاتها. ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأت تتحرك باتجاه العمل على تعزيز مكانتها في القارة الإفريقية، ولجأت إلى اسلوب نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بوصفهما ركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية تجاه إفريقيا، وأداة لتحقيق مصالحها، وليس هدفاً تسعى لتحقيقه.

3-1-من المنظور الصيني:

ارتبطت العلاقات الصينية-الإفريقية لتاريخٍ امتد لأكثر من خمسمئة عامٍ، إذ تؤكد الوثائق التاريخية وجود علاقات تجارية بين الحضارة الصينية القديمة مع عدد من الدول الإفريقية، خاصةً دول شرق إفريقيا ترجع لمئات السنين، حيث كانت السفن تجوب المحيطات حاملةً البضائع الصينية مثل الأواني الفخارية والأقمشة، لتعود محملةً بالمنتجات الزراعية الإفريقية. ومع ذلك لم تبدأ العلاقات الثنائية الفعلية بشكلٍ مؤثر إلا بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم في عام 1948، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949[2].

على الرغم من ذلك، ظلت هذه العلاقات محدودةً في بداياتها، مع تغير توجهاتها. خلال عقد الستينيات وفي ظل أجواء الحرب الباردة، قامت الصين بدعم العديد من حركات التحرر ذات التوجه اليساري، في سياق سياستها الرامية إلى لنشر الأفكار الماوية. ومع حلول نهاية التسعينيات، شهدت العلاقات الصينية-الإفريقية انتعاشا ملحوظاً، مما أسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الجانبين[3].

يمثل مؤتمر باندونغ[4] الذي عقد في إندونيسيا عام 1955 نقطة تحول بارزة في العلاقات الخارجية للصين، لا سيما مع الدول الإفريقية. انعكس ذلك بشكلٍ واضح من خلال الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها المسؤولون الصينيون إلى عدة دول إفريقية. ففي الفترة بين كانون الأول 1963 وكانون الثاني 1964، قام رئيس الوزراء الصيني شوان لاي ونائبه بزيارة نحو عشرة دولة إفريقية، تشمل مصر، الجزائر، المغرب، تونس، غانا، مالي،

---

[1]-علي، محمد سليمان، (2022-2023)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دول حوض النيل نموذجاً"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، ص30.

[2]-علي، عبير فرحات، (2010)، **الدور الإفريقي في الإسراع بالريادة الصينية للاقتصاد العالمي**، المنظمة الإدارية بحوث ودراسات مصر، ص33.

[3]-حجاج، أحمد، (2006)، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، السياسة الدولية، العدد163، يناير، ص53.

[4]-مؤتمر باندونغ: عقد في اندونيسيا، حضرته 29 دولة إفريقية واستمر ستة أيام وتبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية ضد الاستعمار.

غينيا، السودان، اثيوبيا، الصومال، تنجانيقيا وزنجبار. وخلال هذه الزيارات، أعرب شوان عن استعداد بلاده لتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية لدعم جهود التنمية في مختلف دول القارة الإفريقية. وقد أسفرت تلك الزيارة عن إبرام الصين لحوالي ست عشرة اتفاقية دبلوماسية، بالإضافة إلى تسع اتفاقيات تعاون ثقافي مع الدول الإفريقية المعنية. وعلاوةً على ذلك، قدمت الصين مساعدات مالية تقدر بنحو 94 مليون دولار للقارة، مما يعكس التزامها بتعزيز التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الإفريقية[1].

تميزت العلاقات الصينية–الإفريقية خلال فترة السبعينيات بمحاولة الصين تعزيز علقاتها الدبلوماسية مع دول القارة الإفريقية[2]، وقد ساعد الحشد الكبير للأصوات الإفريقية في الأمم المتحدة على تمكين الصين من العودة إلى هذه الهيئة الدولية عام 1971. ومع ذلك شهدت العلاقات الثنائية تراجعاً ملحوظاً في الثمانينات، حيث أقدمت الصين على إهمال تلك العلاقات في سياق توجهها نحو الغرب، وذلك في إطار سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، بهدف الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الذي حققته الدول الغربية الرأسمالية[3].

في هذا السياق، يشير أستاذ العلوم السياسية في السوربون، شونغ ليان جيانغ، إلى حادثتين بارزتين كان لهما تأثيرٌ كبيرٌ في التقارب الصيني–الإفريقي: الحادثة الأولى هي مجزرة تيان آن مين عام 1989 وما تبعها من آثارٍ سلبية على علاقات الصين مع الغرب. أما الحادثة الثانية فهي انهيار الاتحاد السوفياتي، مما أثار قلق الغرب من احتمال أن تحلَّ الصين محل السوفيات كعدوٍ رئيسي للغرب. ومن الجدير بالذكر أنَّ جمهورية الصين الشعبية استغلت القوة السياسية–العددية لدول إفريقيا كوسيلة لمواجهة الضغوط الغربية، مما أدى إلى تعميق تواجدها في القارة الإفريقية[4].

تستند سياسة الصين واستراتيجيتها في علاقاتها مع الدول الأخرى إلى مبادئ الاحترام المتبادل وضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين ووحدة أراضيها. ينطوي ذلك على مفهومين أساسيين، يتمثل الأول في تعزيز مفهوم الصعود السلمي للصين وعدم تدخلها في الشأن السياسي للدول الأخرى، بينما يتعلق الثاني بالقضية التايوانية ومبدأ الاعتراف "بصينٍ واحدة". وبالرغم من أنَّ الصين تركز في علاقاتها مع القارة الإفريقية على الجانب الاقتصادي، إلا أنَّ الأبعاد لاستراتيجية لوجودها في دول القارة تتجاوز المصالح الاقتصادية المباشرة لتشمل أهدافاً غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي[5].

---

[1]–المناصير، سيف معتز، (2019)، **دور الصين في تنمية دول شرق إفريقيا إبان الحرب الباردة 1960–1989**، كلية الكنوز الجامعية، العدد السابع والعشرون، كانون الأول، ص568–570.

[2]–المناصير، (2019)، ص574.

[3]– العبد الرحمن، حكمات. (2016)، **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**، العدد22. مجلة سياسات عربية. ص72.

[4]–العبدالرحمن، (2016)، ص72.

[5] -George T.Yu, **China, Africa, and Globalization: The china Alternative,** Institute for Security and Development policy, June 2009, accessed on 26\9\2016. Ati.
http://bit.ly\2edIDZo

فالرهان الصيني على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية في القضايا الرئيسية المطروحة على الساحة الدولية، يعتبر عاملاً أساسياً في سعى بكين لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة، مما يسهم في تعزيز شرعيتها على الصعيد الدولي وكسب حلفاء جدد لدعم مبدأ "الصين الواحدة"، والذي يشمل الأراضي الصينية، بما في ذلك تايوان وهونغ كونغ[1].

3-1-3-قضية تايوان:

تُعَدُّ قضية تايوان من القضايا المعقدة التي تشكل مصدر قلق دائم للحكومة الصينية. إذ تَعُدُّ الصين تايوان إقليماً منشقاً، وتعمل جاهدةً لعودته للسيادة الصينية. ولنظراً لأن القارة الإفريقية من أكثر المناطق التي حصلت فيها تايوان على اعتراف دولي، وتمارس فيها نشاطاتها السياسية، اتخذت الصين الشعبية خطواتٍ حثيثة لسحب الاعتراف الإفريقي من تايوان ودمجها ضمن دائرة نفوذها عبر وسائل اقتصادية، وذلك من خلال جعل الاقتصاد التايواني معتمداً إلى حد بعيد على الأسواق الصينية. يترتب على ذلك تدهور الوضع السياسي لتايوان[2]. فضلاً عن ذلك؛ استخدمت الصين الوسائل العسكرية، إذ قامت بحشد 650 صاروخاً في عام 2005 بهدف توجيه ضرباتٍ محتملة ضد تايوان. وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الشرط الوحيد الذي ترفض الصين التفاوض بشأنه هو مسألة "الصين الواحدة"[3].

ظلت مسألة تايوان ولا تزال محوراً رئيسياً في استراتيجية الصين وعلاقاتها التاريخية. حيث احتلت تايوان المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ عام 1949، وحظيت باعتراف أغلب الدول الإفريقية في تلك المدة، لذا في سياق صراعها حول قضية تايوان، اعتمدت الصين استراتيجية هدفت من خلالها إلى تهميش تايوان سياسياً ودبلوماسياً على المستوى العالمي، ولا سيما في القارة الإفريقية، وذلك في سعيها لإعادة ترابطها بها. وذلك من خلال السماح لتايوان بمشاركة الصين ببعض النشاطات الدولية والإقليمية. بشرط أن تلتزم تايوان بالمفهوم الصيني الذي يهدف لتحقيق وحدة الصين، والمعبر عنه بمبدأ "صينٌ واحدة ونظامان"[4].

من خلال تعزيز وجودها على جميع الأصعدة، نجحت الصين في تهمش الوجود التايواني في غالبية الدول الإفريقية التي انحازت نحو جمهورية الصين الشعبية، منذ عام 1971، وهو العام الذي شهد بداية تطبيع العلاقات الصينية-الأمريكية. الذي أسفر عن تحولٍ ملحوظ في الصورة العالمية للصين، بحيث انتقل الاعتراف الدولي والإفريقي من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية، التي أصبحت تمثل الممثل الشرعي للصين في الأمم

---

[1]- قوادره، (2018-2019)، ص66.

[2]-قط، سمير، (2007-2008). **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجاً**. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص53-54.

[3]- قط، (2007-2008)، ص54.

[4] -Taiwan issue.(1995), **Chinas Former president jiang Zeeman's Eight-point proposal** Embassy of the people's Republic of china in Botswana.

المتحدة وحظيت باعتراف أغلب الدول الإفريقية. فالدول الاثنان والعشرون التي كانت تعترف بتايوان عام 1971 انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى أربع دول فقط[1]. حيث قامت جنوب إفريقيا بقطع علاقاتها مع تايوان في نهاية عام 1997، تلتها دولٌ أخرى مثل ليبيريا عام 2003 والسنغال 2005. وبالتالي، لم يتبق سوى أربع دول إفريقية تحتفظ بعلاقاتها مع تايوان من أصل 53 دولة، وهي: بوركينيا فاسو، ساوتومي، وبرنسيبي، وسوازيلاند. وبالتالي إنَّ هذا التحول مثل انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً للصين، والذي يؤكد على مطلبها المستمر بأن تعترف جميع الدول بمبدأ "صين واحدة "[2].

3-2-3-مواجهة الضغوط الغربية:

في سياق الصراع الدائم بين الصين والغرب، نظرت الصين إلى دول القارة الإفريقية على أنها تشكل مجموعة من الدول النامية التي تمثل قوة بارزة ضمن نظام العلاقات الدولية، مما يتيح لها فرصاً استراتيجية للاستفادة من تلك الدول في مجمل هذا الصراع. حيث عدّت الصين نفسها زعيمة العالم النامي، ووجدت في القارة الإفريقية التي تضم أكبر عددٍ من الدول النامية مجالاً لتحقيق أهدافها، حيث أدركت الصين الدور السياسي التي تمتعت به الدول الإفريقية في إطار منظمة الأمم المتحدة، والتي تأكدت بعد أحداث تيان آن مين[3]، في عام 1989[4]، حيث واجهت بكين عزلة دولية وعقوبات من جانب الغرب. في ذلك الوقت قدمت الدول الإفريقية دعماً كبيراً لبكين في مواجهة الانتقادات الغربية، حيث أنَّ ستة دولٍ إفريقية هي من أنقذت الصين وذلك بدعوة وزير الخارجية الصيني لزيارة بلدانها[5]. مما جعل هذه الزيارة نموذجاً لتعاون مستقبلي أوضح بين الجانبيين.

أشار أحد المسئولين الأمريكيين إلى أهمية الدور الإفريقي في دعم السياسة الصينية على الساحة الأممية، في وثيقة سرية نشرها موقع ويكليكس عن تصريحاتٍ لمساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية "جوين

---

[1]- عزوز، (2018-2019)، ص40.

[2]- العبد الرحمن، (2016). ص75.

[3]- أحداث تيان آن مين عام 1989: مظاهرات قام بها مجموعة من العمال بسبب الفساد والتضخم المالي، وشارك فيها مجموعة من الطلاب في 15 نيسان عام 1989، ضد الحكومة الصينية في ساحة تيان آن مين في بكين، تمَّ قمعها بالقوة وأرسلت الحكومة جيش التحرير الشعبي الذي احتل أجزاء من وسط بكين، وأعلنت الأحكام العرفية، وأدان المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان والمحللون السياسيون الحكومة الصينية لارتكابها مذابح ضد المتظاهرين، وفرضت الدول الغربية حظراً على توريد الأسلحة إلى الصين. واستثمرت الصين علاقاتها بدول القارة الإفريقية من خلال زيارات مسؤوليها في محاولة فك العزلة الدولية. للمزيد راجع: Andrew J. Nathan and Perry Link compiled by Zhang Liang. (2002). **the Tiananmen Papers**. Edited. Abacus 22. pp. 468-477.

[4] -Lioyd Thrall، (2015)، **Chinas Expanding African Relation implication for U.S National Security**، rand corporation، p12.

[5]-جالي، مصطفى، (2021)، **الصين في إفريقيا تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية**، 12 سبتمبر، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، ص4.

كارسون" خلال لقاء جمعه بممثلين عن شركات النفط في العاصمة النيجيرية لاغوس، قوله: "إنَّ أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الإفريقية هو ضمان أصوات الدول الإفريقية في الأمم المتحدة"[1].

على الجانب الآخر، سعت الصين إلى استغلال بعض القضايا الإفريقية لتعزيز وجودها الدولي، مقدمةً نفسها كبديلٍ للغرب وقوة داعمة للدول الإفريقية، مقابل دعمها لتوجهاتها السياسية الخارجية[2].

مما تقدم يمكن القول: إنَّ الدعم الإفريقي للصين ولا سيما في القضايا ذات التأثير السياسي مثل قضية تايوان وغيرها من القضايا المهمة كعضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، أسهم في تعميق العلاقات الصينية – الإفريقية. وتجلى ذلك بشكلٍ خاص في الجانب الاقتصادي، حيث قدمت الصين المشاريع والمعونات للدول الإفريقية دون شروطٍ سياسية، ما أدى إلى تعزيز نفوذها داخل الأوساط الإفريقية.

3-3-3-خلق عالم متعدد الأقطاب:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم في ظل سياسة الهيمنة، اتجهت الصين نحو تبني سياسة التوسع وعملت على تحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها[3].

وجدت الصين في القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة مجالاً ملائماً لتنفيذ استراتيجيتها هذه، التي تتمحور حول تقويض القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. واستندت في ذلك إلى عاملين رئيسيين: الأول هو توظيف خطاب (جنوب – جنوب)[4]، الذي لقي قبولاً إيجابياً بين دول القارة الإفريقية، والثاني هو تولي دور الناطق باسم الدول النامية والمدافع عن حقوقها، والدعوة إلى خلق بيئةٍ دولية متعددة الأطراف[5].

في الواقع ترى الصين أنَّ وجود نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على الشراكة والمنفعة المتبادلة لا يكون إلا بكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت في القارة الإفريقية بثقلها السياسي ومساحتها الواسعة مجالاً لهذه

---

[1]–ويكليكس: **الأمريكيون يراقبون عن كثب الدور الصيني المتنامي في االقارة الإفريقية**، بي بي سي عربي، 9 كانون الأول 2010، على الرابط الآتي:

http://bbc.in\2dupkMw

[2]– بلعيدان، دهية. (2018– 2019). **الاستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة تعاون أم تحالف**. رسالة ماجستير. جامعة مولود معمري. كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص80.

[3]– الاسطى، (2007)، ص133.

[4]–خطاب جنوب جنوب: أثناء الحرب الباردة بدأت الصين تولي القارة الإفريقية اهتماماً واضحاً، واعتمدت في توجهاتها نحوها على خطاب جنوب–جنوب المؤسس على الماضي، من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد الدول الامبريالية، حيث اعتبرت الصين نفسها واحدة من دول العالم الثالث. ولقيَّ هذا الخطاب صدى ايجابياً لدى دول القارة الإفريقية، ولعبت من خلاله الصين دور الناطق باسم الدول النامية لخلق بيئة تعددية. المرجع: بلعيدان، (2018–2019)، ص12

[5]– قط، (2007–2008)، ص64.

البيئة الجديدة[1]. جاء ذلك في تصريح رئيس الوزراء الصيني ون جياباو خلال منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في أديس أبابا عام 2003 "بأن الهدف من الاستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقاتٍ أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية"[2].

لا شك أن مسألة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب يمثل مطلباً لجميع القوى الكبرى، وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية، التي تسعى لكسر الهيمنة الأمريكية على مستوى العالم. حيث أصبحت الصين بما لديها من قدرة اقتصادية وسياسية، القوة الأولى التي تقف في وجه النفوذ الأمريكي وتعارض سياستها العالمية.

4-1-من المنظور الياباني:

تعود العلاقات اليابانية – الإفريقية إلى نهاية عشرينيات القرن الماضي، حيث بدأت العلاقات الدبلُوماسية بين اليابان ومصر في عام 1928. وقد ظلت هذه العلاقات محدودة حتى بداية السبعينيات، حين عملت اليابان على تعزيز وجودها الدبلوماسي في العديد من الدول الإفريقية. ففي عام 1981، افتتحت اليابان أول قنصلية في القارة الإفريقية، وذلك في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا، تلتها افتتاح سفارة في مصر عام 1982، واستمرت في فتح سفاراتٍ لها في عدد من الدول الإفريقية المستقلة[3].

انعكاساً للمستجدات والمتغيرات الدولية المتمثلة بانتهاء الصراع الأيديولوجي، تحول التنافس إلى صبغةٍ سياسية واقتصادية[4]، وسعت اليابان في هذا الإطار لتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية للحصول على دعمها في التصويت لصالح حصولها على مقعد دائمٍ في مجلس الأمن الدولي، نظراً لأنَّ إفريقيا تمثل أكبر كتلة تصويتية ضمن الأمم المتحدة. وبالتالي، فإنَّ أصوات الدول الإفريقية تعد عنصراً حاسماً لتحقيق الأهداف اليابانية[5]. وفي هذا الصدد، صرَّح رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا (2007–2008) بعد انتهاء أعمال مؤتمر تيكاد الرابع في عام 2008، إلى أن الدول الإفريقية تعترف بدور اليابان في تعزيز فعالية مجلس الأمن الدولي في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وانطلاقاً من حرص اليابان على تعزيز حضورها في القارة الإفريقية، فقد أصبحت القارة في دائرة الجولات الرسمية لرؤساء الحكومات اليابانية، حيث قام يوشيرو موري (1983–1984) بأول زيارة لرئيس وزراء

---

[1]–الأمين، صلاح مصطفى، أبو درنة، مصطفى محمد، (2021)، **التوجه الصيني نحو إفريقيا دراسة في الدوافع والفرص والتحديات والآليات**، *مجلة الأستاذ*، العدد 20، جزء 2، ص191.

[2]–آلدن، كريس، (2009)، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص29.

[3]– الدهري، عبد الناصر عبد السلام، (1439هـ)، **المساعدات اليابانية ودورها في العلاقات اليابانية الإفريقية**، *مجلة الجامعة الأسمرية*، العدد 30، ص108.

[4]–توفيق، راوية، **التنافس الدولي في القارة الإفريقية**، على الرابط الآتي:

www.albyan.com

[5]– مجيد، (د.ت)، ص339.

ياباني إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية في عام 2001[1]. كما تسعى اليابان من خلال توجهاتها الإفريقية، إلى محاصرة واحتواء تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية للصين، حيث تعارض اليابان تحول الصين إلى قطب النفوذ الأوحد في آسيا[2].

5-1-من المنظور الروسي:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 إلى تحولاتٍ مهمة في السياسة الخارجية الروسية، فرضت عليها الانعزال وضرورة بناء الذات من الداخل لمواجهة التغيرات الدولية الراهنة. وقد تدهورت العلاقات الروسية – الإفريقية بشكلٍ ملحوظ منذ عام 1992، حيث تمَّ إغلاق تسع سفارات روسية وثلاث قنصليات في القارة، فضلاً عن تقليص الوجود الثقافي الروسي في الدول الإفريقية، بالتزامن مع تقليص عدد الممثلين الدبلوماسيين من قبل الدول الإفريقية في روسيا[3].

رغم هذا الانسحاب، فإنَّ القارة الإفريقية لم تغب عن الأجندة الاستراتيجية الروسية، خصوصاً دوول جنوب إفريقيا. إذ إن إفريقيا بالنسبة لروسيا تُعدُّ ساحةً حيوية ذات أبعادٍ سياسية، عسكرية، واقتصادية. حيث أكد المسؤولون الروس على أهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الروسية، من خلال ما صرَّح به الوزير الروسي فيكتور تشيرنوميردين في اجتماع عام 1994 مع السفراء الروس في الدول الإفريقية، "أنَّ قطع العلاقات مع إفريقيا والانسحاب منها كان له تأثيرات سلبية على المصالح الروسية، لا سيما في مجال تصدير الأسلحة. وأكد كذلك على أنَّ الفراغ الذي تركته روسيا في هذا المجال أتاح ظهور قوى أخرى منافسة لها"[4].

علاوةً على ذلك، كانت إفريقيا مصدراً مهماً للموارد الطبيعية ومنفذاً إلى المياه الدافئة، الأمر الذي يعزز من قدرة روسيا على الوصول إلى البحر الأحمر وتقوية وجودها في البحر الأبيض المتوسط. إضافةً إلى أنّ علاقاتها مع دول القارة الإفريقية يدعم مواقفها في المحافل الدولية ومقاومة العقوبات التي يفرضها عليها الغرب[5].

مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000، بدأت العلاقات الروسية الخارجية، تشهد مرحلة من الانتعاش. حيث عمل على استعادة المكانة الدولية لبلاده والحفاظ على أمنها القومي، معلناً في بداية عهده ما عُرِّف بـ "مبدأ بوتين" الذي يتضمن السعي نحو عالم متعدد الأقطاب يكون لروسيا دوراً أساسياً فيه، وكانت إفريقيا من ضمن توجهات روسيا الخارجية، حيث استقبل الرئيس بوتين عام 2001 في موسكو رؤساء

---

[1]– جوزيف، رامز أمين، (2013)، **الرؤية اليابانية للقضايا الإفريقية**، آفاق إفريقية، مجلد 11، العدد37، الهيئة العامة للاستعلامات، ص122.

[2]– جوزيف، (2013)، ص123.

[3] - Fidan, Hakan, (2010), **The Return Of Russia- Africa Relation**, Number 52, Ahmet yesevi University, p47.

[4]– صميض، هشام، (د.ت)، **روسيا والعودة إلى إفريقيا المحددات والأبعاد**، مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن، ص5.

[5]– حمشي، محمد، (2019)، **قمة روسيا –أفريقيا ما الذي تعنيه لروسيا وما الذي تعنيه لأفريقيا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 26 تشرين الثاني، ص3.

كل من الجزائر ومصر ونيجيريا وغينيا والغابون، وبالمقابل زار وزير خارجيته في العام نفسه كلاً من أنغولا وناميبيا ودول الاتحاد الإفريقي. وفي عام 2002 قام بزيارة لدول إفريقيا الشمالية (المغرب–تونس)، وكان لهذه الزيارات تأثيراً على تطور العلاقات الروسية – الإفريقية. يعتبر عام 2006 نقطة تحولٍ رئيسية، في العلاقات الثنائية، حيث زار الرئيس بوتين جنوب إفريقيا ودول المغرب العربي، وجاءت زيارته هذه في إطار دبلوماسيته الجديدة المتمثلة بخلق عالم متعدد الأقطاب، ومع وصول الرئيس ديميتري ميدفيدف إلى السلطة عام (2008–2012) عمل على اتباع سياسة بوتين في استعادة روسيا لمكانتها في إفريقيا، حيث قام ميدفيدف في عام 2009 بزيارة دول مثل مصر ونيجيريا وناميبيا وانغولا برفقة مجموعة من رجال الأعمال، غالبيتهم من كبار مسيري الشركات الروسية، وأثمرت هذه الزيارات عن توقيع مجموعة اتفاقيات تجارية مهمة[1].

هكذا نجد أنَّ روسيا سعت إلى تعزيز علاقاتها السياسية وتقوية حضورها الدبلوماسي في القارة الإفريقية، وذلك بهدف استعادة مكانتها في الساحة الدولية كدولة مؤثرة في المسرح الدولي، من خلال إقامة علاقاتٍ استراتيجية مع الدول الإفريقية التي كانت ولا تزال تشكلُ محور اهتمام لديها.

2–الدافع الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية التي تسعى إلى توسيع نفوذها، وهو أحد أبرز العوامل التي تؤثر في السلوك الخارجي لأي دولة. باعتباره المؤشر الأهم في تحديد القوة والمكانة العالمية للدولة، حيث يمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها السياسية والأمنية.

2–1–من المنظور الفرنسي:

أدركت فرنسا بوصفها الدولة الاستعمارية السابقة في القارة الإفريقية، الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها القارة، نظراً لما تحتويه من ثروات طبيعية ومصادرٍ متنوعة للطاقة والتي تعتبر ضرورية لاستدامة صناعاتها. لذا تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا بشكلٍ رئيسي على تأمين تدفق النفط إلى الأسواق الفرنسية وضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية اللازمة لتنمية قطاعاتها الصناعية. ويُعدّ السوق الإفريقي أكبر سوق اقتصادي لفرنسا، وأحد أبرز المجالات الاستثمارية لديها، حيث يتجلى الدور الفرنسي في منطقتي شمال وغرب إفريقيا، ممتداً إلى البحر الأحمر والساحل الإفريقي، يتركز بشكلٍ رئيسي حول مصادر الطاقة[2].

شملت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية أيضاً البحث عن أسواقٍ لتصريف السلع الفرنسية المصنَّعة، وعن موارد أولية لتنمية صناعاتها الثقيلة، بالإضافة إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في عدد من

---

[1]–روطان، فريدة، (2018)، **التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية**، رؤية تركية، ص144.

[2]– حرزلي، (د.ت)، ص57.

الدول الإفريقية[1]. وقد نجحت فرنسا في تدعيم وجودها الاقتصادي من خلال العديد من الآليات[2]، أبرزها العمل على الربط بين استقلال الدول الإفريقية التي كانت تحت سيطرتها بإبرام اتفاقياتِ تعاون تحت شعاراتِ دعم التنمية الاقتصادية، لكنها سعت، في الحقيقة، إلى إعادة هيمنتها على إفريقيا[3].

من جهةٍ أخرى، تزود القارة الإفريقية فرنسا بكمياتٍ كبيرة من المواد الأولية، حيث يأتي الجزء الأكبر من اليورانيوم الفرنسي من دول مثل جنوب إفريقيا والنيجر والغابون، وثلث فوسفاتها يتم استيراده من تونس والمغرب والسنغال والتوغو والجزائر. وثلث حديدها يأتي من موريتانيا، كما تستورد فرنسا سنوياً نحو 18 مليون طن من النفط الخام سنوياً من مناطقٍ متعددة في إفريقيا، ما يمثل ثلث إجمالي وارداتها النفطية[4].

بناءً على ذلك، أولت فرنسا أهمية خاصة لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول الإفريقية، التي كانت بالنسبة لها مجالاً حيوياً وركيزة أساسية أسهمت في التأثير في التوازن الدولي.

2-2-من المنظور الأمريكي:

شكلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية عالمية، وللحفاظ على هذه القوة، اعتمدت على المعادن المتنوعة لتطوير صناعاتها، وهذا ما توفره لها القارة الإفريقية التي تمتلك مخزوناتٍ هائلة من الثروات النفطية والمعادن الاستراتيجية[5]. لذلك حظيت إفريقيا بمكانة اقتصادية مهمة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تحديد أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في إفريقيا من خلال التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997، بعنوانه تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا، والذي أوصى بالاستفادة من الفرص الجديدة في القارة، ومنذ ذلك الحين، عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تشجيع الدول الإفريقية على اتباع سياسات اقتصادية ناجحة، لتحقق نمط التنمية المستدامة وخلق فرصٍ أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في مختلف دول القارة[6].

في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا وافق الكونغرس الأمريكي على إصدار قانون النمو والفرص (AGOA) في عام 2000، الذي يهدف إلى تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا،

---

[1]- يوناس، دي مانيال. (2012). **الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله**، العدد11، مجلة قراءات افريقية، الرياض. ص61.

[2]- كايه، ريمه، (2010-2011)، **العلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنه. جامعة الحاج الخضر، ص165.

[3]-سيف، (د.ت)، ص7.

[4]-محمود، (2006)، ص97.

[5]- برهم، (2015). ص180.

[6]-عبد الخالق، لهيب، (2003)، **بين انهيارين: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص242.

ويعد منافساً لاتفاقية لومي الأوروبية[1]. واستفادت منه 34 دولة إفريقية جنوب الصحراء، من خلال تيسير نفاذ صادراتها إلى الأسواق الأمريكية في إطار نظام تفضيلي[2]. وقد أدى إصدار قانون أغوا الأمريكي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين زيادةً ملحوظة بنسبة 68% بين عامي 2001و2017[3]. وبلغت الصادرات الأمريكية حوالي 9.9 مليار دولار عام 2005 أي 1.2% من إجمالي صادراتها العالمية، في حين بلغت وارداتها من إفريقيا حوالي 49.9 مليار دولار في السنة نفسها، أي ما نسبته 3% من إجمالي وارداتها[4].

تمثل المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، في الحصول على أسواقٍ لتصريف منتجاتها. وهذا ما تحققه لها القارة الإفريقية بما تمتلكه من مساحات واسعة وثروات معدنية هائلة، وفي ذلك أكد هنري كيسنجر، أحد المسؤولين الأمريكيين، حيث كتب يقول "إن الموارد الطبيعية الهائلة لإفريقيا تعد عناصر أساسية للاقتصاد العالمي" كما أشار راي كين أحد المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أواخر السبعينات بالقول" إن منطقة وسط وجنوب القارة الإفريقية تعد منطقة استراتيجية تحوي كنزاً غنياً من المصادر المعدنية اللازمة للصناعة"[5].

في ضوء ما تقدم سعت الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الأسواق الإفريقية لتصدير منتجاتها، حيث مثلت القارة سوقاً واعدةً في حال توافرت الشروط الأمنية واستقرت الأوضاع الداخلية فيها. كما عملت الإدارة الأمريكية على تنويع استثماراتها وزيادة حجم التبادل التجاري وبرامج التنمية مع دول القارة. ولا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية تلك دفعها للدخول في منافسة حادة مع القوى الدولية التي تسعى لتحقيق أهدافها أيضاً، خصوصاً الدول الأوروبية ذات النفوذ الاستعماري مثل فرنسا، إضافةً إلى منافسة القوى الصاعدة المتمثلة بالصين.

3-2-من المنظور الصيني:

تعدّ العلاقات بين الصين والدول النامية، ولا سيما الدول الإفريقية، من المواضيع المهمة التي شهدت تحولاتٍ ملحوظة منذ أن تأسست جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. رغم الجهود التي بذلت في البداية للحفاظ

---

[1]-اتفاقية لومي: وقعت سنة 1975 بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة من الدول الإفريقية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي، ومن الدول الموقعة على الاتفاقية موريتانيا والسودان وجيبوتي، وتنص المعاهدة على منح الاعفاءات الجمركية للصادرات الواردة من الدول الإفريقية المعنية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وبوجهٍ عام استفادت معظم الدول الإفريقية من تلك الاتفاقية سواء من خلال المساعدات المالية أو من خلال التبادل التجاري حيث بلغت المساعدات نسبة تصل بين 10-15% من اجمالي المعونات المالية المتجهة لإفريقيا. للمزيد راجع مسعود، (2004-2005)، ص65-70.

[2]- فيروز. عيمور، (2011)، **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص95.

[3]-أبو العينين، محمود، وعبد الحليم، حسن، (2023)، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا بالتركيز على القرن الإفريقي**، *مجلة دراسات إفريقية*، مج45، عدد2، ص531.

[4]-غازلي، عبد الحليم، (2015)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**، دار الكتاب الحيث، القاهرة، ص333.

[5]-كايه، (2010-2011)، ص115.

على علاقاٍ طيبة مع هذه الدول، إلا أنَّ الانطلاقة الحقيقية لهذه العلاقات لم تتحقق إلا بعد زيارة الرئيس الصيني السابق، جيانغ زيمين، إلى إفريقيا عام 1996. خلال هذه الزيارة، أعلن زيمين عن رؤية جديدة للعلاقات الصينية–الإفريقية، مرتكزةً على ركائزٍ رئيسية تتمثل في الاقتصاد والتجارة والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية[1].

وكان استثمار الصين للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة الإفريقية، من أبرز أولوياتها، حيث تمتلك إفريقيا ثرواتٍ ومعادن استراتيجية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين. ولذلك، أصبحت القارة هدفاً رئيسياً في جهود الصين لتوسيع علاقاتها الاقتصادية وتعزيز استثماراتها الخارجية[2].

في هذا السياق، بادرت الصين إلى تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)[3]، في 12 تشرين الأول 2000، والذي شمل أكثر من 45 دولة إفريقية. وكان له دورٌ بارزٌ في تحقيق زيادة ملحوظة في حجم المبادلات التجارية والاستثمارات الصينية في إفريقيا[4]. حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من 10.6 مليار عام 2000، إلى 150 مليار دولار عام 2010، ليصل عام 2012 إلى 198.49 ملياراً، وليبلغ 200 مليار دولار عام 2013. مما جعل الصين تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وأصبحت القارة ثاني أكبر سوق خارجي للشركات الصينية[5].

شكلت القارة الإفريقية بالنسبة للصين منطقة ذات إمكاناتٍ غير مستغلة بصورة كافية، مما يجعلها هدفاً سهلاً نظراً لهشاشة بنيتها التحتية وانعدام الرقابة الفعالة فيها، فضلاً عن ذلك كانت القارة الإفريقية بالنسبةِ لها وسيلة مركزية لتحقيق النمو المستدام لاقتصادها وتطويره على المدى البعيد. وبهذا الصدد أكد مصرف الصين، إنَّ إفريقيا تُعَدُّ مصدراً وحيوياً لتلبية احتياجات الصين من المواد الخام والموارد الطبيعية. أضف إلى ذلك فإنَّ القارة توفر فرصاً واعدةً للتجارة والاستثمارات الصينية، بفضل الكثافة السكانية العالية وحجم القوة الشرائية فيها[6].

---

[1]–مكي، دينا هاتف، (1997)، **إفريقيا جنوب الصحراء في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ص55.

[2]– محمدي، صليحة. (2017). **السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد11، جامعة باتنة، ص131.

[3]–تمَّ تأسيس منتدى التعاون الصيني– الإفريقيFOCAC عام 2000، في العاصمة الصينية بكين، وهو اختصار لـ - The Forum On China-Africa Cooperation ليكون منبر حوار متعدد الأطراف للتعاون بين الصين وإفريقيا، بهدف توسيع العلاقات الصينية الإفريقية، ويهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والتفاهم وتقوية الصداقة، ويسعى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول القارة، ويضم المنتدى في عضويته الصين و53 دولة إفريقية تقيم علاقاتٍ دبلوماسية مع الصين ومفوضية الاتحاد الإفريقي، ويسلط الضوء على بعض الخصائص لنموذج التعاون الصيني كمبدأ انعدام المشروطية والقيود، واتباع نهج أكثر مرونة تجاه مسألة حقوق الانسان العالمية. المرجع: مبارك، هاني محمد، (2023)، **السياسة الخارجية الأمريكية السودان أنموذجاً**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص80.

[4]–مخلوفي، لمياء، (2017)، **استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا**، *مجلة* مدارات سياسية، جامعة الجزائر، العدد1825، ص183.

[5]– محمدي، (2017). ص132.

[6]– محمدي، (2017)، ص 133.

وفي هذا الإطار سعت الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى تعزيز دورها العالمي وتعزيز انخراطها في إفريقيا، عبر استراتيجياتِ "التغيير الناعم" التي وضعها المفكر الهندي برهما تشيلاني والتي تركز على أن التحركات الصينية تدريجية ولا تشكل استفزازاً، أو إثارةً لاستياء الدول المحلية، ولا شك أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي أكبر من نفوذها الحالي. وتمكنت الصين من تقديم كنموذج فريد يشبه النمط الإفريقي، حيث تعتمد على استخدام العمالة البشرية وتشجيع الشركاء التجاريين في إفريقيا على تطوير اقتصادهم والاستثمار في البنى التحتية. ومنذ عام 2012 قدمت الصين حوالي 30 مليار دولار كقروضٍ تفضيلية للعديد من البلدان الإفريقية، لدعم مشاريع متنوعة في مجالات البنية التحتية والزراعة والعمار، ومشروعات الطاقة وغيرها[1].

هذه النقاط وغيرها عززت الوجود الصيني في المنطقة، وزادت من فرصِ نجاحها وكسب الثقة من قبل الدول الإفريقية.

4-2-من المنظور الياباني:

تمثل القارة الإفريقية بإمكاناتها الاقتصادية اللامحدودة، فرصةً استراتيجية لليابان لتوسيع استثماراتها، كما تُشكِّل القارة سوقاً لتسويق منتجاتها، بالإضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية والمواد الخام ومصادر الطاقة. وفي هذا السياق، تسعى اليابان إلى تعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري. فقامت وهي ثاني أكبر دولة مانحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بزيادة حجم مساعداتها المالية للدول الإفريقية بمعدل ثلاثة أضعاف منذ عام 2006[2].

منذ العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت القارة الإفريقية اهتماماً متزايداً من جانب اليابان، حيث انطلقت هذه الجهود بشكلٍ ملحوظ في عام 1993 مع إعلان مبادرة "مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا (تيكاد)، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الياباني-الإفريقي لتحقيق التنمية الشاملة. وقد تطورت هذه المبادرة لتصبح مرحلة جديدة من التعاون الدولي مع إفريقيا[3].

جاء إطلاق "تيكاد" في سياق التنافس الدولي المتزايد على الموارد الإفريقية، مما دفع الدول الكبرى، بما في ذلك اليابان، إلى استثمار ثرواتها الطبيعية. وفي ذلك شجعت رجال الأعمال اليابانيين على دخول الأسواق الإفريقية لتعزيز استثماراتهم وجذب استثمارات جديدة. وبينت اليابان هدفها من التوجه نحو إفريقيا فيما صَرَّح به وزير خارجيتها عام 2009 خلال اجتماعه مع أعضاء السلك الدبلوماسي الإفريقي في طوكيو، حيث أكد أنَّ السياسة

---

[1]-حسين، هبة علي، (2019)، ص23-24.

[2]- أمين، (2013)، ص122.

[3]- مجيد، اياد عبد الكريم، (د.ت)، **الاستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا الفرص والتحديات**، قسم السياسة، جامعة كركوك، ص327.

الخارجية اليابانية تجاه إفريقيا ترتكز على مبدأين. الأول يختص بتقديم المساعدات للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وذلك بمضاعفة حجم المساعدات اليابانية الرسمية وزيادة الاستثمارات الخاصة فيها، أما الثاني، فيتمثل في دعم السلام والاستقرار في القارة، انطلاقاً من قناعة اليابان بأن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لا يمكن أن يتم في ظل غياب السلام والاستقرار الداخلي في القارة، ولتحقيق هذا الهدف، قامت الحكومة اليابانية بتعديل قانون التعاون الدولي للسلام لتمكينها من المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[1].

هذا التوجه الياباني قد أسهم في جعل القارة الإفريقية أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع القوى التي تسعى لإقامة شراكات متبادلة المنافع، وتأسيس علاقاتٍ سياسية قائمة على الاحترام والتعاون المتبادل.

5-2-من المنظور الروسي:

بدأت السياسة الخارجية الروسية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بإعادة صناعة مبادئ اقتصادها ومصالحها، مُركّزةً على إحياء العلاقات الروسية-الإفريقية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة. وقد بات من الضروري على روسيا وضع استراتيجيات جديدة لإنعاش هذه العلاقات.

شهدت العلاقات الروسية-الإفريقية تجدداً ملحوظاً مع بداية الألفية الثالثة، حيث ركزت روسيا في شراكاتها الجديدة على حلفائها التقليديين في الشمال الإفريقي، ولا خصوصاً ليبيا والجزائر، وعملت على توسيع علاقات الشراكة الاستراتيجية مع دول شمال إفريقيا مثل المغرب وتونس، حلفاء الغرب الأوروبي[2].

نظرت روسيا إلى إفريقيا بوصفها كوسيلة لتعزيز قوتها واحتواء الهيمنة الغربية، بالإضافة إلى إيجاد فرصٍ اقتصادية لزيادة توسع الشركات الروسية. وقد بدا وضحاً خلال العقد الأول من القرن العشرين أن صراع الاستفادة من الموارد الطبيعية في إفريقيا قد بدأ، حيث انضمت روسيا إلى قائمة الدول المتنافسة في هذا المجال. واتبعت روسيا نموذجاً اقتصادياً يعتمد على التجارة والاستثمار بدون فرض شروطٍ أو قيود، مقارنةً بالصين والدول الغربية[3].

في هذا السياق، سعت روسيا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول القارة الإفريقية، وفتح أسواقٍ جديدة، لتصدير المنتجات والخدمات والتقنيات الروسية، والوصول إلى الثروات الإفريقية مثل الذهب والألماس واليورانيوم. كما كان من ضمن أهدافها تعزيز سيطرتها على مصادر النفط والغاز الطبيعي في القارة. في هذا الإطار، قامت الشركات الروسية بالاستثمار في جنوب إفريقيا، حيث حققت عائدات استثماراتها في حقول الذهب

---

[1]- مجيد، (د.ت)، ص338-339.

[2]-حمودي، اسماعيل، (2022)، **تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا ..حدود النزعة البوتينية**، ورقة تحليلية، 21 فبراير/شباط، مركز الجزيرة للدراسات.

[3]-التميمي، (2021)، ص4.

أكثر من1016 مليار دولار بحلول عام 2004، بالإضافة إلى استثماراتها في مجال الفحم في ساحل العاج وغانا، التي بلغت عائداتها نحو 900 مليون دولار في عام 2010[1].

علاوةً على، أدت السياسة الخارجية الروسية دوراً محورياً في القارة الإفريقية من خلال تقوية علاقاتها مع دولها، حيث جعلت من مسألة الديون الإفريقية مُدخلاً مهماً لتنفيذ سياستها. فقد وضعت الدول الإفريقية أمام خيارات عدة تصب فإطار مصالحها، إما ممن خلال استبدال هذه الديون بتوقيع اتفاقيات جديدة في المجال العسكري، أو من خلال تحويل أسهم بعض الشركات الوطنية الإفريقية إلى الشركات الروسية، أو بمنح الدول المَدينة تراخيص لاستغلال المعادن القيمة لصالح الشركات الروسية[2].

3-الدافع العسكري والأمني:

يمثل الدافع الأمني والعسكري أحد العوامل الأساسية التي توجه أنشطة القوى الدولية نحو القارة الإفريقية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويتخذ الوجود العسكري الدولي في القارة أشكالاً عدة، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية أو إبرام اتفاقياتِ تعاونٍ بهدف إلى تدريب الجنود الأفارقة وتزويدهم بالأسلحة والدعم اللوجستي.

1-3-من المنظور الفرنسي:

شكَّل الموقع الجغرافي المتميز للقارة الإفريقية بشكلٍ عام، ومنطقة الساحل الإفريقي بشكلٍ خاص، عاملاً مهماً في تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة، حيث كان الساحل الإفريقي ممراً تجارياً حيوياً يفصل بين إفريقيا الشمالية[3] وإفريقيا جنوب الصحراء[4]، ويمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ويقابله من الجهة الأخرى دول المغرب العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط، مما يسهم في إيجاد دافع قوي لتعزيز التواجد العسكري الفرنسي في هذه المنطقة[5].

يعد التواجد العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية الأضخم أوروبياً، إذ يعد موقع إفريقيا الجغرافي العمق الاستراتيجي الذي يضمن لفرنسا نفوذاً دولياً، مما جعل السيطرة على المواقع الاستراتيجية في القارة ضمن أولويات سياستها، حيث يتيح وجودها في قاعدتها العسكرية جيبوتي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي

---

[1]- **المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية**، (2019)، مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، ص5-6.

[2]- صميض، (د.ت)، ص7.

[3]-إفريقيا الشمالية: تمتد حدودها على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط وتضم كلاً من مصر-الجزائر-ليبيا-تونس-المغرب وتطل هذه المنطقة على المحيط الأطلسي غربا وعلى البحر المتوسط شمالاً. للمزيد راجع: **موسوعة العالم**، (1981) الطبعة العربية، مؤسسة نوفل، بيروت، ص158-159.

[4]-إفريقيا جنوب الصحراء: تمتد هذه المنطقة بين درجتي عرض 17-35 جنوب خط الاستواء، وتضم دولاً هي (انغولا -بتسوانا-ليسوتو-مدغشقر-مالاوي-موزمبيق-ناميبيا-جنوب افريقيا-سوزيلاند-زامبيا-زيمبابوي)، ويتركز ثلث سكان القارة في هذه المنطقة التي تبلغ 10% من مساحة القارة الإفريقية.

[5]- عبد الشافي، عصام محمد، (2014)، **القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 197، يناير، ص34.

يعتبر ممراً مائياً ذا أهمية استراتيجية عالية، حيث يربط خطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[1].

علاوةً على ذلك، ساهمت الأزمات الداخلية في القارة الإفريقية، مثل الأزمة في إفريقيا الوسطى[2]، والحرب في مالي في غرب إفريقيا[3]، في دفع فرنسا إلى تكثيف تواجدها العسكري. وقد اتجهت فرنسا نحو إنشاء قواعد عسكرية ثابتة في القارة، حيث تتواجد ثلاثٌ منها في غرب إفريقيا في العاصمة السنغالية داكار، بالإضافة إلى قاعدة في الغابون، وأخرى في أبيدجان عاصمة كوت ديفوار. فضلاً عن قواعدها العسكرية في كلٍ من بانجي في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونجامينا في تشاد، إضافةً لتواجدها بأعدادٍ وقواتٍ عسكرية أقل في كل من النيجر ومالي وموريتانيا[4].

ولتعزيز تواجدها العسكري، اتبعت فرنسا سياسة شاملة تركزت على دعم المؤسسات الأمنية والاقليمية، من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام والاستجابة للكوارث الناتجة عن النزاعات. كما قامت بتوقيع عدد من المعاهدات الدفاعية التي تخدم مصالحها، إذ شاركت في مئة وواحد وعشرون اتفاقية تعاون ودفاع عسكري على امتداد القارة[5].

من جهةٍ أخرى، تخشى فرنسا من إمكانية نشوء دول إرهابية على حدودها، إذ كان لانتشار الجماعات الإرهابية في معظم الدول الإفريقية التي ترتبط بفرنسا دورٌ في تكثيف قواعدها العسكرية بهدف منع تسرب هذه التهديدات

---

[1]– رأفت، إجلال. (2006). **السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة السياسة الدولية، العدد163، ص9.

[2]–إفريقيا الوسطى: دولة تقع وسط القارة الإفريقية، تمتد بين دائرتي عرض 12 شمالاً و13 جنوباً، وتضم هذه المنطقة دولاً هي (بورندي–الكاميرون–جمهورية إفريقيا الوسطى–تشاد–الكونغو–جمهورية الكونغو الديموقراطية(زائير)–غينيا الاستوائية–الغابون–راوندا)، تتمتع هذه المنطقة بأهمية حيوية من خلال احتوائها على حوض نهر الكونغو العظيم ورافده، وتمثل مركزاً مهماً بسبب اطلالتها الساحلية على شرق المحيط الأطلسي. للمزيد راجع تللو، (2011)، ص627.

[3]– أزمة مالي: تقع مالي شمالي غرب القارة الإفريقية، تتميز بتنوع عرقي واثني كبير، وكان للاستعمار الأوروبي وتبعاته دوراً رئيسياً في اشعال الأزمة، حيث شهدت البلاد حالة من الحركات الانفصالية التي وقعت عام 1963، حيث قامت مجموعة من الطوارق من شمال ولاية أدرار بحركة تمرد ضد الحكومة المالية في محاولة لاستقلال اقليم أزواد في الشمال وفصله عن مالي، زاد الوضع سوءاً قيام الجيش المالي بانقلابٍ عسكري في 22 آذار عام 2012، بقيادة النقيب أمادو سانوجو ضد الرئيس أمادو توماني توري، وأعلن استيلائه على السلطة بذريعة سوء إدارة نظام توري للبلاد وعدم قدرته على القضاء على تمرد الشمال وامتناعه عن تسليح الجيش ما جعله عرضةً للهجوم الطوارقي، ما كان مبرراً لفرنسا وضمن إطار التدخل لمساندة الدولة في مالي للحفاظ على كيانها وليس انتقاصاً من سيادتها. وتحت ذريعة محاربة الجماعات الاسلامية المتطرفة كما تدعي، أي أن تدخلها اصطبغ بطابع "الحرب على الإرهاب. للمزيد راجع: د. ن **أزمة مالي والتدخل الخارجي**، (2013)، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير، الدوحة، قطر، ص6.

[4]– العلوي، الحسن الشيخ، (2015)، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، اغسطس، على الرابط الآتي: https://studies.aljazeera.net/en/node/3935

[5]–سيف، (د.ت)، ص8.

إلى جنوب القارة، والعمل على تأمين الشمال الإفريقي من أيِّ أنشطةٍ إرهابيةٍ وصدها، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، خشية من انتقالها إلى الدول الأوروبية[1].

2-3-من المنظور الأمريكي:

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والتي تلت تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، أصبحت القارة الإفريقية تحظى بأهمية متزايدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأحداث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا، خشيةً من أن تتحول القارة إلى ملاذٍ آمنٍ للجماعات الإرهابية ومركز لتنفيذ عملياتها المسلحة[2].

يُعَدُّ الدافع الأمني من أبرز العوامل التي توضح السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، والتي استندت إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية:

1-تحقيق الاستقرار والأمن: استهدفت السياسة الأمريكية تعزيز الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين استراتيجيتين، هما منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي، من خلال الاعتماد على قيادات إفريقية جديدة تُظهر ولاءً واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية، مع محاصرة الأنظمة الإفريقية المعادية لسياستها، مثل السودان وليبيا. تجسد ذلك في زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى إفريقيا عام 1999، حيث اجتمعت مع زعماء حركة التمرُّد السودانية، وتنسيق جهودها مع المبعوث الأمريكي في السودان، مما يعد خطوةً واضحةً نحو تحقيق هذه السياسة[3].

2-تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات: تم إنشاء قوة تُعرف باسم "أكرا" تتألف من وحدات عسكرية وطنية يُقدَّر عددها بـ 12 ألف جندي، بالتعاون مع مجموعات دولية لحفظ السلام في المناطق المتأزمة بالقارة الإفريقية. جاء هذا القرار نتيجة إدراك الإدارة الأمريكية أنَّ التدخل المباشر في القضايا الداخلية الإفريقية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، كما حدث في الصومال عام 1992[4].

3-مكافحة الإرهاب: في أعقاب تفجير السفارتين الأمريكيتين في كلٍ من كينيا وتنزانيا عام 1998، وتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، التي شهدت تدمير برجي التجارة العالمي في نيويورك، والتي شكَّلت حدثاً بالغ الأهمية كان له انعكاساته على أشكال وآليات الصراع الدولي، حيث تسبَّبت في إعادة تشكيل السياسات

---

[1]-عزوز، (2018-2019)، ص25.

[2]-زيغم، جميلة، (2016-2017)، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة السودان**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ص242.

[3]-عبد الرحمن، حمدي، (2013). **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة**، مجلة السياسة الدولية. على الرابط الآتي: https://www.afrigatenews.net/article

[4]- دخالة، مسعود. (2004-2005). **العلاقات الأوروبية الأفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات السياسية، جامعة الجزائر، ص168.

الخارجية للدول الكبرى، وشكَّل نقطةً فاصلةً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم بأكمله، فقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً رئيسياً لسياستها الخارجية يتمثل في مكافحة الارهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه في جميع أنحاء العالم بما فيها القارة الإفريقية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن عام 2003 "أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للإرهابيين بتهديد الشعوب الإفريقية أو استخدام أراضيها كقاعدةٍ للعمليات الإرهابية"[1].

بناءً على ذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية القارة الإفريقية ضمن أولوياتها في مكافحة الإرهاب، نظراً للأهمية الاستراتيجية التي تمثلها في سياق لأمن القومي الأمريكي وحماية مصالحها الحيوية المتعلقة بإمدادات النفط في دول القارة[2]. ومن أجل القضاء على الجماعات الإرهابية، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتٍ مالية للدول الإفريقية، بلغت قيمتها نحو 180 مليون دولار بين عامي 2004 و2006، تضمنت تحويل معدات عسكرية وارسال سفن أمريكية إلى السواحل الإفريقية، إضافةً إلى توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع ثلاثة عشر دولة إفريقية معظمها من الدول النفطية[3].

كذلك، اعتبرت منطقة غرب إفريقيا ضمن أهم المناطق التي يجب عليها تكثيف تواجدها العسكري فيها لمكافحة الإرهاب، نتيجة لوجود خلايا إرهابية مُرتبطة بالقاعدة في هذه المنطقة ذات الغالبية الإسلامية، ولكن الهدف الأساسي يرتبط بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية، لا سيما في منطقتي دلتا النيجر وخليج غينيا، حيث تتواجد شركات النفط الأمريكية بشكلٍ كبير، مثل شركتي اكسون وشيفرون[4].

بذلك، يمكن القول إنَّ القارة الإفريقية أصبحت ضمن قائمة أولويات السياسة الأمريكية انطلاقاً من دافعين: الأول يتعلق بحماية الأمن القومي الأمريكي ومحاربة الإرهاب الدولي، والثاني مرتبط بتأمين مصادر الطاقة وخاصةً النفط.

3-3-من المنظور الصيني:

في ظل التوترات والصراعات الداخلية التي تشهدها القارة الإفريقية، والتي تؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، تمثل هذه الأوضاع تهديداً لمصالح الصين وشركاتها العاملة في مختلف أنحاء. لذلك، تعد قضية

---

[1]- أبو حسن، ياسر، (د.ت)، **صراعات القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان**، دراسات إفريقية، ص18-19.

[2]- عبيد، قاسم، عبدالله، إسراء، (2017)، **المتغيرات الداخلية المؤثرة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد 2001**، مركز الدراسات الإفريقية، مجلة دراسات إفريقية، العراق، العدد2، ص49.

[3]-زيغم، (2016-2017)، ص248.

[4]- كريم، (2014)، ص184.

الحفاظ على الأمن والاستقرار في إفريقيا، من القضايا المحورية في استراتيجية السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية[1].

سعت الحكومة الصينية إلى تعزيز علاقات التعاون العسكري مع الدول الإفريقية، حيث تدخلت في تسوية النزاعات عبر تقديم المساعدات التنموية، بالإضافة إلى إرسال مبعوثين خاصين لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين في بيانٍ له عام 1999 إلى السياسة الأمنية الجديدة للصين في إفريقيا، حيث أكد على أهمية الحلول السلمية للنزاعات الإفريقية، قائلاً: "إننا نحبذ أن تتوصل إفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية...إنَّ الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الإفريقية بشأن اختيار النظام السياسي، ونمط التنمية المناسب لظروفها الداخلية"[2].

لقد أدركت الصين أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا، بما ينعكس ايجاباً على تحقيق مصالحها، وفي ضوء ذلك اتجهت نحو تأكيد وجودها العسكري في القارة من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[3] وتعزيز علاقات التعاون العسكري مع الدول الإفريقية من خلال تقديم التكنولوجيا العسكرية والتدريب العسكري والمساعدات العسكرية. وتعتمد الصين في موقفها على اعتقاد مفاده أن التعاون مع الدول الإفريقية في معالجة النزاعات الداخلية من خلال تطوير قدراتها العسكرية، يزيد من قدرتها على تعزيز الأمن والاستقرار[4]. ومنذ عام 2000، بدأت الصين بإرسال مراقبين عسكريين إلى عددٍ من الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وإرتيريا والكونغو الديمقراطية وبورندي والسودان[5].

وهكذا، أصبحت قضية أمن واستقرار القارة الإفريقية هدفاً محورياً في السياسة الصينية، خصوصاً في مناطق انتاج النفط، بما يضمن تحقيق الأمن القومي الصيني.

4-3-من المنظور الياباني:

سعت اليابان للحفاظ على استقرار القارة الإفريقية ومكافحة ما يُعرف بالأنشطة الإرهابية فيها، بهدف حماية شركاتها واستثماراتها في المنطقة. فضلاً عن ذلك قدمت اليابان الدعم لدول القارة لمساعدتها في محاربة الإرهاب وتعزيز الأمن، حيث أبدت تضامناً كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً بعد أحداث 11 أيلول 2001، والتنسيق معها للمشاركة في الحرب على الإرهاب. كما قدّمت دعماً لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور في

---

[1] - YUN SUN، (2014)، **Africa in Chinas Foreign policy**، April، p23.

[2] - Lu Tingen. Review of Sino, (2002)-**African friendly relations, Beijing Review- Beijing**: Vol.45, May 9, P7.

[3] - YUN SUN، (2014)، p23-24.

[4]-حنفي، عبد العظيم محمود، **الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقتها مع إفريقيا**، على الرابط الآتي:

http://haras.naseej.com.

[5] -David H Shin, (2006), **Africa and chins Global Activism**, Washington, Availa from:

Http://www.hdn-eduinssl

جهودها لمكافحة الإرهاب، بالإضافةَ إلى تعاونها في معالجة أزمة اللاجئين والمهجرين نتيجة تزايد الصراعات الدينية والعرقية التي تتصاعد في القارة، ومنذ عام 2008 وحتى الوقت الحالي، تشارك اليابان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عددٍ من الدول الإفريقية، خصوصاً في جنوب السودان. كما تساهم في مكافحة القرصنة من خلال التصدي للهجمات التي تستهدف السواحل الشرقية للقارة، عبر إرسال سفنٍ تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية. وفي عام 2011 أنشأت اليابان قاعدة تابعة لقوات الدفاع الذاتي عبر البحار لمحاربة القرصنة في جنوب السودان، نظراً لما يمتلكه هذا البلد من احتياطاتٍ ضخمة تمثل أكثر من 80% من الإنتاج الإفريقي، مما يُشكِّل عاملاً حيوياً في استراتيجية الموارد اليابانية تجاه إفريقيا[1].

5-3-من المنظور الروسي:

تُعَدُّ العلاقات العسكرية التقنية أحد العناصر المحورية في العلاقات بين روسيا والدول الإفريقية، حيث تأسست هذه العلاقات خلال فترة الاتحاد السوفييتي. حيث تمتلك العديد من الدول الإفريقية، مثل الجزائر وأنغولا وإثيوبيا مخزوناً كبيراً من الأسلحة السوفييتية، ووفقاً للبيانات الصادرة عن مركز لندن للأبحاث الاستراتيجية فإنَّ نحو 70% من الدبابات و40% من الطائرات المقاتلة و35% من طائرات الهليكوبتر في هذه الدول من صنع السوفييت. ولأنَّ الدول الإفريقية معتادةٌ على الأسلحة والتكنلوجيا السوفييتية، فإنَّ روسيا هي الدولة الوحيدة القادرة على تلبية احتياجاتها من العتاد والخبراء العسكريين[2].

في سياق تعزيز مصالحها، تسعى روسيا للحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية في الدول الإفريقية. جاء ذلك من خلال تأكد الرئيس يوريس يلتسن في تصريحٍ له عام 1996، بقوله: إنَّ روسيا ستعمل على جعل إفريقيا أكثرَ أمناً واستقراراً، ولكون روسيا عضواً دائماً في مجلس الأمن فإنها ستدعم كل التحولات الديمقراطية في القارة الإفريقية، دون التورط عسكرياً في الصراعات الداخلية فيها"[3] بناءً على ذلك، أصبحت روسيا من أهم الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام وشريكاً دفاعياً مهماً، بوصفها أكبر مُوَرِّدٍ للأسلحة لدول القارة[4]، حيث تمثل الصادرات الروسية نحو 17% من إجمالي مبيعات السلاح الروسي إلى الدول الإفريقية، بينما تستأثر الجزائر وحدها بنحو 80% من هذه المبيعات[5].

---

[1]- الدهري، (1439هـ)، ص118.

[2] - Hakan Fidan,(2010),p58.

[3]- صميض، (د.ت)، ص6.

[4]- حمشي، (2019)، ص3.

[5]- اميجن، عبيد. (2019). **هل تدخل روسيا من باب التجارة في التنافس على إفريقيا**. تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ص1-4.

بناءً على ما تم ذكره يتضح أن التوجهات الروسية تجاه إفريقيا تتسم بالطابع العسكري أكثر من الطابع الاقتصادي، إذ إنَّ موسكو ليست في حاجة للدخول في تنافس دولي للحصول على الموارد النفطية بقدر حاجتها إلى إيجاد أسواقٍ لتصريف أسلحتها وتعزيز دورها كقوة عظمى لها دورٌ فاعلٌ في الساحة الدولية.

استنتاجات الفصل الثاني:

مما سبق يمكننا القول: إنَّ القارة الإفريقية تتمتع بموقع استراتيجيٍ حيوي مكنها من التحكم في أهم الممرات البحرية وطرق المواصلات التجارية، مما يشكل أهمية كبيرة للدول الصناعية الكبرى الساعية للهيمنة على التجارة العالمية. فضلاً عن ذلك، تمتلك القارة مخزونات ضخمة من الموارد المعدنية، بما في ذلك النفط والغاز، اللذان يشكلان دعامة الحياة الاقتصادية ويحفزان الدول الصناعية الكبرى على اتخاذ إجراءاتٍ متعددة لكسب ود الدول الإفريقية والحصول على ثرواتها المعدنية.

في السياق ذاته، شكلت القارة الإفريقية، بثقلها السياسي ومواردها المعدنية المتنوعة، أهمية خاصة للصين في ظل النمو الاقتصادي المتسارع، مما دفعها للعمل على كسر الهيمنة الأمريكية والسعي نحو إنشاء عالم متعدد الأقطاب لتحقيق مصالحها. وقد وجدت في القارة الإفريقية مجالاً لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية من خلال تبني نظرية القوة الناعمة التي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وتقديم القروض دون شروط سياسية، مما جعل الدول الإفريقية تنظر باحترامٍ للنموذج الصيني، خاصةً وأنّ الصين لا تملك تاريخاً استعمارياً في القارة، وهو ما ساهم في تحقيق الصين من لأهدافها في كسب دعم الدول الإفريقية.

الفصل الثالث

وسائل التنافس الدولي في القارة الإفريقية بين عامي (1991-2013)

أولاَ: الوسائل الفرنسية

1-الوسائل الدبلوماسية

2-الوسائل الاقتصادية

3-الوسائل العسكرية

4-الوسائل الثقافية

ثانياً: الوسائل الأمريكية

1-الوسائل الدبلوماسية

2-السائل الاقتصادية

3-الوسائل العسكرية

4-الوسائل الثقافية

ثالثاً: الوسائل الصينية

1-الوسائل الدبلوماسية

2-الوسائل الاقتصادية

3-الوسائل العسكرية

4-الوسائل الثقافية

رابعاً: الوسائل اليابانية

1-الوسائل الدبلوماسية

2-الوسائل الاقتصادية

3-الوسائل العسكرية

4-الوسائل الثقافية

خامساً: الوسائل الروسية

1-الوسائل الدبلوماسية

2-الوسائل الاقتصادية

3-الوسائل العسكرية

4-الوسائل الثقافية

في ظل التنافس الدولي الجديد في القارة الإفريقية، استخدمت الدول المتنافسة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية لتعزيز وجودها في الساحةِ الإفريقية. فقد نظمّت هذه الدول مؤتمراتٍ وقممٍ مع مختلف الدول الإفريقية، لتعزيز وتقوية حضورها السياسي والاقتصادي، والحصول على الدعم الإفريقي في المنظمات الدولية، مما يمكنها من تحقيق أهدافها السياسية.

يهدف هذا الفصل دراسة الوسائل التي اعتمدتها القوى الدولية لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية. ويتناول بشكلٍ خاص الوسائل السياسية التي أسهمت في تعزيز العلاقات الدولية مع الدول الإفريقية، من خلال تبادل الزيارات الرسمية وعقد المنتديات والقمم الإفريقية. كما يستعرض الفصل الوسائل الاقتصادية التي تمثلت في توسيع الاستثمارات وتعزيز العلاقات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تناول الوسائل العسكرية كأداةٍ مركزية لفرض النفوذ والهيمنة داخل الدول الإفريقية.

أولاَ: الوسائل الفرنسية:

1-الوسائل الدبلوماسية:

شكل انتهاء الحرب الباردة نقطة تحولٍ بارزة في تاريخ العلاقات الفرنسية-الإفريقية، مما دفع فرنسا إلى إعادة تقييم سياستها تجاه القارة، وتُعدُّ فرنسا إحدى من أبرز الدول الأوروبية التي تمكنت من الحفاظ على علاقاتها بمستعمراتها السابقة في إفريقيا بعد تلك الحقبة، وتعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على التأثير في الساحة الإفريقية. فإفريقيا تمثل أحد العوامل الداعمة لمكانة فرنسا الدولية، بالإضافة إلى دورها في مجلس الأمن وقوتها النووية نفوذها في الاتحاد الأوروبي[1].

مع تراجع النفوذ الفرنسي في ضوء التوسع الأمريكي المتنامي في إفريقيا، اتجهت فرنسا نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث رأت في التواجد الأمريكي خطراً يهدد نفوذها، وأنها تعمل على التوسع في مناطق تواجدها التاريخي، وهذا دفعها لتوظيف كل امكانياتها وأدواتها لحماية مصالحها ونفوذها في القارة الأفريقية[2].

في الوقت نفسه، ظهرت قوى جديدة مثل الصين، التي تسعى للتنافس في القارة مما أدى إلى تأثيرٍ سلبي على المصالح الفرنسية، حيث قامت فرنسا بتأكيد دورها في المنطقة وتغيير سياستها لضمان مصالحها، وفي ذلك أكدت السياسة الخارجية الفرنسية أن إفريقيا تمثل ساحة سياسية مهمة لفرنسا، وحددت وزارة الخارجية الفرنسية

---

[1]-عبد الرحمن، صلاح الدين، (2004)، **التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا**، بحث ملقى ضمن ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، الخرطوم، ص91.

[2]-عسكر، أحمد، **إفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية**، فكر، على الرابط الآتي:
http:\\www.fekronlin.com\readarticle.php.id.

أربعة دول إفريقية ذات أولوية لفرنسا وهي جنوب إفريقيا ونيجيريا وانغولا واثيوبيا، وعملت على تطوير علاقاتها السياسية وخطاباتها الموجهة مع هذه الدول غير الفرانكفونية[1].

اعتمدت سياسة فرنسا على الحفاظ على استقرار الأنظمة السلطوية في عدة دولٍ إفريقية[2]، لأنها رأت أنَّ الاستقرار السياسي يعزز من ازدهار استثماراتها. لذلك، سعت فرنسا لكسب تأييد الدول الإفريقية من خلال التأكيد على الشراكة الدائمة بين فرنسا وإفريقيا، والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة هذه الدول[3].

في إطار تعزيز وجودها في إفريقيا، كثفت فرنسا من زيارات مسؤوليها، حيث زار وزير الخارجية الفرنسية السابق هوبير فيدرين منطقة البحيرات العظمى عام 2001 لحل النزاعات فيها[4]، وتبعها زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك (1995–2007) إلى ليبيا عام 2004 لتقوية العلاقات بين البلدين، مما أسفر عن إبرام اتفاقيات في مجالاتٍ متعددة. كذلك وُقعت اتفاقيات مع الجزائر لتطوير الجيش الجزائري وتسليحه، وكذلك تم توقيع اتفاقياتٍ مع دول الساحل لمواجهة التحديات الأمنية الاقليمية[5].

ومنذ تولي الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي (2007–2012) السلطة عمل على تكثيف زياراته الرسمية لدول القارة الإفريقية، فخلال الفترة بين عامي 2007–2008 زار كلاً من تشاد وجنوب إفريقيا، والجزائر وتونس وليبيا من أجل إحياء الدور الفرنسي فيها حيث أكدت فرنسا سعيها لتكثيف جهودها بهدف تعزيز عملية الحوار وتوقيع اتفاقيات التعاون الثنائية مع دول القارة الإفريقية، وجعل الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا الشريك الرئيسي لإفريقيا ولا سيما في مجال تحسين السلام والأمن[6].

---

[1]–ملي، بول، (2013)، **السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية... قارة الماضي والحاضر والمستقبل**، ترجمة منصف الخروبي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 9249، ص1.

[2]– عبدالرزاق، هبة خالد جمال، (2023)، **العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام 2012 مالي نموذجاً**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، مصر، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=89461

[3]–الشيمي، محمد عبد العظيم، (2023)، **دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب إفريقيا: دولة مالي دراسة حالة**، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مج37، العدد الأول، ص11.

[4]–منطقة البحيرات العظمى: تشمل المنطقة حالياً دول بوروندي وراوندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا، تعاني المنطقة من صراعات عديدة منها عرقية أدت إلى مذابح متبادلة بين أطرافها، وحدودية ونزاعات حول السلطة، وتعد هذه المنطقة من أغنى المناطق في القارة الإفريقية لغناها بالثروة المائية فضلاً عن غناها بالموارد المعدنية كاليورانيوم والكوبالت والنحاس والألماس والذهب والأحجار الكريمة، إضافة لموقعها الاستراتيجي المهم، وبها شلالات إنجا التي تكفي لسد احتياجات القارة من الطاقة الكهربائية. انظر: غربي، رقية، (2011–2012)، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، ص165.

[5]–العبيدي، رسل ياسين مزعل، (2012)، **التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص126–127.

[6]–علي، (2021)، ص104–105.

استمرت سلسلة الزيارات الرسمية مع تولي فرانسوا هولاند الحكم عام 2012 وكانت أول زيارة رسمية للرئيس الفرنسي هولاند إلى داكار "السنغال" في العام نفسه، ووضح خلال زيارته العلاقات الجديدة التي ستربط بين البلدان الإفريقية وفرنسا، وشدد على ضرورة تطبيق الديمقراطية وحقوق الانسان ومبدأ الاحترام المتبادل الذي يؤدي دوراً حاسماً في تطوير العلاقات بين البلدين وأكد على أهمية التعاون في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد[1].

أسهمت دبلوماسية الزيارات في تعزيز النفوذ السياسي الفرنسي في إفريقيا، مما كان له دورٌ في حصولها على دعمٍ دبلوماسي واسع من الدول الإفريقية في المحافل الدولية، لا سيما في منظمة الأمم المتحدة. مكنها من الحفاظ على مكانتها كدولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، بحيث تعد فرنسا الدولة الوحيدة التي تعتمد بشكلٍ دائم على تأثير أكثر من عشرين دولة إفريقية في مبادراتها ضمن الأمم المتحدة[2].

تجدر الإشارة إلى أنَّ مؤتمرات القمة بين فرنسا وإفريقيا، التي بدأت بمؤتمر القمة الأول عام 1970 وانتهت بمؤتمر القمة الخامس والعشرين عام 2010، قد أدت دوراً محورياً في تكريس النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية. هذه المؤتمرات التي أطلقتها الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، تمثل خطوة حيوية نحو إرساء مبادئ الديمقراطية واسقاط الأنظمة الاستبدادية. ومن خلالها عملت فرنسا على تكثيف جهودها للمساهمة في دعم قيم الحرية وحقوق الشعوب وتقديم المساعدات للدول الإفريقية التي تسعى نحو تحقيق التحول الديموقراطي[3].

مما تقدم نلاحظ أنَّ فرنسا عملت على استغلال القارة الإفريقية من خلال اعتماد سياسة خاصة بها من أجل الحفاظ على دورها في الساحة الدولية ومراكز قوتها في النظام الدولي، خاصةً في مستعمراتها القديمة، واستعادة مكانتها في ظل النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد من خلال تعزيز وجودها السياسي وكسب الأصوات الإفريقية في المنظمات الدولية.

2-الوسائل الاقتصادية:

تُعدّ الوسيلة الاقتصادية من أهم الوسائل الهامة في السياسة الخارجية لأي دولة تسعى لتحقيق مكانة بارزة في علاقاتها الدولية. ويشكل المجال الاقتصادي أكثر المجالات التي يتجسد فيها التنافس الدولي في القارة الإفريقية، باعتبارها سوقاً واسعة لتصريف البضائع ومصدراً غنياً للموارد الطبيعية.

---

[1]-زهيرة، مزارة، عامر حاج، ميلود، (2017)، **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بين القطيعة والاستمرارية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد18، ص259-270.

[2]-العبيدي، (2012)، ص128.

[3]-سليمان، ايمان أشرف، (2022)، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا خلال الفترة 1991-2017**، رؤية تقويمية، ص261.

أصبح العامل الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية التي دفعت فرنسا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه إفريقيا. إذ سعت فرنسا، في إطار مخططاتها الاستراتيجية، إلى الحصول على المواد الأولية وتوفير الأسواق لمنتجاتها، معتمدةً في ذلك على علاقاتها مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا، التي تعتبر نموذجاً مثالياً لتحقيق طموحاتها. إذ تعد إفريقيا سوقاً طبيعياً لتصدير السلع الفرنسية ومصدراً رئيسياً للموارد الأولية التي تحتاجها فرنسا، نظراً لاتساع أسواقها الاستهلاكية كبيرة وتنوع ثرواتها المعدنية[1]. خاصةً وأنَّ فرنسا تعاني نقصاً في هذه الموارد، لذا عملت على تدعيم وجودها الاقتصادي باستخدام العديد من الآليات حيث رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تشكلت في السبعينات والثمانينات، وضمت دول غرب ووسط إفريقيا، بهدف دعم سياسة التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية. كما أنشأت فرنسا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Ecowas) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى (UDEAC)، وهدفت من هذه المنظمات إلى دعم وجودها في القارة الإفريقية. حيث تشترك هذه المنظمات في تحمل المسؤولية المالية مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها فرنسا تجاه تلك الدول[2].

علاوةً على ذلك، استمرت فرنسا في التأثير المباشر على اقتصاد هذه الدول من خلال عضويتها في منظمة الفرنك الفرنسي، وهو ما يمكنها من تحقيق هدفها في تقليل النفقات دون التأثير على مصالحها الاقتصادية في القارة الإفريقية. كما أنَّ مساهمتها في إنشاء هذه المنظمات سمحت لها بتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يعزز ويحمي مصالحها من تحديات التواجد الأمريكي ونفوذها الاقتصادي المتزايد في جميع أنحاء القارة الإفريقية[3].

من جهةٍ أخرى، شكلت الاستثمارات الفرنسية في القارة الإفريقية إحدى أهم أدواتها الاقتصادية التي اعتمدت عليها فرنسا للهيمنة على اقتصادات مناطق نفوذها، مثل سيشل والكونغو وساحل العاج والمغرب وموريشيوس والكاميرون. حيث بلغ إجمالي استثماراتها في هذه الدول ما يزيد عن 2 مليار دولار بين عامي 2000و2011، وارتفع عدد الشركات الفرنسية العاملة في القارة إلى27.33 شركة عام 2001[4]. وقد أقامت فرنسا شراكاتٍ مع العديد من الدول الإفريقية من خلال الاتفاقيات المعروفة باسم "الشراكة من أجل تنمية افريقيا". وتُعزى قدرة فرنسا على تنمية استثماراتها في إفريقيا إلى خبرتها الطويلة بالسوق الإفريقية، إذ تبلغ استثماراتها 30% من مجموع

---

[1] -Ibrahim، Ayyub,(2020),**France and the new Francophone-Anglophone divide in West Africa**, London, Encyclopedia Geopolitical, 6 November, p23.

[2]–الشيمي، (2023)، ص19.

[3]–الشيمي، (2023)، ص19.

[4]–توفيق، (2014)، ص29.

الاستثمارات الأجنبية في دول الشمال الإفريقي ونحو 20% منها في المغرب. كما أنَّ منطقة الساحل الإفريقي، وخاصةً كينيا وبوركينا فاسو، من المستفيدين الرئيسيين من الاستثمارات الفرنسية، التي تقدر بنحو 51%[1].

إضافةً إلى ذلك، تمتلك فرنسا أكثر من ألفي شركة تجارية واستثمارية، وتتركز معظمها في منطقة غرب إفريقيا. وتُعد شركة "توتال فينا ألف" من أبرز الشركات الفرنسية، حيث تتحكم في حوالي75% من إنتاج النفط في الكاميرون، وتوسع نفوذها ليشمل دولاً أخرى كالغابون. كما تقوم شركة "ترانزيترا" بالتحكم في استخراج مادة النتاليوم، الذي يعد من المعادن النادرة ويتواجد بكمياتٍ ضخمة في الكونغو. من جهةً أخرى، تدير شركة "أريفا" الفرنسية عمليات استخراج اليورانيوم في النيجر، التي كانت من أكبر منتجي اليورانيوم على مستوى العالم، حيث استثمرت الشركة ما يقارب الـ 200 مليون دولار أمريكي في مشروع "باكوما" منذ عام 2010، ليرتفع إنتاجها إلى نحو 10.200 طن بحلول عام 2015[2].

وتؤكد الدراسات أنَّ حقول اليورانيوم في النيجر تَمُدُّ فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها، مما يجعل أي تهديد يستهدف الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة، خاصةً في النيجر، هو بمثابة تهديدٍ مباشر لأمن فرنسا في المنطقة[3].

ولم تقتصر جهود فرنسا في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية على استثمارات شركاتها فقط، وإنما سعت أيضاً لتأمين احتياجاتها من الموارد الاولية. ولاسيما أنَّ فرنسا ثاني أكبر مُصدّر لدول القارة وثالث أكبر شريك تجاري لها، ولا تزال المستورد الرئيسي للمواد الخام في معظم الدول الناطقة بالفرنسية، والمُصدّر الأول للسلع المصنعة لها، حيث قدّر إجمالي التجارة البينية بينهما بنحو 11 مليار دولار، ومعظمها من المواد الخام. وتُقدّر صادرات فرنسا إلى دول القارة، وخاصةً دول الفرنك[4] بنحو 13.5 مليار دولار سنوياً وفقاً لإحصائيات عام 2017[5].

عملت فرنسا بهدف استعادة علاقاتها بدول القارة الإفريقية، إلى زيادة حجم مساعداتها في مختلف المجالات، حيث بلغ إجمالي المساعدات المقدمة نحو3.1 مليار يورو في بداية عام 2001، ثم ارتفعت إلى 6 مليار دولار في عام 2013، حيث حصلت دول إفريقيا جنوب الصحراء على النصيب الأكبر، بمعدل 41% من إجمالي المساعدات المقدمة لإفريقيا، وقد تلقت سبع دول من غرب إفريقيا، مثل ساحل العاج والكونغو و السنغال والغابون

---

[1]–علي، (2021)، ص88.

[2]–شلغيم، عبير، (2020–2021)، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا 2007–2017**، أطروحة دكتوراه، الجزائر، ص139.

[3]–زهيرة، عامر حاج، (2017)، ص265.

[4]–بلغ عدد دول الفرنك الفرنسي خمسة عشر دولة تقع غرب ووسط افريقيا، وهي تشاد–انغولا–افريقيا الوسطى–...–الكونغو–برازفيل–ساحل العاج–مالي–النيجر–السنغال—غينيا الاستوائية–الكاميرون–بنين.

[5]–علي، (2021)، ص86.

والنيجر ومالي و بوركينافاسو، نسبةً كبيرة من هذه المساعدات، حيث حصلت ساحل العاج على ما يقارب 4.7% من إجمالي المساعدات الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، قامت فرنسا بإلغاء الديون عن معظم دول القارة والتي بلغت قيمتها نحو 1.1 مليار دولار[1].

تتمتع فرنسا بنفوذ قوي في دول القارة الإفريقية بفضل علاقاتها التاريخية معها، حيث تمثل لاعباً رئيسياً في القارة ولا تزال فرنسا تمارس درجة كبيرة من التأثير على عددٍ كبيرٍ من الدول الإفريقية، حيث تؤدي العلاقات التاريخية دوراً بارزاً في سياسة فرنسا تجاه إفريقيا.

3-الوسائل العسكرية:

برز التنافس الدولي بشكله الواضح في القارة الإفريقية من خلال استخدام الوسائل العسكرية، التي تتضمن تقديم القروض، والتعليم والتدريب العسكري، واستقبال البعثات، وإرسال الخبراء، فضلاً عن الصفقات العسكرية. حيث سعت كل دولة لتكثيف وجودها العسكري في مناطق القارة واقامة قواعد عسكرية بغرض حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وفي حقيقة الأمر كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية التي كان لديها وجود عسكري قوي في إفريقيا، فهي الدولة الاستعمارية ذات النفوذ التاريخي في القارة، وامتلكت منشآت وقواعد عسكرية في دولٍ إفريقية عدة، منها: جيبوتي والغابون وساحل العاج والسنغال[2]. وبعد أن نالت الدول الإفريقية التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي استقلالها، حرصت فرنسا على استمرار تعاونها مع هذه الدول من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية شملت مجالات متعددة. وقد انخفض عدد القواعد العسكرية الفرنسية من 100 قاعدة خلال فترة الحرب الباردة إلى 25 قاعدة في عام 1991، ثمَّ إلى خمس قواعد فقط في عام 2011، نتيجة ارتفاع التكاليف والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية[3].

في السياق نفسه حافظت فرنسا على وجود قواعد عسكرية في إفريقيا، خمس قواعد عسكرية موزعة على دولٍ عدة، أبرزها القاعدة العسكرية في جيبوتي والتي تعد من أهم قواعدها العسكرية نظراً لأهمية موقعها بالقرب من المنافذ البحرية المطلة على طرق التجارة الدولية. وتضم القاعدة ثلاثة سفن إنزال إضافة لعدد من الدبابات والأليات المدرعة، وضمت حوالي 3200 جندي فرنسي، مما جعلها أكبر قاعدة عسكرية فرنسية خارج حدودها[4]، بينما تعتبر قاعدتها في داكار في السنغال ثاني أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في غرب إفريقيا من حيث الحجم

---

[1]-شليغم، (2020-2021)، ص166-167.

[2]-رمدوم، سمية، (2022)، **افريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة**، الجزائر، متابعات افريقية، العدد 27، ص25.

[3]-حمد، زياد يوسف، (2021)، **التنافس الأوروبي في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة العراقية، ص163.

[4]-عزوز، (2018-2019)، ص28.

والعتاد، زادت أهميتها نظراً لموقعها الاستراتيجي المرتبط بحركة النقل البحري والجوي إلى إفريقيا الجنوبية وخليج غينيا، حيث تعد مدخلها الرئيسي نحو دول الساحل الإفريقي[1]. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك فرنسا قاعدة ليبرفيل في الغابون، وقاعدة نجامينا في تشاد، وقاعدة يوريون في ساحل العاج[2].

منذ عام 1998، نظمت فرنسا مناوراتٍ عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأخرى في الغابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا[3]. كما وقعت العديد من الاتفاقيات العسكرية مع دول القارة في مجالات عدة كالمساعدات العسكرية والتقنية، واتفاقيات المنح الدراسية العسكرية، وبرامج تدريب الضباط الأفارقة[4].

لتعزيز وجودها العسكري في إفريقيا وحماية مصالحها وزيادة نفوذها، وتحجيم دور بعض القوى الإقليمية والدولية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت فرنسا منذ عام 1993 خطة حديثة تهدف إلى إنشاء قوة تدخلٍ سريع في جنوب غرب فرنسا في عدة مناطق مثل تولوز ونانت ورين. يمكن لهذه القوات أن تصل إلى أي نقطة في القارة الإفريقية بسرعةٍ كبيرة بالتعاون مع القوات المتمركزة في مستعمراتها السابقة، وهي مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات التقنية، مما يجعلها جاهزة للتدخل العسكري عند الحاجة في إي وقت وتحت إي ظرف[5].

على الرغم من أنَّ فرنسا انسحبت عسكرياً من جميع مستعمراتها السابقة، لم تتوقف تدخلاتها العسكرية في إفريقيا، حيث تم تسجيل عدة عمليات عسكرية فرنسية في القارة، مثل العمليات راوندا بعد المذابح التي وقعت عام 1994 لصالح حكومة الهوتو[6]، والتدخل في مالي للقضاء على المتمردين والتدخل في إفريقيا الوسطى لمنع حدوث حربٍ أهلية، كما تدخلت فرنسا مؤخراً في النيجر عام 2014 في إطار جهودها لمنع انتشار تنظيم القاعدة الذي يهدد مصالحها الاقتصادية، خاصةً بعد مهاجمة جماعات منهم لمناجم اليورانيوم، ما دفع فرنسا لإقامة قواعد عسكرية في تلك المنطقة لحفظ أمن النيجر وأمن إفريقيا ككل، اللذان يرتبطان بالأمن الفرنسي[7].

تحظى مسألة حفظ السلام ونشر قوات الأمن في إفريقيا باهتمام كبير لدى القوى الدولية، بهدف إعادة الاستقرار إلى مناطق الصراعات، لا سيما وأنَّ إفريقيا تحتل المركز الأول للنزاعات في العالم، حيث لا يوجد منطقة فيها تخلو من هذه النزاعات، وبسبب هذه النزاعات تعتبر إفريقيا ثالث أكبر منطقة في العالم في مجال استيراد

---

[1]–شلغيم، (2020–2021)، ص147.

[2]–السويدي، فاطمة، البسوس، هاني، (2023)، **الدبلوماسية الدفاعية دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية**، مجلة العلوم السياسية، العدد65، ص345–347.

[3]–عبدالرحمن، صلاح، (2004)، ص93.

[4]– تشمل هذه الاتفاقيات 22 دولة إفريقية هي بنين وبوركينافاسو و بورندي و الكاميرون وإفريقيا الوسطى و جزر القمر والكونغو وساحل العاج وجيبوتي والغابون و غينيا الاستوائية وغينيا ومالي و موريشيوس و موريتانيا و راوندا والسنغال و تشاد و توغو، ويبلغ عددها 26 اتفاقية، تركزت هذه الاتفاقيات بشكلٍ أساسي على تقديم المساعدات العسكرية وتدريب وتجهيز الجيوش الإفريقية، حيث ترسل فرنسا مستشارين عسكريين لدعم وتدريب الضباط والجنود الأفارقة، بالإضافة إلى توفير منحٍ سنوية للضباط الأفارقة للدراسة في المدارس العسكرية الفرنسية أو الخدمة في الوحدات العسكرية الفرنسية. المرجع: شليغم، (2020–2021)، ص150.

[5]–توفيق، راوية، (2002)، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، ص12.

[6]–عبدالرحمن، صلاح، (2004)، ص92.

[7]–عزوز، (2018–2019)، ص30.

الأسلحة بعد الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، حيث تتجه نحو 17% من الصادرات العالمية للأسلحة نحو القارة الإفريقية[1].

في هذا السياق، أسست فرنسا برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام (Recamp)[2] في إعقاب إنهاء عملية توركواز[3] في راوندا، والذي يهدف إلى تزويد الدول الإفريقية بالوسائل اللازمة لتدريب الجنود الأفارقة على حفظ السلم والأمن، ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني[4]. وفقاً لهذا البرنامج، قدمت فرنسا مساعداتٍ تقدر بنحو 180 مليون فرنك فرنسي عام 1998 لدعم الدول الإفريقية المشاركة في عمليات حفظ السلام[5].

في إطار مواجهة التهديدات الدولية لمصالحها في إفريقيا، والتي تتجسد في النفوذ الأمريكي والصيني، سعت فرنسا لتوظيف كافة الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، عبر نشر قواتها العسكرية في مناطق مختلفة من القارة، والتدخل عسكرياً في العديد من الصراعات الداخلية، مدعيةً أن هدف تدخلاتها هو الحفاظ على الاستقرار والأمن الإفريقي، بينما يتمثل الهدف الحقيقي في حماية مصالحها والحفاظ على وجود حلفائها في القارة[6].

4-الوسائل الثقافية:

أدت الهيمنة الثقافية الفرنسية دوراً بارزاً في تعزيز الحضور السياسي والاقتصادي لفرنسا في القارة الإفريقية، حيث اعتمدت فرنسا على نشر لغتها وثقافتها منذ فترة استعمارها للقارة ولا تزال تستغل هذا العامل، حتى أصبحت اللغة الفرنسية تمثل اللغة الرسمية الأولى في معظم الدول الإفريقية[7].

---

[1]-محمود، (2006)، ص75.

[2]-Recamp : في إطار هذا البرنامج تقوم فرنسا بتدريب الجنود الأفارقة على حفظ السلام وعلى مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، وذلك بمعاونة مؤسسات المجتمع المدني وقد رصدت فرنسا لهذا البرنامج 180 مليون فرنك فرنسي تمثل 20% من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الإفريقي، وعند بداية طرح هذا البرنامج تحفظت عليه بعض الدول الإفريقية كانت في مقدمتها دولة جنوب إفريقيا وذلك خوفاً من أن يكون هذا البرنامج شكلاً جديداً من أشكال السيطرة الفرنسية على القارة ولكن يبدو أن هذا التخوف قد تلاشى حيث قبلت جنوب إفريقيا الانضمام إلى البرنامج الجديد كما شاركت في المناورات العسكرية التي أجريت في تنزانيا عام 2002 لدول الجنوب الإفريقي، وكان برنامج Recamp قد نظم مناورات عسكرية في جيديماكا بالسنغال عام 1998 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) وفي الغابون عام 2000 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، وما هو جدير بالذكر أن برنامج Recamp يتصدى للبرنامج الأمريكي Acri وذلك في إطار المحاولات الفرنسية لمواجهة المنافسة الأمريكية في القارة. انظر: الشيمي، (2023)، ص16.

[3]-عملية توركواز: هي مهمة إنسانية أطلق عليها الفرنسيون اسم توركواز في نهاية شهر حزيران من عام 1994 تحت غطاء مساعدة الضحايا الراونديين، لكن هناك تقرير أعده سبعة حقوقيين راونديين برئاسة وزير العدل الراوندي السابق جون ديوو موسيو عام 2008 يذكر فيه إنَّ تلك العملية لم تكون في الحقيقة سوى غطاء لاستكمال مهمة الفرنسيين العسكرية لمساعدة ميليشيات قبيلة الهوتو في الاستمرار بتنفيذ جريمتهم ضد مواطنيهم من أبناء قبيلة التوتسي، ويستشهد التقرير بناجين من المذابح التي حدثت هناك، ويتحدث أولئك الشهود عن السلوك الذي اتبعه الجنود الفرنسيون مع مرتكبي المذابح. انظر: حمد، (2021)، ص164.

[4]-شلغيم، (2020-2021)، ص148.

[5]-حمد، (2021)، ص165.

[6]-غيث، الحسين، سالم، (2013)، **التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية**، *مجلة جامعة سبها*، العدد الثاني، ص140-143.

[7]-ندا، سعيد، (2024)، **تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا الأسباب والمآلات**، تقرير تحليلي، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ص7.

ارتبطت فرنسا بعلاقات وثيقة مع مستعمراتها السابقة، وتجلى هذا الارتباط من خلال الإرث الثقافي الذي يعرف بإفريقيا الفرانكفونية، حيث يذهب جزء كبير من مساعداتها لتمويل التنمية بإفريقيا نحو مجالات التعليم والمنح الدراسية والمعاهد الثقافية. يشير ذلك إلى أن أكثر من عُشر سكان القارة الإفريقية لا يزالون يتحدثون اللغة الفرنسية[1]، التي تعتبر عاملاً أساسياً في تطور العلاقات الفرنسية–الإفريقية، خصوصاً في الدول الفرانكفونية التي يصل عددها إلى 20 دولة، حيث تعد اللغة الفرنسية العامل الأهم الذي تستند إليه فرنسا في تقوية نفوذها داخل القارة الإفريقية[2].

بالإضافة إلى ذلك، تسعى فرنسا إلى ترسيخ القيم والعادات الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات الثقافية[3]. فالسياسة الثقافية الفرنسية تجاه القارة الإفريقية هو المجال الذي تتفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بفضل خبرتها التاريخية التي اكتسبتها ووظفتها في التعامل مع القضايا السياسية والأمنية في المنطقة، إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية ومحاولتها الهيمنة ثقافياً على الدول الناطقة باللغة الإنكليزية. وعليه، فإنَّ فرنسا تسعى إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد مجمع ثقافي إلى حركة سياسية تعمل على تعميق أمنها الثقافي في مستعمراتها السابقة[4].

ثانياً: الوسائل الأمريكية:

1–الدبلوماسية:

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ تعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري في القارة الإفريقية يستند إلى اعتماد استراتيجية القوة الناعمة، التي تتمثل في استخدام وسائل دبلوماسية فاعلة لكسب تأييد الدول الإفريقية. من خلال الترويج الاعلامي بأنها دولة غير استعمارية، منوهةً بأنها لم تستعمر إفريقيا سابقاَ، وأنها تسعى لدعم جميع الشعوب الإفريقية في نيل حريتها واستقلالها[5]. ومن أجل توسيع نطاق نفوذها السياسي في القارة، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من زياراتها الرسمية لدول إفريقيا، حيث كانت أولى الزيارات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية إلى القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة هي زيارة وزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر عام 1996، تلتها زيارة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى منطقة البحيرات العظمى عام 1997، وبعدها زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عام 1998، التي شملت ست دولٍ إفريقية هي غانا واوغندا والسنغال وجنوب إفريقيا وبوتسوانا

---

[1]–زكاوي، نبيل، (2022)، **مآلات النفوذ الفرنسي في إفريقيا**، ورقة تحليلية، 25 تشرين الثاني، مركز الجزيرة للدراسات، ص4.

[2]–كاية، (2010–2011)، ص166.

[3]–زهيرة، عامر حاج، (2017)، ص259.

[4]–زهيرة، عامر حاج، (2017)، ص260.

[5]–اوزدافسكي، (1981)، ص17.

وراوندا[1]. أسفرت هذه الزيارة عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة صياغة سياستها تجاه إفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة والاستثمار، للاستفادة قدر المستطاع من الموارد المعدنية في القارة، وكانت الزيارة الثانية له في عام 2000 والتي اقتصرت على دولتين فقط هما نيجيريا وتنزانيا[2].

ومع تولي الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الرئاسة عام 2001، أرسل وزير خارجيته كولن باول لزيارة أربع دول إفريقية وهي مالي وكينيا وأوغندا وجنوب إفريقيا بعد أربعة أشهرٍ من توليه المنصب. وفي أيلول من عام 2002، زار وزير الخارجية جنوب إفريقيا وأنغولا والغابون، حيث أكد خلال زيارته على الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية وحرص واشنطن على تأمين مصادر الطاقة منها[3]. وتواصلت الزيارات الرسمية لمسؤولي البيت الأبيض لمختلف دول القارة، حيث قام الرئيس جورج بوش الابن بزيارة عام 2003 لخمس دولٍ إفريقية: هي السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، أوغندا، ونيجيريا. خلال هذه الزيارة، عبّر بوش عن اهتمامه بمعالجة المشكلات التي تواجهها القارة، خاصةً الدول التي تعاني من صراعاتٍ داخلية مثل ليبيريا وساحل العاج والسودان ومنطقة البحيرات العظمى. عكست هذه الزيارات توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو إقامة علاقاتٍ متينة مع الدول الإفريقية. وبهذا الصدد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق بوش أثناء زيارته بقوله "إنَّ أمريكا تهتم بمستقبل إفريقيا وإنَّ مصالحنا الوطنية تقتضي أن تصبح إفريقيا مكاناً مزدهراً[4]" أي يخدم المصالح الأمريكية.

عززت الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها الدبلوماسي في إفريقيا من خلال تبني ونشر القيم الليبرالية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم الأنظمة الساعية نحو التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى العمل على منع الصراعات بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار. كما نجحت في كسب تأييد العديد من الدول الإفريقية، خصوصاً بعد دعمها لكوفي عنان الغاني الذي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 1997وحتى عام2007. وفي خطوةٍ أخرى لتعزيز العلاقات الأمريكية–الإفريقية، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى آخر، وذلك بالدعوة لعقد مؤتمراتٍ دولية تضم جميع دول القارة، منها المؤتمر الوزاري الأمريكي–الإفريقي الذي عقد في آذار عام 1999، بمشاركة ممثلين عن خمسين دولة إفريقية[5]. فكان لهذه الخطوة أثر في تقوية العلاقات بين الجانبين.

---

[1]–فيروز، (2010–2011)، ص103.

[2]–محمود، (2006)، ص65.

[3]– الشيخ، طارق عادل، (2000)، **كلينتون وجولته الإفريقية الثانية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، ص158.

[4]–البغدادي، عبد السلام، (2008)، **بعض معالم الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا في ضوء رحلة بوش الثانية شباط 2008 إلى القارة**، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، جامعة بغداد، العدد6، ص3.

[5]–الشيخ، (2000)، ص74.

استمرت سلسلة الزيارات الأمريكية ففي 16 شباط من عام 2008 زار الرئيس بوش دولة بنين بالإضافة إلى تنزانيا وراوندا وغانا وليبيريا، مؤكداً على اهتمام الإدارة الأمريكية بالقضايا الإفريقية، واستمرار المساعدات المقدمة من جانبها[1]. في عام 2009، زار الرئيس باراك أوباما (2009–2017) غانا مؤكداً خلال زيارته على دور الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات لدول القارة، وتعزيز السلم والرخاء الاقتصادي فيها[2]، وبعد أقل من شهر من زيارة أوباما زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون سبع دول إفريقية، وأكدت في زيارتها على تعزيز برامج الشراكة مع بلدان القارة الإفريقية بدل تقديم المساعدات لها، والتركيز على طبيعة الحكم في البلدان الإفريقية وإجراء تغييرات بما ينسجم مع الرغبة الأمريكية وبما يسهم في دخول هذه الدول في المبادرات والمشروعات الأمريكية[3].

من الناحية الدبلوماسية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية شبكة واسعة من النفوذ في القارة الإفريقية، حيث يوجد لديها نحو 48 سفارة أمريكية في 48 دولة إفريقية، في حين تمتلك تلك الدول سفاراتٍ في واشنطن[4].

يبدو أنَّ التوجهات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة شهدت إعادة تقييم ملحوظة. فقد تحولت الرؤية الأمريكية من اعتبار القارة مجرد ساحة لصراع النفوذ مع الاتحاد السوفييتي إلى اعتبارها محوراً استراتيجياً لتعزيز التحول الديمقراطي ومنع الصراعات الداخلية. بهدف السيطرة على ثرواتها والتحكم بممراتها البحرية وطرق تجارتها، وذلك بتسخير آليات وأدوات دبلوماسية أكثر مرونة، بغرض جذب دول القارة وجعلها تدور في فلكها العالمي.

2–الإقتصادية:

أحدثت نهاية الحرب الباردة تغييرات جذرية في النظرة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، إذ أسهمت المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية إلى اعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة لاستثمار الفرص الاقتصادية فيها، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد. وقد تجلت هذه السياسة الأمريكية الجديدة خلال إدارة بيل كلينتون، التي سعت إلى إقامة شراكة أمريكية–أفريقية جديدة[5]. تتمثل بدفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي وتعتمد هذه المرحلة على إنهاء الاعتماد على

---

[1]–البغدادي، (2008)، ص3.

[2]–زيغم، (2016–2017)، ص234.

[3]–محمود، (2006)، ص62–63

[4]–زيغم، (2016–2017)، ص234.

[5] -Nye,J.S,(2019), **The rise and fall of American hegemony from Wilson to Trump,** International Affairs, Vol95, p63.

المساعدات المالية واستبدالها بمرحلة التبادل التجاري؛ فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأمريكية في مختلف دول القارة، ولا سيما الدول المحورية التي تتمتع بأهمية استراتيجية وتمتلك ثرواتٍ طبيعية[1].

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بإمكاناتها وقدراتها لاستخدام الوسيلة الاقتصادية كأداةٍ رئيسية في سياستها الخارجية، وإدارة علاقاتها الدولية، لاسيما في إفريقيا، وذلك نتيجةً لمصالحها النفطية المتزايدة في القارة، خاصةً بعد بروز أهمية النفط الذي أصبح المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. وتمثلت عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا في تعزيز علاقاتها التجارية وزيادة استثماراتها المتنوعة، وتعزيز الشراكة الاقتصادية، وهو ما تجسد من خلال قانون النمو والفرص لعام 2001، الذي ساهم في فتح مجالات التبادل التجاري بين الجانبين. حيث شهدت الفترة بين عامي 2008و2019 زيادة ملحوظة في حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، حيث اعتُبر عام 2008 عام إفريقيا بامتياز، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري السلعي بين البلدين إلى نحو 141.7 مليار دولار. وتقدّر الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 113.4 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الإفريقية من الولايات المتحدة الأمريكية 28.3 مليار دولار، وتركزت الصادرات الإفريقية بشكل رئيسي على النفط والمنسوجات. وتعد كل من نيجيريا وأنغولا وجنوب إفريقيا الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، حيث استحوذت هذه الدول على أكثر من 80% من مجموع المبادلات التجارية لعام 2010، مثلت نيجيريا نحو 47% وانغولا 19% وجنوب إفريقيا 13%[2].

في هذا الإطار تزايدت الصادرات الأمريكية إلى الدول الإفريقية، وخصوصاً إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية، حيث بلغت قيمتها 8 مليارات دولار في عام 2009. بينما أصبحت منطقة شمال الصحراء الكبرى وجنوب إفريقيا ونيجيريا من أكبر أسواق الصادرات الأمريكية، إذ استوردت جنوب إفريقيا وحدها 30% من الصادرات الأمريكية لإفريقيا عام 2013[3].

جدول رقم 4 حجم الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا مقدراً بالمليار دولار بين عامي 2009-2013

العام	2009	2010	2011	2012	2013
الاجمالي	%24	%28	%23	%33	%35

المصدر: حاجم، (2020)، ص64.

وتماشياً مع ما تم ذكره نرى أن حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا شهدت نمواً مستمراً؛ لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفع حجم هذه الاستثمارات بنسبة 40% بين عامي 2009و2012.

[1]- Nye,J.S,(2019),p63.

[2]-محياوي، (2021-2022)، ص101-102.

[3]-حاجم، (2020)، ص64.

ووفقاً لتقريرٍ صادرٍ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفع حجم الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا إلى نحو 64 مليار دولار نهاية عام 2014، وشكلت استثماراتها في مجال التعدين هي الأكثر حصةً، إذ بلغت قيمتها 41.2 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا[1].

على ضوء ذلك، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاعفاء الجمركي للمنتجات الإفريقية، وأطلقت المنتدى الاقتصادي الأمريكي–الإفريقي الذي يتيح للدول التي تتبنى الأنظمة الديمقراطية المشاركة فيه. كما عملت على إنشاء صندوق خاصٍ لإفريقيا بمبلغ قدر بنحو 150 مليون دولار، وصندوقاً آخر للبنى التحتية بقيمة 500 مليون دولار. وفي عام 2005، أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن عن مبادرة تهدف إلى خفض الفقر في إفريقيا وإلغاء الديون المترتبة على 18 دولة إفريقية في إطار ما يُعرف بمبادرة الدول الفقيرة. فضلاً عن ذلك خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغاً يقدر بـ 8 مليار دولار كمساعدات لدعم التنمية في دول القارة الإفريقية[2].

3–العسكرية:

يرجع الاهتمام العسكري والأمني للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية إلى عام 1998، حيث عدت الولايات المتحدة الأمريكية القارة الإفريقية مصدراً لما أسمته بالتنظيمات الإرهابية، وذلك في أعقاب التفجيرات التي استهدفت سفارتيها في نيروبي ودار السلام، والتي أدت إلى مقتل 213 شخصاً، بينهم 12 مواطناً أمريكياً في السفارة الأمريكية في نيروبي بكينيا. وقد تعزز هذا الاهتمام بعد أحداث 11 أيلول 2001، التي شكلت نقطة تحول بارزة في السياسة الأمريكية تجاه العالم، وبالأخص في القارة الإفريقية، التي أصبحت تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية كخطر يهدد أمنها القومي. وأصبحت القارة في مقدمة الأولويات الأمريكية في حربها الشاملة على الإرهاب[3]، وفي ذلك تعاونت مع عدد من الدول الإفريقية بتقديم مساعداتٍ مالية تقدِّر بنحو 6.5 مليون دولار عام 2004 لمكافحة ما أسمته بالتنظيمات الإرهابية[4].

ومما لا شك فيه أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تعزيز مصالحها في القارة الإفريقية من خلال إقامة قواعد عسكرية والمشاركة في عمليات حفظ السلام، وزيادة قدرة الجيوش الإفريقية لضمان الأمن والاستقرار. ويُعتبر التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا هو الأكبر والأكثر منافسة للوجود الفرنسي والصيني، حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية شبكة تضم أكثر من 65 موقعاً للأعمال العسكرية في 34 دولة إفريقية، تهدف إلى حماية طرق المواصلات والمشاركة في عمليات حفظ السلام. كما أنشأت برامجاً للمبيعات العسكرية، والذي تقوم

---

[1]–زيغم، (2016–2017)، ص223.

[2]–بومجوط، (2015–2016)، ص198.

[3]–ضلع، جمال محمد السيد، (2015)، **تداعيات التنافس الفرنسي–الأمريكي على القارة الإفريقية**، آفاق دولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد18، ص32.

[4]–كايه، (2010–2011)، ص58–61.

بتنفيذه وكالة التعاون الامني الدفاعي الأمريكي لبيع المعدات العسكرية للحكومات الإفريقية، ومن خلاله تمَّ توفير المعدات لحماية أمن الحدود والسواحل الإفريقية. حيث شهدت المبيعات العسكرية ونفقات التدريب والتمويل للثماني دول الإفريقية زيادة ملحوظة، إذ ارتفعت من 40 مليون دولار بين عامي 1997و2001 إلى 130 مليون دولار[1].

من جهةٍ أخرى اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً سياسة تقديم المساعدات العسكرية للدول الإفريقية، ولا سيما في الدول التي تتمتع باحتياطات نفطية فائضة، حيث حصلت انغولا ونيجيريا على أكبر حصة من المساعدات الأمريكية، والتي بلغت حوالي 180 مليون دولار بين عامي 2004و2006. وقد شملت هذه المساعدات إرسال سفنٍ أمريكية لحماية السواحل البحرية وحماية سفن النفط في خليج غينيا. وفي عام 2010 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون والتسهيلات العسكرية مع 13 دولة إفريقية، معظمها دولٌ نفطية، في إطار التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية على إنتاج النفط في تلك الدول[2].

وتجسيداً لذلك، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في المنطقة من خلال عقد اتفاقيات مع ثلاث دولٍ، هي اريتيريا وجيبوتي وإثيوبيا، عام 2002، تتيح للجيش الأمريكي حرية الحركة في هذه الدول لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة التنظيمات الارهابية[3]. وفي سبيل تعزيز تواجدها الأمني أسست الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القواعد العسكرية في مختلف الدول الإفريقية، وتعد قاعدتها في جيبوتي الأكثر أهمية، إذ تتيح لها مراقبة المنطقة وحماية إمداداتها النفطية في شرق إفريقيا والبحر الأحمر[4]. كذلك تواجدت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة تعاون عسكري لمكافحة الارهاب في كل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر، وأعلنت منذ عام 2003 عن عزمها لإنشاء قوة تحمل تشمل 11 دولة إفريقية مثل مصر واثيوبيا واريتيريا وجيبوتي وبوروندي وراوندا والكونغو وكينيا وأوغندا وتنزانيا وسيشل، بهدف مكافحة الارهاب في شرق ووسط إفريقيا، تحت إشراف القيادة المركزية الأمريكية "أفريكوم"[5].

---

[1]–كايه، (2010–2011)، ص87.

[2]–زيغم، (2016–2017)، ص247.

[3]–فيروز، (2010–2011)، ص106.

[4]–برهم، (د.ت)، ص80.

[5]– الأفريكوم: اختصار لـ Africa Command أي قيادة إفريقيا، هي القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة الخاصة بإفريقيا أنشأت عام 2007 في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وهي تعبر عن التوجهات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، بدأت بممارسة مهامها عام 2008 بهدف التنسيق الأمني مع الكثير من الدول الإفريقية لمكافحة الخلايا الإرهابية. للمزيد راجع: عبدالحليم، أميرة، (2008)، **الإرهاب وجهود مقاومته في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، تحرير محمود أبو العينين، ص258.

تعتبر قاعدة ليمونير[1] القاعدة العسكرية الأمريكية الوحيدة المعلن عنها رسمياً، وهي قاعدة استراتيجية تأسست عام 2002 بتسعمائة جندي أمريكي، مهمتها مراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول إفريقية هي السودان وإريتيريا والصومال وجيبوتي وكينيا، وتعد هذه القاعدة أكبر قاعدة أمريكية في العالم للطائرات بدون طيار[2].

يمثل المجال الأمني أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة في القارة الإفريقية، والتي تمثلت في تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في مناطق القارة، ولا سيما في المناطق التي تشهد صراعاتٍ وحروبٍ داخلية كمنطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، مما يؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، لذا فقد عمدت إلى تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات، استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية (ACRI) تتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل في تعزيز القدرة الإفريقية على التعامل مع الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام، حيث يكون للدور الأمريكي فيها تأثيرٌ كبيرٌ من خلال التدريب وتوفير المعدات اللازمة، وتعزيز الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة. وتتكون هذه القوة من وحدات قوامها ما بين 10.000 إلى 12.000 ألف جندي إفريقي تحت قيادة ضباط أفارقة مؤهلين. ومن الدول المشاركة في هذه القوة (السنغال–مالي–غانا–نيجيريا)[3].

4–الثقافية:

في إطار التنافس الدولي في مجالات السياسة والاقتصاد والعسكرية، بدأت القوى الدولية تتجه نحو التأثير على فئات المجتمع الإفريقي، سعياً منها لجذب الشعوب الإفريقية. عقب انتهاء الحرب الباردة وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة عالمية، بدأت تعمل على تعزيز نفوذها العالمي من خلال نشر عولمتها الثقافية[4]، وقد كانت القارة الإفريقية أحد أهم المجالات التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير ثقافتها إليها،

---

[1]–قاعدة ليمونير: أحد أهم المنشآت التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، تأسست بعد هجمات 11 أيلول 2001، جنوبي مطار جيبوتي على ساحل مدينة أوبوك القريبة من مضيق باب المندب الاستراتيجي. وبحسب الوثائق السرية الأمريكية فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه القاعدة للتجسس على خطوط التجارة البحرية باتجاه الخليج العربي. المرجع، نيكي، هاجر، **الآذان المترصدة كيف يتجسسون عليك**، مصر، دار النهضة للنشر، ص25.

[2]–محياوي، (2021–2022)، ص135.

[3]–الشيمي، (2023)، ص28.

[4]–العولمة الثقافية: أدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم إلى تكريس استراتيجية ثقافة أطلق عليها استراتيجية الاختراق حيث تحولت التبعية الثقافية إلى عملية ترسيخ ثقافة الاختراق، وتأتي هذه الاستراتيجية في ظل تطور هائل لوسائل الاتصال فتح المجال أمام فيض ثقافي يجتاح الكرة الأرضية مصدره الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحتكر سوق المعلومات سواء من خلال وكالات الأنباء أو البث التلفزيوني حيث تتدفق نحو 65% من المعلومات العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فإنَّ نظام العولمة الثقافية أصبح المصدر الأقوى لإنتاج القيم والرموز وتشكيل الوعي والذوق والوجدان، ودفع ذلك جهاتٍ رسمية وثقافية في دولٍ متقدمة إلى التحذير من خطر الأمركة على ثقافات شعوبها. للمزيد راجع: سمحة، عمر مصطفى، (2005)، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية ...برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ص34–36.

سعياً نحو "أمركة" هذه الدول عبر تعزيز التعاون الأكاديمي ونشر الثقافة الأمريكية. إلا أنَّ معظم الدول الإفريقية تتمتع بطابع ثقافي فرانكفوني، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ازاحته[1].

علاوةً على ذلك، فرضت العولمة على القارة الإفريقية التي وضعتها بمنظومة الدول النامية، الانفتاح على الخارج واستيراد قيمٍ ونظمٍ تتمتع بقبولٍ عالمي وفق الرؤية التي تروجها القوى العالمية المهيمنة في النظام الدولي الجديد. وقد تمثلت الضغوط العالمية في دفع القارة الإفريقية لتتوافق مع ما يُعرف بـ "المجتمع الديمقراطي الدولي". نتيجةً لذلك أسهمت العولمة الأمريكية في نشر القيم الديمقراطية على نمطها الغربي داخل القارة الإفريقية، حيث ارتبطت هذه القيم بتعزيز التعددية السياسية كأحد مؤشرات الحكم الديمقراطي في النظام السياسي، وساهمت أي العولمة بدخول الأفكار والمعلومات والقيم الثقافة الغربية إلى دول القارة[2].

من الناحية العملية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف البعد الثقافي في استراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية، من خلال تأسيس شراكاتٍ جديدة تهدف إلى تعزيز الاستثمارات الأمريكية والتجارة مع الدول الإفريقية وتبادل المعلومات. وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية لتعزيز بيئة رقمية مفتوحةٍ وآمنة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافةِ لتفعيل دور الشركات الأمريكية وزيادة عدد مراكز البيانات، بهدف تمكين الشباب الإفريقي من الوصول إلى مجموعة واسعة من المهارات والمعارف. يتضمن ذلك تقديم برامج تعليمية على مستوى البكالوريوس ودوراتٍ عبر الإنترنت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات[3].

في نهاية المطاف يمكن القول إنَّ معطيات الواقع الإفريقي أشارت إلى انتشار الثقافة الأمريكية وتمددها داخل أرجاء القارة الإفريقية، بما في ذلك الدول الفرانكفونية، وهذا يعني زيادة التنافس الثقافي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ثالثاً: الوسائل الصينية:

1-الوسائل الدبلوماسية:

تطورت العلاقات بين الصين وإفريقيا منذ مؤتمر باندونغ 1955، حيث شهدت تلك المرحلة بدء تأسيس علاقات دبلوماسية بين الصين ودول القارة الإفريقية. حيث صاغ الطرفان علاقات عميقة وروابط وثيقة، مما

---

[1]-عادل، جارش، (2014)، **الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية "دراسة تحليلية"**، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=2340

[2]-بطاطاش، أحمد، (د.ت)، **أثر العولمة على التنمية الإفريقية وارتباط ذلك بحقوق الإنسان**، معهد الحقوق، المركز الجامعي، البويرة، ص123-124.

[3]-المبيض، حسين، (2022)، **استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا شراكة إفريقية أم تموضع حرب باردة جديدة**، شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، على الرابط الآتي:

https://shafcenter.org/

أسفر عن تحقيق نجاحاتٍ ملحوظة في مجالاتٍ متعددة. فنشأ بينهما مصالح مشتركة ورؤية لتعزيز وتطوير تعاونهما في ظل الكثير من القضايا المشتركة[1].

وفقاً لذلك، عملت الحكومة الصينية على تعزيز وجودها السياسي مع دول القارة، فقد استطاعت الصين من خلال الأصوات الإفريقية الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، كما كان لها دورٌ بارزٌ في قبولها كعضو في منظمة الأمم المتحدة عام 1971 بدلاً من تايوان. وتستند خطوات الصين في المحافل الدولية إلى دعم الدول الإفريقية، مما يجعلها خط الدفاع الصيني الأول الذي يحمي مصالحها التجارية والسياسية، الأمر الذي عمق العلاقات السياسية بين الصين وإفريقيا[2].

اعتمدت الصين في تقوية علاقاتها السياسية مع الدول الإفريقية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وأنها تتعامل معها على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، هذا النهج مكنها من تعميق نفوذها في القارة وإقامةِ علاقات دبلوماسية فعالة، تحافظ من خلالها على تواجدها الرسمي عبر سفاراتها في جميع الدول الإفريقية ما عدا تلك التي تعترف بتايوان[3]. وتروج الصين لعلاقاتها السياسية بأسلوب قائمٍ على الحوار وتبادل الآراء، مما يساهم في تعزيز الفعالية الدبلوماسية وتعزيز الثقة بين الجانبين[4].

حاولت الصين عن طريق قضايا الديمقراطية تقوية وجودها السياسي والدبلوماسي في إفريقيا، حيث أكد رئيس مجلس الدولة الصيني ون جياباو خلال زيارته لبعض الدول الإفريقية عام 2006، أنَّ الصين تشجع الدول الإفريقية على تبني الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة. مشدداً على أنَّ الحكومة الصينية تثق بقدرة الدول الإفريقية على حل قضاياها الداخلية بنفسها[5].

وفي سياق تعزيز العلاقات الثنائية، كثفت الحكومة الصينية من الزيارات رفيعة المستوى للرؤساء الصينيين ووزراء خارجيتها، معتمدةً على دبلوماسية الزيارات والوفود التي تحمل شعار "الصين هنا" كوسيلة للارتقاء بعلاقاتها مع دول القارة[6]. ولعل أهم ما وطد علاقة الطرفين الصيني –الإفريقي، هي الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين عام 1996 إلى القارة الإفريقية، وطرحه لخطة الاقتراحات الخمس التي تهدف إلى التأكيد على ضرورة إقامة علاقات صداقة بين الطرفين والعمل على تحقيق المساواة فيما يتعلق بالتجارة البينية

---

[1]–مجيد، اياد عبد الكريم، (2009)، **توجهات السياسة الصينية تجاه إفريقيا "جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً"**، مج3، العدد18، ص139.

[2]–حورية، توفيق مجاهد، (1972)، **الدبلوماسية الصينية في القارة الإفريقية**، *مجلة السياسة الدولية*، مركز الأهرام الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد27، ص68.

[3]–حاجم، (2020)، ص100.

[4]–مردان، باهر، (2014)، **العلاقات الصينية الإفريقية**، بكين، ص102.

[5]–مردان، (2014)، ص102.

[6]–أحمد أنور، (2022)، ص30.

بين البلدين، وتدعيم الوحدة والتعاون والتنمية المشتركة بينهما، هذه المقترحات التي أصبحت فيما بعد الركيزة الأساسية لسياسة الصين في إفريقيا[1].

مثلت زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو (2003–2013) ونائبه زين جفوا جونج ورئيس البرلمان دو يانج جوه، ونائب رئيس الوزراء هيوانج جو إلى إفريقيا عام 2004، نقطة تحول كبيرة في تعزيز الوجود الصيني في القارة، حيث أسفرت هذه الزيارة عن إنشاء روابط جوية مباشرة مع دولٍ إفريقية مثل أنغولا وزيمبابوي[2]. في عام 2005 قام نائب رئيس الوزراء الصيني ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ووزير الدفاع ووزير الخارجية بزيارات رسمية إلى نحو عشر دول إفريقية. ومن ثمَّ تبادل الجانبين الزيارات الرسمية فخلال الفترة من عام 2004 وحتى آب 2005 استقبلت الصين ثلاثة عشر رئيساً ونائبي رئيس وخمسة رؤساء وزراء، وتسعة مبعوثين من رؤساء الدول، وأربعة عشر وزير خارجية من الدول الإفريقية، قاموا بإجراء مباحثات مع الصين فيما يخص تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين، وبلغ عدد الزيارات المتبادلة أكثر من 180 زيارة، منها 140 زيارة قام بها الزعماء الأفارقة إلى الصين[3].

أدت هذه الزيارات دوراً مهماً في تحسين العلاقات بين البلدين، إذ كانت الصين تؤكد باستمرار أنَّ علاقاتها مع الدول الإفريقية خالية من أي مظاهر للاحتلال أوالاستعمار[4].

ناهيك عن ذلك، قامت الصين بإنشاء العديد من جمعيات الصداقة مع الدول الإفريقية، مما جعلها أحد أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي على مستوى القارة، بدعواتها للزعماء الأفارقة لزيارة الصين. واهتمامها بالقضايا الإفريقية، مثل مطالب الدول الإفريقية بإصلاح الأمم المتحدة والتمثيل العادل للقارة في مجلس الأمن[5].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن أجل ترسيخ وتطوير علاقات التعاون الصيني–الإفريقي، قامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام 2000، والذي يعقد كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين وإحدى الدول الإفريقية. ويعتبر هذا المنتدى آلية للمشاورات والحوار الجماعي بين الصين والدول الإفريقية، وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات بين الطرفين. ويمثل المنتدى خطوة كبرى نحو المستقبل في سياق التعاون الجنوبي–الجنوبي، حيث أشار رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو، في خطابٍ له خلال المؤتمر الوزاري الإفريقي الثاني المنعقد في أديس أبابا 2003، إلى الروابط التي تجمع الصين بالدول الإفريقية، مؤكداً على أنَّ الصين أكبر دولة نامية وأنَّ القارة الإفريقية أكبر قارة نامية، ما يستدعي تفعيل التعاون الثنائي بين الجانبين،

---

[1]–المدني، (2016)، ص73.

[2]–العبيدي، (2021)، ص102–103.

[3]–مجيد، (2009)، ص140–141.

[4]–آلدن، (2009)، ص32.

[5]–نور الهدى، (2018–2019)، ص97.

وأضاف أنَّ الصين في مسعى دائم للعمل مع الدول الإفريقية من أجل مواصلة تطوير وتدعيم نمط الشراكة الجديدة الذي يتسم بالاستقرار طويل الأمد والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون في مختلف المجالات بما يحقق المصالح المشتركة[1].

من خلال ما تم ذكره يتبين أنَّ الصين هدفت من خلال علاقاتها مع دول القارة الإفريقية إلى تعزيز مكانتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مستغلةٍ حاجة الدول الإفريقية إلى التنمية الاقتصادية لتعزيز موقعها السياسي في المحافل الدولية.

2-الإقتصادية:

شهد الاقتصاد الصيني بعد عقد التسعينات نمواً متسارعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما دفع بالصين إلى التوجه نحو الخارج للبحث عن المواد الخام وموارد الطاقة المتنوعة، وخاصةً النفط والغاز، اللذين تحتاجهما صناعاتها المتطورة. وقد تحولت عام 1993 من مصدّرٍ للنفط إلى مستوردٍ له، نتيجة للنمو الاقتصادي الهائل الذي حققته، مما جعلها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وإحدى القوى الاقتصادية الفاعلة على الساحة الدولية. حيث اتسع نفوذها ليشمل مناطق جغرافية متعددة، ومنها القارة الإفريقية، التي أصبحت الوجهة الأولى للصين سعياً للاستفادة من مواردها الطبيعية سواء كانت في مجال الطاقة أو الاستثمار[2].

بذلك، انتهجت الحكومة الصينية استراتيجية جديدة تجاه إفريقيا تُعرفت بالمنفعة المتبادلة، بدأت بتنفيذها عام 2000 عبر تشكيل منتدى التعاون الصيني الإفريقي، من أجل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين. وقد ركَّز المنتدى على التعاون الاقتصادي دون شروط سياسية، ومن دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[3].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ لاستثمارات الصينية تركزت في إفريقيا بشكلٍ خاص على الدول الغنية بالثروات المعدنية، ولا سيما النفط. حيث بدأت الصين باستثمار النفط في السودان منذ عام 1995، وأسهمت بشكلٍ كبير في زيادة إنتاجه، وأصبحت شركة النفط الوطنية الصينية من أبرز المستثمرين في السودان، مستحوذةً على 40% من قيمة الأسهم لشركة بترول النيل الأعظم السودانية. ولم تقتصر استثمارات الصين في النفط على السودان فحسب، بل توسعت أيضاً في مجالات التنقيب عبر شركاتها النفطية في انغولا وكينيا والكونغو واثيوبيا وغرب

---

[1]-عباس، جيهان عبد السلام، (2022)، **العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية**، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، المجلد السادس عشر، العدد15، يوليو، جامعة القاهرة، ص174.

[2]-عبدالرزاق، بشير هادي، (د.ت) **سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العدد 52، ص267.

[3]-دريسي، أسماء، (2009)، **الأبعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي**، الجزائر، ص9-10.

إفريقيا[1]. وكان أول استثمار صيني في قطاع المناجم في زامبيا، حيث حصلت الصين على استثمار منجم شامبشي عام 1998 بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي. وفي قطاع الحديد والصلب بلغت الاستثمارات الصينية 5%، بينما تراوحت استثماراتها في المنغنيز والنحاس والكروم بين 0.5% و1%[2]

في الواقع أولت الصين اهتماماً كبيراً بالقارة الإفريقية ككل، لكنها ركزت بشكلٍ خاص على الدول المحورية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وكينيا ومصر. ففي 10 تموز عام 2013 قام الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان بزيارة إلى الصين لتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون واغتنام فرص الاستثمارات بالتعاون مع الشركات الصينية. وقد تميزت العلاقات الصينية –النيجيرية بكونها ثاني أكبر تعاون اقتصادي في إفريقيا، كون نيجيريا من الدول المصدرة للنفط، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 2.8 مليار دولار عام 2005 إلى 14.9 مليار دولار عام 2015[3].

كما أعلنت الصين وكينيا في 19 آب 2013 عن إقامة شراكة شاملة وتعاونية تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة والنفع المتبادل. وأكدت الصين عزمها على زيادة وارداتها من كينيا لتعزيز النمو المتوازن للتجارة الثنائية وتعزيز التنمية في مجالاتٍ مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة والزراعة والبيئة، بالإضافة إلى دفع التعاون في المشاريع التي تتعلق بالثقافة والسياحة والموارد البشرية[4].

في عام 2013، قدمت الصين قرضاً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأوغندا لدعم بناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر النيل في منطقة كاروما، كما قامت الحكومة الصينية بمنح سيراليون 30 مليون دولار أمريكي بهدف تعزيز التنمية الشاملة. وفي إطار التعاون الزراعي، دعمت الصين الكاميرون في إنتاج المطاط الطبيعي، إذ استحوذت مؤسسة ساينوكيم الصينية على حصة كبيرة تصل إلى 90% من أسهم مؤسسة جنوب الكاميرون لإنتاج المطاط الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الصين بتدريب العمالة الكاميرونية في مجال انتاج المطاط باستخدام تقنياتٍ متقدمة حيث يعمل في هذا القطاع حوالي خمسة آلاف عامل كاميروني[5].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية قد زادت بشكلٍ ملحوظ، إذ ارتفعت من 3.6 مليار دولار في عام 2013 إلى 13.3 مليار دولار في عام 2014، وقد ذهب معظم هذه الاستثمارات إلى الدول

---

[1]–رعاش، (2017–2018)، ص91–92.

[2]–جمال، محمد الصالح، (2020)، **الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، المركز الديمقراطي العربي، ط1، ألمانيا، برلين، ص135.

[3]–الزغبي، (2022)، ص12.

[4]–نور الهدى، (2018–2019)، ص102–103.

[5]–عراقي، محمود، (2014)، **الوجود الصيني في إفريقيا رؤية تحليلية للعلاقات الصينية–الإفريقية**، *آفاق إفريقية*، المجلد الثامن عشر، العدد41، ص142.

الغنية بالنفط[1]. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا، أكثر من 15 مليار دولار خلال العقد الأخير، على الرغم من التغيرات السياسية التي شهدتها شمال إفريقيا في ظل ما يسمى بـ "الربيع العربي" عام 2011، في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي. لكن الصين بقيت ملتزمة بتعهداتها ومساعداتها لدول شمال إفريقيا، حيث تعهدت بتخصيص مبلغ 20 مليار دولار كقروضٍ لدعم هذه الدول على مدى السنوات المقبلة وبهذا، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للجزائر في عام 2013، متجاوزةً في ذلك فرنسا[2].

على صعيد التبادل التجاري، تضاعف حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا بشكلٍ ملحوظ، حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية أكثر من 40 مليار دولار في عام 2005، ما يمثل 2.5% من حجم التجارة الخارجية للصين[3]. وقد أسهم تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام 2000 في زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث قامت الصين بفتح أسواقها أما الصادرات الإفريقية، والسماح لنحو 27 دولة إفريقية بإدخال صادراتها إلى الأسواق الصينية دون رسومٍ جمركية، في إطار اعتماد قائمة متبادلة تضم 160 معفاةٌ من الجمارك بين الجانبين[4]. ما أدى إلى ارتفاع التجارة الثنائية من 10.6 مليار دولار عام 2000 إلى 400 مليار دولار عام 2020[5]. بذلك تكون الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجاري لإفريقيا.

تركزت واردات الصين بشكل أساسي على الطاقة والموارد الطبيعية، حيث بلغت وارداتها في عام 2011 نحو 93.2 مليار دولار، أكثر من 80% منها من النفط الخام ومصادر الطاقة، مما جعل إفريقيا ثاني أكبر مورد للنفط الخام للصين، وتتصدّر كل من السودان وأنغولا قائمة الدول الموردة. في المقابل، صدّرت الصين إلى إفريقيا الآلات والمنسوجات والمنتجات الإلكترونية[6].

وفي إطار مساعيها لدعم إفريقيا، أعلنت الصين عام 2007، خلال مؤتمر القمة في أديس أبابا، أنها ستلغي ديوناً قيمتها 1.27 مليار دولار عن الدول الإفريقية، مقابل تعهد هذه الدول بزيادة حجم التجارة معها. كما خفضت الصين الرسوم الجمركية على 190 سلعة مُصدرة من 28 دولة إفريقية من بين الدول الأكثر فقراً، بما يخدم مصالح الطرفين[7].

---

[1]–الزغبي، (2022)، ص10

[2]–عبد الغفار، عادل، جاكوس، آنا، (2019)، **بكين تنادي تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا**، مركز بروكنجز، الدوحة، ص4–5.

[3]–عبد الصادق، توفيق، (2013)، **مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا**، *مجلة سياسيات عربية*، العدد5، ص108.

[4]–العامري، ابتسام محمد، (د.ت)، **الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المستقبل العربي، ص131.

[5]–الزغبي، (2022)، ص7.

[6] - YUN SUN، (2014)، p7.

[7]–آلدن، (2009)، ص48.

جدول رقم (5) حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بين عامي (1997-2013)

القيمة بالمليار دولار

الأعوام	حجم التبادل التجاري
1997	5.6
1999	6.4
2000	10.6
2008	114
2010	115
2013	210

(**المرجع**: العامري، (د.ت)، ص132.)

مما لا شك فيه أنَّ الدافع الرئيسي لترويج المنتجات الصينية هو حجم الأسواق الإفريقية الكبير، حيث سجلت القارة الإفريقية أعلى معدلاتٍ للنمو السكاني على مستوى العالم. وبالتالي، خلق سوقاً إفريقيةً ضخمة ليس فقط للصين وإنما أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المنافسة لتسويق منتجاتها وبضائعها. وعليه، أسهم حجم التبادل التجاري في توسيع وتعزيز الوجود الصيني في القارة الإفريقية.

نتيجةً لما تقدم يمكن القول أنَّ تعزيز الدور الصيني في إفريقيا، خاصةً في المجال الاقتصادي، قد آثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد عملت كلٌ منهما على مجابهة هذا النفوذ المتزايد، حيث وضعتا مسألة احتواء النفوذ الصيني في إفريقيا كأولوية في سياستهما الخارجية. وشكلت سياسة الصين القائمة على الاستثمار وتقديم المساعدات دون مشروطية سياسية عامل جذبٍ لعدد من الدول الإفريقية، وهو ما ترفضه فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باعتباره تهديداً لمصالحها في المنطقة.

3-الوسائل العسكرية:

على الرغم من الوجود العسكري المكثف لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، إلا أنَّ الصين استطاعت أن توجد لها نفوذ عسكري في عددٍ من دول القارة من خلال استغلال الصراعات الداخلية للترويج للأسلحة الصينية أو المساهمة في عمليات حفظ السلام. وعليه أدت التوترات السياسية والصراعات التي تعاني منها دول القارة الإفريقية وخاصة منطقة شرق إفريقيا، دورٌ في تعزيز التواجد العسكري الصيني بالمنطقة[1].

عدَّ التعاون العسكري وزيادة مبيعات الأسلحة عاملاً مهماً في علاقات الصين مع بعض الحكومات الإفريقية، خاصةً تلك التي عانت من الحروب الأهلية، ومنعت من الحصول على الأسلحة من الدول الكبرى بسبب عدم توافقها مع سياستها. استغلت الصين تلك الفرصة لدخول سوق السلاح الإفريقي، حيث قامت ببيع دول القرن

[1]-العامري، (د.ت)، ص135.

الإفريقي أسلحة بقيمة تقدر بـ 1.3 مليار دولار في عام 2003، شملت أسلحة ومعدات ثقيلة ومروحيات وطائرات. ولم يقتصر النشاط الصيني على مبيعات الأسلحة، بل قامت بإنشاء معامل لإنتاج الأسلحة الخفيفة في كل من السودان وأوغندا، ووقعت اتفاقياتٍ عسكرية مع زامبيا وإريتيريا[1].

على ضوء ذلك كانت الجزائر وأنغولا ومصر وغانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي من أهم الدول التي زودتها الصين بالأسلحة. وفي هذا السياق، قامت الصين بتزويد أنغولا بثمانية مقاتلات جوية من نوع SU-27SK بالإضافة إلى عدد من الأسلحة الخفيفة والذخائر، وفي عام 2009، زودت الصين الجيش الأنغولي بالمدفعية والمركبات العسكرية. وكانت مصر شريكاً رئيسياً للصين، حيث زودتها الصين بطائرات من طراز K-8+ بقيمة 374 مليون دولار أمريكي، مما جعلها من أكثر الدول الإفريقية التي تمتلك أسلحة صينية خاصةً بعد الاتفاقيات العسكرية التي عقدت بين البلدين في عام 2004. من جانبها زودت الصين سيراليون بأسلحة تقدر قيمتها بنحو 10 مليون دولار عام 2006، وفي عام 2008، قامت غانا بشراء أسلحة صينية متنوعة، وفي السياق ذاته زودت الصين كلاً من بوتسوانا وليبيا بأسلحةٍ متطورة، وبذلك تمثل إفريقيا نحو 12% من إجمالي مبيعات الأسلحة الصينية على المستوى العالمي[2].

في الواقع شكَّل التواجد الدولي العسكري في القارة الإفريقية، تحدياً أمام الحكومة الصينية تطلب منها توقيع اتفاقياتٍ لإنشاء قواعد عسكرية، بهدف حماية شركاتها النفطية وطرق إمداداتها من مصادر الطاقة، دفعها للتخطيط لبناء قواعد عسكرية لها خارج حدودها الإقليمية، في كل من جيبوتي التي كانت قد عقدت معها معاهدات دفاعية، وتنزانيا وكينيا وناميبيا ونيجيريا وأنغولا وموزمبيق، وسعت إلى إنشاء تواجد عسكري دائم في غينيا الاستوائية، مما مثّل تهديداً للتواجد العسكري الأمريكي في تلك المنطقة. إذ أعربت الإدارة الأمريكية انزعاجها من التحركات الصينية في غرب إفريقيا كونها تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي[3].

من جهةٍ أخرى، تجسد الحضور العسكري الصيني في الساحة الإفريقية، في إطار مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إذ تشير التقديرات أن الصين شاركت في عام 1990 بنحو ثلاثة عشر عملية لحفظ السلام، وبلغ عدد القوات الأممية الصينية منذ عام 2003 نحو 3975 جندياً[4]. ومن أصل 15 عملية حفظ سلام على مستوى العالم، يوجد سبع عمليات لحفظ السلام في إفريقيا وحدها. في عام 2000 أرسلت الصين عشرة مراقبين للمشاركة في مهمة أممية لحفظ السلام المنتشرة على الحدود الأثيوبية الاريتيرية. وفي عام

---

[1]–نور الهدى، (2018–2019)، ص97.

[2] - De Looy, j.v, (2006), **Africa and china: A Strategic partnership?.** Leiden: African Studies Center, p25.

[3]–عبدالرحمن، حمدي، (2021)، **هل تحدد افريقيا مستقبل التنافس الصيني–الأمريكي**، على الرابط الآتي:
https://futureuae.com

[4]–فيروز، (2010–2011)، ص52.

2008، أصدرت الصين الورقة البيضاء للدفاع التي أكدت فيها دعمها المستمر للمشاركة في جهود حفظ السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما شددت الصين في المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون، الذي أقيم عام 2003 في أديس أبابا على تكثيف جهودها لحفظ الأمن والسلام في إفريقيا. ومع منتصف عام 2011، بلغ عدد قوات حفظ السلام التي نشرتها الصين في إفريقيا 1550 فرقة. وقد صرّح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عام 2007 "أن الصين قد أصبحت الطرف المسيطر في منطقة غرب إفريقيا في مجال حفظ السلام"[1]،

وفقاً لذلك: أعلنت الصين في أيلول عام 2015 خلال قمة حفظ السلام للأمم المتحدة أنها ستقدم مساعداتٍ عسكرية بدون مقابل قيمتها 100 مليون دولار أمريكي للاتحاد الإفريقي لدعم إنشاء قوة الاستعداد الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. والتزاماً منها بتنفيذ تعهداتها، قامت بإرسال أول كتيبة مشاة تابعة لقوات حفظ السلام إلى جنوب السودان عام 2015، حيث يوجد نحو 700 فرد في العاصمة جوبا و300 يخدمون في بعثة الأمم المتحدة في مدينة واو شمال البلاد. وجديرٌ بالذكر أن الصين تُعدُّ من أكبر مساهم من بين الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن من حيث عدد الجنود، وثاني أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام الدولية[2].

تسعى الصين لتكثيف عمليات حفظ السلام في إفريقيا لإثبات قدراتها على تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وفي إطار حرصها على المشاركة في تسوية الصراعات وايجاد حلولٍ للمشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية، مظهرةً وفاءها للمبادئ التي أعلنت عنها. كما أسهمت جهودها في تحسين صورتها على المستوى الدولي، حيث سعت إلى إثبات قدرتها على تحمل مسؤولية تعزيز الأمن الدولي مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

4-الوسائل الثقافية:

قامت الحكومة الصينية بتوظيف الأداة الثقافية لتعزيز حضورها في القارة الإفريقية، من خلال نشر الثقافة واللغة الصينية في مختلف أنحاء العالم. عبر افتتاح العديد من معاهد الكونفوشيوسة التي تركز على تعليم اللغة الصينية، بالإضافة إلى توفير منحٍ تعليمية ودعم برامج التبادل الثقافي لعدد كبير من الطلاب الأفارقة. في عام 2006 أدرجت ورقة السياسة الصينية تجاه إفريقيا بنوداً تهدف إلى تعميق العلاقات الثقافية، وأعلنت عن إطلاق برنامج لتدريب 15 ألف مختصٍ إفريقي، مما ساهم في رفع عدد المنح التعليمية المخصصة للطلاب الأفارقة في الصين من ألفين إلى أربعة آلاف منحة بحلول عام 2009[3].

---

[1]-جمال، (2020)، ص160-161.

[2]-**قوات حفظ السلام الصينية تدعم الأمن في إفريقيا**، (2016)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5\6\2023، على الرابط الآتي: http://arabic.news.cn.

[3]-محمدي، صليحة، (2017)، **السياسة الصينية توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية**، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة باتنة، العدد 11، ص127.

في سياق تعزيز وجودها الثقافي، افتتحت الصين معاهد وجامعاتٍ ومؤسساتٍ تعليمية في عدد من البلدان الإفريقية، وأنشأت مراكزَ للبحوث ومنظماتٍ غير حكومية متخصصة في الشؤون الإفريقية، مثل معهد غرب آسيا للدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الصينية ومعهد بحوث التنمية الإفريقية الآسيوية. كما قامت بإرسال بعثات أكاديمية إلى إفريقيا لتعزيز تبادل الخبرات العلمية والثقافية، حيث أرسلت الأساتذة والخبراء الأكاديميين بلغ عددهم عام 2008 نحو 530 أستاذاً إلى 35 دولة إفريقية[1].

وعلاوةً على ذلك، دعمت الصين تأسيس 100 مدرسة ريفية في ثلاث سنوات، حيث بدأت الكثير من المدارس الإفريقية تتبنى التجربة الصينية، مما أدى إلى زيادة عدد الأفارقة الذين يتعلمون اللغة الصينية بهدف الالتحاق بوظائف في الشركات الصينية[2].

وفي عام 2009، أطلقت الصين مشروعاً واسعاً للمنح الدراسية، حيث بلغ عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الجامعات الصينية بموجب هذا البرنامج نحو 12 ألف طالب، يدرسون على نفقة الحكومة الصينية. وفي عام 2013، أعلن الرئيس الصيني هوجنتاو عن برنامج مساعداتٍ لتوفير 18 ألف منحة دراسية حكومية للطلاب الأفارقة، بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية لنحو 30 ألف إفريقي في اختصاصاتٍ مختلفة. وتستمر الصين في دعم برامج المنح الدراسية والزمالات كوسيلةٍ لتشجيع التبادل الثقافي بين الجانبين[3]. بذلك فإنَّ الصين تسعى لتوظيف الجانب الثقافي في كسب ود الدول الإفريقية وزيادة التأثير فيها.

رابعاً: الوسائل اليابانية:

1-الوسائل الدبلوماسية:

انطلاقاً من حرص اليابان على تعزيز حضورها في القارة الإفريقية وبهدف الحد من النفوذ الصيني المتصاعد فيها، عمدت الحكومة اليابان إلى تكثيف الزيارات الرسمية لرؤساء حكومتها. فكان يوشيرو موري أول رئيس وزراء ياباني يقوم بزيارة دولٍ إفريقية، منها دول إفريقيا جنوب الصحراء عام 2001[4]، وفي تلك الزيارة، ألقى خطاباً سياسياً أكد فيه على توجهات اليابان نحو تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. وأعلن فيه أنَّ عام 2005 سيكون "عام إفريقيا" بالنسبة لليابان، لتنفيذ سياستها تجاهها[5].

تعهد موري في خطابه على التزام اليابان بتقديم المساعدة للدول الإفريقية، مشدداً على محورين أساسيين هما التنمية ومنع الصراعات، والسعي لاقامة علاقات جديدة مع إفريقيا أساسها الحوار والتبادل التجاري، بما يعود

---

[1]-نور الهدى، (2018-2019)، ص98.

[2]-جمال، (2020)، ص173.

[3]-العامري، (د.ت)، ص137.

[4]-مجيد، (د.ت)، ص339.

[5] -Mitsugi Endo, (N.H), **From Reactiv to principled..Japans Foreign policy Stance toward Africa**,p1-2

بالمنفعة الاقتصادية لكلا الطرفين[1]. وكانت اليابان قد أعلنت عن تأسيسها مؤتمراً للتنمية الإفريقية المعروف بمؤتمر طوكيو الدولي "تيكاد" عام 1993، بهدف تعزيز الحوار السياسي مع الدول الإفريقية، وهو ما شكل بداية مرحلة جديدة من العلاقات اليابانية–الإفريقية. حيث شارك فيه 48 دولة إفريقية و12 دولة مانحة ومنظمات دولية، وأصبح المؤتمر يُعقد مرة كل خمس سنوات. حققت اليابان من خلاله نجاحاً كبيراً في سياستها تجاه إفريقيا، فكان عقد المؤتمر الثاني في عام 1998، بمشاركة 80 دولة و40 مؤسسة دولية. بالإضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية. وتمخض المؤتمر عن خطة عمل تهدف إلى تنمية الدول الإفريقية من خلال تقليل نسبة الفقر ودمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. وخلال المؤتمر الثالث لـ"تيكاد" عام 2003، خصصت اليابان مليار دولار لدعم الدول الإفريقية على مدى خمس سنوات في مختلف القطاعات[2].

مع انعقاد مؤتمر "تيكاد" الرابع عام 2008، دخلت العلاقات اليابانية–الإفريقية مرحلةً جديدةً من التطور، إذ أُعلن فيه عن مجموعة من الإجراءات اتي تهدف إلى تعزيز الروابط بين الجانبين. وشملت هذه الإجراءات زيادة المساعدات اليابانية المقدمة للدول الإفريقية، حيث تمَّ تخصيص 4 مليارات دولار على شكل قروض لتحسين البنى التحتية. وخلال مؤتمر "تيكاد" الخامس عام 2013، الذي حضره أكثر من 30 رئيس دولة إفريقية، أكدت اليابان على أهمية بناء علاقاتٍ أعمق مع الاتحاد الإفريقي كأولوية ضمن دبلوماسيتها في إفريقيا[3].

برزت أهمية مؤتمر "تيكاد" كوسيلة فاعلة لتعزيز الحوار السياسي رفيع المستوى بين القادة الأفارقة، حيث تمكنت اليابان من خلاله من إرساء إطار دولي رئيسي لتسهيل تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تعزيز التنمية الإفريقية وفق مبدأ الشراكة الدولية.

2–الإقتصادية:

تكمن أهمية تحركات اليابان في القارة الإفريقية في سياق التنافس الدولي المتزايد والاستراتيجيات المتعددة التي تنتهجها الدول الكبرى لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية. تواجه اليابان تحدياتٍ عدة، في ظل حاجتها لتأمين موارد الطاقة، حيث تضع هذه الحاجة البلاد في موقع تنافسي كبير مع دولٍ مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي تمتلك نفوذاً كبيراً في إفريقيا. فكانت مبادرة "تيكاد" لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، وتحقيق التنمية الشاملة[4].

---

[1] - Mitsugi Endo، p7.

[2]–الدهري، (1439هـ)، ص109.

[3]–الدهري، (1439هـ)، ص110–111.

[4]–**ملامح التحول الجيواستراتيجي الياباني نحو القارة الإفريقية...خلفيات وسياقات**، (2022)، على الرابط الآتي:
https://futureuae.com/

سعى رئيس وزراء اليابان، شينزو آبي، إلى زيادة الاهتمام الياباني بالقارة الإفريقية، ففي مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية عام 2013، تعهدت اليابان بتقديم أكثر من 60 مليار دولار بهدف لانتقال من سياسة المساعدات التنموية إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة، وذلك من أجل تأمين مصادر الطاقة والموارد المعدنية اللازمة[1].

اتخذت الحكومة اليابانية مجموعة من التدابير لدعم شركاتها وتسهيل استثماراتها، فقد كانت شركاتها تخشى من التوغل في مناطق القارة الإفريقية جراء التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وغياب الشفافية، وضعف البنية التحتية التي تعاني منها القارة الإفريقية. وقد دفع هذا الوضع الحكومة اليابانية للعمل على تعزيز التنمية المستدامة في القارة وزيادة حجم المساعدات المقدمة للشركات اليابانية، التي ارتفعت من 20% إلى 70% بين عامي 2012و2017. إضافةً إلى ذلك أطلقت الحكومة اليابانية مبادرة "ABE" التي تهدف إلى تدريب أكثر من 4000 شاب إفريقي في اليابان، لتهيئتهم للعمل في الشركات اليابانية التي تنشط في إفريقيا.[2]

بلغت قيمة الاستثمارات اليابانية في القارة الإفريقية عام 2001 نحو خمسة مليارات دولار. ومنذ نهاية عام 2011، شهدت اليابان زيادة ملحوظة في حجم استثماراتها المباشرة في إفريقيا، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات إلى نحو ثمانية مليارات دولار. وقد نشطت الشركات اليابانية في العديد من الدول الإفريقية؛ مستفيدةً من الأسواق الجديدة والفرص الواعدة المتاحة في هذه المنطقة. ومن أبرز استثمارات اليابان في قطاع النقل. إنشاء الطرق والجسور والنقل البحري، وقد بلغ عدد المشاريع التي استثمرت فيها اليابان في هذا القطاع حوالي 745 مشروعاً. ومن أهم هذه المشاريع، مشروع ربط الطرق بالموانئ، مثل ممر ناكالا الذي يربط بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالاوي وزامبيا بميناء ناكالا في موزمبيق، مما أسهم في تسهيل استخراج المواد الخام وتصديرها عبر الموانئ. كما تضمن المشروع أيضاً تطوير الممر الشمالي لشرق إفريقيا، الذي يربط بين المناطق المذكورة وميناء مومباسا في كينيا، فضلاً عن مشروع ربط مناطق غرب إفريقيا عبر إنشاء ممرات للنقل في كل من بوركينا فاسو وغانا وبنين وكوت ديفوار ونيجيريا، وذلك من خلال إنشاء شبكات نقل ومناطق تنموية صناعية[3].

وفي مجال السكك الحديدية، قامت اليابان بتطوير السكك الحديدية في موزمبيق وميناء ناكالا، مما يسهل نقل وتصدير الفحم من منجم مواتيز الذي تديره شركة ميتسوي. أما في قطاع الموارد الطبيعية، تؤدي شركة النفط والغاز والمعادن اليابانية (Jogmec) دوراً بارزاً، حيث ضاعفت من استثماراتها في مشاريع الغاز الطبيعي والطاقة، مما يعكس التزام اليابان بتعزيز تعاونها الاقتصادي مع الدول الإفريقية[4].

---

[1] -Celin Pajon، p6.
[2] -Celin Pajon , p11
[3] - Celin Pajon, p11
[4] -Celin Pajon , p13

تعد مصر أكبر دولة إفريقية تحظى بالاستثمارات اليابانية بعد جنوب إفريقيا، حيث بلغت عدد الشركات اليابانية في القاهرة حوالي 50 شركة، معظمها تعمل في قطاع النقل. بينما بلغ عدد الشركات اليابانية في جنوب إفريقيا 150 شركة تعمل في مجالاتٍ مختلفة[1]. حالياً، هناك أكثر من 796 شركة يابانية تمارس أنشطتها في إفريقيا، وغالبية هذه الشركات تقوم بصناعة السيارات والدراجات النارية. على سبيل المثال، قامت شركة "هوندا مونور" بفتحِ فروعٍ لها في نيجيريا وجنوب إفريقيا لبيع الدراجات النارية والسيارات، كما تساهم شركة توشيبا في مصر في إنتاج أجهزة التلفاز ذات تقنية LCD، حيث تُنتج أجهزة تلفاز متوسطة الحجم للسوقين الإفريقي والشرق الأوسط[2].

تمثلت أغلب صادرات إفريقيا إلى اليابان في قطاع المعادن، مثل الفحم والغاز من موزمبيق، والنيكل من مدغشقر، والحديد والبلاتين من جنوب إفريقيا. في المقابل، تستورد إفريقيا السيارات والالكترونيات من اليابان. وتُعدّ اليابان أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتتركز استثماراتها في حقول الغاز قبالة سواحل موزمبيق، حيث أعلنت شركة ميتسوي مؤخراً عن استحواذها على حصة تبلغ 20% في حقل الغاز البحري قبالة شمال شرق موزمبيق[3].

ولقد أسهم التواجد الياباني الفعال في الأسواق الإفريقية في توسيع أنشطة الشركات اليابانية في القارة، التي تعد سوقاً مهمةً لتصريف المنتجات اليابانية. وبذلك تعتمد اليابان بشكل كبير على إفريقيا لتلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية، إذ تستورد منها 40% من الفحم والكروم والمنغنيز[4].

وعلى ضوء ذلك، ركزت الاستراتيجية اليابانية في إفريقيا على معالجة ضعف الأداء الاقتصادي لإفريقيا كشريك تجاري، ومساعدتها على تحقيق التنمية. باستخدام أدواتٍ عدة أبرزها المساعدات الرسمية التي بلغت قيمتها عام 2001 نحو 8547 مليون ين[5]. كما قامت بزيادة حجم مساعداتها المالية المخصصة بمعدل ثلاثة أضعاف منذ عام 2006، شملت قروضاً ومنحاً ومساعدات فنية، لنحو ثلاثين دولة إفريقية، بلغت قيمتها 2062 مليار ين ياباني، أي ما يعادل نحو 19 مليار دولار أمريكي، استفادت منها دول إفريقية عدة منها غانا وكينيا وتنزانيا وتونس والمغرب ونيجيريا والسودان وملاوي.

---

[1]–الدهري، (1439)، ص123.

[2]–آمين، (2013)، ص122.

[3] - Celin Pajon, p17.

[4]–الدهري، (1439)، ص124–125.

[5]–برد، رتيبة، (2016)، **العلاقات اليابانية الإفريقية**، *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 30، اكتوبر، ص53.

من جانبٍ آخر اتجهت جهود اليابان نحو تطوير البنى التحتية كإنشاء الطريق الذي يربط بين كينيا وليبيريا، فضلاً عن مشاريع توليد الكهرباء، وتوفير مياه الشرب، والمشروعات الزراعية، ومكافحة التصحر والمجاعة[1].

جدول 6 حجم التبادل التجاري بين اليابان وإفريقيا بين عامي 2001-2013.

العام	إجمالي التبادل التجاري
2001	8,621,164
2002	9,700,669
2003	12,096,583
2004	15,017,957
2005	17,393,264
2006	20,439,168
2007	26,402,619
2008	29,499,905
2009	21,032,073
2010	25,774,128
2011	31,006,967
2012	32,436,485
2013	29,001,108

(المرجع: الخطيب، (2018-2019)، ص58)

في الواقع يتضح أنَّ اليابان سعت إلى توسيع استثماراتها الاقتصادية في القارة الافريقية منذ عام 1993، بهدف تأمين مصادر الطاقة المتنوعة ومنافسة الصين، رغم التخوف الياباني من التحديات التي تواجهها القارة بالإضافة إلى البعد الجغرافي ووجود عدد كبير من اللاعبين الدوليين في إفريقيا، جعل الحكومة اليابانية تشعر بعدم قدرتها على منافسة الصين. التي تتفوق عليها من حيث حجم المساعدات والاستثمارات والتجارة، وبالتالي، سعت الحكومة اليابانية لتحقيق نوع من التعاون مع الصين وشركاتها العاملة بدلاً من محاولة منافستها.

3-الوسائل العسكرية:

تزايدت التحديات الأمنية في العالم، وبرزت اليابان كقوة تسعى لاستعادة دورها على الساحةِ الدولية، وانطلاقاً من هذه الرؤية وضعت اليابان الأمن الإفريقي ضمن استراتيجيتها من خلال الحد من الصراعات الداخلية ومكافحة ما يعرف بالتنظيمات الإرهابية، حيث أرادت أن يكون لها دورٌ في حفظ السلام في القارة الإفريقية، بعد أن تقلص دورها العسكري الخارجي الذي كانت قد فرضته عليها الدول العظمى بعد الحرب العالمية الثانية، إلا

[1]-برد، (2017). ص54.

أنَّ اليابان تمكنت في السنوات الأخيرة من استعادة دورها العسكري من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام الدولية[1].

وتجسيداً لذلك بنت اليابان قواعد عسكرية في القارة الإفريقية ومن أهمها: قاعدة جيبوتي التي أُسست عام 2011، لتكون أول قاعدة عسكرية دائمة خارج اليابان تتبع قوات الدفاع الذاتي. حيث تميزت بموقعها الاستراتيجي القريب من معسكر ليمونير الأمريكي، مما يسهل الوصول إلى مطار جيبوتي الدولي. وضمت القاعدة 180 فرداً من قوات الدفاع والأمن وخفر السواحل، بالإضافة إلى مدمرة تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية وطائرتين مخصصتين للاستطلاع والمراقبة البحرية، من أجل مكافحة القرصنة في المنطقة[2].

تلا ذلك مشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام وأنشطة الدعم الإنساني، حيث قدمت مساعدات لمراكز التدريب على حفظ السلام الإفريقية من أجل رفع كفاءاتها والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تدعم اليابان بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور والأنشطة المرتبطة بها، فضلاً عن جهود الاتحاد الإفريقي لتعزيز بناء قدرة الدول الإفريقية على مكافحة الارهاب، وقد اتخذت اليابان مجموعة من التدابير الملموسة للتعامل مع مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال بالتعاون مع شركائها الدوليين. وتلتزم اليابان بمواصلة جهودها لحماية الأمن البحري والعمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الاستقرار في الصومال وتطوير قدرة الدول الساحلية. ومنذ آذار 2009، نشرت اليابان مدمرتين من قوات الدفاع البحرية وقامت بتطبيق قانون خفر السواحل كجزءٍ من جهودها الدولية لتعزيز الأمن البحري، من خلال إجراء دوريات بحرية وعمليات مرافقة، من جانبٍ آخر قامت بإجراء استطلاعات وأرسلت مساعداتٍ لتنمية البلدان الساحلية مثل جيبوتي وكينيا وتحقيق الأمن البحري فيها[3].

4-الوسائل الثقافية:

تبوأت اليابان مكانة رائدة في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، حيث حققت تقدماً ملحوظاً في المجالات التقنية، مما أهلها لامتلاك مقوم بارز من مقومات القوة في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي منحها ذلك دوراً مهماً ومؤثراً في النظام الدولي، ففي عام 2012، تجاوز عدد مراكز البحث العلمي في اليابان أكثر من 19 ألف مركز، في مختلف المجالات، تشمل أبحاث الفضاء، والحوسبة، والشبكات، والروبوتات، إضافةً إلى تطوير التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا السلمية الدفاعية. وبفضل النجاح الكبير الذي حققته في هذه المجالات، بدأت

---

[1]-آمين، (2013)، ص121-122

[2]-زكريا، محمود، (2020)، **القواعد العسكرية في جيبوتي الواقع والأسباب**، جامعة القاهرة، على الرابط الآتي:
https://pharostudies.com

[3]-آمين، (2013)، ص122-127.

اليابان بتصدير خبراتها التكنولوجية إلى مختلف أنحاء العالم، مما أفضى إلى امتلاكها أقوى بنية تحتية تكنولوجية عالمية، وأسهم في تعزيز نمو اقتصادها المتصاعد[1].

في غضون ذلك قامت اليابان بتطوير التعليم ونقل التكنولوجيا إلى القارة الإفريقية. وذلك عبر تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة، مما أسهم في تعزيز التواصل بين الجانبين. إلى جانب برامج المنح الدراسية اليابانية التي يرعاها بنك التنمية الإفريقي، لدعم مهمة فهم الطلاب اليابانيين للقارة الإفريقية، من خلال إرسال طلاب الدراسات العليا اليابانيين إلى إفريقيا سنوياً، وذلك بهدف تطوير وجهات النظر ومعالجة القضايا ذات الصلة بين اليابان وإفريقيا[2].

إنَّ هذه الجهود ليست مجرد استثمارٍ في التعليم، بل هي فرصة لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين اليابان وإفريقيا، من أجل تحقيق تنمية مستدامة للطرفين.

خامساً: الوسائل الروسية:

1-الوسائل الدبلوماسية:

بدأت العلاقات الروسية-الإفريقية تصبح أكثر حيوية في نهاية التسعينيات، حيث سعت روسيا لاستعادة دورها في القارة من خلال تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، وقد عبر الأفارقة عن ترحيبهم بعودة روسيا؛ من خلال ما صرّح به سفير جمهورية مدغشقر في موسكو، "لقد فقدنا بعضنا البعض لفترة قصيرة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي". كما بدأ المسؤولون الروس رفيعو المستوى بالتأكيد في خطاباتهم على أهمية إفريقيا في سياستهم الخارجية. ففي برنامج "دني أفريكي" أي الأيام الأفريقية الذي أقيم في موسكو في 24 أيار عام 1999، أشار وزير الخارجية الروسي السابق إ. إس. إيفانوف إلى أنَّ إفريقيا تعتبر حليفاً موثوقاً بالنسبة لروسيا منذ زمنٍ طويل. وعندما زار نائب وزير الخارجية الروسي جي كاراسين واشنطن عام 1999، أوضح لها خلال زيارته أن روسيا لم تغادر إفريقيا. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت روسيا تعمل على إقامة علاقات أوثق مع الدول الإفريقية، مثل علاقاتها مع أنغولا. وقد أكد نائب وزير الخارجية الروسي في سيريدين أن العلاقات بين روسيا وأنغولا تنتقل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. وخلال الفترة بين عامي 2001و2005، تصاع الاهتمام الروسي بإفريقيا، وأصبحت العلاقات أكثر إيجابية بفضل تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين. وذلك بزيارة رؤساء كلاً من الجزائر والغابون وغينيا ومصر ونيجيريا ورئيس وزراء أثيوبيا إلى موسكو عام 2001. وفي عام 2002، ساهمت

---

[1]-شكر، نغم نذير، (د.ت)، **تطور القدرة العسكرية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد**، *مجلة العلوم السياسية*، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص105-106.

[2]-نانتوليا، بول، (2022)، **مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية الإفريقية-تعزيز الاستقرار من خلال السلام**، 14 سبتمبر، على الرابط الآتي:
https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-tokyo-japan-africa-

روسيا في خطة العمل الإفريقية التي أقرتها دول مجموعة الثماني[1] في قمة كاناناسكيس (Kananaskic) في كندا، كما شاركت في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"[2].

شكلت إفريقيا أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا نتيجة الدعم السياسي الذي تقدمه، وبالتالي فإنَّ الحصول على الدعم الإفريقي يعد ضرورياً بالنسبة لروسيا لتعزيز مكانتها العالمية[3]. حيث ازداد الاهتمام الروسي بإفريقيا بين الدوائر السياسية والاقتصادية في الفترة 2006و2007، حيث زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أيلول 2006 كل من جمهورية جنوب إفريقيا ومصر والجزائر والمغرب، وتعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها، فهو أول رئيس روسي يزور دول جنوب خط الاستواء. وقد كانت هذه الزيارة بمثابة رسالة مفتوحة إلى العالم تؤكد فيها روسيا عودتها إلى إفريقيا، وأنَّ القارة الإفريقية بأكملها مهمة بالنسبة لها[4].

في أذار عام 2007، نشرت وزارة الخارجية الروسية وثيقة بعنوان "نظرة شاملة على السياسة الخارجية للاتحاد الروسي" أكدت فيها اعتمادها سياسة تقوم على تطوير علاقات الصداقة مع الدول الإفريقية، ودعت الوثيقة إلى مشاركة روسيا بشكلٍ فعال في حل النزاعات في القارة، وتخفيف الديون عن الدول الإفريقية، واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية للدول الإفريقية، وبذلك فإنَّ هذه الوثيقة قدمت إجابة واضحة على التساؤل حول مدى أهمية إفريقيا بالنسبة لروسيا[5].

على صعيد العلاقات الدبلوماسية، شهدت المدة التي تلت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 تحولاً ملحوظاً، حيث تمَّ إغلاق تسع سفارات سوفييتية وثلاث قنصليات في إفريقيا، وبالمثل فقد خفضت الدول الإفريقية أيضاً عدد ممثليها في روسيا. ومع عودة الاهتمام الروسي بتقوية العلاقات الإفريقية، وتحديداً عام 2007، عملت روسيا على استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كل الدول الإفريقية حيث كان آخرها إقامة علاقاتٍ مع جنوب السودان بعد انفصاله عام 2011. وتجدر الإشارة إلى أنَّ 35 دولة إفريقية لديها سفاراتٍ في العاصمة الروسية موسكو، في حين تفتقر 13 دولة إفريقية إلى التمثيل الدبلوماسي في روسيا، كما تفقد روسيا للتواجد الدبلوماسي فيها أيضاً[6].

---

[1]–دول مجموعة الثماني: أو مجموعة الدول الصناعية وتضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان–ألمانيا–روسيا الاتحادية–ايطاليا–المملكة المتحدة–فرنسا–كندا.

[2]–روطان، (2018)، ص145.

[3]–التميمي، شمسان عوض، (2021)، ورقة تحليلية، **روسيا وإفريقيا حرب باردة جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات.

[4]- Hakan Fidan,(2010),p52.

[5]- Hakan Fidan, (2010), p53.

[6]–**التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية**، رؤية تركية، العدد2، على الرابط الآتي:

https://rouyaturkiyyah.com/

بناءً على ما تم ذكره، من خلال إجراء مقارنة بين الحضور الدبلوماسي للدول المتنافسة، يتضح أن الحضور الروسي قد شهد تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع الحضور الأمريكي والصيني والفرنسي، وحتى الياباني. خلال هذه المدة، لم يكن هناك منتدى روسي–افريقي بحيث يمكن للهيئات الدبلوماسية رفيعة المستوى والوكالات التمثيلية الاجتماع فيما بينها. في المقابل امتلكت إفريقيا مثل هذه المؤسسات مع دولٍ أخرى مثل القمة الفرنسية–الإفريقية، ومنتديات الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، ومنتدى الصين وإفريقيا. وقد أدركت روسيا مؤخراً أهمية تنظيم مؤتمراتٍ روسية–إفريقية، حيث تمَّ عقد قمة سوتشي عام 2019 كملتقى للحوار السياسي بين البلدين وتفعيل التعاون الدبلوماسي بينهما.

2–الإقتصادية:

تتسم مجالات التعاون والمصالح الاقتصادية بين روسيا وإفريقيا بالتنوع، حيث كانت القارة الإفريقية ذات أهمية استراتيجية لروسيا، وفي هذا الإطار، سعت روسيا لتعزيز استثماراتها داخل الدول الإفريقية، حيث تمتلك استثماراتٍ عدة، خاصةً في حقول الذهب بجنوب إفريقيا، فضلاً عن استثماراتها في مجالات الغاز والألماس في كل من أنغولا وناميبيا، واستثماراتها في قطاع الفحم بساحل العاج[1].

وفقاً لإحصائيات عام 2007 بلغت الاستثمارات الروسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 1.5 مليار دولار، وشهدت التجارة الروسية مع هذه الدول نمواً بنسبة 20%، لتصل إلى نحو 1.3 مليار دولار[2]. وتُعد منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا لا سيما من الناحية الاقتصادية، حيث تضم دولاً غنية بالموارد مثل النفط والغاز في كل من الكاميرون وتشاد ونيجيريا، وكذلك الذهب في بوركينا فاسو ومالي. وتعتبر النيجر من الدول الغنية باليورانيوم لذا تتطلع شركة روسانوم الروسية للطاقة النووية لدخول سوق اليورانيوم فيها[3]. كما تُعدّ دول شمال إفريقيا، كمصر والجزائر وليبيا من أهم حلفاء روسيا، فقد استثمرت من خلال الشركة الجزائرية سوناطراك مشروعاتٍ بلغت عائداتها 4.7 مليار دولار وذلك في عام 2006[4].

على ضوء ما تقدم نجد أن العلاقة بين روسيا وإفريقيا تبادلية؛ فكلٌ منهما يحتاج إلى الآخر، لكن التقارير أشارت إلى أنَّ حاجة روسيا إلى إفريقيا تفوق حاجة إفريقيا لها. ذلك أن إفريقيا تحتل مكانةً بارزة بالنسبة لروسيا بسبب مواردها الطبيعية الغنية، حيث تعمل العديد من الشركات الروسية في صناعات الألمنيوم والمنغنيز والماس، وتعد إفريقيا مصدراً للعديد من السلع التي تحتاجها روسيا مثل المطاط والمنتجات البحرية والأسماك والكاكاو والقهوة والشاي. ومن الجدير بالذكر أنَّ شركاتٍ روسية كبرى تعمل على تطوير مشاريعها في إفريقيا،

---

[1] -Kalika,Arnaud,(2019), **Russia Great Return to Africa**?, April,p21-22.

[2] - Hakan Fidan, (2010), p53.

[3]–عبابسة، (2021–2022)، ص83.

[4]–روطان، (2018)، ص145.

مثل شركة غازبروم والتي تسعى لإنشاء خط أنابيب للغاز بقيمة 10 مليارات دولار بين نيجيريا والجزائر. وتعنى شركة "روسا" باستخراج الماس من مجموعة من الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا وسيراليون وناميبيا وأنغولا، حيث تسيطر على نحو 60% من الماس المستخرج في أنغولا. وفي الوقت ذاته تنتج شركة "روسكي" الألمنيوم في غينيا، في حين تدير شركة "رينوفا" احتياطات المنغنيز في جنوب إفريقيا[1].

فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا، فقد بلغ نحو 4.45 مليار دولار عام 2007، وتعد الجزائر ومصر والمغرب وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى الشركاء الرئيسيين لروسيا. وقد زادت روسيا من حجم مبادلاتها التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وانغولا ونيجيريا والكونغو وغانا وزيمبابوي وبتسوانا ومالي وغينيا وتنزانيا وناميبيا وجمهورية جنوب إفريقيا، ليصل حجم التبادل التجاري إلى 18 مليار دولار في عام 2010. تعتمد العلاقات التجارية بين الطرفين بشكلٍ أساسي على الصادرات الروسية التي بلغت نحو 3 مليارات دولار، في حين بلغت الواردات نحو 1.7 مليار دولار[2].

تستخدم روسيا سياسة تخفيف عبء الديون، التي كانت أحد أدواتها المهمة في تقوية علاقاتها مع دول القارة. ففي عام 1999، قامت روسيا بإلغاء ديون معظم الدول الإفريقية، بإجمالي قدره 904 مليون دولار. وقد بلغ حجم تخفيف الديون الذي قدمته روسيا مع بداية عام 2000، إلى 572 مليون دولار. وخلال زيارة الرئيس بوتين للجزائر في 11 أذار 2006 أعلن أنه سيلغي ديون الجزائر المستحقة لروسيا البالغة 4.7 مليار دولار. كما أعلنت روسيا عام 2008، عن تخفيف ديونٍ بقيمة 20 مليار دولار لصالح عدة دولٍ إفريقية[3].

جدول رقم 7 يبين حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا بين عامي 2001-2013.

العام	إجمالي حجم التبادل التجاري
2001	1,815,369
2002	2,240,580
2003	2,647,294
2004	3,119,589
2005	4,275,860
2006	4,158,023
2007	5,953,859
2008	9,821,235

[1] - Hakan Fidan، (2010)، p57.

[2] - Hakan Fidan,(2010),p59.

[3] -العيد، دحماني، (2019)، **الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)**، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العدد2، ص982-983.

5,917,407	2009
6,635,954	2010
9,415,139	2011
11,731,302	2012
8,755,954	2013

(المرجع: الخطيب، (2018–2019)، ص45.)

من المعطيات السابقة يظهر بوضوح أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لروسيا، نظراً لغناها بالموارد المعدنية والنفطية، حيث ذهب عدد من الباحثين في الشؤون الإفريقية إلى أن إفريقيا ستصبح بديلاً محتملاً لمصادر الطاقة عن منطقة الشرق الأوسط. ما جعل روسيا تسعى بقوة لتوسيع وجودها في المناطق الغنية بالنفط ومصادر الطاقة. فإنَّ عودة روسيا إلى إفريقيا كانت من أولويات سياستها الخارجية، ولا سيما بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة، في إطار جهود التعاون المشترك وتوسيع الشراكات في مختلف المجالات.

3–الوسائل العسكرية:

يعد القطاع العسكري الجانب الأبرز الذي تتفوق فيه روسيا على الدول المتنافسة في القارة الإفريقية، ويتضح ذلك من خلال حجم مبيعات الأسلحة وعقد اتفاقيات التعاون العسكري مع العديد من الدول الإفريقية. حيث شكل التعاون العسكري الروسي–الإفريقي أحد أبرز عوامل نجاح السياسة الروسية في إفريقيا.

تتمتع القارة الإفريقية بأهمية كبرى كسوقٍ للسلاح الروسي، حيث أصبحت روسيا منذ عام 2010 المورد الرئيسي للتكنولوجيا العسكرية للدول الإفريقية، متفوقةً بذلك على الولايات المتحدة الأمريكي.، واحتلت الجزائر النسبة الأكبر من مبيعات الأسلحة الروسية، حيث قامت روسيا بمحو إجمالي ديون الجزائر البالغة 4.7 مليار دولار خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين الرسمية في آذار 2006، وخلال هذه الزيارة أعلنت الجزائر عن نيتها شراء أسلحة من روسيا بتكلفة تقدر بنحو 7.5 مليار دولار، وتشمل طائرات عسكرية ودباباتٍ، وصواريخ دفاعٍ برية وجوية، بالإضافة إلى تحديث الأسلحة وصيانة السفن العسكرية[1].

تأتي مصر في المرتبة الثانية بشراء الأسلحة الروسية بنسبة 25.96%، تليها أوغندا بنسبة 5.17%، ثمَّ السودان بنحو 2.63%، وأخيراً أنغولا بنسبة 2.11%[2]. ووفقاً لذلك تمتع السلاح الروسي بقبولٍ واسع في الدول الإفريقية؛ نظراً لانخفاض تكلفته وعدم ارتباطه بشروطٍ تتعلق بحقوق الإنسان، كما يظهر في حالة نيجيريا التي لجأت إلى روسيا لشراء 12 مروحية هجومية بعد تأخر فرنسا ببيعها اياها بحجة حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، فإنَّ الأسلحة الروسية لا تخضع لشروطٍ تتعلق بالإصلاحات السياسية أو التعددية الحزبية. فحسب

[1] - Hakan Fidan, (2010), p58.

[2] –زيغم، (2016–2017)، ص263.

احصاءات عام 2017، تعد روسيا أكبر موردي الأسلحة إلى إفريقيا بنسبة 37.6%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 16.3% ثمَّ فرنسا بنسبة 14.6%، ثمَّ الصين بنسبة 9.2%[1].

ناهيك عن ذلك، قامت روسيا بتوسيع نطاق مبيعاتها في دول الساحل الإفريقي، حيث وقعت أكثر من 20 اتفاقية تعاون عسكري ثنائية مع دولٍ مثل بوركينافاسو ومالي ونيجيريا[2]. وبطبيعة الحال أظهرت الدول الإفريقية استعداداً كبيراً لشراء أسلحة حديثة ومتطورة من روسيا، مقابل تحويل أسهم شركاتها إلى الشركات الروسية لسداد ثمنها، أو من خلال السماح لروسيا بإدارة احتياطاتها الوطنية، مما يجعل العلاقات العسكرية والتقنية بين روسيا والدول الإفريقية أكثر ديناميكية[3].

وفي السياق نفسه، أنشأت روسيا قواعد عسكرية في ست دولٍ إفريقية: مصر، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإريتيريا ومدغشقر وموزمبيق والسودان[4]. كما قامت مؤخراً بتأسيس قاعدة عسكرية في جمهورية أرض الصومال (صومالاند) وهي جمهورية انفصالية عاصمتها (هرغيسا)، التي أعلنت استقلالها عن جمهورية الصومال عام 1991، ولم يعترف بها المجتمع الدولي حتى الآن. وقد أشار الباحث المصري بدر الشافعي إلى أنَّ هذه القاعدة تعمل على إيجاد موطئ قدم لروسيا في البحر الأحمر، مما يؤدي إلى نشوء حالة من الحرب الباردة الجديدة بين موسكو وواشنطن التي تعد هذه المنطقة إحدى المناطق الاستراتيجية الخاضعة لها[5].

في سياق الجهود الروسية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية، قامت بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع العديد من الدول الإفريقية مثل بوركينافاسو ومالي والنيجر. وتحظى استراتيجية روسيا لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بدعمٍ كبير من الدول الإفريقية، لأهميتها في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وخاصةً بعد إخفاق فرنسا في وقف الأنشطة الإرهابية أو التخفيف منها.

ووفقاً لتقريرٍ لوزارة الخارجية الروسية، شارك 230 جندياً روسياً في عمليات حفظ السلام المدعومة من الأمم المتحدة في بلدانٍ مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصحراء الغربية وسيراليون وإثيوبيا وإريتيريا وساحل العاج وليبيريا والسودان. كما تلقى أكثر من 500 طالب من 16 دولة إفريقية تدريباتٍ في مراكز التعليم العسكري التابعة لوزارة الدفاع الروسية. بالإضافة إلى ذلك، حصل ثمانيةٌ وسبعون شخصاً من قوات الأمن التابعة لـ 17 دولة إفريقية تدريباً في مجال حفظ السلام في وزارة الخارجية الروسية، فضلاً عن مائة وخمسون خبيراً إفريقياً أكملوا تعليمهم في أكاديميات موسكو وسانت بطرسبورغ وفولغوغراد[6]. ونص مفهوم السياسة الخارجية الروسية

---

[1]-عبابسة، (2021-2022)، ص79.

[2]–**المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية**، (2019)، 16 أيلول، مركز سمت للدراسات، ص6

[3]- Hakan Fidan, (2010), p58.

[4]–علي، عبد القادر محمد، (2021)، **الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته**، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة، 19 أيار، ص3.

[5]–صالح، عباس محمد، (2018)، **مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجاً**، رؤية تركية، ص168.

[6]-Hakan Fidan,(2010), P53

لعام 2008 على أن روسيا ستعمل على تفعيل علاقاتها مع الدول الإفريقية في مجالاتٍ متعددة، بما في ذلك مجموعة الثماني، وكذلك المساهمة في التوصل إلى حل سريع للصراعات الإقليمية والأزمات في إفريقيا، والعمل على تطوير الحوار السياسي مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات شبه الإقليمية[1].

مما تقدم يلاحظ سعي روسيا بشكلٍ واضح للعب دور مهم في القارة الإفريقية، بهدف إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تتفوق في حجم صادراتها العسكرية إلى القارة الإفريقية على كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وبحسب دراسة صادرة عن معهد سيبرى المتخصص في رصد الصفقات العسكرية، فإنَّ حجم الصادرات الأمريكية بلغ نحو 10.34 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الصينية في نفس الفترة نحو 4.13 مليار دولار، وتحتل فرنسا المرتبة الرابعة في هذا السياق[2]. بذلك تكون روسيا قد تمكنت من تعزيز نفوذها في مناطق القارة ذات الأهمية الحيوية، خاصةً في القرن الإفريقي بالقرب من البحر الأحمر وطرق التجارة الدولية، ما يمنحها القدرة على توسيع نفوذها الدولي بشكل أكبر في المستقبل.

4-الوسائل الثقافية:

لم يقتصر الحضور الروسي في إفريقيا على المجال الاقتصادي والعسكري، لكنه اتسع ليشمل الجانب الثقافي، حيث بدأت روسيا بإقامة العديد من المراكز الثقافية والفكرية في الدول الإفريقية، كما أرسلت نخبة من مثقفيها من أجل تدريس اللغة الروسية وتعليمها في مختلف دول القارة، بالإضافة إلى توفير منحٍ تعليمية سنوية[3]. بحلول عام 2007، كان هناك نحو4500 طالب إفريقي يتلقون تعليمهم في روسيا، حيث تمَّ تمويل 50% من تكاليف دراستهم من الميزانية الفيدرالية الروسية. في ميزانية 2007-2008، تمَّ تخصيص ثمانمائة منحة دراسية للطلاب الأفارقة بتمويلٍ حكومي. كما قدمت روسيا دعماً في مجالات صحية لمكافحة الايدز والملاريا، فضلاً عن المساعدات الإنسانية والمالية التي وُجهت إلى دول مثل كينيا والسودان وغينيا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وغيرها[4].

بذلك، شكلت الوسيلة الثقافية عنصراً بالغ الأهمية في السياسة الخارجية للدول المتنافسة في القارة الإفريقية، وفي مقدمتها فرنسا التي استغلت العامل الثقاف واللغوي للتأثير في دول القارة، وخاصةً في الدول الفرانكفونية

---

[1] -Hakan Fidan,(2010),p54

[2]- شادي، ابراهيم، (2023)، **مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني على القارة الإفريقية**، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، ص6.

[3]- العوضي، حسني عماد، (2017)، **روسيا واعادة اكتشاف إفريقيا من جديد سيناريوهات التعاون**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=43279

[4]-العوضي، (2017).

والتي تعدها فرنسا مناطق نفوذ تاريخي لها، وقد تمكنت من استعادة نفوذها الثقافي في مناطقها التقليدية بفضل تأثيرها الثقافي.

في المقابل، نجحت الصين في توظيف العامل الثقافي لكسب تأييد الدول الإفريقية من خلال التقارب بين ثقافات الشعبين الصيني والإفريقي. بينما يبدو أن روسيا كانت الأقل تأثيراً في هذا المجال، ويرجع ذلك لغياب استراتيجية واضحة المعالم تجاه القارة الإفريقية، فضلاً عن الفروقات الثقافية بين الروس والأفارقة.

استنتاجات الفصل الثالث

يتضح مما تقدم أنَّ القارة الإفريقية تشهد تنافساً متزايداً بين القوى الدولية نظراً لما تمتلكه من مقومات تتمثل باحتوائها على موارد طبيعية ومعدنية متنوعة، إضافةً إلى موقعها الاستراتيجي المهم واطلالتها على منافذٍ بحرية ذات أهميةٍ حيوية. فأصبحت القارة واحد من أهم المناطق التي تسعى الدول الكبرى المتنافسة فيها إلى تعزيز وجودها باستخدام استراتيجياتٍ متعددة. تتمثل في تنظيم مؤتمراتٍ دورية لتعزيز حضورها السياسي وكسب الدعم الإفريقي في المنظمات الدولية.

الفصل الرابع

قضايا التنافس الدولي في القارة الإفريقية بين عامي(1991-2013)

أولاً: التنافس على موارد الطاقة الإفريقية

ثانياً: التنافس في مجال الأمن والسلاح

1-في مجال الأمن

2-في مجال السلاح

ثالثاً: التنافس في المجال الاقتصادي

1-المبادلات التجارية

2-الاستثمارات والأسواق

1-2-الاستثمارات

2-2-الأسواق

3-المساعدات والقروض

رابعاً: التنافس على الهيمنة وبسط النفوذ في القارة الأفريقية

خامساً: تقييم التنافس الدولي في القارة الإفريقية وانعكاساته على مستقبل القارة

مع تصاعد أهمية البعد الاقتصادي، شكلت مسألة امتلاك مصادر الطاقة التي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية ومحور قوته، الدافع الأساسي وراء السياسات الخارجية للدول الكبرى وعلاقاتها الدولية. حيث شهدت القارة الإفريقية اهتماماً دولياً متزايداً منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن، نظراً لثرواتها الهائلة وموقعها الاستراتيجي المتحكم بطرق التجارة الدولية، وطرق إمدادات النفط نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك تحولت القارة الإفريقية إلى ساحة تنافس على النفوذ والهيمنة بين القوى الدولية الكبرى، وذلك في ضوء مقوماتٍ ومحدداتٍ خاصة بأهمية المنطقة الاستراتيجية، وبعض القضايا المحورية مثل الإرهاب والأمن والهجرة غير الشرعية، والتنمية والاستثمارات، التي شكلت منطلقاً لتلك القوى لتحقيق أهدافها المتمثلة بالسيطرة على النفط الإفريقي.

في هذا الفصل، سيتم تسليط الضوء على أبرز قضايا التنافس الدولي في القارة الإفريقية، والتي تتعلق بالسيطرة على مصادر الطاقة، بالإضافة إلى قضايا الأمن والسلاح. وكيف شكلت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة مجالاً للقوى الدولية لتوسيع نفوذها وبسط هيمنتها، مع إلقاء الضوء على لجانب الاقتصادي المتمثل في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات.

أولاً: التنافس على موارد الطاقة الإفريقية:

تُعدّ مصادر الطاقة[1] عموماً ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول، وتزداد هذه الأهمية مع تزايد احتياجات هذه الدول للطاقة. فالأمر لا يقتصر على كونها ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية، بل تتعدى ذلك لتؤدي دوراً محورياً في تحديد قوة الدولة ومكانتها على الساحة العالمية. وقد أصبحت قضية الطاقة واحدة من أبرز القضايا المؤثرة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين، حيث يُعتبر امتلاكها العامل الأساسي الذي يؤثر في السياسات الخارجية للقوى الدولية.

تعاني العديد من هذه القوى، خاصةً الكبرى منها، من نقص في موارد الطاقة لديها، ولا تزال بعيدةً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يعيق قدرتها على التحرر من الاعتماد على الخارج في هذا المجال[2]. وأضحى مفهوم الأمن الطاقوي[3] من أبرز المفاهيم الأمنية التي تؤثر بشكلٍ مباشر في رسم السياسات الخارجية للدول الكبرى، وقد

---

[1]–**الطاقة:** تُعرف الطاقة بأنها القدرة التي تتيح تشغيل الآلات والتكنولوجيا، وتصنف إلى فئتين رئيسيتين: المصادر غير المتجددة، التي قد تنضب مع مرور الوقت، مثل الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، والمصادر المتجددة، التي تتمثل في المصادر الطبيعية الدائمة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج. وأصبحت ركيزة أساسية في مقومات الحياة. انظر: النقرش، عبد المطلب، (2005)، **الطاقة مفاهيمها، أنواعها، مصادرها،** المملكة الأردنية الهاشمية، ص9–12.

[2]–عطية، فاطمة الزهرة، (2017–2018)، **الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس العالمي حول الطاقة في منطقة شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وليبيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، ص55.

[3]–**الأمن الطاقوي:** السياسة التي تتبناها الدول لحماية مصادر طاقتها التي تواجه تهديداتٍ أمنية، وخاصةً الموجودة في مناطق بعيدة وغير مستقرة سياسياً. وتطور هذا المفهوم ليشمل تأمين سبل النقل وطرق الإنتاج، وبالتالي تأمين أمن الطرقات وأنابيب النفط والغاز وتوفير الطاقة بأسعارٍ معقولة. المرجع: عبد العاطي، عمرو، (2014)، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قرطبة للنشر الرقمي، قطر، الدوحة، ص51.

اكتسب هذا المفهوم عمقاً جديداً مع اشتعال ما يُعرف بـ "الحرب على الإرهاب"[1]. وفي ظل ما تمتلكه القارة الإفريقية من موارد طاقة متنوعة، أصبحت منذ مطلع الألفية الثالثة نقطة جذبٍ رئيسية لكثيرٍ من القوى الدولية والإقليمية الساعية لتأمين مصادر الطاقة بما يحقق لها المزيد من القوة والنفوذ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الصاعدة التي تواجه نقصاً في موارد طاقتها، كالصين التي شهد اقتصادها نمواً سريعاً. وعليه، اعتمدت هذه الدول استراتيجيات متنوعة ترتكز في مجملها على العمل على تأمين مصادر الطاقة واستدامتها على المدى المتوسط والبعيد[2].

باتت مسألة السيطرة على موارد الطاقة من أبرز العوامل المؤثرة التي تتحكم في سياسات الدول الكبرى وعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ولا سيما مع وجود حالة من عدم التوازن ما بين هيكل النظام الدولي وبنيته ووجود تفاوت في توزيع مصادر الطاقة. إذ تعاني الدول الصناعية، باستثناء روسيا تعاني من نقصٍ في الموارد الطاقوية الاستراتيجية، وهو ما جعلها تتوجه نحو الخارج لتلبية متطلبات استهلاكها المحلي من الطاقة، الأمر الذي أدى إلى تحول مناطق إنتاج الطاقة ساحة للتنافس الدولي[3].

عُدَّ ملف الطاقة أحد أبرز ملفات التنافس الدولي الذي شهدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح عاملاً أساسياً في صياغة السياسة الخارجية لهذه الدول[4]. وتحول فيما بعد إلى تنافس فيما بينها، كان من نتائجه تصاعد حدة الصراعات الداخلية ولا سيما في مناطق انتاج الطاقة ومن أبرزها القارة الإفريقية التي تتمتع بموارد طاقة متنوعة ونظيفة[5]. تحتاجها الدول الصناعية لاستخدامها في مجالات الحياة المختلفة، كالنقل والتصنيع، وعليه فقد اندفعت الدول الصناعية نحو إفريقيا للاستفادة من ثرواتها الهائلة. إنَّ هذا الواقع يفسر الانتشار العسكري الدولي الواسع في مختلف دول القارة ولا سيما الدول المنتجة للنفط والغاز والمطلة على منافذٍ بحرية، وبذلك برزت القارة الإفريقية كمنطقة ذات أهمية استراتيجية في سياق الصراعات الدولية، لتأمين مصادر طاقتها، ما أكسب القارة مزيداً من الأهمية مع تسابق الدول العظمى نحوها سعياً لكسب المزيد من القوة والنفوذ[6].

---

[1]–باكير، علي حسين، (2010)، **التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة "دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات"**، ط1، دار المنهل اللبناني، ص158.

[2] -**U.S Oil shale Our economy and our jobs**، Energy api. www.api.org

[3]–الحسناوي، لحسن، (2022)، **دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته**، *المستقبل العربي*، العدد 525، تشرين الثاني/نوفمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص59–60.

[4]–مرعي، (د.ت)، ص420.

[5]–عباسة جيلالي، (د.ت)، **الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة**، جامعة وهران، جامعة أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية، ص1.

[6]–هارون با، (2021)، **خيارات الطاقة في إفريقيا سبل تأمين الإمدادات**، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات.

وضعت الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. استراتيجياتٍ للحصول على الموارد الحيوية التي تتمتع بها إفريقيا، لتعزيز نفوذها واستغلالها لإدارة اقتصاد دولها[1]. فأطلقت شركاتها العاملة في دول القارة لاستثمار واستخراج الثروات الباطنية، وحالياً يعمل في القارة الإفريقية أكثر من 5000 شركة نفطية أجنبية، تشارك في اكتشافات النفط والغاز والفحم والمعادن الأخرى[2].

مثَّل الحضور السياسي والدبلوماسي للقوى العالمية أحد أبرز مظاهر الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية، تجلى ذلك من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها مسؤولوها لمختلف دول القارة، فقد اعتمدت الصين، على سبيل المثال، أسلوب تكثيف الزيارات الرسمية كمدخلٍ لتعزيز وجودها الإفريقي. ففي عام 1996، قام الرئيس الصيني جيانغ زيمين بزيارة إلى القارة الإفريقية، حيث أكد خلالها على رغبة بلاده في الحصول على مصادر الطاقة الإفريقية[3]. تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إلى إفريقيا عام 1998، والتي شملت دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت هذه الزيارة بمثابة إعلان صريح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بأن إفريقيا تشكل محوراً مهماً في استراتيجيتها السياسية[4]. كما قام رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والبرازيل بزياراتٍ مماثلة، تركزت معظم زياراتهم على الدول الغنية بالنفط والغاز، مؤكدين على الدور الهام لهذين الموردين كعناصرٍ أساسية وحيوية لاستمرار نظامها الاقتصادي العالمي[5].

كان الهدف الأساسي الذي قامت عليه هذه الزيارات التأكيد على فتح آفاقٍ جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية، مما يسهم في خدمة مصالح هذه الدول، وعلى رأسها تأمين مصادر الطاقة التي احتلت سلم أولويات السياسة الخارجية للقوى الدولية، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لكونهما من أكبر القوى المستهلكة للطاقة في العالم، ولما تشكله من مصدر مهم في دعم نمو اقتصادهما وتعزيز قدرتهما العسكرية.

في سياقٍ متصل، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، كونها أكبر مستهلك للطاقة عالمياً، إلى حماية مصادر الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية، في ظل ما تعانيه العديد من دولها من عدم الاستقرار السياسي. ذلك بنشر قواعدها العسكرية في المناطق الغنية بالنفط والقريبة من خطوط التجارة البحرية، وبالأخص في دول شرق إفريقيا والساحل الإفريقي، التي تنتشر فيها التهديدات الإرهابية[6]. لذا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من برامج

---

[1]–ابراهيم، ماهر اسماعيل، (1444هـ)، **التنافس الصيني الأمريكي على مصادر الطاقة في قارة إفريقيا دراسة في الجغرافيا السياسية**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دراسات إفريقية، مج1، العدد8، ص 231–238.

[2]–حاجم، (2020)، ص53.

[3]–آلدن، (2009)، ص28.

[4]–محمود، (2006)، ص88.

[5]-,Xu,Yi-Chong,(2008),p1127.

[6]–عبيد. عبدالله، (2017)، ص67.

التعاون الأمني مع الدول الإفريقية تهدف إلى حماية إمداداتها من الطاقة وحل النزاعات المسلحة، في هذه المناطق وفرض الاستقرار فيها بشكلٍ يضمن أمن حقول النفط واستمرار تدفقه[1].

علاوةً على ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي منذ عام 2009، استراتيجية طاقوية تهدف إلى ضمان توفير كمياتٍ كافية من الطاقة لأوروبا، من خلال رفع معدلات الإنتاج الطاقة داخل دوله وتطوير شراكاتٍ استراتيجية مع الدول الغنية بالطاقة، وخاصةً دول شمال إفريقيا، مثل الجزائر ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة. وفي هذا الصدد، سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوار والتعاون الثنائي مع الدول الكبرى المستهلكة للطاقة عبر تجمع 5+8 الذي يضم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة[2].

بالمثل، أولت كل من الصين واليابان وروسيا الاتحادية أهمية كبرى لضمان أمن إمدادات الطاقة. فقد أدركت الصين أهمية التقليل من المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة للطاقة، جعل الصين تعمل جاهدةً لتعزيز مكانتها في النظام الدولي من خلال توسيع علاقاتها مع الدول الإفريقية[3]. كما أطلقت الصين في عام 2013 مبادرة "حزام واحد طريق واحد" التي تشمل طرق التجارة البرية والبحرية، وضمت دول إفريقيا، وتعد هذه المبادرة أكبر ممر اقتصادي في العالم. ويشمل حوالي 65 دولة من بداية جنوب المحيط الهادئ ومروراً بآسيا وانتهاءً بإفريقيا وأوروبا[4].

من جهةٍ أخرى، وضعت اليابان منذ عام 1996 مخططاً أولياً لبرنامج دفاع قومي جديد يهدف إلى تعزيز قدرة القوات اليابانية على حماية الممرات البحرية الأساسية والمصالح الحيوية الأخرى في المياه المحيطة باليابان. في هذا السياق، بدأت اليابان بنشر قوات الدفاع البحري لتعزيز الأمن البحري ومواجهة تنامي القوة الصينية في الدول الآسيوية والإفريقية[5].

ومن ناحيةٍ أخرى، تشير عودة روسيا إلى القارة الإفريقية، التي تستهدف بشكلٍ رئيسي تأمين إمدادات الغاز الطبيعي، إلى تهديدٍ لمصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فقد أكدت السياسة الروسية، منذ تولي الرئيس بوتين السلطة عام 2000، أن مهمة القوات الروسية في الخارج تتمثل في حماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية[6]. وفي هذا الإطار، توجهت روسيا نحو حماية مصالحها والدفاع عن مكانتها على الساحة الدولية من خلال تأمين خطوط إمدادات النفط والحفاظ على استقرار أسواقه العالمية، وذلك بالتعاون مع

---

[1] - Antonia Juhasz,(2008), Afri"Oil" Com: Will the next war for oil be in Africa? 30 june. https://www.commondreams.org/views/2008/06/18/arica

[2]-عطية، (2016-2017)، ص57-58.

[3]-,Xu,Yi-Chong,(2008),p1132.

[4]-عبد هادي، وربا، صاحب، (2020)، **التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا التوجه الطاقوي إنموذجاً**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد60، ص316.

[5]-جوزيف، (2013)، ص125-126.

[6]-حاجم، (2020)، ص89.

عددٍ من الدول لتأسيس منظمة الدول المصَدِّرة للغاز، التي تضم كلاً من الجزائر ونيجيريا وقطر وإيران وفنزويلا[1].

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد وصل إجمالي استهلاكها من النفط عام 2005 إلى نحو 21 مليون برميل يومياً[2]. وتمتلك احتياطي يقدر بـ 58 مليار برميل من النفط، و665 تريليون متر مكعب من الغاز[3]. وفي ضوء كثرة الأزمات العنيفة التي شهدها سوق النفط العالمي منذ السبعينيات، واستخدام النفط لأغراضٍ سياسية، بالإضافة إلى تزايد الاستهلاك الأمريكي للنفط بالتزامن مع تناقص إنتاجها، أصبح من الضروري أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على مخزونات النفط العالمية وتنويع مصادر طاقتها[4].

وعليه اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة الإفريقية التي تتميز بكثرة الممرات المائية والبحار المحيطة بها، بالإضافةً إلى قربها الجغرافي من الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية، مما يسهل نقل النفط والغاز عبرها ويقلل من التكاليف، وهو ما يعد أمراً حيوياً لأمنها القومي. وقد أسهم قرب القارة الإفريقية من الطرق النفطية والتجارية العالمية في جذب الشركات النفطية للاستثمار مجدداً في المنطقة[5].

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأحداث التي تلت 11 أيلول 2001 وظهور الجماعات الإرهابية والتي كان لها أثر في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، هذه الجماعات المنتشرة في مناطق انتاج النفط، وتعلن عداءها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والأنظمة السياسية الموالية لها ما يؤثر سلباً على الأمن القومي الأمريكي ويمنعها من تحقيق مصالحها واستثماراتها في القارة. نتيجةً لذلك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز تواجدها العسكري من خلال إنشاء قواعد عسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب[6].

في حين أنَّ الهدف الأساسي هو حماية مصالحها الاقتصادية والسيطرة على النفط الإفريقي. حيث أصبحت القارة الإفريقية منذ عام 2002، واحدة من أولويات الأمن القومي الأمريكي، وفي تموز 2003 تم تشكيل فريق عمل لدراسة تصاعد حصص الطاقة الأمريكية في إفريقيا بدعمٍ من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد الولايات المتحدة للسلام. وبعدها بعامين، تم تنظيم فريق عمل آخر من قبل مجلس العلاقات الخارجية لدراسة

---

[1]–زيغم، (2016–2017)، ص264.

[2]–مجموعة من المؤلفين، (2008)، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ص183–185.

[3]–الغنجة، هشام داوود، (2016)، **الاستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى**، مركز الدراسات والأبحاث العالمية في العالم العربي، ص1.

[4]–رسولي، أسماء، (2010–2011)، **مكانة الساحل الإفريقي في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخضر، باتنة، ص103.

[5] - Alexandra Schwartzbroo, "**UN Continent petrolier", Jeune Afrigue**. N 1982 du, 5\11\janvier 1999, p45.

[6]–حاجم، (2020)، ص80–81.

الوضع النفطي في إفريقيا، وتوصل إلى أن خليج غينيا هو حلقة الوصل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا[1].

وفقاً لذلك، ضاعفت الولايات المتحدة من حجم صادرات النفط الإفريقي، حيث بلغت عام 2004 حوالي 26.1 مليار دولار، أي ما يعادل 73% من إجمالي الصادرات الإفريقية ونحو 15% من الاستهلاك النفطي الأمريكي[2]. وبحسب البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بلغت نسبة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الإفريقي في عام 2010 حوالي 21.7% من إجمالي وارداتها النفطية العالمية. وبذلك شكل النفط الإفريقي محور الاستراتيجيات الأمريكية الهادفة للهيمنة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي في إفريقيا، وخاصة النفوذ الفرنسي الذي يستند إلى اعتباراتٍ تاريخية تجعل من الصعب على فرنسا بموجبها التخلي عن إفريقيا نظراً لأهميتها الاستراتيجية المرتبطة بالمصالح الفرنسية المتنوعة[3].

تستفيد قارة أوروبا، بفضل موقعها الجغرافي القريب، بشكلٍ كبير من النفط المستخرج من شمال إفريقيا، وبالأخص من الجزائر وليبيا، حيث تُصدر ليبيا نحو 70% من إنتاجها إلى أوروبا. وقد شهدت ليبيا زيادة في إنتاجها النفطي بعد رفع العقوبات المفروضة عليها في عام 2003. كما تعتمد دول الاتحاد الأوروبي، وبخاصةً بريطانيا، على النفط النيجيري بنسبةٍ تصل إلى 10%، حيث ترى بريطانيا أنها الأكثر أحقيةً في الاستفادة من نفط نيجيريا، نظراً لتاريخها الاستعماري الطويل في البلاد، حيث تتواجد هناك إحدى أقدم الشركات البريطانية العاملة في منطقة دلتا النيجر. هذا الوضع أدخلها في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للاستحواذ على النفط النيجيري، وذلك من خلال العمل على تقويض النفوذ الأوروبي في مناطق انتاج النفط بهدف احكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل تحكمها في اقتصاد الدول الكبرى المنافسة لها[4].

اتبعت في سبيل تحقيق ذلك وسائل مختلفة منها تكثيف تعاونها العسكري وزيادة مساعداتها العسكرية، لتسوية الصراعات الداخلية وبهدف خلق بيئة سياسية مستقرة[5]. وبذلك أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شركاتها النفطية في إفريقيا، مثل ايكسون موبيل (Exxon Mobil)، اميراداهاس (Amerada Hess)، ماراثون أويل (Marathon Oil)، تكساكو شيفرون (Chevron Texaco)[6].

---

[1]-,Xu,Yi-Chong,(2008),p1125.

[2]–مرعي، (د.ت)، ص423.

[3] -**U-S Department of energy "Congo Brazzaville**"، (2011)، Washington DC، energy information، p4.

[4]–توفيق، سعد حقي، (د.ت)، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، العدد 43، ص15.

[5]–أدت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في التوصل إلى تسوية الصراع في انغولا عام 2002، وليبيريا عم 2003، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان عام 2003، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي عام 2003، وذلك للحفاظ على مصالحها النفطية. مرعي، (د.ت)، ص422.

[6]–جازفنيان، جون حسين، (2014)، **التكالب على نفط إفريقيا**، ترجمة أحمد محمود، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص258.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه الشركات، من مزاحمة مناطق النفوذ الأوروبية في إفريقيا ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي. ففي تشاد، التي تُعتبر منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا وزادت أهميتها بعد اكتشاف النفط فيها عام 2003، بدأت الشركات الأمريكية تنشط بقوة في هذه المنطقة، إضافةً إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة وجودها العسكري في منطقة القرن الإفريقي من خلال إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي، ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تقع على منطقة بحرية يمر عبرها ربع انتاج العالم من النفط، وتعتبر من أهم القواعد العسكرية الفرنسية[1]. وهذا يعكس توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نشاطها في المناطق التي تُعدّ مناطق نفوذٍ أوروبية، مما زاد من حدة المنافسة بين الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في إفريقيا، وكان له انعكاساته السلبية على الدول الإفريقية.

تلك المنافسة التي لم تقتصر في نطاقها على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بل دخلت قوى جديدة صاعدة تسعى إلى مَدِّ نفوذها عبر القارة الإفريقية بغية الحصول على مصادر الطاقة المتنوعة. ومن بين هذه القوى، تبرز الصين التي بدأت تتغلغل في مختلف أنحاء القارة، مما أسهم في توسيع أنشطة شركاتها في دولٍ إفريقية عدة، وتحديداً في أنغولا ونيجيريا، وهما يعدان من أكبر موردي النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فعمدت الأخيرة إلى زيادة حجم مساعداتها الأمنية والمالية لهذين البلدين خلال الفترة من 2004إلى2006 بمقدار 180 مليون دولار أمريكي، كما وسعت من مشاركاتها العسكرية في مناطق القرن الإفريقي والساحل والصحراء الإفريقية، فضلاً عن خليج غينيا، في خطوةٍ تهدف إلى تقليص النفوذ الصيني المتزايد في تلك المناطق[2]. كما زادت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من وارداتها من النفط الإفريقي بمعدل 16% عام 2000 وارتفع إلى 20% عام 2005، وضمن جهودها لتسهيل وصول الشركات الأمريكية إلى النفط الإفريقي، عملت إدارة بوش على إزالة العقبات التي تعترض عمل شركاتها النفطية في كل من ليبيا والسودان. حيث أعلنت ليبيا عام 2004 أنها ستتخلى عن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها والالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي مقابل ذلك، خفف البيت الأبيض من العقوبات المفروضة عليها، مؤكدًّاً على الرغبة الأمريكية في استثمار النفط الليبي وشراء منتجاتها. كما عبّرت عن نيتها عقد اتفاقية مشابهة مع السودان، شريطة التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الشمالية في الخرطوم والجبهة الشعبية لتحرير السودان، وتحسين الأوضاع في دارفور[3].

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 2001و2005 تزايداً ملحوظاً في حضور الصين في القارة الإفريقية، لاسيما في مناطق انتاج النفط والغاز. تمثل في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية، بنسبة 68%، إثر

---

[1]–حسين، غازي فيصل، (2017)، **السياسة الخارجية الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص46.

[2] -,Xu,Yi-Chong,(2008),p1112.

[3]–مجموعة من المؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة، (2008)، ص110.

الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني هو جينتاو إلى عددٍ من الدول النفطية مثل مصر والغابون والجزائر عام 2004، والتي كانت تهدف إلى تأسيس شراكاتٍ استراتيجية في المجالات الطاقوية[1].

ومع حلول عام 2009، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث استوردت نحو 38.3 مليون طن من النفط الخام من القارة الإفريقية عام 2005، وهو ما يمثل ثلث إجمالي وارداتها النفطية. ومن بين أهم الدول المصدرة للنفط إلى الصين، أنغولا والسودان وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية. الأمر الذي جعل من إفريقيا الوجهة الأولى في الزيارات الرسمية للمسؤولين الصينيين. في أيار 2007 عينت الصين أول مبعوث خاص لها في إفريقيا لمعالجة الوضع في إقليم دارفور في السودان، كما سعت الصين للمشاركة بنشاط مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، والتي بلغت اثني عشرة عملية حفظ سلام إفريقية شارك فيها 3000 جندي صيني[2].

بين عامي 2001و2002، توسعت الشركات النفطية الصينية بشكلٍ ملحوظ في مختلف أنحاء إفريقيا، لا سيما في شمال وغرب القارة، كشركة البترول الصينيةCNPC التي بدأت استثماراتها في 27 مشروعاً في مجالات النفط والغاز الطبيعي في 14 دولة إفريقية. وبنهاية عام 2005، ارتفعت واردات الصين من النفط الإفريقي بمعدل 30%. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت كل من الشركة الوطنية الصينية للنقل البحري (CNOOC) والشركة الصينية للنفط والكيماويات (SIMOPEC) بشكلٍ فعال في عمليات التنقيب عن النفط في كل من السودان وانغولا، نيجيريا، الجزائر، والغابون، كما عملت على توسيع نطاق نشاطاتها النفطية في دولٍ إفريقية أخرى ذات احتياطياتٍ نفطية كبيرة مثل تشاد وليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وبحلول عام 2007، كان هناك أكثر من 800 شركة صينية متنوعة تعمل في 49 دولة إفريقية، مما جعل إفريقيا المصدر الثاني للنفط الخام إلى الصين بعد منطقة الشرق الأوسط[3].

يعتبر الحصول على موارد الطاقة الدافع الرئيسي لاستراتيجية الصين في إفريقيا، حيث لم تقتصر الشركات الصينية على الاستثمار في قطاع النفط فحسب، بل شملت أيضاً التنقيب عن الغاز الإفريقي في الدول الإفريقية الغنية به مثل نيجيريا والجزائر. التي عقدت معها الصين منذ عام 2004 اتفاقيات عدة بهدف التنقيب عن النفط والغاز فيها وبناء مصفاة للتكرير غرب ولاية أدرار الجزائرية[4].

تنبأ الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 2000 بأنَّ الصين ستصبح المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، بسبب التغلغل الاقتصادي الصيني السريع في القارة ودخول الاستثمارات الصينية

---

[1]–وينران جيانغ، (2008)، **النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص339–340.

[2]–مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة، (2008)، ص121.

[3] -**China in Africa**، info Africa chemistry world January، (2009).
www.chemistryworld.org

[4]–قوادرة، (2018–2019)، ص87.

بقوة في مجال النفط في مختلف دول القارة، مما شكل تهديداً مباشراً للنفوذ الأمريكي. ويعتبر التنافس على نفط السودان إحدى أبرز الأمثلة على هذا التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية[1]. حيث تعد السودان من أهم الدول النفطية التي حظيت باهتمام دولي[2]. حيث كانت تعمل شركة شيفرون الأمريكية في مجال اكتشاف واستخراج النفط السوداني منذ عام 1980واستمرت حتى عام1982، ولكن نتيجة للحرب الأهلية في جنوب السودان، انسحبت كل من شركة شيفرون الأمريكية عنها وتوتال فينا ألف الفرنسية من السوق السوداني. في هذا السياق، استغلت الصين الفرصة لسد الفجوة التي خلفتها خروج الشركات الغربية، حيث بدأت في استخراج النفط من السودان وأصبحت من أهم حلفائه منذ التسعينيات وحتى الوقت الراهن[3].

شهدت العلاقات الصينية–السودانية تطوراً ملحوظاً وانفتاحاً كبيراً منذ عام 1989. وقد أدت الدبلوماسية الصينية دوراً فاعلاً في تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين. حيث مثلت زيارة الرئيس السوداني، عمر البشير، إلى الصين في أيلول عام 1995، حدثاً مهماً بارزاً في هذا السياق، حيث أعرب البشير عن رغبته في أن تحل الشركات النفطية الصينية محل الشركات الأوروبية ومساعدة السودان على تطوير صناعاته في قطاع النفط. وقد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية بين الجانبين تتمحور في التزام الصين بتقديم ائتمان تفضيلي بقيمة 1.15 مليار دولار للاستثمار في مجال التنقيب عن النفط في السودان[4]. وبموجب تلك الاتفاقية نشطت الشركة الصينية سينوبك، حيث بلغ إنتاجها من النفط حوالي 23.9 مليون طن من مجمل الانتاج العالمي عام 2010. أما احتياطها منه بلغ نحو 900 مليون طن، ما يمثل 0.5 من إجمالي الإنتاج العالمي. وبذلك تمكنت الصين من تعويض السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون الأمريكية[5].

بالنسبة لردود الأفعال الأمريكية والأوروبية تجاه استراتيجية الصين الاقتصادية في السودان، بتوجيه اتهامات للحكومة الصينية تعتبر استراتيجيتها اختراقاً واضحاً للقارة الإفريقية، وعدتها شريكاً غير مسؤول في تعزيز الديمقراطية. واعتبرت الإدارة الأمريكية أن التعاون الاستراتيجي بين الصين والسودان في مجال الطاقة قد يزيد من

---

[1]–رزايقية، حنان، ولشهب، صورية، (2012)، **الصراع الدولي على النفط الإفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص106.

[2]–برزت السودان كوجهة أساسية للصين مع تزايد معدلات نموها الاقتصادي، وزيادة حاجتها للمواد الخام، كما ساعدت حاجة السودان لشريك اقتصادي يتفهم أوضاع السودان السياسية والاجتماعية والثقافية على إقامة علاقات اقتصادية صينية–سودانية متميزة، ثمَّ إنَّ ما ميز الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان هو اعتمادها على مبدأ الصعود السلمي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا إقامة شراكات تجارية دون شروط مسبقة، فالصين لا تربط مساعداتها المالية بشروطٍ محددة بل تكون علاقاتها على أساس التبادل التجاري والاستثمار المباشر. حول العلاقات الصينية–السودانية انظر

Chinas new courtship in south Sudan, (2012), **Africa Report,** N186-4 April, p2.

[3]–حسام، قندوز، (2018–2019)، ص49–53.

[4] - ZHAO HONG، (2008)، **China-U.S. Oil Rivalry in Africa**، p105.

[5]– تاج السر عثمان، عادل، (2017)، **النفط والصراع السياسي في السودان**، ط1، مكتبة جزيرة الورد، ص18–19.

التوترات الأمنية في المنطقة، مشيرةً إلى أن الاستثمارات الصينية تعزز من قدرة الدولة السودانية على شراء الأسلحة، مما قد يؤدي إلى إشعال النزاعات الداخلية[1].

بطبيعة الحال، أدى النفوذ الصيني المتزايد في السودان إلى شعور الولايات المتحدة الأمريكية بفقدان تواجدها في منطقة ذات أهمية استراتيجية، مما دفعها لاتخاذ اجراءات تهدف إلى استعادة نفوذها في المنطقة. منها فرض عقوبات على السودان بتهمة الإرهاب، وعقوبات اقتصادية شاملة[2]. وتدمير مصنع الشفاء في الخرطوم بتهمة تصنيع موادٍ كيماوية[3].

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفط الجنوب السوداني مدخلاً لعودتها إلى المنطقة، من خلال استغلال الصراع الدائر بين الشمال والجنوب، بالتوصل إلى توقيع اتفاق السلام في نيفاشا عام 2005 بعد صراعٍ مسلح استمر لمدة 22 عاماً بين الشمال والجنوب. بذلك، تمكنت من استعادة السيطرة على حقول النفط في الجنوب[4]. حيث شكلت مسألة السيطرة على النفط السوداني أحد المحددات الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه السودان، وسعت من خلال شركاتها وعلى رأسها شركة شيفرون، من استعادة عقودها للتنقيب عن النفط فيه[5].

في مواجهة الضغوط الأمريكية، عملت الحكومة الصينية على توسيع نطاق التعاون مع السودان في مجالات الطاقة والأمن. سواء بتقديم الدعم السياسي أو العسكري، حيث زودت الصين السودان بأسلحة وعتاد لحماية منشآتها النفطية[6] بهدف مواجهة الضغوط الأمريكية وحلفائها المعادين للحكومة السودانية، رغم العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة على الخرطوم[7].

عملت الصين على توسيع تعاونها الاقتصادي مع مختلف الدول الإفريقية، وفي ذلك عمدت الحكومة الصينية إلى تقديم المساعدات الاقتصادية من خلال إنشاء مشاريع ضخمة غير تجارية تشمل بناء الملاعب الرياضية

---

[1]–نهيجة سعاد وبوقطة وسام، (2015–2016)، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان 2000–2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص41–42.

[2]–أدت العزلة والعقوبات الاقتصادية التي فُرِضت على السودان من قبل مجلس الأمن والقوى الكبرى بتهمة رعاية الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في جنوب وغرب السودان، إلى زعزعة العلاقات الصينية–السودانية، فقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية دولة السودان بأنها دولة مارقة وراعية للإرهاب، كما أن نظامها استبدادي وينتهك حقوق الإنسان، نتيجة لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزل والاحتواء ضد السودان ومحاصرة الخرطوم من أي دعم خارجي من خلال فرض العقوبات الاقتصادية. المرجع:
Chinas new courtship in south Sudan, p10

[3]– حداد، شفيعة، (2014)، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية التنافس مع السودان نموذجاً**، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد العاشر، جامعة باتنة، ص18.

[4]–بلقاضي، سامية، (2012)، **حرب جديدة على الأبواب بين السودان وجمهورية الجنوب**، جريدة الخير، العدد6688، ص12.

[5]–أبو حسن، (د.ت)، ص173–175.

[6]–تساند الصين الحكومة السودانية وذلك عن طريق منع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدين حكومة الخرطوم، وتعد الصين أحد أهم الدول المزودة للسودان بالسلاح، وقد أدى الدعم الصيني للسودان إلى تحييد آثار العقوبات الأمريكية وتقويض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. راجع: الصين والهند والولايات المتحدة التنافس على مصادر الطاقة، ص150.

[7]–كريم، (2014)، ص123.

والمستشفيات والمدارس. وتحول الدعم الصيني إلى تقديم المنح والقروض حيث بلغت القروض المصرفية الصينية للدول الإفريقية عام 2006 أكثر من 12.5 مليار دولار أمريكي، موجهة لتطوير البنى التحتية، وتركزت هذه المشاريع في البلدان الغنية بالنفط مثل انغولا وموزمبيق ونيجيريا والسودان وزيمبابوي[1].

بذلك فإنَّ الصين حرصت على توسيع علاقاتها الاقتصادية في إفريقيا، بما مكّنها من تحقيق المنفعة المتبادلة، وبالتالي أسهم في تقليل هيمنة القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

تظهر المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين في مناطق انتاج الطاقة الإفريقية أيضاً في جنوب وغرب القارة. ففي أنغولا، حصلت شركة النفط والكيماويات الصينية على حق الامتياز النفطي في الحقل البحري الذي كانت تديره شركة "أي بي بي" السويسرية. ولضمان دخولها بقوة، منحت أنغولا قرضاً بقيمة 2 مليون دولار لتحسين بنيتها التحتية. كما تمكنت من الحصول على امتياز آخر مع شركة "سوتاتجول" الأنغولية والتي كانت تحت إشراف شركة "توتال" الفرنسية سابقاً. وبذلك، أصبحت الصين من أهم الشركاء التجاريين في انغولا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت انغولا لأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين بنسبة 50%[2].

في النيجر، التي تعتبر رابع أكبر مصدر لليورانيوم لفرنسا، تنشط الشركات الفرنسية التي تزود فرنسا بنسبة 25% من اليورانيوم الذي يعد مصدراً حيوياً لها لوليد طاقتها الكهربائية. كما تهيمن شركة أريفا الفرنسية على انتاج اليورانيوم من المناجم النيجيرية، وتشكل غينيا مصدراً لـ 90% من حاجة فرنسا من البوكسيت[3]. من جهةٍ أخرى، استطاعت شركاتٍ نفطية صينية اكتشاف حقولٍ جديدة في النيجر وأصبحت من أهم منتجي النفط فيها بداية عام 2011، وعقدت الحكومة النيجيرية صفقاتٍ تقدر بنحو خمس مليارات دولار مع شركة النفط الوطنية الصينية لتطوير كتلة أغادم[4].

في سياقٍ موازٍ، تأتي نيجيريا في مقدمة الدول الإفريقية المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتجاوز إنتاجها اليومي 2 مليون برميل، يذهب نصفه إلى الأسواق الأمريكية حيث تسيطر شركاتها على استثماراتٍ تقدر بأكثر من 7.4 مليار دولار في قطاع النفط النيجيري[5]. في حين أن الاستثمارات الفرنسية في قطاع النفط النيجيري التي تقودها شركة توتال لا تتجاوز 2 مليار دولار، وذلك حسب احصاءات عام 2013[6]. في هذا الإطار، سعت الصين للاستفادة من الموارد النفطية النيجيرية من خلال توسيع استثماراتها وعقد العديد

---

[1] - ZHAO HONG, (2008), p106.

[2] –فيروز، (2010–2011)، ص80.

[3] –راوية، توفيق، (2014)، **السياسة الفرنسية في إفريقيا...الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية**، *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 20، ص26–29.

[4] -The Africa Report، (2014)، **U k firm gets Niger oil production Contract**، June. http://www.theafricareportcom

[5] –مخلوفي، (2020–2021)، ص244–245.

[6] –رزايقية، ولشهب، (2012)، ص99.

من اتفاقيات الشراكة في مجال البنى التحتية. وتمكنت بفضل شركاتها العاملة من السيطرة على 45% من حقل أكبو البحري[1]. الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. ازدادت حدته مع دخول قوى دولية أخرى إلى المنطقة، حيث بدأت اليابان، التي تؤدي دوراً فاعلاً في إفريقيا منذ توقيع اتفاقية طوكيو للتعاون مع الدول الإفريقية عام 1993، بعمليات التنقيب لاستخراج اليورانيوم من النيجر وغيرها. حيث تحتل اليابان المركز الثالث في قائمة الدول المستوردة للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد شهدت وارداتها نمواً بنسبة 20% عام 2004، علاوةً على ذلك، تسعى روسيا لاستعادة دورها وضمان استمرار نفوذها في سوق إمدادات الطاقة من خلال تعزيز وجودها في مناطق الانتاج في القارة الإفريقية. وفي هذا السياق، وقعت شركة غاز بروم الروسية في أيلول عام 2008 مذكرة تفاهم مع شركة النفط النيجيرية الوطنية لاكتشاف النفط والغاز ونقل ومعالجة الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى بناء محطاتِ الكهرباء بقيمة 2.5 مليار دولار، كما تم توقيع اتفاقية تتعلق بالتنقيب واستخراج اليورانيوم مع الحكومة النيجيرية[2].

من جهةٍ أخرى، تُعد منطقة شمال إفريقيا، وخصوصاً دول المغرب العربي، منطقة مهمة استراتيجياً واقتصادياً بالنسبة للدول الكبرى، حيث توفر هذه المنطقة سوقاً تجارياً واقتصادياً واستهلاكياً واستثمارياً حيوية. وتعتبر كل من الجزائر وليبيا المصدرين الرئيسيين للطاقة في المنطقة، باحتياطات نفطية تقدر بنحو خمسة ملايين طن، بالإضافة إلى 5000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالمياً في إنتاج الغاز والرابعة في تصديره[3]. وعليه أصبحت منطقة المغرب العربي فاعلاً جيوسياسياً عالمياً في قطاع الطاقة بحكم احتوائها على نصف الإنتاج النفطي الإفريقي، بنسبة 10% من احتياطات النفط العالمية، حيث تبلغ نسبة الاحتياطات الليبية 22,5% والجزائرية 13,7%. وبذلك أصبحت هذه المنطقة نقطة تقاطع للمصالح الأوروبية والأمريكية، فهي بحكم علاقات التقارب والموروث التاريخي تعتبر مجالاً حيوياً ومنطقة نفوذ تاريخي لفرنسا[4]، ما يفسر الاعتماد المتزايد لدول الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة من منطقة شمال إفريقيا، خاصة الجزائر، التي استحوذت على نحو 26% من الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر وليبيا في عام 2001[5].

---

[1]–نجية، بلخثير، (2017)، **صراع النفوذ في إفريقيا بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي**، *مجلة المفكر*، العدد16، جامعة محمد لخضر، بسكرة، ص489.

[2]–حاجم، (2020)، ص113.

[3] -Anne Stratigique,(2000), **institute de relation internationals et Strategies**, Paris, p12.

[4]– حمياز، سمير، (د.ت)، **الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي دراسة من منظور جيواقتصادي**، جامعة مولود معمري، تيزي وزي، ص259–263

[5]–قوادرة، حسين، (2018)، **الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة..الواقع والتحديات**، جامعة أم البواقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس، ص29.

في الوقت نفسه، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف في التركيز على منطقة المغرب العربي لاعتبارات عدة تتمثل أبرزها في السعي لاحتواء النفوذ الأوروبي ومنعه من إنشاء مجالٍ حيوي مستقل، فضلاً عن رغبتها في السيطرة على مصادر إنتاج الطاقة وطرق إمداداتها[1]. كذلك، حظيت منطقة شمال إفريقيا باهتمام متزايد من قبل الصين، وعلى وجه الخصوص الجزائر لكونها منطقة غنية بالموارد الطاقوية. حيث أسفرت الزيارات المتبادلة بين الصين ودول الشمال الإفريقي عن تأسس شراكاتٍ في المجال الطاقوي، وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني هو جينتاو إلى إفريقيا التي شملت كلاً من مصر والغابون والجزائر، تعبيراً عن رغبة الصين بتنويع مصادر طاقتها من النفط والغاز من دول الشمال الافريقي[2].

من جهةٍ أخرى، تعمل روسيا التي تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم حيث تمتلك 72.5% من الاحتياطي العالمية منه، إلى الاستفادة مصادر الطاقة في شمال إفريقيا، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون في هذا المجال، مثل الاتفاقية التي وقعتها مع ليبيا عام 2008 خلال زيارة الرئيس بوتين، والتي أثمرت عن إنشاء خط سكة حديد بطول 310 كم بين سرت وبنغازي بتكلفة بلغت 3.8 مليار دولار[3].

ختاماً: شكلت مسألة السيطرة على النفط الإفريقي، المحرك الرئيسي لسياسات القوى الدولية تجاه القارة الإفريقية، حيث تعد هذه المسألة عنصراً غير قابل للمساومة، مما يفسر التواجد الدولي المكثف من خلال شركاتها العاملة وقواعدها العسكرية المنتشرة في مختلف الدول الإفريقية، وخصوصاً الدول المنتجة للنفط.

ثانياً: التنافس في مجال الأمن والسلاح:

1-في مجال الأمن:

من أبرز التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، هو إعادة تعريف مفهوم الأمن، الذي انتقل من نطاقه الضيق القائم على البعد العسكري إلى مفهوم أوسع يشمل أبعادً متعددة[4]. وأصبح مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين متعدد المضامين نتيجةً لظهور تهديدات أمنية جديدة في مناطق مختلفة من العالم، خاصةً في الدول التي تعاني من أزمات متعددة مثل الهجرة غير الشرعية[5]، والجريمة المنظمة[6]، وتجارة

---

[1]-حمياز، (د.ت)، ص259-263.

[2]-قودارة، (2018)، ص21-22.

[3]-حاجم، (2020)، ص113.

[4]- جداي، سليم، زبطاري، اسماعيل، (2020)، **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، المركز الديمقراطي العربي، ط1، ج1، برلين، ألمانيا، ص8.

[5]-الهجرة السرية: تعرف الهجرة بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو حتى دينية أو اجتماعية. وتمثل الهجرة السرية أو الغير شرعية أحد أشكال الهجرة ولكنها تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية وغير قانونية، وتعتبر هذه الظاهرة من أبرز التهديدات الأمنية الحديثة. وتعد الهجرة الغير الشرعية المندفعة من الصحراء الكبرى ودول الساحل الافريقي ودول شمال إفريقيا إلى مناطق مختلفة ظاهرة تسبب القلق الدولي لما لها من انعكاسات سلبية على الأمن الاستقرار في المنطقة. المرجع: محمد، غربي، (2012) **التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر انموذجا**، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، ص52.

[6]-الجريمة المنظمة: عبارة عن جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة كالتخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسلح والاتصال، وتعد من أكثر الجرائم التي تفتك بالدول واقتصادها، ومن أنشطتها غسيل الأموال غير المشروعة

المخدرات، والارهاب. فبعد أن كان مفهوم الأمن يتحدد بقدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها من أي غزو خارجي، أخذ هذا المفهوم بعداً أوسع ليشمل قدرة الدولة على احتواء المخاطر التي تهدد مصالحها في المناطق الهشة[1] وتوفير الوسائل اللازمة لمواجهتها[2].

تعد القارة الإفريقية بمجملها من المناطق الأكثر تعرضاً لمهددات أمنية متعددة، وخاصةً في انتشار الجماعاتِ الارهابية، مما جعلها واحدة من أكثر المناطق هشاشةً وانهياراً. تترافق هذه الظاهرة مع تزايد حالات العنف الداخلي، وانهيار البنية التحتية، وتدهور مستويات المعيشة بشكلٍ سريع[3]. كما تتسم القارة الإفريقية بأنها من بين أكثر الدول الفاشلة[4]، حيث تعاني معظم أنظمة الحكم فيها من عدم الاستقرار السياسي، وتسيطر على الحكم غالباً أنظمة مؤسساتية تتمثل في "ديكتاتورياتٍ عسكرية" يؤدي فيها الجيش دوراً كبيراً في توجيه الحياة السياسية بما يتناسب مع مصالحه، ولما يتوفر له من احتكار القدر الأكبر من السلاح. وقد نتج عن ذلك انتشار الفساد السياسي وعدم الرقابة والمساءلة، مما جعلها بيئة ملائمة لترويج الأسلحة الأوروبية[5].

في ظل هذه المعطيات، أصبحت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة، تشكل أحد المجالات الجيوسياسية للقوى الدولية، جعلها تخرج من دائرة التهميش إلى دائرة الاهتمام الدولي اللافت. وعلى رأس هذه القوى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، التي اتخذت آلياتٍ واستراتيجياتٍ مختلفة بهدف الحد من التهديدات التي انتشرت في المنطقة والتي تهدد أمن العالم أجمع[6]. إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ القارة تمثل مصدر

وتهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية، وتهريب البشر وتجارة الرقيق...الخ، وعليه تعرف الجريمة المنظمة بأنها كل فعل غير شرعي يرتكبه أفراد أو جماعات يؤدي إلى المساس بالإنسان أو بالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي، وتعد الجريمة المنظمة خطراً أمنياً متصاعداً، وتعتبر القارة الإفريقية ولا سيما دول الساحل الافريقي والمغرب العربي من أكثر الدول التي تشهد ظاهرة انتشار الجريمة المنظمة. راجع: بيرم، فاطمة، (2009-2010)، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لحاج خضر، باتنة، ص142.

[1]-المناطق الهشة: يعد مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة التي ظهرت نتيجة الصراعات الدولية، وظهر لأول مرة في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة عام 1992، الأمر الذي دفع الباحثين والمختصين بالعلوم السياسية للبحث عن ماهية الدولة الفاشل، وقد حدد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بعض خصائصها التي تتمثل بعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف والدمار، وخروج أنظمتها عن القانون وفقدانها أجزاءٍ من أراضيها. المرجع: دهيرب، عدنان سمير، (د.ت)، **التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الاعلامي**، العراقي، مجلة الباحث الإعلامي، العد44-45، جامعة المثنى، ص74.

[2]- بيرم، (2009-2010)، ص97.

[3]-عبد الرزاق، إبراهيم عبدالله، الجمل، شوقي، (2002)، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهرة للنشر، الرياض، ص4.

[4]-الدولة الفاشلة: ساد مصطلح الدولة الفاشلة بعد الحرب الباردة ويعني الدولة التي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أرضها، وتُعَرَّف الدولة الفاشلة بأنها الدولة الفاقدة للسيطرة على حدودها وغير قادرة على توفير الرفاهية لمواطنيها، وتتسم بزيادة العنف السياسي وضعف البنية المؤسساتية إضافةً إلى ضعف الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وينظر إلى الدولة الفاشلة بأنها فاقدة للسيطرة على حدودها الإقليمية وتسيطر عليها حركاتٍ متمردة أو قوى سياسية انفصالية لكنها تفتقر إلى الاعتراف الدولي. المرجع: جداي وزبطاري، (2020)، ص42.

[5]-خادياجالا، جيلبرت، (2009)، **شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد86، ص20

[6]-جداي وزبطاري، (2020)، ص44.

قلق استراتيجي بالنسبة لسياستها الأمنية، وذلك لأن مثل هذه الدول من الممكن أن تتحول إلى قواعدٍ سرية وملجأً آمناً للإرهابيين القادمين من مختلف أنحاء العالم. وهذا يعني انتشار الصراعات الإقليمية فيها والتي من الممكن أن تشكل خطراً يهدد الأمن في مختلف دولها ويؤخر من عملية التنمية فيها. لذا أصبح ينظر إلى القارة الإفريقية أنها تهديد يجب احتواؤه[1].

علاوةً على ذلك، تشكل منطقة الساحل الإفريقي أهمية اقتصادية بالنسبة للقوى الدولية، بما تحتويه من موارد طبيعية ولاسيما النفط إضافةً لأهميتها الاستراتيجية التي تشكل حدوداً مشتركة مع دول شمال وشرق القارة[2]. حيث أصبح الساحل يمثل الوجهة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها العالمية على الإرهاب، حيث يتركز الهدف الرئيسي في سعيها لحماية الإمدادات وخطوط التجارة النفطية وضمان تأمين احتياجاتها من النفط[3]. ومن أجل تعزيز الهيمنة الأمريكية على ساحل إفريقيا في ظل النفوذ الفرنسي القوي حيث تعد هذه المنطقة من المناطق الحيوية بالنسبة لفرنسا، وإنَّ أي تهديدات أمنية فيها بالنسبة لها تهديداً يتعلق بأمنها الوطني. لذلك، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأليات ذات الطابع الأمني والعسكري لتعزيز وجودها في هذه المنطقة، ومن أبرز هذه الآليات إنشاء قواعد عسكرية، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في تشرين الثاني 2002، عن إنشاء مبادرة عموم الساحل، المعروفة بمبادرة بان الساحل، والتي تهدف إلى مساعدة كل من النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد في مكافحة الإرهاب. وقد بدأت هذه المبادرة فعلياً منذ عام 2004، وتمَّ تخصيص ميزانية تقدر بنحو 7.75 مليون دولار لهذه الجهود، حيث تمَّ تزويد دول مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد بمساعدات لتدريب وتجهيز قواتها من أجل حماية حدودها[4].

في عام 2005، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توسيع هذه المبادرة، لتشمل إضافةً إلى الدول الأربعة السابقة دولاً جديدة مثل الجزائر والسنغال ونيجيريا وتونس والمغرب، وأصبحت تعرف بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وأضيفت ليبيا إلى هذا البرنامج في عام 2006، وقدرت الميزانية المخصصة لهذه المبادرة بنحو 100 مليون دولار سنوياً في عام 2007[5].

لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عند هذا الحد، بل أعلنت عن تأسيس مبادرة عسكرية جديدة مخصصة للقارة الإفريقية، بإدارة القيادة الأمريكية بشكلٍ رسمي اعتباراً من تشرين الأول 2008، تحت مسمى "أفريكوم".

---

[1]–غازلي، (2015)، ص380–381.

[2]– رشاش، وحيد، (2014–2015)، **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي انموذج الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة تبسة، ص47.

[3]–جداي، زيطاري، (2020)، ص64–70.

[4]–علاق، جميلة، (2014)، **استراتيجية التنافس الدولي في الساحل وجنوب الصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، ص340.

[5]–ضروس، (2015)، ص39.

وهدفت هذه المبادرة إلى الجمع بين جميع البرامج الأمنية الأمريكية في القارة وتحقيق التنمية الديمقراطية في سياق مكافحة الارهاب[1].

رغم إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري في المناطق التي كانت من وجهة نظرها مناطق نفوذ أوروبية–فرنسية، ومزاحمتها في مناطق انتاج النفط، فإنها تدرك في الوقت ذاته ضرورة التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، ممثلاً بفرنسا في المجال العسكري. لذلك، استند التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على تكوين القوات الإفريقية المحلية وتدريبها كجزءٍ من برنامج التعاون في مجال مكافحة الإرهاب[2]. مما يعكس اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسة الدفاعية، إضافةً لأن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تشتركان في الهدف نفسه الذي يتجاوز محاربة الإرهاب إلى تحقيق السيطرة وتعزيز النفوذ في المنطقة، فضلاً عن إدراك واشنطن بأنَّ دور السيادة في صناعة السياسة والأمن والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل الإفريقي تتقنه فرنسا جيداً بوصفها المستعمر القديم والمتمكنة من فهم التعقيدات الايديولوجية والفكرية والعارفة بطبيعة تكوين المنطقة وتركيبتها[3].

في هذا السياق، رأت فرنسا أنَّ استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفةٍ عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم[4]. ومن أجل ذلك، تسعى فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي، إلى تأمين مصالحها لمواجهة أي تهديدات أمنية في هذه المنطقة، ومواجهة تهديد الشركات الدولية العاملة والتصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد، من خلال بلورت استراتيجيتها الرامية إلى استقرار المنطقة في 22 سبتمبر 2011، المعروفة بـ "استراتيجية من أجل الساحل" رداً على الاستراتيجية الأمريكية بان الساحل، وترتكز على معادلة الأمن والتنمية في منطقة الساحل كمدخل للإصلاح وتوفير الأمن. حيث خصص الاتحاد الأوروبي مبلغاً قدره 650 مليون أورو، منها 450 مليون يورو لدول القلب في الساحل (موريتانيا–النيجر–تشاد–مالي) و200 مليون يورو، لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، بالإضافة إلى 150 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي[5].

على الرغم من أنَّ هذه المبادرات تركز على الربط بين الأمن والتنمية، كمدخل لإدارة الأزمات في الساحل إلا أنها لم تتجاوز مستوى تقديم المساعدات المالية، إذ لا تزال دول الساحل تعاني من انتشار مختلف التهديدات الأمنية. وفي هذا السياق، شهدت المنطقة تنافساً ليس فقط بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بل أيضاً مع

---

[1] -Manlan Carl، (2021)، **Africa and the United States Reengaging With Africa's**، Winter، p42.

[2]–بن قيطة، مراد، بويدة، فاطمة الزهراء، (د.ت)، **التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية**، دفاتر المتوسط، العدد الخامس، ص230.

[3]–ضروس، (2015)، ص44.

[4]–رشاش، (2014–2015)، ص47–48.

[5]–علاق، (2014)، ص337.

الشركات الدولية، حيث تواجدت شركاتٍ من استراليا والهند وكوريا الجنوبية، تعمل على استثمار اليورانيوم من النيجر، كما تتواجد شركة قطر للبترول في موريتانيا، فضلاً عن الشركات الألمانية والإسبانية والإيطالية في ليبيا. والشركات الصينية التي تعمل في استخراج النفط في مالي وموريتانيا والنيجر. كما استطاعت شركة غاز بروم الروسية أن توجد لها نفوذاً في المنطقة من خلال تواجد شركاتها في الجزائر ونيجيريا، وكانت روسيا قد عقدت اتفاقاً مع النيجر عام 2011 من أجل البحث واستخراج اليورانيوم[1].

في هذا السياق، احتلت منطقة القرن الإفريقي محط اهتمام خاص في إطار الاستراتيجية الأمنية الدولية، إذ تمثل هذه المنطقة مصدراً للتهديدات الأمنية في ظل ما تعانيه من انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي، وتزايد مشكلات الفقر والتخلف وضعف البنى التحتية. ما يسهم في تحويلها إلى بيئة ملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية، حيث تشهد دولها العديد من عمليات الاغتيال والتفجيرات، وقد كان لتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام 1998 أثر في قيام الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرضت مصالحها للخطر، إلى نشر قوات التدخل السريع وتعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة، حيث أنشأت واشنطن مكتبين لتقديم الدعم الأمني في كل من جيبوتي وكينيا وقدمت منحاً ومساعداتٍ عسكرية لجيوش عدد من دول المنطقة[2]. واحتلت هذه المنطقة مكانة مهمة في التوجهات الأمريكية لمحاربة الإرهاب، بعد أحداث 11 أيلول، ما كان له انعكاساته على طبيعة التوازنات الدولية ومن ثم تزايد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية[3].

تستند الرؤية الأمنية الدولية للقارة الإفريقية إلى اعتقاد بأنَّ القارة تمثل الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي، نظراً للاختراق السهل لحدودها وضعف مؤسسات فرض النظام والقانون ضعيفة، وتعدد مناطق الصراع، بالإضافة إلى ضعف وهشاشة دولها، مما يجعل بعض الدول الإفريقية ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات الإرهابية[4].

بناءً عليه، اتخذت القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة من الاجراءات العسكرية، حيث أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في التاسع عشر من تشرين الأول عام 2002 ضرورة مراقبة الأوضاع في القارة الإفريقية، واتخذت قراراً بتشكيل قوات المهام المشتركة[5] في القرن الإفريقي التي تمثل أحد الخطوات الفعلية في السياسة الأمنية الأمريكية تجاه القارة وتعد جزءاً من القيادة الأمريكية "أفريكوم". من خلالها تمكنت الولايات

---

[1]–رشاش، (2014–2015)، ص48.

[2]–حمد ناصر، (2020)، ص117.

[3]– الحفيان، (2020)، ص7.

[4] -Michel A.Weinstein, (2005), **Washing Long and Its Strategy In the Africa** Available from: WWW.pinr.com

[5]– أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المشتركة مع دول القرن الإفريقي، ومقرها جيبوتي، وهدفها منع التهديدات القادمة من الصومال وكينيا واليمن.

المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها الأمنية والعسكرية في منطقة القرن الإفريقي، كما أنشأت العديد من القواعد العسكرية في مختلف دول القرن الافريقي في كل من كينيا واريتريا واوغندا، مما ساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية عبر السيطرة على مصادر النفط ومحاصرة النفوذ الأوروبي[1].

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في دول الشمال الإفريقي شريكاً وثيقاً، ضمن حملتها الدولية لمكافحة الإرهاب، تضمن من خلالها مصالحها الاستراتيجية. وهذا ما تجسد من خلال الخارطة السياسية والأمنية الأمريكية المهيمنة على الشمال الإفريقي[2]، تمثل ذلك في مبادرات الشراكة الاقتصادية والتواجد العسكري المباشر وتكثيف اتفاقيات التعاون الأمني[3]. تأتي هذه التحركات في ظل انتشارٍ واسعٍ لمختلف التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي، كتجارة المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية والإرهاب، كما أن موقعها بمحاذاة الساحل الإفريقي شكل مصدر قلق لأمن القوى الدولية ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي لكونها تشكل حدوداً جغرافية معها. حيث تنظر فرنسا إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ تاريخي لها، مستعدةً لخوض الصراع من أجلها[4]. وبالتي، أصبحت منطقة المغرب العربي أحد الرهانات الامنية والاستراتيجية للقوى الدولية في مجال مكافحة الإرهاب[5]. نتيجةً لذلك، عملت الاستراتيجية الأمريكية على تكثيف تواجدها البحري في دول الشمال الإفريقي بشبكة من القواعد العسكرية، مثل الأسطول الأمريكي السادس المرابط في البحر المتوسط، إضافةً إلى ذلك، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء تحالفات ثنائية مع دول شمال إفريقيا، كجزءٍ من استراتيجيتها الأمنية، في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية، وقد شهدت العلاقات الأمريكية–الجزائرية تعاوناً وثيقاً في إطار هذه التحالفات الأمنية[6].

تُعد حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها دول المغرب، كحالة الجزائر وتونس وليبيا، واحدة من أبرز التهديدات الأمنية التي تؤثر سلباً على المصالح الأوروبية. خلال الفترة بين عامي 2011و2013، شهدت تلك الدول اضطرابات سياسية ومظاهرات جماهيرية عرفت بالربيع العربي، التي شكلت مصدر قلق للدول الكبرى، حيث يتفق الباحثون على أن أحداث الربيع العربي في شمال إفريقيا، التي بدأت عام 2011، قد أسهمت في إعادة رسم التوجهات السياسة الخارجية لبعض القوى الدولية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل التنافس بين القوى

---

[1]–عبيد، وعبدالله، (2017)، ص54–51.

[2]–الشربيني، مراد، (2024)، **التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ في شرق إفريقيا لفترة من 2012 حتى 2023**، مجلة الدراسات الإفريقية، مج46، عدد1، ج1، ص422.

[3]–حمياز، (د.ت)، ص258.

[4]–بيرم، (2009–2010)، ص100.

[5]–عمار، بالة، (2016)، ص272.

[6]–كشكول، بان علاء، (2014)، **الدور الأمني والعسكري الأمريكي الجديد في إفريقيا 1991–2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، الجامعة المستنصرية، ص173.

المهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والنفوذ المتنامي للقوى الصاعدة مثل روسيا[1]. فتلك الأحداث لم تؤدِ إلى انتشار حالة الفوضى السياسية والأمنية فحسب، وإنما أدت أيضاً إلى تراجع نفوذ بعض هذه القوى، حيث تكبدت روسيا خسائر تُقدَّر بنحو 4 مليارات دولار من عقودٍ أبرمتها مع النظام الليبي قبل سقوطه، إضافةً إلى اضطرارها لسحب موظفيها العاملين في مجال النفط، وإلغاء مشروع إنشاء أول سكة حديد في ليبيا[2].

من جهةٍ أخرى، تشكل التهديدات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية تحدياً مباشراً يؤثر سلباً على المصالح الصينية واستثماراتها والشركات الصينية العاملة في مختلف الدول الإفريقية، وبخاصةً في قطاع النفط، منذ عام 2004، تعرضت العديد من الشركات الصينية لمخاطرٍ بسبب وجودها في مناطق النزاعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية. على سبيل المثال تعرض عدد من العمال الصينيين العاملين في جنوب السودان للاختطاف في عام 2006، كما هاجم متمردون سودانيون منشآتٍ صينية في دارفور[3]. وفي نيجيريا، التي تشهد تمركزاً للشركات الصينية، قام الانفصاليون في جنوب نيجيريا بتفجير سيارة مفخخة مستهدفين عمال ومستثمرين صينين في نيسان 2006. وفي العام نفسه، اندلعت احتجاجات في زامبيا أسفرت عن مقتل خمسة مواطنين صينيين. تعود هذه الاعتداءات لكون أغلب الأفارقة بدئوا يرون في الصين الناهب الأول لثرواتها، حيث اتهم متحدثٌ باسم حركة دلتا النيجر الصين بأنها تستحوذ على ما يقارب 2.2 مليار دولار من عائداتِ النفط في تلك المنطقة[4].

في عام 2008، قامت الحكومة الصينية بإجلاء 212 مواطناً صينياً من تشاد إلى الكاميرون نتيجة للأعمال العدائية وانعدام الاستقرار الأمني في العاصمة التشادية نجامينيا[5]. أمام هذه التحديات الأمنية اتجهت الصين إلى تعزيز وجودها العسكري في مناطق مختلفة من القارة لحماية مصالحها المتزايدة. وقد أدركت أنه من الضروري الربط بين المصالح الاقتصادية وضرورة توفير بيئة آمنة ومستقرة، لذا أدرجت البعد الأمني ضمن مشروع الشراكة الاستراتيجية في الاجتماع الوزاري للمنتدى الصيني–الإفريقي عام 2006. وقد نص برنامج عمل القمة على التزام الصين بتعزيز التعاون العسكري رفيع المستوى مع الدول الإفريقية، وتدريب قواتها، ودعم بناء قدراتها الدفاعية من أجل ضمان الأمن في هذه الدول[6].

---

[1]–صالح، عباس محمد، (2018)، **مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجاً**، رؤية تركية، ص161.

[2]–محياوي، (2021–2022)، ص156.

[3]–جمال، (2020)، ص183.

[4]–العطري، علي، (2019–2020)، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج خضر، باتنة، ص152.

[5]–جمال، (2020)، ص184.

[6] -Lina Ben abd AllAh, (2016), **Chinas peace and security Strategies in Africa: Building capacity is building peace?,** Africa Studies Quarterly, Volume 16, December, p24.

يمكن القول أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية استغلت التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية، ولا سيما فيما يتعلق بانتشار الجماعات الإرهابية، كوسيلةٍ لتعزيز حضورها العسكري ومحاصرة النفوذ الفرنسي والصيني في تلك المناطق. وكان الهدف الرئيسي من ذلك إحكام السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة، وخصوصاً النفط، باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الرائدة، مما يجعل أي انقطاعٍ في إمدادات النفط يشكلُ تهديداً للأمن القومي الأمريكي.

إن الأهداف الاستراتيجية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها عبر حملتها الدولية لمكافحة الارهاب، وإجبار القوى الدولية والاقليمية على المساهمة في دعمها والتحالف معها، تتمثل في رغبتها بمحاولة إعادة صياغة التوازن الاستراتيجي على مستوى العالم بما يتيح لها الهيمنة المطلقة على مساحات واسعة من العالم.

من جانبها شكلت تلك التهديدات الأمنية التي تعاني منها معظم الدول الإفريقية تهديداً لا يمكن اغفاله لمصالح القوى الدولية التي تسعى لاستغلال موارد القارة الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة اتخاذ تدابيرٍ شاملة لحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى وشركاتها النفطية العاملة.

2-في مجال السلاح:

شكلت قضية الأمن والتسلح أهمية كبرى بالنسبة للدول الأوروبية لا تقل أهمية عن قضية الطاقة، وتعد هذه القضية من أبرز قضايا التنافس الدولي بعد قضية الطاقة، بالنظر إلى الوضع الأمني في القارة الإفريقية التي تشهد العديد من النزاعات المسلحة. وتنتشر هذه النزاعات في أكثر من عشرين بلداً من بلدان القارة، والتي كان للاستعمار وزيادة الإنفاق على التسلح السبب الأول في انفجارها، وكانت سبباً رئيسياً في انخفاض مستويات التنمية في تلك الدول[1]. حيث أشارت التقارير الأخيرة إلى ارتفاع تكلفة النفقات العسكرية المسلحة كانت على حساب التنمية الإفريقية[2]، إذ قدرت النفقات العسكرية في إفريقيا خلال الفترة من عام 1999إلى 2003 بنحو 250 مليار دولار، مما أسفر عن انخفاض في الاقتصاد الإفريقي بنسبة 17% وخسائر سنوية تقدر بحوالي 18 مليار دولار[3]. وبحسب التقارير البريطانية تشكل نفقات التسلح في الدول الإفريقية نسبة كبيرة من ميزانيتها. على

---

[1]- باكير، علي حسن، (2009)، **التنافس الدولي في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4\4\2024، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html

[2]-بيتر ستالنهايم، ووبي اوميتوغن، (2004)، "**الإنفاق العسكري" في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص476.

[3]-باكير، (2009).

سبيل المثال، أنفقت انغولا وحدها عام 2013 نحو 6 مليارات دولار لحفظ الأمن في المنطقة، في حين كانت الجزائر من بين الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح، حيث بلغت ميزانية تسليحها 13 مليار دولار عام 2015[1].

ارتبطت قضية التسلح في القارة الإفريقية بعدة اعتبارات رئيسية، يتمثل الأول في امتلاك القارة لمواردٍ وثرواتٍ طبيعية هائلة، والثاني في التركيبة الديمغرافية وتوزيع الجماعات العرقية، والثالث في المشاكل المتعلقة بالحدود السياسية التي رسمها الاستعمار. وعليه أسهمت تلك العوامل في زيادة التدخلات الدولية واثارة المشاكلات بهدف تحقيق أهدافها في السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية.

في الواقع تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من الأقاليم التي تتسم بعدم الاستقرار من الناحيتين الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية، وهو ما أثر سلباً على الدول المتواجدة فيها، خصوصاً تلك التي تسعى إلى الاستثمار واستغلال الموارد الإفريقية، مثل الصين. في المقابل، استغلت الدول الأوروبية والأمريكية الأوضاع غير المستقرة في القارة كذريعةٍ للتدخل في شؤون هذه الدول، تحت مسمياتٍ تتفق مع مصالحها وأهدافها، كالإرهاب وحقوق الإنسان، وتغيير الأنظمة الاستبدادية، وتعزيز التنمية، والقضاء على الفقر والمجاعة. وهكذا، فتحولت القارة إلى ساحة صراع وتنافس بين أطراف مختلفة، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والصين، وروسيا مؤخراً، حيث تتفاوت هذه الدول في مستوى النفوذ والتأثير فيما بينها في مناطق القارة الإفريقية[2].

شكلت التركيبة السكانية للقارة الإفريقية، التي تتكون من مجموعة متنوعة من الاثنيات[3] والعرقيات، عاملاً سياسياً مهماً يرتبط بشكلٍ رئيسي بالحروب الأهلية والعنف والإبادة الجماعية، وأصبحت مصدراً لتهديدِ أمن القارة. فمن بين 53 دولة إفريقية، تعاني 14 منها من نزاعاتٍ عرقية منذ عام 1996، لا سيما في دول منطقة الساحل الإفريقي، كالنيجر والسودان وتشاد[4]. ومن أبرز هذه النزاعات وأشدها تأثيراً، النزاع في راوندا[5]، والنزاع في جنوب

---

[1]–محياوي، (2021–2022)، ص43.

[2]–الوائلي، (د.ت)، ص163.

[3]–تعتبر القارة الافريقية من أكثر القارات تواجد للاثنيات والعرقيات التي أصبحت ترتبط بشكلٍ كبير بالحروب الأهلية والعنف والإبادة الجماعية، وأصبحت تشكل مصدر تهديد لأمن القارة، وتتمركز في الساحل الافريقي أكبر الاثنيات كقبائل الفولاني والهوسا والطوارق والتوبو، حيث تتميز هذه المجتمعات بالتعدد العرقي في أكثر من دولة مما ساهم في زعزعة الاستقرار الداخلي. المرجع: رشاش، (2014–2015)، ص21–22.

[4]–رشاش، (2014–2015)، ص20–23.

[5]–النزاع في راوندا: تقع راوندا وسط إفريقيا في منطقة البحيرات الكبرى، يحيط بها كل من الكونغو الديمقراطية وبروندي من الجنوب واوغندا من الشمال والكونغو الديمقراطية من الشرق، تعود جذور النزاع إلى العام 1959 بين جماعة الهوتو والتوتسي، ليعود النزاع بشكل أعنف عام 2004 حيث لقي أكثر من 150 شخصاً مصرعهم على يد جماعة بورندية تطلق على نفسها قوات التحرير الوطنية. المرجع: الأسطى، (2007)، ص58.

السودان[1]، حيث أدت فيه القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين دوراً رئيسياً في استمراره من خلال تقديم الدعم بالأسلحة والمال إضافةً إلى تقديم الدعم الإعلامي والمعنوي والسياسي للأطراف المتنازعة[2].

ومن الجدير بالذكر أنَّ مسألة انتشار النزاعات الداخلية في إفريقيا حولت القارة إلى سوقٍ لتصريف الأسلحة الأجنبية سواء كانت أوروبية أو أسيوية، حيث أدت هذه النزاعات الداخلية إلى رغبة الدول الإفريقية في التسلح، ما جعلها تعاني مع الوقت من مشكلة تزايد الأسلحة التي بدأت باستنزاف مواردها، وشكلت عائقاً يمنع تنميتها بالإضافة لأنها اسهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في مختلف أرجاء القارة. في الوقت نفسه، شكلت عاملاً رئيساً دفع الدول الأوروبية للعمل على تعزيز تواجدها العسكري بحجة حماية مصالحها والحد من النزاعات، من خلال إنشاء قواعد عسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية أو عن طريق تصدير أسلحتها بحجة دعم الحكومات ضد المتمردين[3]. ونتيجةً لذلك، أصبحت القارة الإفريقية سوقاً مليئةً بالأسلحة الأمريكية والصينية، بالإضافةً إلى الأسلحة الأوروبية والروسية، هذه الدول التي تصدر الأسلحة الصغيرة المحرم استخدامها، حيث تحصل الدول المصَدِّرة للأسلحة على أرباحٍ كبيرة تجاوزت معدل الاستثمارات في القارة. حيث أفاد البنك الإفريقي للتنمية، أنه مقابل كل دولار يدخل القارة على هيئة مساعداتٍ يتم خروجه منها بطرق غير مشروعة إما مهرباً أو من خلال صفقات السلاح، وقد شهدت تجارة السلاح زيادة تفوق65% خلال عام 2011[4].

أشارت البيانات إلى أنَّ حجم الأموال التي خرجت بشكلٍ غير مشروع في عام 2009 وحدها بلغ ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المقدمة للدول الإفريقية. وفي تقريرٍ نشرته منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية "اوكسفام" في تشرين الأول 2007، وجدت تكاليف النزاعات والصراعات في الفترة ما بين 1990و2005، بلغت تقريباً 300 مليار دولار، موزعة على 23 دولة إفريقية، وهو ما يعادل تقريبا كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان خلال المدة نفسها[5].

تمركزت معظم النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية بين شرق وغرب القارة، في دولٍ مثل ليبيريا وراوندا وبورندي والسودان وأنغولا والصومال وتشاد، مما جعل إفريقيا مركزاً بارزاً للعنف المسلح على مستوى العالم. وقد

---

[1]–النزاع في جنوب السودان: السودان أكبر بلد إفريقي ومسرح لأطول حربٍ أهلية في القارة الإفريقية، والتي امتدت إلى نحو خمسين عاماً بين شمال البلاد وجنوبه، ولعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً أدت إلى إطالة عمر الحرب حيث وقفت ضد النظام السوداني، واعتبرت موقفه مغايراً لسياستها ومنظومتها في المنطقة. الأسطى، (2007)، ص59–60

[2]–الأسطى، (2007)، ص58–65.

[3]–كاطع، (2014)، ص227–228.

[4]–أبو فرحة، السيد علي، (2021)، **العوامل المؤثرة على وضع إفريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"**، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ص82.

[5]–لحسناوي، لحسن، (2018)، **افريقيا بين اشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية**، مجلة قراءات افريقية العدد35، ص67.

أدى ذلك إلى تدخل القوى الكبرى بشكلٍ مباشر في مناطق النزاعات[1]. وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا التي لا تزال تعمل على تصدير السلاح إلى إفريقيا، مستخدمةً سياساتٍ مختلفة في ترويج أسلحتها[2]. حيث تجاوزت قيمة مبيعات الأسلحة التي قدمتها بريطانيا إلى إفريقيا نحو 200 مليون دولار عام 2000، فيما بين عامي 1998و2005، في حين تخطت مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة لإفريقيا 157 مليون دولار، أما الصين فقد وصل حجم مبيعاتها نحو 600 مليون دولار، في حين ارتفعت المبيعات الروسية إلى نحو 700 مليون دولار، وكشفت التقارير أنَّ قيمة مبيعات الأسلحة الفرنسية وحدها لإفريقيا خلال الفترة نفسها 900 مليون دولار. أما دول الاتحاد الأوروبي باستثناء فرنسا وبريطانيا فقد بلغت 1.2 مليار دولار. وقد ارتفع الإنفاق العسكري الافريقي بنسبة 65% بين عامي 2002و2011 ليصل إلى 39.2 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعادل أكثر من ثلثي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها خلال الفترة نفسها، التي بلغت نحو 51.7 مليار دولار[3].

وفي هذا السياق، سعى الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، إلى الانفراد بالعمليات العسكرية في المناطق التي تعاني من النزاعات المستمرة في إفريقيا، وسميَّ الاتحاد الأوروبي المشروع بـ "التميز الأمني الأوروبي" ومن خلاله، تعمل فرنسا على تأمين آبار النفط الإفريقي وضمان تدفقها إلى الأسواق الفرنسية، بالإضافة إلى الحصول على حصة أكبر في سوق السلاح لدول المنطقة[4]. وذلك من خلال استغلال الموقع الجغرافي المتميز للقارة الإفريقية عامةً ومنطقة الساحل الإفريقي خاصةً، حيث يعتبر الساحل الافريقي من أكثر دول القارة التي تشهد انتشاراً واسعاً لتجارة السلاح، التي تغذي النزاعات والحروب الداخلية وأنشطة الجماعات الإرهابية، وذلك لغلبة الطابع القبلي والاثني والنزعات الانفصالية. أدى ذلك إلى انتشار تجارة وتهريب السلاح على نطاق واسع، مما جعل إفريقيا عامةً والساحل بشكلٍ خاص مركز جذب للدول التي ترغب بتصدير فائض أسلحتها. في هذه الأثناء، أصبحت تجارة السلاح في الساحل واحدة من أكثر التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، وتسببت في نشوبِ نزاعات عدة، أبرزها النزاع المسلح في تشاد[5]. نتيجةً لذلك، سعت فرنسا لمحاولة لعب دورٍ قياديٍ في إفريقيا، وخصوصاً في مستعمراتها السابقة، من خلال توقيع العديد من اتفاقياتِ الدفاع المشترك التي تخدم مصالحها، وتكبيل القارة بما يقارب الـ 121 اتفاقية تعاون ودفاع عسكري، بعضها ثنائي وبعضها الآخر في صورة اتفاقياتٍ

---

[1]–غازلي، (2015)، ص209.

[2]–إبراهيم، شادي، (2021). **خريطة السلاح في إفريقيا بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 سبتمبر، ورقة تحليلية.

[3]–لحسناوي، (2018)، ص67.

[4]–عزوز، (2018–2019)، ص20.

[5]–بن قيطة، (د.ت)، ص221–222.

متعددة الأطراف. وكانت أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التعاون العسكري الفني، التي بلغ عددها 26 دولة تضم معظم دول الساحل الإفريقي. شملت هذه الاتفاقيات تقديم المساعدات العسكرية وتدريب الجيوش الإفريقية وإرسال مستشارين عسكريين لتدريب الضباط والجنود الأفارقة، هدفت إلى نقل مسؤولية حفظ الأمن في مناطق النزاعات لفرنسا[1]. وتمكنت فرنسا عبر هذه الاتفاقيات وبفضل شبكة القواعد العسكرية من التدخل العسكري المباشر في مناطق النزاعات المسلحة، كما يتضح جلياً من التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013[2].

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النزاعات المسلحة المنتشرة في القارة الإفريقية كفرصة لإعادة ترتيب وجودها في تلك المنطقة، التي باتت تمثل محوراً أساسياً في استراتيجيتها العالمية. وذلك بالعمل على تعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول القارة، وخاصةً دول شرق إفريقيا التي شهدت العديد من الصراعات الداخلية بين دولها، هذا دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة تواجدها العسكري وتعزيز قدراتها الاستخباراتية، مما أتاح لها تسهيلاتٍ كبيرة للتحرك في مناطق النزاع[3].

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك فحسب، بل تدخلت عسكرياً في ليبيا عام 2003، كجزءٍ من مشروعها للهيمنة على القارة الإفريقية، مما ساهم في ممارسة دورٍ عسكري وأمني جديد هناك[4]. وفي هذا الإطار، زادت النفقات العسكرية في إفريقيا بشكلٍ ملحوظ، حيث ارتفعت من 269 مليون دولار في الفترة بين عامي 1998و2001 إلى 597 مليون دولار بين عامي 2002و2005، وذهب جزء كبير من هذه المبالغ إلى مبيعات الأسلحة للدول الإفريقية التي تعاني من نزاعاتٍ داخلية بحجة بناء وتطوير قدراتها العسكرية[5].

على الجانب الآخر، تعد الصين من أكثر الدول المستفيدة من النزاعات والحروب الداخلية في إفريقيا لتصدير أسلحتها. فقد بلغت نسبة مبيعات الأسلحة الصينية نحو 10% من إجمالي مبيعات الأسلحة إلى القارة بين

---

[1]–شليغم، (2020–2021)، ص149–150.

[2]–لم تتراجع سياسة فرنسا عن التدخل لدعم حلفائها في إفريقيا، فبالإضافة إلى التدخل في تشاد، تدخلت في ساحل العاج عام 2011، لمساعدة الرئيس المنتخب الحسن واتارا على السيطرة على تمرد قوات غريمه لوران غباغبو الذي رفض تسليم السلطة للرئيس الجديد، وفي عام 2013 تدخلت فرنسا في مالي لمنع تقدم المعارضة الشمالية من العاصمة باماكو، بعد إعلان هذه القوات لدولة مستقلة في الشمال، وقد استفادت فرنسا من قاعدتها العسكرية في داكار بالسنغال وقواتها الموجودة بتشاد في عملياتها في مالي، وأعلنت أنها ستحتفظ بقوة كافية لمنع عودة سيطرة الحركات الإسلامية المسلحة، من جانبها حرصت فرنسا على أن يكون تدخلها في إطار الاتحاد الأوروبي، حيث عمدت إلى طلب الدعم من الحلفاء الأوروبيين لتحمل تكلفة التدخل، فقدمت بريطانيا دعماً لوجستياً، وعززت القوات الفرنسية بنحو 300 جندي، كما أقنعت فرنسا الاتحاد الأوروبي بتدريب بعثة قوات حفظ السلام الإفريقية التي أرسلت إلى مالي، ولإضفاء المزيد من الشرعية على تدخلها، سعت فرنسا بأن يكون بناءً على قرار من مجلس الأمن، كما عقدت فرنسا مشاوراتٍ مع عدد من القادة الأفارقة ومنهم رئيس كل من جنوب إفريقيا والجزائر للحصول على تأييدهم. المرجع، توفيق، (2014)، ص32.

[3]–حمد ناصر، (2020)، ص136–137.

[4]–خميس، خلود محمد، (2003)، **السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي "الصومال انموذجاً"**، *مجلة دراسات دولية*، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد22، كانون الأول، ص148.

[5] - ZHAO HONG، (2008)، p1128.

1998و2003. ولم تقتصر الصين على بيع الأسلحة فقط، بل أيضاً أقامت لإنتاج الأسلحة الخفيفة في السودان[1]، حيث أنشأت مصنعاً لإنتاج الذخائر في زيمبابوي وعدة مصانع في السودان. تعتمد العديد من الدول الإفريقية، خصوصاً الدول التي تتعرض لعقوباتٍ غربية مثل السودان، على الأسلحة الصينية. ورأت الصين أنَّ تجارة الأسلحة مع الدول الإفريقية جزءاً مكملاً لعلاقاتها مع الدول الإفريقية، دون أن تؤثر الاعتبارات السياسية للدول على صادراتها من الأسلحة[2].

من جهة أخرى استغلت الصين الصراع في دارفور[3] كسوقٍ مثمرةٍ لتصدير الأسلحة اللازمة للأطراف المتنازعة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وكان سبباً لتعرض السياسة الصينية في إفريقيا للانتقادات الدولية حيث أسهمت صادراتها من الأسلحة والمقدرة بنحو مليار دولار سنوياً في زيادة حدة العنف والصراعات الداخلية في كثير من دول القارة وخاصة في السودان[4]. فالصين من خلال علاقاتها المتبادلة مع الدول الإفريقية كانت ولا تزال تستغل النزاعات لترويج أسلحتها، ضمن إطار الصفقات المتكافئة مع الدول الإفريقية، حيث تقدم الصين بموجبها السلاح مقابل النفط والمواد الخام[5].

تظهر التقارير أنَّ قيمة الأسلحة التي قدمتها الحكومة الصينية إلى السودان بين عامي2002و2005 بلغت حوالي 45 مليون دولار، وأنَّ الصين منذ عام 2005 أصبحت مسؤولة عن 90% من الأسلحة الخفيفة المتواجدة في أيدي الميليشيات التابعة للحكومة. كما أشار تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي إلى أنَّ الصين قدمت 222 شاحنة عسكرية على الأقل للسودان خلال عام 2005[6]. وبذلك، تحولت الصين من المرتبة الرابعة كأكبر مصدري للأسلحة لإفريقيا بين عامي 1996و2000، إلى المرتبة الثانية بين عامي 2001و2006، لتصبح أكبر مصدِّر للأسلحة خلال الفترة 2006و2010[7].

---

[1]–ترفاس، (2016–2017)، ص86.

[2]–العطري، (2019–2020)، ص129.

[3]–يعد اقليم دارفور من أكبر أقاليم السودان، بدأت الأزمة فيه منذ عام 2003، بين الحكومة السودانية وحركات التمرد التابعة للإقليم، لأسباب داخلية ونتيجة لتدخلات خارجية اقليمية ودولية، بدأتها حركات التمرد بهجوم على الحكومة السودانية التي ردت عليها بالقيام بحملة واسعة اتهمت خلالها بمحاولة التطهير العرقي والابادة الجماعية للأقليات، وهو ما أدى إلى فرض عقوبات دولية على السودان من طرف الأمم المتحدة والدول الغربية، دفع الصين للتدخل لحماية مصالحها في المنطقة حيث حذرت الصين من استخدامها لحق الفيتو ضد أي قرار مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على السودان، وعارضت العديد من مشروعات قرار فرض عقوبات اقتصادية على حكومة الخرطوم. المرجع: السيوفي، نادر، (2008)، **حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون، انغولا، السودان**، الخرطوم، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، ص121.

[4]–أبو حسن، (د.ت)، ص38.

[5]–غبريال، أشرف سليمان، (2009)، **القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة**، *مجلة السياسة الدولية*، العدد177، القاهرة، يوليو، ص114.

[6]–العطري، (2019–2020)، ص145.

[7] -Peter D Wezemen, Siemen T Wezemen , (2011), **Arms flows to sub-Saharan Africa**, Stockholm, International peace Research InstituteDecember,p10.

في السياق ذاته، تُسهم مبيعات الأسلحة الصينية بأسعار منخفضة إلى معظم دول القارة في تعزيز العلاقات الصينية–الإفريقية، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حيث أعطت تلك الدول للصين الأولوية في إقامة الاستثمارات والمشاريع، وخاصةً في مجال استخراج الثروات النفطية، وهو ما عزز نفوذ الصين وقوتها في القارة الإفريقية على حساب القوى الدولية الأخرى[1].

أما في إطار التنافس بين القوى الدولية ومحاولات تشكيل نظام دولي جديد، تسعى روسيا الاتحادية إلى بناء علاقاتٍ وثيقة مع العديد من الأنظمة الإفريقية الحاكمة، وقد تمكنت من زيادة وجودها في عديد من المناطق الإفريقية التي تشهد نزعات داخلية، من خلال رفع مبيعاتها من الأسلحة إلى هذه الدول[2]. تُعد روسيا الآن ثاني أكبر مصدر للأسلحة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والأولى إلى إفريقيا، متفوقةً على الصين حيث بلغت مبيعاتها من الأسلحة نحو 1.3 مليار دولار في عام 2003، بينما احتلت الصين المرتبة الثانية بمبيعاتٍ بلغت 7.6 مليار دولار[3]. وقد تضاعفت صادرات الأسلحة الروسية إلى دول القارة بنسبة 200% خلال العقد الأخير[4]، حيث تجاوزت صادرات السلاح الروسي أكثر من 15 مليار دولار في عام 2019، وهي زيادة أكثر من الضعف مقارنة بعام 2000 حيث بلغت صادراتها 7 مليارات دولار[5].

تشكل منطقة القرن الإفريقي مصدراً أساسياً للأسلحة الإفريقية سيما في أثيوبيا والسودان والصومال، حيث وقعت روسيا اتفاقيات عسكرية مع هذه الدول منذ عام 2013، تسمح لها بموجبها بتزويد هذه الدول بالأسلحة والطائرات. كما وقعت عقوداً مع راوندا والسودان لشراء طائراتٍ مقاتلة من طراز (سوخوي 30)[6]. تهدف روسيا من خلال صفقات السلاح إلى استعادة نفوذها في القارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، مما يسهم في تحقيق استثماراتٍ وعقودٍ في مجالات البنية التحتية والقطاعات الحيوية[7].

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في السياستين الصينية والروسية أنها تؤدي إلى تأجيج الصراعات، بشكل يعيق الأمن والاستقرار السياسي في الدول الإفريقية، مما يضر بمصالحها الحيوية. ويشكل تهديداً لأمن الطاقة وأمن

---

[1]–عبدالله، سعد، عبدالله، (2015)، **التوجه النفطي الصيني نحو إفريقيا دراسة في الجغرافية السياسية**، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة المستنصرية، ص69–70.

[2]–رشوان، (2023).

[3]–ترفاس، (2016–2017)، ص86.

[4]–باكير، (2009).

[5]–ابراهيم، (2021)، ص4

[6] -Taka Funder، (2011)، **Russia-Africa at a glance Economic and trade policy overview**، Africa Economic Brief Vol 2,11may، p3.

[7]–عزوز، (2018–2019)، ص18.

الممرات المائية وطرق النقل، ويدعم الأنظمة الفاسدة، مما يدفعها إلى تعزيز وجودها العسكري وإقامة قواعد عسكرية في مختلف دول القارة، بحجة الحد من التوترات والنزاعات الداخلية[1].

تعتبر القوى الدولية مستفيدةً من النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية، لذا فهي تعمل على تغذيتها فكما يقال إن الحرب قد تتحول إلى آلة نقود تصب في جيوب الكبار. من ناحية أخرى، ليس من مصلحة الدول الكبرى استمرار حالة عدم الاستقرار في القارة الإفريقية، لذلك تسعى الدول الأوروبية جاهدةً لتسوية هذه النزاعات، تحديداً في مناطق إنتاج النفط لتأمين طرق إمداداتها. كروسيا والصين، التي استفادت من الصراعات الداخلية في ترويج أسلحتهما، وفي الوقت نفسه احتلت قضايا الأمن والاستقرار جانباً مهماً في توجهاتهما الإفريقية. فقد أكد وزير الخارجية الروسي، أندري كوزريف على ضرورة الربط بين توسيع مجال مبيعات الأسلحة الروسية وتحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا[2].

من جهةٍ أخرى، سعت الصين إلى تأكيد مشاركتها في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية من خلال ايجاد آلياتٍ مناسبة للتعامل مع الأزمات، والتي تشكل تهديداً لأمن واستقرار القارة وتعيق فرص الاستثمار الصينية. ولذلك، تعمل الصين على تعزيز التعاون العسكري والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا[3].

ثالثاً: التنافس في المجال الاقتصادي:

1-المبادلات التجارية:

تجاوزت المنافسة الدولية في القارة الإفريقية حدود السيطرة على موارد الطاقة، إذ امتدت لتشمل مجالي التجارة والاستثمار. وذلك لما تمثله القارة الإفريقية من سوق لترويج المنتجات الصناعية ولما تشكله من منطقة جذب للاستثمارات الخارجية، خصوصاً في مشاريع الطاقة والبنى التحتية[4]. تتجلى هذه المنافسة بين القوى الكبرى، ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا، من خلال المشاريع الاقتصادية التي تقدمها كل دولة لتعزيز وتعميق وجودها في المنطقة.

تميزت المرحلة الثانية من العلاقات بين أوروبا وإفريقيا، التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة، بتعزيز التعاون في مجالاتٍ متعددة، ولاسيما في المجال الاقتصادي. حيث قام الاتحاد الأوروبي بتجديد وتوسيع اتفاقية لومي.

---

[1]-مراد، العيناني، (2017)، **إفريقيا من منظور القوى الكبرى ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي**، 2 نوفمبر، العدد125، الجزائر، ليبيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6\4\2024، على الرابط الآتي،

https://www.araa.sa/index.php?option=com

[2]-صميض، (د.ت)، ص50.

[3]-العامري، ابتسام محمد، (2008)، **المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية**، الورقة الآسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد169، ص7.

[4]-زيغم، (2016-2017)، ص222.

وفي إطار تطوير الشراكة مع الدول الإفريقية، قامت فرنسا بإطلاق مبادرات اقتصادية عدة ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في عام 2000، التي مكنت الاتحاد الأوروبي من تقديم الدعم وتعزيز التبادل التجاري مع 48 دولة إفريقية[1]. ويعدّ الاتحاد الأوروبي، ككتلة دولية، الشريك التجاري الأبرز للقارة الإفريقية، ويفوق حجم تجارته مع إفريقيا حجم تجارة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في آنٍ واحد. وبحسب المفوضية الأوروبية، شكل النفط والغاز شكلا نحو 63.8% من إجمالي الصادرات الإفريقية إلى أوروبا عام 2013[2].

من جهةٍ أخرى، يعد إصدار قانون النمو والفرص المعروف بأغوا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منافساً لاتفاقية لومي الأوروبية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية عبره إلى توسيع نفوذها وجذب الدول الإفريقية، والسعي لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، والسماح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية دون قيود جمركية. ما كان له دورٌ في زيادة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية من 1% إلى أكثر من 28% وفق احصائيات عام 2008[3].

وتجدر الاشارة إلى أنه من بين مجموع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، تحظى ثلاث دول على الحصة الأكبر منها، وهم الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية وهي على التوالي نيجيريا بنسبة 47% تليها انغولا بنسبة 19%، ثم جنوب إفريقيا بنسبة 13%، مما يشكل حوالي 80% من إجمالي المبادلات التجارية الأمريكية–الإفريقية في عام 2010[4].

على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية منع منافسة أي قوى أخرى في مجالات نفوذها، والسعي إلى إدماج افريقيا في اقتصادها العالمي، عبر تطبيق مفهوم الشراكة الأمريكية–الإفريقية، والتي تقوم على انهاء مرحلة المساعدات المالية واحلال مرحلة التبادل التجاري محلها، إلا أن هذه الاجراءات لم تمنع الصين من تدعيم حضورها الاقتصادي في القارة الإفريقية وهو المجال الذي ارتكزت علية الصين في علاقاتها مع دول القارة، من خلال طرحها لمشروع منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام 2000، الذي يهدف إلى تعميق التفاهم وتعزيز الصداقة بين البلدين[5]، ومن خلاله تمكنت الصين من تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع بلدان إفريقية مختلفة، وعرفت العلاقات التجارية بين الجانبين تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن

---

[1]–توفيق، (2014)، ص26.

[2]–زيغم، (2016–2017)، ص261.

[3]–مسعود، دخالة، (2014–2015)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، ص249.

[4]–محياوي، (2021–2022)، ص104.

[5]–محياوي، (2021–2022)، ص92–93.

الحادي والعشرين، حيث استحوذت الصين على نحو نصف الأسواق الإفريقية، منذ عام 2000، لتصبح الشريك التجاري الثاني للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا[1]. ونمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا بشكلٍ ملحوظ بين عامي 2000و2013، حيث ارتفعت من 10.6 مليار دولار عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011، لتصل إلى نحو 210 مليار دولار عام 2013. وقد قدِّرت صادرات الصين إلى إفريقيا بأكثر من 100 مليار دولار، مقابل صادرات إفريقية إلى الصين بلغت نحو 90 مليار دولار في الفترة نفسها[2].

وعليه، احتلت الصين المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري مع دول القارة الإفريقية، متجاوزةً الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2009 كأكبر شريك تجاري لثلاث وثلاثين دولة إفريقية[3]، بينما شكلت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا نسبة ضئيلة من إجمالي تجارتها العالمية، والتي قدرت بنحو 115 مليار دولار وفقاً لإحصائيات عام 2011[4].

من خلال نشر ما يعرف بالورقة البيضاء للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الإفريقية عام 2010، تمكنت بكين من توسيع نشاطها التجاري وتعزيز علاقاتها التجارية من خلال توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الاقتصادية مثل إكواس واياك. وقد شملت هذه الاتفاقيات تعزيز التعاون وتشجيع تسهيل التجارة والاستثمار المباشر ومشاريع تطوير البنى التحتية العابرة للحدود[5].

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت عنوان "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متغير"، ارتفعت التجارة الصينية مع منطقة جنوب الصحراء الإفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار بين عامي 1992و2011[6]، حيث زادت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين في عام 2005 لتصل إلى نحو 19 مليار دولار، وتشكل هذه الصادرات 15% من إجمالي صادراتها، بعد أن كانت لا تتجاوز 5 مليارات دولار عام 2000، وأغلبها مواد نفطية، حيث حصلت الصين على ربع صادرات إفريقيا جنوب الصحراء من المواد الخام وسدس صادراتها من الوقود، بينما بلغت وارداتها نحو 3.5 مليار دولار، ومعظمها من المنتجات الصناعية. واجمالاً تعد الصين حالياً أكبر شريك تجاري آسيوي لدول إفريقيا جنوب الصحراء وأهم سوقٍ للنمو التجاري لها[7].

---

[1]–حسين، هبة علي، (2019)، ص21–22.

[2]–العامري، (د.ت)، ص130.

[3]–العطري، (2019–2020)، ص203

[4]–كلاع، (د.ت)، ص223.

[5]–مخلوفي، (2020–2021)، ص198.

[6]–حسين، (2019)، ص22.

[7]–دريسي، (2009)، ص16.

جدول رقم 8 يبين أبرز الشركاء التجاريين للصين عام 2010. بحسب الصادرات والواردات

الصادرات	*	الواردات	*
جنوب افريقيا	20	أنغولا	23
مصر	12	جنوب إفريقيا	19
نيجيريا	10	السودان	13
الجزائر	7	جمهورية الكونغو	8
المغرب	6	غينيا الاستوائية	6

المصدر: توفيق عبد الصادق: (2013)، ص109

وفي حقيقة الأمر أنَّ تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي منذ عام 2000، فضلاً عن الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع الدول الإفريقية عام 2005، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز التجارة بين الطرفين. ولقد شملت هذه الجهود جميع الدول الإفريقية، دون اقتصارها على منطقة معينة. من جهةٍ أخرى، قامت الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية، وعملت على تخفيف حجم الديون الإفريقية جزئياً، بالإضافة إلى إلغاء الديون المستحقة على واحد وثلاثين دولة من الدول الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة، والتي قدرت بحوالي 10 مليار دولار أمريكي من عام 2000 حتى عام 2014[1].

أما فيما يتعلق بمنطقة شرق إفريقيا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز الدول التي سعت إلى تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة. ارتبط هذا التوجه بعددٍ من الاعتبارات الاقتصادية والأمنية. حيث احتلت منطقة القرن الإفريقي موقعاً استراتيجياً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، نظراً لأهميتها في التحكم في المنافذ البحرية الرئيسية، بالإضافةً إلى كونها سوقاً هامة للمنتجات الأمريكية. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين فرص صادراتها إلى الدول الإفريقية من خلال قانون "أغوا" المعلن عنه عام 2000، الذي شمل دول القرن الإفريقي، مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية زيادة صادراتها إلى هذه الدول[2].

جدول رقم (9) يبين حجم الصادرات والواردات الأمريكية تجاه دول القرن الإفريقي لعام 2013 بالمليون دولار

الدولة	الصادرات	الواردات
اثيوبيا	454.8	41.2
كينيا	423.9	325.2
تنزانيا	192.6	24.2

[1]–المحسن، عبد الكريم صالح، (2011)، **العلاقات الصينية–الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة**، 25 نوفمبر، على الرابط الآتي: https://kitabat.com/

[2]–مجموعة مؤلفين، (2016)، **القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ..الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص4.

بوروندي	82.4	5.2
السودان	68.4	3.1
جنوب السودان	–	–
اوغندا	65.2	25.9
جيبوتي	54.7	1
اريتيريا	54	0.5
راوندا	17.2	5.4
الصومال	9.1	–
المجموع	1322.3 مليار	432 مليار

Sours: Bp, Statistical**, Review of World Energy**, June 2016, What's inside? Bp. Com\Statistical Review p.p. 6-22.

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن حجم الصادرات الأمريكية إلى دول القرن الإفريقي يفوق ضعف حجم وارداتها، مما يعكس الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لفتح الأسواق الإفريقية أمام صادراتها وتحويلها إلى وجهةٍ رئيسية لتوريد سلعها. في هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة التجارة مع إفريقيا خلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى تنزانيا في عام 2013، حيث بدأت المبادرة بالتركيز على مجموعة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي. من خلال التركيز على نقل السلع عبر الحدود بصورة أسرع عن طريق موانئ دار السلام ومومباسا في كينيا. وهو ما يساهم في تقليص تكاليف النقل. وقد أسفرت هذه المبادرة عن زيادة الصادرات الأمريكية إلى المنطقة بنسبة 40% في العام نفسه[1].

وفي إطار المنافسة الدولية في مجالي التجارة والاستثمار، استطاعت بكين توسيع علاقاتها التجارية مع دول شرق إفريقيا، لتصبح شريكاً تجارياً مهماً مع العديد من هذه الدول، وخاصةً السودان الذي يعدّ الشريك التجاري الأهم للصين منذ عام 1996 بفضل موارده النفطية. حيث تجاوزت الاستثمارات الصينية في السودان 15 مليار دولار أمريكي، شملت قطاع النفط والبنى التحتية. ونمت التجارة البينية بين البلدين من 890 مليون دولار أمريكي عام 2000، إلى 3.9 مليار دولار عام 2005، ويُعزى هذا الارتفاع إلى استراتيجية الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي وحماية مصالح شركاتها في ظل التهديدات المحتملة من مجلس الأمن الدولي المتعلقة بقضية دارفور[2].

[1] -According to: Us. Department of State, **Obama Launches Major African trade Initiative**, Washington 2013, On Link.

http://iipdigital.usembassy.gov\st\english

[2] –آلدن، (2009)، ص88.

أما بالنسبة للواردات الصينية من السودان، فقد بلغت ذروتها خلال الفترة من 2001إلى2010، حيث تصدرت الصين الدول المستوردة للنفط السوداني. إلا أنه في عام 2011، انخفضت صادرات السودان إلى الصين بنسبة 65.5%، تلا ذلك تراجعاً آخر في الواردات بنسبة 18.5% عام 2012، مما أدى إلى تراجع موقع الصين إلى المرتبة الخامسة في قائمة الدول المستوردة للصادرات السودانية، نتيجةً لتوقف صادرات النفط الخام إلى الصين بعد انفصال جنوب السودان، ومع ذلك، شهد عام 2013 تحولاً كبيراً في العلاقات التجارية الصينية–السودانية، حيث زادت صادرات السودان إلى الصين بنسبة 56.7%، وذلك بعد الاتفاق الذي تم بين دولتي السودان وجنوب السودان بشأن رسوم العبور التي تتلقاها دولة السودان كمقابل لنقل شحنات النفط بين السودان وجنوب السودان[1].

أما منطقة غرب إفريقيا، فقد حظيت باهتمامٍ دولي ملحوظ، ولا سيما من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت كلا الدولتين إلى توسيع نطاق علاقاتهما الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المباشرة. منذ عام 2002، أصبحت انغولا واحدة من أهم شركاء بكين التجاريين وذلك لما تمتلكه من ثروة نفطية هائلة وفرصٍ واعدة للاستثمار، حيث بلغ اجمالي التجارة الثنائية 1.876 مليار دولار أمريكي عام 2000 لترتفع بشكلٍ ملحوظ إلى 11 مليار دولار بحلول عام 2006، مما جعل أنغولا أكبر شريك تجاري للصين ومزود رئيسي للنفط[2]. وفي مواجهة النفوذ الصيني أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تولي أنغولا اهتماماً خاصاً، منذ عام 2008 في إطار قانون النمو والفرص لتصبح في مقدمة الدول المصدرة إلى الأسواق الأمريكية وتمثلت أغلب صادراتها من النفط التي بلغت قيمتها 22%[3].

ناهيك عن ذلك، شكلت نيجيريا أهمية خاصة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لكونها أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان وما تمتلكه من أسواقٍ واسعة للمنتجات الصينية، بالإضافةً إلى دورها السياسي البارز في الاتحاد الإفريقي. وقد سجلت المبادلات التجارية بين نيجيريا والصين نمواً كبيراً، بلغت نحو 865 مليون دولار أمريكي في عام 2000، لتصل إلى 2.83 مليار دولار أمريكي في عام 2005[4]. في المقابل احتلت نيجيريا مرتبة متقدمة كأكبر مصدرٍ للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 2008، حيث تزود الأسواق الأمريكية بما لا يقل عن 59% من واردات النفط[5].

فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي في شمال إفريقيا تبرز المنافسة بشكلٍ خاص بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها سوقاً اقتصادية هامة إضافةً لأهميتها الاستراتيجية، نظراً لوقوعها بالقرب من دول الاتحاد

---

[1]–نهيجة، بوقطة، (215–2016)، ص50.

[2]–آلدن، (2009)، ص95.

[3]–غازلي، (2015)، ص330.

[4]–آلدن، (2009)، ص90.

[5]–غازلي، (2015)، ص337–338.

الأوروبي. لذا فإنَّ دخول الولايات المتحدة الأمريكية المنافسة الاقتصادية في هذه المنطقة مع الدول الأوروبية في مجالها الحيوي، مؤشراً واضحاً لبداية مرحلة جديدة من التصادم والتنافس بين الجانبين[1].

وقد تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، في ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر، ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة الجزائرية منذ عام 1994، ومن ثم بناء علاقات شراكة مع دول المغرب العربي، تجسدت في اتفاقية التبادل الحر مع المغرب وتونس عام 2004[2]، والتي كانت الأولى من نوعها مع دول القارة الإفريقية. ومن هنا، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع دول المغرب العربي، محققةً انفتاحاً على الأسواق المغاربية. وفي ذلك أكد السفير الأمريكي في المغرب أدوارد غابريال، في أواخر تسعينيات القرن الماضي أنه بفضل اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول شمال إفريقيا، يمكن أن تعزز من موقع المغرب كنقطة انطلاق للسلع الأمريكية إلى الأسواق المغاربية"[3].

في سياقٍ آخر، برزت فرنسا كأحد أهم الشركاء التجاريين لدول المغرب العربي، مما يعكس تصاعد حالة التنافس بين الجانبين الفرنسي والأمريكي. حيث عبَّر وزير التجارة الأمريكي الأسبق، روين براون، أثناء زيارته لداكار عام 1995 عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التفريط في أي سوق إفريقية تقليدية لصالح الدول الأوروبية[4].

من جهةٍ أخرى، سجلت المبادلات التجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً، بدءاً من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالصين، خاصةً بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. وقد شهدت الصادرات الصينية إلى المنطقة تسارعاً ملحوظاً خلال الفترة بين 2003و2007، بمعدل وصل إلى نحو 13 مليار دولار، لتصل بحلول عام 2012 إلى حوالي 31 بليون دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بعشرات الأضعاف، أما الصادرات الصينية إلى إفريقيا الشمالية فقد ارتفعت من 1.4 بليون دولار إلى 20.5 بليون دولار، بينما بلغت الواردات الصينية من دول المنطقة من 213 مليون دولار، إلى 10.7 بليون دولار خلال الفترة بين عامي 2000و2012. من خلال هذه المعطيات، يتضح أن إجمالي صادرات الصين إلى شمال إفريقيا تجاوز بنسبةٍ كبيرة وارداتها، مما يجعل المنطقة سوقاً متناميةً للمنتجات الصينية، التي تشمل الآلات ومعدات النقل، والسلع والمواد المصنعة، والمواد الغذائية. ذلك بفضل المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين مثل الإعفاء من

---

[1]– حمدان، محمد الطيب، (د.ت)، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد لخضر، بسكرة، ص61.

[2]– كاية، (2010–2011)، ص132.

[3]–حمدان، (د.ت)، ص85.

[4]–حمدان، (د.ت)، ص85.

رسوم الاستيراد، الأمر الذي يسهم في تشجيع التبادل التجاري بين الجانبين، على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية، التي لا توفر مثل هذه الفرص، مما يسهم بالتالي في تراجع العلاقات التجارية مع تلك الدول لصالح الصين[1].

2-الاستثمارات والأسواق:

2-1-الاستثمارات:

شكلت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة وأسواقها الكبيرة، وبما تمتلكه من ثروات طبيعية ومعدنية متنوعة، نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوربي ولا سيما فرنسا وبريطانيا. هذه الدول التي أدت دوراً بارزاً في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية من خلال توسيع استثماراتها وفتح الأسواق الإفريقية أمام صادراتها. وتُعد الاستثمارات دافعاً مهماً للقوى الدولية في توجهاتها نحو إفريقيا، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث يعتبر الاستثمار بمثابة مدخلٍ لتعزيز علاقاتهما وتثبيت نفوذهما داخل القارة.

تحتل الاستثمارات الفرنسية في القارة الإفريقية مكانةً هامة، حيث تشكل حوالي 50% من إجمالي استثماراتها[2]. وتعمل فرنسا على زيادة التعاون مع المهاجرين الأفارقة المقيمين لديها، بهدف إنشاء شركات جديدة ورفع معدل الاستثمارات الفرنسية في بلدانهم، مما يسهم في تنمية الاقتصاد الإفريقي[3].

على الرغم من أنَّ فرنسا قد فقدت جزءاً كبيراً من نفوذها أمام منافسة الشركات الصينية والأمريكية، فإنها سعت خلال السنوات الأخيرة إلى تحويل هذه المنافسة إلى شراكة. على سبيل المثال، في أيلول 2011، وقعت اوغندا عقوداً للتنقيب عن النفط في حوض بحيرة ألبرت، حيث شاركت فيها شركة توتال الفرنسية مع شركتين صينية وأيرلندية. واستناداً على ما سبق، فإنَّ فرنسا تُظهر دعماً سياسياً لمصالح شركاتها في مواجهة منافسة الشركات الأخرى. ففي آذار 2009، زار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر برفقة الرئيس التنفيذي لشركة أريفا لتأمين حصول الشركة على عقودٍ جديدة. وبعد حوالي شهرين، زار رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيلون نيجيريا، حيث اقترح تقديم دعم عسكري للحكومة النيجيرية لمواجهة المتمردين في دلتا النيجر. وفي زيارة هولاند الأخيرة إلى نيجيريا، كان معه عشرين ممثلاً عن شركاتٍ فرنسية. وفي ذلك دليل واضح

---

[1]-قوادرة، (2018)، ص23-24.

[2]-توفيق، (2014)، ص29.

[3]-جهاد، (2021)، ص88.

على ربط الأدوات الدبلوماسية والعسكرية بالأدوات الاقتصادية، مما يعكس صعوبة الفصل بينها في سياسة فرنسيا تجاه إفريقيا[1].

في سياق التنافس الدولي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل مبادرتها النمو والفرص من زيادة حجم استثماراتها المباشرة في القارة الإفريقية، حيث تجاوزت في استثماراتها جنوب إفريقيا لتأخذ بالتوسع حتى شملت مختلف دول القارة الإفريقية، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً لأكثر من 37% من مجموع الاستثمارات المقدمة لإفريقيا خلال الفترة من 1996 إلى 2000، تلتها فرنسا بنسبة 18%، وبريطانيا بنسبة 13%[2].

لتشهد السنوات التالية تطوراً ملحوظاً لصالح نمو الاستثمارات الصينية، التي تمكنت بفضل سياستها التوسع نحو الخارج من دخول الأسواق الإفريقية، ووفقاً لوزارة التجارة الصينية استثمرت الصين مبلغ قدره 2.1 مليار دولار في إفريقيا عام 2010، وبحلول نهاية عام 2011 بلغ صافي الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 14.7 مليار دولار، وذلك يمثل قفزة بنسبة 60% عن عام 2009[3]، وبذلك أصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمار الصيني، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى نحو 53 مليار دولار، مقابل مستوياتٍ ثابتة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت أكثر الدول المستفيدة من الاستثمارات الصينية هي جنوب إفريقيا بنسبة 6.5 مليار دولار، والكونغو 3.5 مليار دولار، والجزائر 2.5 مليار دولار، نيجيريا 2.5 مليار دولار، زامبيا 2.5 مليار دولار، وزيمبابوي 1.8 مليار دولار، ما جعل الصين تتحول إلى أكبر مستثمر أجنبي في القارة الإفريقية متفوقةً على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التي طالما احتلت المرتبة الأولى في الاستثمارات الإفريقية[4].

كانت زيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا جزءاً من الأولويات التي تمَّ التعهد بها خلال قمة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في بكين عام 2012، وأدت إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني–الإفريقي من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في إفريقيا، وبنهاية عام 2012، وافق الصندوق على استثمار 2.385 مليار دولار في 61 مشروعاً في 30 دولةٍ إفريقية، إضافةً لاستثماراتٍ سابقة بلغت 1.806 مليار دولار في 53 مشروعاً، وهكذا

---

[1]–توفيق، (2014)، ص30.

[2]-Hormeku Tetteh, **US Africa trade policy: In Whose interest**?, African Agenda, WWW.developmentgap.org\afpolicy.html.

[3]–عبدالعليم، لبنى غريب، ومجموعة مؤلفين، (2023)، **السياسة الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة**، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، العدد الثاني، جامعة السويس، ص322–323.

[4]–نيصافي، مروة علي، (2022–2023)، **التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية بعد العام 2000**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ص108.

شهدت الاستثمارات الصينية الخارجية في إفريقيا نمواً ملحوظاً من 9.33 مليار عام 2009، إلى 21.23 مليار عام 2013، أي بزيادة تقدر بنحو 200%[1].

لقيت الاستثمارات الصينية ترحيباً أكبر من الاستثمارات الأوروبية والأمريكية في العد من دول القارة، لما تتميز به الاستثمارات الصينية من انخفاض تكلفتها وتركيزها على المناطق التي تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، كما هو الحال في السودان، وذلك لكسب ثقة هذه الدول في الوقت الذي لا تستطيع فيه الشركات الغربية المخاطرة بذلك[2].

علاوةً على ذلك، استطاعت الصين تعزيز وجودها الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس) لتصبح شريكاً تجارياً مهماً ومستثمراً رئيسياً في قطاعاتٍ مختلفة. وتركزت استثماراتها في الدول الغنية بمصادر الطاقة كالجزائر وليبيا، لتصل استثماراتها إلى نحو 15% من مجموع الاستثمارات الصينية في كامل إفريقيا، بعد أن كانت النسبة لا تتعدى 10% عام 2003. متجاوزةً في استثماراتها قطاع الطاقة ليشمل البنى التحتية والصناعة والتجارة[3]. ومنذ عام 2013 أصبحت الصين أقوى شريك اقتصادي لدول الشمال الإفريقي، وتحظى الجزائر بالنسبة الأكبر من تلك الاستثمارات. حيث حصلت على عقود بناءٍ بقيمة 20 مليار دولار أمريكي، وترتقي العلاقات الصينية–الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألف عامل صيني بمختلف المجالات الطاقة والبناء والري والتكنولوجيا موزعين على أكثر من 50 شركة صينية[4].

تراهن الصين في استراتيجياتها الخارجية على تحقيق شراكاتٍ تجارية واستثمارية في إفريقيا لتعزيز فرص نموها الاقتصادي، مما من شأنه تعزيز موقعها كقوة اقتصادية عالمية. وهذا ما نلاحظه من خلال تفوقها في حجم التبادل التجاري، حيث استطاعت توسيع استثماراتها لتشمل معظم دول القارة، مما يعكس التوجه الاستراتيجي للصين الرامي إلى الربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا ضمن مبادرة الحزام والطريق، حيث احتلت إفريقيا موقعاً مهما فيها، هذه المبادرة التي أدت إلى تجديد المخاوف الأمريكية من محاولات الصين توسيع هيمنتها الاقتصادية والتجارية، وتطويق الهيمنة الأمريكية.

في ظل تواجد القوى الدولية والإقليمية الأخرى المنافسة في إفريقيا، سعت روسيا إلى تعزيز استثماراتها كجزءٍ من استراتيجيتها لإعادة الهيمنة الجيوسياسية في القارة. على الرغم من أنَّ حجم التجارة بين روسيا ودول إفريقيا لا

---

[1]–العطري، (2019–2020)، ص195.

[2]–العامري، (د.ت)، ص130.

[3]–قوادرة، (2018–2019)، ص94.

[4]–الحبيب، (2014)، ص6.

يتجاوز 3 مليار دولار سنوياً، إلا أن كبرى الشركات الروسية تتواجد في مختلف دول القارة الإفريقية، وتنفق ما يقارب 5 مليارات دولار خلال الأعوام 2000 و2007[1].

من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ اليابان، برغم كونها دولة صناعية، لم تتمكن من منافسة الصين في مجالات التجارة والاستثمار في إفريقيا، حيث اقتصرت استثماراتها المباشرة على قطاع الطاقة وبعض الموارد الاستخراجية[2]، إذ بلغ إجمالي استثمارات اليابان في إفريقيا حتى عام 2001 ما قيمته خمس مليارات دولار، لتشهد اليابان تراجعاً في حجم استثماراتها في إفريقيا بعد عام 2002 لتصل إلى 1.23 مليار دولار[3].

2-2-الأسواق:

شكل كبر حجم السوق الإفريقية عامل جذبٍ رئيسي للقوى الدولية المتنافسة، حيث تُعد الأسواق الإفريقية من بين الأكبر على مستوى العالم، وتتميز بقدرةٍ شرائية تقدر بنحو 700 مليون مستهلك. ومن جهةٍ أخرى، كانت هذه الأسواق مجالاً خصباً لتصريف المنتجات الصناعية للقوى الدولية[4]. فضلاً عن ذلك تحولت إفريقيا، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وتحديداً فرنسا، ثاني أكبر سوقٍ لصادراتها بعد أوروبا، حيث استوعبت في عام 1998 ما يقارب 15.9 مليار دولار أمريكي من الصادرات الفرنسية، ما يشكل40% من الفائض التجاري الفرنسي، إضافةً لتواجد نحو 77% من شركاتها التي تحقق أرباحاً كبيرة في مختلف الدول الإفريقية[5]. فإفريقيا لا تزال المنطقة الوحيدة التي تجمعها مع فرنسا علاقات قوية في مختلف المجالات. حيث تسعى فرنسا من خلال استراتيجيتها الإفريقية إلى توسيع شبكة علاقاتها، متجاوزةً بذلك مناطق نفوذها التقليدية لتشمل دولاً جديدة[6].

على الجانب الآخر، أصبح تأمين الأسواق الإفريقية والنفط الإفريقي ضرورة ملحة للاقتصاد الأمريكي. تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تنافسية تجاه فرنسا تسعى من خلالها لفتح الأسواق الإفريقية أمام منتجاتها. تجسدت هذه السياسة في التصريحات التي أدلى بها وزير التجارة الأمريكي السابق خلال زيارته لبعض الدول الإفريقية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى القارة في منتصف عام 1998، حيث أكد أن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وأنَّ لديها إمكانياتٍ كبيرة وفرصٍ واعدة[7].

استناداً إلى ذلك، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً استراتيجية تتمثل في توسيع نفوذها الاقتصادي في مختلف الدول الإفريقية، مستخدمةً شعار "للتجارة لا للمساعدات" كوسيلٍ لتعزيز لازدهار في إفريقيا. وبذلك تمَّ

---

[1]-الأمين وأبو درنة، (2021)، ص198.

[2]-المدني، (2016)، ص165

[3]-الدهري، (د.ت)، ص123.

[4]-برد، (2016)، ص58.

[5]-غازلي، (2015)، ص460.

[6]-عبدالله، (2015)، ص106.

[7]-**التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007**، (2007)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ص78.

فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الإفريقية، شرط التزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي والتوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي، بما يخدم المصالح والأهداف الأمريكية[1].

في سياق تنافسها مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تنظر الصين إلى إفريقيا بوصفها تمثل سوقاً تصديرية لمنتجاتها، ووجهةً رئيسية لاستثماراتها التي شهدت توسعاً منذ بداية الألفية الثالثة. حيث تعاني الأسواق الصينية من عجزٍ تمثل في عدم القدرة على استيعاب انتاجها الضخم، صاحبة طفرة كبيرة في الاقتصاد الصيني، الأمر الذي جعل من القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة واحدةً من أهم المناطق التي شهدت توسعاً في حجم الصادرات الصينية[2]، التي اكتسحت الأسواق الإفريقية، وحولتها إلى سوقٍ لتصريف البضائع الصينية، ففي عام 2002 استحوذت الصين على نصف الأسواق الإفريقية، لتصبح الشريك التجاري الثاني للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، متفوقةً على فرنسا. ليشهد عام 2013 قفزة نوعية في حجم التبادل التجاري الثنائي قدِّر بنحو 200 مليار دولار[3]. في الوقت نفسه توسعت الشركات الصينية الصغرى والمتوسطة في الأسواق الإفريقية، حيث قدمت منتجات استهلاكية منخفضة التكلفة، مقارنةً بالسلع الأوروبية والأمريكية، مما أدى إلى افتتاح العديد من مراكز التسوق في دولٍ مختلفة مثل نيجيريا وناميبيا وبوتسوانا ونيجيريا وأنغولا وجنوب إفريقيا[4].

تمكنت الصين من تعزيز روابطها التجارية بفضل سياستها القائمة على احترام خصوصيات الدول الإفريقية الثقافية والاجتماعية والسياسية، وتعاملها معهم على أساس المصلحة المتبادلة والمساواة دون التدخل في شؤونهم الداخلية، رافعةً شعار Business is business مما ساعد على تشجيع الدول الإفريقية على استيراد المنتجات الصينية، وفتح أسواقها أمامها، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا، تليها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[5].

على النقيض من ذلك، كانت العلاقات التجارية بين روسيا وإفريقيا ضعيفة مقارنةً بكل من الصين مقارنةً بالعلاقات الصينية والأوروبية، رغم تصريحات روسيا حول أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة، وقد أقر نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، في خطابٍ له عام 2013، بوجود تقصير من جانبِ روسيا في القدرة على التصدير الواسع لإفريقيا، والنفاذ إلى أسواقها، رغم تفوقها على الصين في حجم مبيعات الأسلحة[6].

---

[1]–الدومة صلاح الدين عبد الرحمن، (2004)، **التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا**، مقال ضمن ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ص88.

[2]–غازلي، (2015)، ص440.

[3]–الأمين وأبو درنة، (2021)، ص191.

[4]–آلدن، (2009)، ص70–71.

[5]–اياد عبد الكريم مجيد واسراء جياد، (2009)، **توجهات السياسة الصينية في إفريقيا جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً**، *مجلة قضايا سياسية*، جامعة النهرين، مج3، العدد18، ص237–239.

[6]–السعدي، سعد عبيد علوان، (2019)، ص138.

يمكن القول إن اتساع السوق الاستهلاكية في الدول الإفريقية، وضعف قاعدتها الانتاجية، جعلها وجهة مفضلة لمنتجات الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والدول الصاعدة كالصين، حيث سعت تلك الدول إلى تحويل الأسواق الافريقية إلى سوق لتصريف منتجاتها، وتقوية علاقاتها التجارية، مما يتيح لها الحصول على مزيدٍ من الامتيازات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات خاصةً في قطاع الطاقة الذي يُعدّ من أهم القطاعات لنمو اقتصادها. لذا، ستظل القارة الإفريقية، بما تمتلكه من موارد وأسواق محور اهتمام وتقاطع السياسات الدولية لمختلف الفواعل الدولية.

3-المساعدات والقروض:

في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة، شكلت مسألة تقديم المساعدات والقروض، كأداة في التأثير وجذب الدول الإفريقية، تمثلت في زيادة نشاط مؤسسات التمويل والاقراض الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من جانبها، سعت النخب الإفريقية للاستفادة من الفرص التي يوفرها المجتمع الدولي، حيث أبدت العديد من الدول الإفريقية ترحيباً بالمشاركة الاقتصادية مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

تعد المساعدات الخارجية، التي تقدم للدول الإفريقية على شكل قروضٍ بفوائدٍ أو بدونها، عاملاً مهماً في قوية اقتصادها، وتأتي فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي. وقد ارتبطت هذه المساعدات بالتبعية الاقتصادية للسوق العالمية، وجعلت اقتصادها متأثراً بتقلبات هذا السوق، وبالرغم من ذلك تمكنت الدول الإفريقية من خلال تلك المساعدات تحقيق أرباحٍ كبيرة[2].

تُعدّ فرنسا من أهم الدول المقدمة للمنح والمساعدات لدول القارة، إذ بلغت مساعداتها المقدمة للدول الإفريقية بداية الألفية الثالثة ما يقارب الـ 3.1 مليار دولار، ما يشكل 64% من الناتج الاجمالي الفرنسي. وأكدت فرنسا أنَّ هدفها من هذه المساعدات هو تعزيز التنمية في القارة وتقوية حضورها على المستوى الدولي[3].

فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، شكلت المساعدات الخارجية الأمريكية أداةً رئيسية في سياستها تجاه إفريقيا. فقد شهد عام 2003 زيادة حجم المساعدات الأمريكية، حيث قدرت بأكثر من 4.6 مليار دولار من مساعدات التنمية الخارجية المخصصة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وحدها[4]. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات للسودان الذي يعاني من مشاكل وحروبٍ داخلية، بحيث بلغت هذه المساعدات نحو

---

[1]-عبد الرزاق، بشير، (د.ت)، ص277.

[2]-الاسطى، (2007)، ص158.

[3]-علي، (2021)، ص88.

[4]-فيروز، (2010-2011)، ص129.

460 مليون دولار عام 2009[1]. وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من ذلك حيث ضاعف من حجم المعونات والمساعدات المقدمة للدول التي تتبنى إصلاحاتٍ سياسية، واقتصادية، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات، لا يعني الغاء المساعدات الأمريكية المقدمة لدول القارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي[2].

من ناحيةٍ أخرى، تعتبر المساعدات الاقتصادية أحد أهم الوسائل الاقتصادية التي راهنت عليها الصين في تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث تُعدّ إفريقيا الوجهة الأكبر للمساعداتِ الإنمائية المقدمة من الصين، التي تقدر بنحو 44% ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي، من مجموع مساعداتها[3].

وخلال الفترة بين عامي 2004و2005، قدمت الصين مساعداتٍ مالية لنحو 46 دولة إفريقية، بلغت 1.69 مليار دولار، وكان لهذا الدعم أثرٌ بالغٌ في تسهيل دخول السلع الافريقية إلى الأسواق الصينية دون رسومٍ جمركية، في إطار اعتماد قائمة من السلع المتبادلة، لتحقيق المنفعة المتبادلة التي أصبحت ركيزةً أساسية في علاقات الصين مع الدول الإفريقية، وبالتالي، سمحت الصين للدول الإفريقية بتنويع مبادلاتها التجارية معها، وخلال عام 2010 وحده وقعت الصين نحو 5594 عقداً بقيمة تجاوزت الـ 7 مليارات دولار، كمساعداتٍ تقنية لدول القارة[4]. وكانت السودان قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المتلقية للمساعدات الصينية، منذ عام 2005، حيث بلغت هذه المساعدات حوالي 2.7 مليار دولار، تمثلت في شكل قروضٍ، سواء كانت بدون فوائدٍ أو في إطار مشاريعٍ تجارية. تليها كل من الجزائر وأنغولا ونيجيريا ومصر، وتعتبر هذه الدول من الدول النفطية، لذا تحظى على النصيب الأكبر من إجمالي المساعدات الصينية، بنسبة 68%[5].

يهدف البرنامج الصيني للمساعدات إلى تدعيم نمو اقتصادها، من خلال بناء علاقاتٍ اقتصادية وسياسية مع الدول المتلقية، وتسهيل وصول المنتجات الصينية إلى أسواق تلك الدول. إضافةً إلى محاولة ربط هذه القروض بشروطٍ معينة بحيث تتمكن من خلالها من الحصول على نسبة كبيرة من المشاريع المرتبطة بتلك القروض، مما يعود بالفائدة على الشركات الصينية العاملة في إفريقيا[6].

---

[1]–زيغم، (2016–2017)، ص333.

[2]–لحسناوي، حسن، (د.ت)، **التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص108–109.

[3]–آلدن، (2009)، ص37.

[4] -Wang، B، A. (2010)، **China-Africa political and Economic Relation in the 21st Century: an Analysis of Chinas New Involvement into Africa**. China: Jilin University, p74.

[5]–علي، عبدالله علي، (2006)، **العلاقات السودانية الصينية، التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ص192.

[6]–حسن، حمدي عبدالرحمن، (2007)، **العلاقات الصينية–الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟**، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 172، فبراير، ص15–16.

ومع ذلك لا يمكن انكار الدور الكبير الذي تؤديه المساعدات الصينية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في القارة الإفريقية. ومن ثمَّ فإنَّ سياسة المساعدات الصينية أثارت قلق الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للتسهيلات التي تقدمها الصين لدول القارة في مجال المساعدات، التي تقدم دون شروطٍ سياسية. إذ ترفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية بمعايير حقوق الإنسان أو الديمقراطية، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

منذ التسعينيات كانت اليابان تسعى لإنشاء علاقاتٍ مميزة مع إفريقيا، إذ تعتبر اليابان اليوم ثاني أهم مانح للمساعدات في العالم، وأحد أهم المانحين للمساعدات الدولية لإفريقيا، والتي هدفت من خلالها إلى دعم التنمية في القارة الإفريقية، حيث بلغ اجمالي المساعدات اليابانية في الفترة بين 1994و2000، نحو 600 مليون دولار، احتلت إفريقيا جنوب الصحراء على نسبة 31% من جملة هذه المساعدات[2].

بعد عام 2001، شهدت المساعدات اليابانية ارتفاعاً ملحوظاً، وتنوعت ما بين قروضٍ ومنحٍ ومساعداتٍ فنية، استفادت منها ثلاثين دولة إفريقية، حيث قدرت تلك المساعدات بنحو 8547 مليون ين، ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي، وتركزت مجملها في مجال تطوير البنى التحتية، ومن أهم الدول المستفيدة منها، غانا وكينيا وتنزانيا وتونس والمغرب ونيجيريا والسودان وملاوي[3].

بالنسبة لروسيا، فإنها وقعت في عام 2007، على 37 مذكرة تعاون مع دول إفريقية تتعلق بتقديم مساعداتٍ اقتصادية، تركزت بشكلٍ رئيسي في مجالي السلاح والتكنولوجيا[4].

شكلت المساعدات الدولية باختلاف أهدافها مدخلاً للقوى الدولية المتنافسة في القارة الإفريقية، لتقوية حضورها الاقتصادي وتعزيز استثماراتها في القارة الإفريقية، ووسيلة لكسب ثقة الشعوب الإفريقية.

رابعاً: التنافس في مجال الهيمنة وبسط النفوذ:

تجاوزت السياسة الخارجية للدول الكبرى إلى ما هو أبعد من مجرد تأمين مصادر الطاقة وإمداداتها، لتتجه نحو بناءِ استراتيجياتٍ تضمن من خلالها الهيمنة على العالم. وقد أسفرت نتائج الحرب الباردة وما نجم عنها من تغيراتٍ دولية عن تشكيل استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تأثرت بشكلٍ بسياقات العلاقات

---

[1]–كشكول، (2014)، ص92.

[2]–ابو العينين، محمود، (1997)، **افريقيا وتطور النظام الدولي**، الموسوعة الإفريقية، مج5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص90

[3]–لحسناوي، (د.ت)، ص124.

[4]–السعدي، (2019)، ص138.

الدولية. ويرى المحللون أن هذه الهيمنة لا يمكن تحقيقها دون السيطرة على عصب الاقتصاد العالمي وهو النفط[1]. وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأدوات ذات التأثير، دون اللجوء إلى استخدام وسائل العنف.

تعد فترة خمسينيات وستينيات القرن العشرين وما نجم عنها من تطورات في المشهد الإفريقي الداخلي، وذلك مع بروز حركات التحرر والاستقلال عن الاستعمار الأوروبي، فترة حرجة بالنسبة لأوروبا أدت إلى تراجع نفوذها في أهم مستعمراتها الإفريقية والتي كانت تسيطر عليها لأكثر من قرن من الزمن. وذلك مع تحول القارة إلى ساحة تنافس بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مع استمرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمصالح القوى الغربية في إفريقيا، التي لم تفقد أهميتها بالنسبة لهذه القوى، وخاصةً لفرنسا؛ وباتت تراقب الوضع الداخلي في إفريقيا في ظل الصراع الثنائي في مناطق نفوذها[2].

هناك توافقٌ عام في معظم الأبحاث والدراسات على أنَّ القارة الإفريقية تعرضت لمرحلةٍ من التهميش الدولي، وخصوصاً الأمريكي، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي. لقد اتجاه في أدبيات العلاقات الدولية يشير إلى أنَّ القارة الإفريقية لم تعد تحتل مكانة بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهو ما يتجلى في التراجع الواضح في حجم المساعدات المقدمة للدول الإفريقية. هذا بالإضافة إلى أنَّ الولايات المتحدة تبنت سياسة ربط المعونات بشروطٍ سياسية كالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، هذه السياسة التي عرفت بالمشروطية السياسية[3]. وبذلك فإنَّ هذه المرحلة تمثل فترة تراجع الأهمية الجيوسياسية والعسكرية للقارة الإفريقية[4].

دخلت القارة الإفريقية في إطار سياسة الهيمنة التي تنتهجها القوى الكبرى المتنافسة على النفوذ، وخاصةً في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية كالنفط والمعادن، منذ منتصف التسعينيات، مع دخول قوى دولية جديدة كالصين، مما زاد من أهميتها في الحسابات الاستراتيجية للفواعل الدولية سعياً لتحقيق توازن القوى، والحفاظ على مكانتها الدولية[5]. وقد تجلّت مظاهر هذا التنافس الدولي بشكلٍ ملحوظ بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

وفي هذا السياق، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة، ارتكزت على تطوير المصالح الاقتصادية على حساب الاعتبارات العسكرية، حيث شكل التدخل الأمريكي في أحداث الصومال 1993 بدايةً

---

[1]–صيفاوي، فضة، (2014–2015)، **الأمن الجيوطاقوي في التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص44.

[2]– مبارك، (2023)، ص61.

[3]–غازلي، (2015)، ص204.

[4]–ارتبطت فترة تهميش القارة الإفريقية بمجريات الأحداث الدولية، التي شغلت حيزاً مهماً في السياسة الأمريكية كحرب الخليج في الشرق الأوسط، إضافةً إلى انصراف الدول الأوروبية والأمريكية للاهتمام بدول أوروبا الشرقية، فضلاً عن تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية المسلحة في القارة الإفريقية والتي زادت من استبعاد القارة وأهميتها في النظام العالمي، وأصبح ينظر إليها بأنها مركز للعنف المسلح.

[5]–رعاش، (2017–2018)، ص67.

للعودة الأمريكية إلى القارة الإفريقية، رغم فشل العملية العسكرية وأدت إلى انسحاب القوات الأمريكية[1]. إلا أنها ساهمت في إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها بوصفها قوة عسكرية، وعليها أن تفرض نفسها على الساحة الدولية بوسائل متعددة[2]. وعليه، أصبحت القارة الإفريقية هدفاً معلناً في الاستراتيجية الأمريكية التوسعية، حيث تم الإعلان في 21 أيلول 1993 عن أنموذج توجه أمريكي جديد يعتمد سياسة التوسع بدلاً من الاحتواء الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة ويشمل التوسع القارة الإفريقية[3] التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار، وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية ما يتيح لها توسيع استثماراتها الخارجية، وفتح الأسواق الإفريقية أمام السلع الأمريكية[4].

بناءً على ما سبق، وضعت إدارة كلينتون مبادئها الأساسية التي تحكم توجهاتها العالمية، وخاصةً تجاه إفريقيا، وقد تمحورت هذه المبادئ حول إيجاد حلول سياسية للمشاكلات الإفريقية، والتقليل من التدخل العسكري المباشر، والعمل على إدماج إفريقيا في دوائر الاقتصاد الأمريكي كأساس للدبلوماسية التجارية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد تجسد اهتمام إدارة كلينتون بالقارة الإفريقية من خلال تكثيف الرئيس لزياراته الرسمية لدول إفريقية عدة خلال فترة رئاسته بين عامي 1998و2000، واتباع استراتيجية جديدة لإيجاد تسوية للنزاعات الإفريقية مثل النزاع في موزمبيق(1990–1992) وراوندا (1990–1994)، مع تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات والمعونات للدول الإفريقية[5].

اكتسبت القارة الإفريقية أهمية متزايدة في السياسة الأمريكية التوسعية، بعد الهجمات التي استهدفتها في 11 أيلول 2001، والتي كانت دافعاً لتغيير السياسة الأمريكية ودفعتها لتبني نمطاً جديداً في توجهاتها يقوم على استخدام القوة العسكرية لمكافحة الإرهاب. وقد انطلقت إدارة الرئيس جورج بوش في حملتها على ما أسمته "الحرب على الإرهاب" في جميع أنحاء العالم، في أي مكان وزمان، مما منح الولايات المتحدة الأمريكية المبرر المقنع للتدخل في إفريقيا. حيث طلبت من الدول الإفريقية التعاون معها في حربها ضد الإرهاب، والتي لبت دعوتها دون استثناء فكان نتيجة ذلك مزيداً من السيطرة الأمريكية على إفريقيا وتزايد التدخل في الشؤون الداخلية

---

[1]–غازلي، (2015)، ص210.

[2]–العيد، دحماني، (2020)، **الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2019**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج4، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص979.

[3]–البلولة، عبد المنعم علي أحمد، (2015)، **التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، ص139.

[4]–عبد الرحمن، حمدي، (1998)، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ص51.

[5]–غازلي، (2015)، ص213.

للدول الإفريقية[1]. التي كانت ولا تزال تضم العديد من بؤر التوتر المهددة للأمن والسلم الدوليين من نزاعات وصراعات وحروب، دفعت القوى الدولية لاستغلالها للتدخل بحجة حفظ الأمن والسلم الدوليين.

بناءً على ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عسكرية شاملة، من خلال توظيف مجموعة من الآليات بدءاً بآلية الاحتواء ومن ثمَّ الردع، ضد أي تحركاتٍ تهدد مصالحها وأمنها القومي. وانتهاءً بالدخول في حروبٍ لحماية مصالحها وإثبات مكانتها ودورها في النظام الدولي. ومن ثمَّ كانت القارة الإفريقية بمساحتها الواسعة المكان الأنسب لتنفيذ استراتيجيتها تلك، مما أسفر عن مزيدٍ من الهيمنة الأمريكية على إفريقيا من خلال بسط نفوذها على المناطق الحيوية التي اكتسبت بعداً استراتيجياً مهماً في سياستها الخارجية[2]. من خلال السعي لإزاحة حلفائها الغربيين وتعزيز نفوذها في المناطق التي كانت مناطق نفوذٍ أوروبية، من خلال توسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية، كما في جيبوتي. هذا التوسع الأمريكي شكل مصدر قلق وخطر لفرنسا الدولة الاستعمارية ذات النفوذ التقليدي خاصة بعد أن اخترقت الولايات المتحدة الأمريكية الحاجز الأوروبي في إفريقيا عبر الادعاء بوجود خلايا نشطة لتنظيم القاعدة في أهم مناطق التواجد الأوروبي. وذلك لتتمكن من لعب دورٍ مهم في القارة الإفريقية وإضفاء الشرعية لتواجدها العسكري[3].

الأمر الذي دفع فرنسا الدولة التي تعد إفريقيا منطقة نفوذ لا يمكن التخلي عنها، إلى استعادة مكانتها ونفوذها في القارة الإفريقية والحد من النشاط الأمريكي المتزايد، حيث أكد أحد المسؤولين الفرنسيين أثناء القمة الفرنسية–الإفريقية في بوركينافاسو عام 1998 "أن من غير المطروح بالنسبة لفرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في إفريقيا"، مؤكداً بأنَّ القارة الإفريقية تعد المنطقة الوحيدة التي لا تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها" أي أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تذكر فرنسا فيها دائماً أنها ما تزال قوة عالمية عظمى بالرغم من تراجع دورها فيها خلال فترة الحرب الباردة[4]. مما جعل فرنسا في مواجهة الهيمنة الأمريكية العالمية ودفعها إلى إعادة تكثيف وجودها في القارة للتصدي للتوسع الأمريكي، مستخدمةً كل إمكانياتها وأدواتها ولا سيما الأداة الثقافية، حيث ترتكز فرنسا على عامل اللغة والثقافة لاستعادة نفوذها في القارة وحماية مصالحها، وذلك بإقامة أكبر تجمع سياسي في العالم يضم الدول الفرانكفونية، التي تعد مناطق نفوذ تاريخية لها، كما عمدت إلى توظيف مجموعة من الأدوات الاقتصادية لجذب المزيد من الدول الإفريقية الأخرى إلى هذا التجمع، من خلال زيادة المعونات

---

[1]–العبيدي، (2012)، ص154.

[2]–محياوي، (2021–2022)، ص122.

[3]–البلولة، (2015)، ص145.

[4]–البلولة، (2015)، ص149–150.

والقروض والتبادل التجاري وتوسيع استثماراتها في العديد من دول القارة، مما يسهم في الحد من التوسع الأمريكي[1].

وعلى ضوء ما تقدم كانت فرنسا لا تزال أولى الدول المصدرة لمنتجاتها، خاصةً نحو دول غرب إفريقيا، حيث تتجاوز حصتها من صادرات هذه الدول 21%، وبذلك فهي تسبق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، رغم انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي بمعدل 50% عام 1994[2]. كما تمكنت فرنسا من استعادة نفوذها في القارة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة، كما يتضح في حالة راوندا عام 1994، وكذلك في مالي 2013. هذه التدخلات التي أدت إلى بروز الاختلاف في المواقف الفرنسية والأمريكية فيما يتعلق بإعادة تشكيل التوازن الاقليمي في القارة[3].

على الرغم من التنافس الواضح بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في بعض مناطق القارة، إلا أنه ثمة هناك تعاون في مواقفهما تجاه بعض القضايا الإفريقية، حيث أدركت فرنسا عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد، لذلك لجأت إلى محاولة التقاسم الودي للنفوذ في مناطق القارة. وذلك بعد أن تراجع نفوذها في الكونغو الديمقراطية لصالح الشركات الأمريكية التي تسعى لتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها. ونلمس نوعاً من التنسيق والتعاون الأمريكي–الفرنسي كما حدث بعد التورط الأمريكي في الصومال 1992، والتورط الفرنسي في أزمة راوندا، حيث اتفق الطرفان على ضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة والاكتفاء بتقديم الدعم للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لتنسيق الجهود الدولية[4]. وفي هذا السياق، تتعاون فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ عملياتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي. خلال زيارة الرئيس الفرنسي هولاند إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرَّح الرئيسان الأمريكي والفرنسي أن البلدين يتعاونان في جهود ما يعرف بمكافحة الإرهاب، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم اللوجستي والاستخباراتي لقوات فرنسا والاتحاد الإفريقي في مالي[5].

في خضم هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، تمكنت الصين من التواجد بقوة وفرض نفوذها في مختلف دول القارة، وقد قوبل هذا الوجود بترحيب من بعض القادة الأفارقة الذين وجدوا في السياسة الصينية ما يتماشى مع طموحاتهم وتطلعاتهم، من خلال مبادئها التي تتمحور حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم ربط الاستثمارات بشروطٍ مسبقة، وعدم فرض أي ايديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمركة والفرنسة. وبذلك أصبحت الصين شريكاً مقبولاً بالنسبة للدول الإفريقية التي عانت من الاستعمار

---

[1]–الأسطى، (2007)، ص110–111.

[2]–الاسطى، (2007)، ص111.

[3]–جداي، وزبطاي، (2020)، ص88.

[4]–عبد الرحمن، حمدي، (2005)، **سياسات التنافس الدولي في إفريقيا**، قراءات سياسية، عدد2، سبتمبر، ص58.

[5]–توفيق، (2014)، ص32.

الأوروبي، وفي الوقت ذاته، أدركت الصين أنَّ إفريقيا تمثل مجالاً خصباً لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، نظراً لاعتبارها أحد أهم وأغنى أقاليم العالم الجيوسياسية، والتي تحقق لها نمواً اقتصادياً من خلال مواردها الطاقوية وفرص الاستثمار فيها[1].

مع التراجع النسبي لنفوذ الدول الأوروبية في إفريقيا أصبحت الصين اليوم المنافس الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، خاصةً في السودان، حيث النفط ونفط دارفور وتشاد، فالصين في استراتيجيتها الافريقية تسعى للتصدي للهيمنة الغربية، وبهذا الصدد صرّح رئيس الوزراء الصيني السابق، ون جياباو، خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أديس أبابا عام 2003، بأن الغرض من الاستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقاتٍ أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية، حيث صرح قائلاً: إنَّ الهيمنة الغربية بدأت تبرز رأسها القبيح"[2].

بذلك اتجهت الصين إلى اعتماد سياسة توسعية تهدف إلى إحداث توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر البحث عن حلفاء لها في إفريقيا بعيداً عن النمط الأمريكي في التعامل الدولي، الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على استخدام القوة العسكرية[3]. حيث تبنت الصين نمطاً جديداً من أنماط تفعيل علاقاتها مع إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون وعقد مزيدٍ من الصفقات بين الطرفين بهدف كسب ثقة الدول الإفريقية[4].

من جهةٍ أخرى، وبغيةَ تحقيق توازن في النفوذ الدولي ولا سيما في غرب إفريقيا والساحل والصحراء، عمدت بكين إلى تفعيل دورها في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، بهدف اثبات أنها دولة كبرى يمكن أن تمارس نفوذها الفعال، وذلك لما تتمتع به من قوة اقتصادية هائلة. جعلها تعمل على تعزيز تواجدها البحري في الممرات المائية الاستراتيجية من خلال زيادة استثماراتها في الموانئ البحرية على الساحل الغربي لإفريقيا، ما شكل تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الدول الأوروبية[5]. ترتب على ذلك أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك بموازاة التحركات الصينية التي تسعى للسيطرة على موانئ عدن كنقطة عبور رئيسية على خط الحرير التجاري ضمن مبادرتها "حزام وطريق"، وهو ما شكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، دفعها لزيادة تواجدها العسكري في شرق ووسط القارة وعلى سواحلها لمنع التمدد الصيني المتزايد، من ناحيةٍ أخرى، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دعائية، ضد الوجود الصيني في إفريقيا عموماً، وذلك بتوجيه الانتقادات للسياسة

---

[1]–البلولة، (2015)، ص155.

[2]–كشكول، (2014)، ص90.

[3]–كشكول، (2014)، ص90.

[4]– بن قيطة، بويدة، (د.ت)، ص225.

[5]– فاتن جباري، (د.ت)، **إفريقيا والصين تحديات في عالم متغير**، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، ص7.

الصينية وتوجيه اتهاماتٍ مباشرة، لها، مشيرةً إلى أنَّ السياسة الصينية تعتمد سياسة إغراق الدول الإفريقية بالديون حتى يسهل السيطرة عليها لاحقاً، بالإضافة إلى الترويج بأنَّ النموذج الصيني يعيق الديمقراطية، من خلال دعم الأنظمة الديكتاتورية[1].

في الوقت نفسه الذي تواجه فيه الولايات المتحدة الأمريكية خطر التوسع الصيني في إفريقيا، تشهد تنافساً جديداً على النفوذ تمثل بمحاولات روسيا استعادة موقعها الاستراتيجي في المناطق الإفريقية. إذ أصبحت إفريقيا هدفاً رئيسياً في سياق تجديد روسيا لاستراتيجيتها الدولية، وعلى وجه الخصوص في ظل تعاظم تأثيرها على الصعيد الدولي. وقد بدأت في تنفيذ سياستها من خلال إعادة تموضعها في منطقة القرن الإفريقي، التي تتمتع بأهمية استراتيجية، في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة التي تتمثل بانتشار الصراعات الإقليمية، حيث تجسد التحركات الروسية في هذه المنطقة تحدياً لإعادة تشكيل النفوذ الجيوسياسي في منطقة البحر الأحمر[2]، والتي ترتبط بمحاولات روسيا خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، لمواجهة تأثير القوى الدولية في مناطق الصراع على النفوذ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أن الوجود الروسي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، لا يعزز من نفوذها بوصفها قوة دولية مؤثرة لمواجهة القوة الأمريكية فحسب، وإنما سيكون له تداعياته لمد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي، التي تعد إحدى المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية وأمنها القومي. لذلك، عمدت روسيا إلى تقوية علاقاتها مع بعض دول المنطقة، عبر توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والتعاون النووي، منها أثيوبيا وإريتيريا، فضلاً عن دول إفريقية أخرى[3].

انطلاقاً مما سبق فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الأولى، منذ نهاية الحرب الباردة، أدت بها إلى تبني سياسة خارجية طموحة تتناسب مع أهدافها المتمثلة في زيادة نطاق مناطق نفوذها وإضعاف نفوذ الدول المنافسة لها. أصبحت القارة الإفريقية في صلب الاهتمام الأمريكي في سياق مشروعها العالمي السيادة الكونية، نظراً للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها القارة الإفريقية، شهد تراجعاً أمام بروز القوى الدولية الأخرى التي بدأت تدخل في منافسة معها، في سعيٍ منها لكسر الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية، وخلق نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه الصين وروسيا دوراً محورياً يتناسب مع تصوراتهما وامكاناتهما.

---

[1]–ذاري، هديل حربي، (د.ت)، **التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي**، المجلة السياسية الدولية، جامعة النهرين، العدد54، ص294.

[2]–ذاري، (د.ت)، ص303.

[3]–ذاري، (د.ت)، ص304.

خامساً: تقييم التنافس الدولي في القارة الإفريقية وانعكاساته على مستقبل القارة

أدت التحولات الدولية التي شهدها النظام العالمي، وما نتج عنها من متغيرات سياسية واقتصادية، إلى تراجع النفوذ الأوروبي. منذ نهاية الحرب الباردة، حيث وجدت القوى الأوروبية نفسها في مواجهة مجموعة من القوى الدولية المختلفة في أبرز مناطق نفوذها، وهي إفريقيا. تمثل بدايةً بالتوجه الأمريكي العسكري ومحاولة أمركة القارة الإفريقية ودمجها في اقتصادها العالمي، ثمَّ وجد الغرب نفسه في مواجهة قوة جديدة وهي الصين التي آثار صعودها مخاوف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح تواجدها سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الإفريقي.

كان الانفتاح الصيني على إفريقيا كبيراً ومهماً، حيث تمكنت بكين من التغلغل وتركيز جهودها على السيطرة على الموارد الطبيعية وتقوية علاقاتها التجارية. والتي شهدت تطوراً ملحوظاً وأدت لأن تصبح الصين الشريك التجاري الأول للعديد من الدول الإفريقية، متجاوزةً فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مما شكل تحدياً للقوى الغربية التي باتت تشهد تراجعاً ملحوظاً، وفقدت العديد من الشركات لصالح الشركات الصينية[1].

تميزت سياسة الصين في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام نظم الحكم الأمر الذي جعلها تحظى بقبول معظم الأنظمة الإفريقية، على عكس السياسة الأمريكية والفرنسية، التي تتضمن فرض التحولات الديمقراطية وتغيير الأنظمة غير الديمقراطية، وجعلتها مشروطةً بمسألة تلقي المساعدات والمعونات، ما خلق ضغوطاً في مسألة التحول السياسي لدى بعض تلك الأنظمة[2]. وفي هذا السياق أشار رئيس لجنة النهوض بالاستثمار في نيجيريا إلى أنَّ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تتحدثان عن الحكم والكفاءة والأمن والتنمية، بينما يتساءل الصينيون عن كيفية شراء الترخيص[3].

إنَّ الرهان الدولي على إفريقيا وضع الصين في مواجهة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية، التي بدأت ترى المنطقة مفتاحاً لتوسعها وتنويع مصادرها النفطية بعيداً عن نفط الشرق الأوسط. وبحسب تحليل العديد من الباحثين المتخصصين في الشأن الإفريقي، فإنَّ مشهد التنافس الدولي على القارة الإفريقية قد يأخذ منحى يتراوح بين التراجع أو تصاعد التنافس، التي تفضي في بعض الحالات إلى حروبٍ وصراعات دولية، رغم أنَّ هذا السيناريو يبدو غير مرجح في الوقت الراهن، أو من الممكن أن يتحول هذا التنافس إلى تعاون بين القوى المتنافسة، وهو الاحتمال الأكثر قبولاً استناداً إلى ما تمَّ ذكره.

---

[1]–المدني، (2016)، ص157.

[2]–الورفلي، وصال، (2018)، **تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تم نشرها 31\8\8. على الرابط الآتي:

https:\\www.csdscenter.com\article.

[3]–المدني، (2016)، ص158.

وبطبيعة الحال اتضح التعاون بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وفرنسا والصين من ناحيةٍ أخرى عبر توافقٍ في القضايا السياسية والعسكرية. في إطار مكافحة الارهاب، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعماً لوجستياً واستخباراتياً لفرنسا خلال تدخلها العسكري في مالي عام 2013. كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في نقل القوات الإفريقية، خصوصاً القوات الراوندية، باستخدام طائراتها من طراز سي[17] في إفريقيا الوسطى، وقد تجسد هذا التعاون أيضاً في النيجر، من خلال اجتماعاتٍ بين العسكريين الأمريكيين والفرنسيون، حيث تم استخدام طائرات الريبر الأمريكية التي تحلق دون طيار، التي قامت فرنسا بشرائها من الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة النيجيرية نيامي[1].

ومن الأحداث البارزة في هذا السياق، يتجلى التنسيق الأمريكي الفرنسي في إسقاط النظام الليبي السابق برئاسة معمر القذافي، حيث جاء التدخل مدفوعاً باسم القيم الانسانية ورغبة في نشر الحرية والديمقراطية[2].

يعكس هذا الوضع نوعاً من توزيع الأدوار بين الدول المتنافسة، بهدف الحفاظ على مصالحها الوطنية وتفادي المواجهة المباشرة.

أما بالنسبة لمشهد المنافسة العسكرية اليوم، فإنه لا يزال يتصاعد، حيث تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على الصين في الحضور العسكري. وذلك يتضح من حجم القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية مقارنةً بالصين التي بدأت في إنشاء قواعد عسكرية جديدة مؤخراً[3].

ناهيك عن ذلك، تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا في حجم المبادرات العسكرية، خاصةً منذ عام 2008، حيث أصبحت القارة الإفريقية، باستثناء مصر، تحت حماية القاعدة العسكرية الأمريكية "أفريكوم"، والتي جعلت من العلاقات العسكرية الأمريكية أكثر عمقاً مع دول القارة. ولا بدَّ لنا من الإشارة إلى أنَّ هذا التنافس شكل تحدياً للتواجد الأوروبي في إفريقيا، لاسيما التواجد الفرنسي، حيث تمثل القاعدة الأمريكية في جيبوتي منافسة قوية للقاعدة العسكرية الفرنسية[4].

وتهدف الولايات المتحدة من خلال تعزيز وجودها العسكري إلى احتواء نفوذ الدول المنافسة لها، خاصةً الصين التي تعمل على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة. في المقابل، تحتفظ فرنسا بحوالي أربعة آلاف

---

[1]–عسكر، أحمد، (2021)، **أبعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء 201–2021**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 6 ديسمبر.

[2]–عبدالرحمن، حمدي، (2014)، **صراعات الهيمنة...الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 197، ص14.

[3]–شادي ابراهيم، (2023)، **مستقبل التنافس الأميركي الصيني على القارة الإفريقية**، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير/شباط، ص6.

[4]–خلف، محمود، (2007)، **الاستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد168، ص191.

جندي في منطقة غرب ووسط إفريقيا، ولها نفوذ عسكري وقواعد عسكرية منتشرة في عدةٍ دولٍ إفريقية، موزعة بين ساحل العاج وتشاد وجيبوتي وراوندا والجزائر والغابون[1].

ومن جانبٍ آخر كانت الموانئ أحد مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القارة الإفريقية، حيث قامت الصين باستثماراتٍ كبيرة في هذا المجال من خلال شركاتها، فيما لا يقل عن 46 ميناء على طول السواحل الشرقية والغربية لإفريقيا. من خلال هذه الموانئ، استطاعت الصين أن تعزز من وجودها والوصول إلى مياه المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وأحد أبرز الموانئ التي تعزز وجودها هناك هو ميناء باتا الاستراتيجي في غينيا الاستوائية، الذي تسعى الصين إلى توسيعه مما يُشكّل تهديداً للمصالح الأمريكية. حيث أظهرت التقارير الاستخباراتية الأمريكية أنَّ ميناء باتا تحول إلى قاعدة بحرية عسكرية صينية تهدد الأمن القومي الأمريكي؛ نظراً لقربه من السواحل الأمريكية[2].

على ضوء ذلك هدفت القوى الدولية إلى تعزيز مواقعها العسكرية في إفريقيا لحماية مصالحها وتحقيق توازنٍ دولي. ما أدى إلى احتدام الصراع بينها، لا سيما في المناطق التي تعد منافذ بحريةً وطرقاً للتجارة، وخاصةً تلك القريبة من البحر الأحمر التي تشهد توترات داخلية، مثل شرق إفريقيا، حيث أنشأت القوى الدولية قواعد عسكرية فيها بغرض المراقبة المستمرة وتأمين مصادر الطاقة.

تظهر مؤشرات التنافس بشكلٍ أكثر وضوحاً في الجانب الاقتصادي، حيث كانت أساس الصراعات على موارد الطاقة فضلاً عن كونها مركز التنافس. وتشير الحقائق والأحداث التاريخية إلى احتمال التصادم الدولي في القارة الإفريقية، لاسيما بين القوتين الصينية والأمريكية، حيث يُعدُّ تزايد قوة ونفوذ الصين عاملاً محفزاً على التصادم مع القوة الأمريكية الموجودة أصلاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وفي تحليل للانتشار الصيني المتمحور في الجانب الاقتصادي والسياسي بعيداً عن العسكرة، توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكية إلى أن الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال. ويُعدُّ الاستثمار أحد العناصر الرئيسية التي تُعزّز هذا التفوق، حيث تجاوزت الاستثمارات الصينية في إفريقيا 60 مليار دولار، في حين لم تتجاوز الاستثمارات الأمريكية 15 إلى 20% من هذا المبلغ، بالإضافةً إلى الانتشار الواسع للشركات الصينية في أكثر من 35 دولة إفريقية[3].

---

[1]–خلف، (2007)، ص191.

[2]–شادي، (2023)، ص5.

[3]–ابو خريص، أحمد، (2020)، **التنافس الصيني الأمريكي على الإفريقية**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ص23–24.

ويمكن ارجاع أسباب تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية أمام التوسع الصيني إلى عدة عوامل، أبرزها تعاظم النفوذ الصيني في أسواق النفط، وخاصةً في منطقة الخليج العربي وإفريقيا، مما جعلها تحتل مركزاً متميزاً في سباق الطاقة العالمي، وزاد من حدة المنافسة مع الغرب، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية[1].

في الوقت الراهن، تتجنب الصين إدخال عنصر العسكرة في علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث لا تقوم بنشر قواعد عسكرية أو إرسال جنود إلى القارة كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا، يمكن القول أنَّ الاعتبارات الاقتصادية ستبقى العامل الأكثر تأثيراً على العلاقات الصينية–الإفريقية، حيث تمثل حاجة الصين إلى النفط الإفريقي، بالإضافة إلى سعيها لزيادة حجم المبادلات التجارية وتوسيع مجالاتها، من أهم المتغيرات المؤثرة في استراتيجيتها المستقبلية تجاه إفريقيا[2]

عبر دراسة واقع وقضايا التنافس الدولي وقضاياه في القارة الإفريقية، يمكننا استشراف مستقبل هذه القارة في ظل هذا التنافس القائم. رغم أن المعطيات تشير إلى أنَّ هذا المستقبل يبدو سلبياً ومعقداً، إلا أنَّ هناك اعتباراتٍ واضحة تساهم في ذلك، ومنها التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية من تكالبٍ دولي مستمر[3]. فالقارة لا تزال تعاني، كما أشرنا سابقاً، من مشكلاتٍ سياسية رئيسية، تتعلق بانتشار الفساد والانقلابات العسكرية، فضلاً عن مشاكل اجتماعية تتمثل في تفشي الفقر والأوبئة والأمراض. كما تواجه القارة صعوباتٍ اقتصادية، تتمثل في ضعف التنمية، الذي أعاق نموها وتطورها، وأصبح يشكل تحدياً خطيراً يهدد التواجد الدولي ومصالحه، لا سيما في الجوانب الاقتصادية. ومن أخطر هذه التحديات ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وفقدان الأمن وانتشار الحروب والصراعات الداخلية المسلحة، التي تهدد المصالح الدولية في القارة الإفريقية[4].

مما لا شك فيه أنَّ هناك منعكساتٍ ايجابية للتنافس الدولي في القارة الإفريقية، تتمثل في المساعدات المالية والقروض المقدمة، بالإضافة إلى إلغاء الديون المستحقة على معظم الدول الإفريقية. وقد أسهمت هذه العوامل في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشة في بعض الدول الإفريقية. فقد حققت العديد من الدول في مختلف أنحاء القارة مكاسب ملموسة، تمثلت في ارتفاع مستوى الدخل، والحد من الفقر، وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم. مما يعكس نمواً اقتصادياً أسرع ومستوى دخل أعلى[5].

تشير الإحصاءات إلى أنَّ بعض الدول الإفريقية بذلت جهوداً متزايدة لتشجيع التجارة البينية مع الدول الخارجية، مثل نيجيريا وأنغولا، سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ تضاعف معدل

---

[1]–ابو خريص، (2020)، ص25.

[2] -Brendon J. Cannon، (2019)، **Is China Undermining Its Own Success in Africa?**, 8\2\. Visited 13\2\2024. https:\\bit.ly\3cfwumu

[3]–سوزان، يانغ، (2013)، **نعمة أكبر من اللازم "أثمن موارد الأرض بين أيدينا"**، التمويل والتنمية، العدد50، ص908.

[4] - **Rapport Sur Le Development En Africa**, (2015), p38.

[5]–راديليت، ستيفن، (2016)، **نهضة إفريقيا هل توقفت**، التمويل والتنمية، العدد53، يونيو، ص8.

نموها من 2.6% خلال الفترة 1990–2000، إلى 5.3% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، يُعزى هذا النمو إلى زيادة حجم التجارة والاستثمارات الخارجية، إذ ارتفع نصيب القارة الإفريقية من إجمالي الصادرات العالمية من 2.3% عام 2000، إلى 3.2% عام 2010. كما بلغ حجم التجارة السلعية ما قيمته 32.5 مليار دولار عام 2010.[1]

وبشكلٍ عام، ارتفعت قيمة تجارة البضائع في إفريقيا من 251 مليار دولار عام 1996، إلى 1151 مليار دولار عام 2011، حيث سجل معدل نمو الصادرات الإفريقية نحو 12.2%، بين عامي 2007و2011، في حين وصل معدل نمو الصادرات الخارجية 7.4% خلال المدة نفسها[2].

إنَّ سعي الدول الإفريقية لتعزيز الشراكة التجارية الخارجية يحقق لها الكثير من الفوائد الاقتصادية، بما فيها فتح أسواقٍ مشتركة وتسهيل عمليات التبادل التجاري، مما يسهم في تقوية اقتصادها وتعزيز عملية النمو، بالإضافة إلى تبادل الخبرات بما يفضي إلى امكانية انتقال القارة نحو عالمٍ أفضل.

مما لا شك فيه أنَّ التنافس الدولي في إفريقيا من المواضيع المعقدة والقابلة للتغيرات المستمرة، مما يجعل من الصعب وضع توقعاتٍ دقيقة لمسار هذا التنافس في المستقبل. ومع ذلك، فإنَّ تحليل المعطيات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والعسكرية يمكن أن تسهم في توضيح آفاق هذا التنافس على المستويين الدولي والافريقي. حيث يتبين أنَّ النمو الاقتصادي الذي حققته معظم الدول الإفريقية، وبالأخص الدول النفطية، يُعتبر ضعيفاً، وجاء نتيجةً لتزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية. وعلاوةً على ذلك، فإنَّ القارة لاتزال تواجه تحدياتٍ سياسية واقتصادية، أهمها الفقر وانعدام الأمن والاستقرار.

ومن الرهانات التي تفرض نفسها على الدول الإفريقية وبالأخص الدول المنتجة للنفط، والتي تمتلك احتياطاتٍ كبير، العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية لشعوبها، عبر اتباع سياساتٍ فعالة تسهم في القضاء على ظاهرة الفقر والأمراض المزمنة المنتشرة في القارة، ومن أبرزها الدول الواقعة جنوب الصحراء والذي يتجاوز تعداد سكانها 600 مليون نسمة، ويعاني معظمهم من انخفاض الدخل وانتشار الأمراض المزمنة[3]. وفي هذا الإطار، أكدت الوثيقة الصادرة من الاتحاد الإفريقي بعنوان "أجندة 2063 إفريقيا التي نريدها" وهي عبارة عن إطار استراتيجي مشترك لنمو شامل وتنمية مستدامة واستراتيجية عالمية تتمحور حول الاستخدام الأمثل لموارد إفريقيا لصالح جميع الإفريقيين" وتستند رؤيتها إلى أبعادٍ استراتيجية تهدف إلى تفعيل البرامج والمبادرات التي من شأنها تحقيق

---

[1]–الاتحاد الإفريقي، **إفريقيا تطلق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، أديس أبابا، مارس، 2018، على الرابط الآتي، https:\\au.int\sites\default.

[2]–الحسناوي، (2018)، ص69.

[3]–سالم، سيدي أحمد، **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**، قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت. على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net\specialiles.

نمو القارة مثل خطة عمل لاغوس ومعاهدة أبوجا، وبرنامج الحد الأدنى من التكامل، وبرنامج تطوي البنية التحتية في إفريقيا، بالإضافة إلى تفعيل برامج التنمية الزراعية الشاملة، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"، هذه المبادرات تحتاج إلى تعزيز التعاون الفعال بين مختلف الدول الإفريقية وذلك بهدف تجسيدها على أرض الواقع، فكان لانعقاد مؤتمر الاتحاد الإفريقي لعام 2013، منعطفاً مهماً في محاولة تطبيق تلك البرامج بما يسهم في ايجاد تصورٍ لمستقل القارة خلال الخمسين سنة القادمة[1].

يعتبر هذا المشروع إطار حقيقي وفعال نابع من طرح إفريقي إذا تمَّ تجسيده على أرض الواقع، ويتطلب من دول القارة تجاوز العقبات بما في ذلك الاختلافات الاثنية والعرقية، وهذا يعد رهاناً حقيقياً في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ويساعد في عملية بناء إفريقيا، ويتطلب تعاوناً أمنياً جماعياً من خلال التنسيق وتقوية الجيش الإفريقي بهدف القضاء على كل أشكال التهديدات الأمنية وتحقيق السلم والأمن لدول القارة، ويساعد على بناء المشاريع التنموية والاقتصادية فيها.

استنتاجات الفصل الرابع:

مما تقدم يتبين أنَّ طموح الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بزعامة العالم عقب الحرب الباردة قد واجه تحدياتٍ دولية متعددة. فالتحولات الدولية والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم وخاصةً بعد بروز أهمية العامل النفطي، استدعت توازناتٍ جديدة مع دعواتٍ للانتقال لما أطلق عليه عالم ما بعد الحرب الباردة وفق تعددية قطبية، تمثل الصين وروسيا أحد أهم أقطابها، فقد تحول الصعود الصيني إلى مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما في القارة الإفريقية، التي أصبحت أهم مجالات التوسع الصيني لترتقي معها الصين لأن تصبح المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وتجارياً، خاصةً بعد التفوق الذي حققته الصين مع بدء تنفيذ استراتيجيتها العالمية "حزام وطريق" والتي تعد استكمالاً للخطة الاستراتيجية الصينية "الصعود السلمي للصين".

[1]–عبد الفتاح، شيماء، **أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك المبادئ، الأهداف، الاستراتيجيات**، على الرابط الآتي:
http://sis.gov.eg\up\5-45.

خاتمة:

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحولٍ حاسمة، إذ أحدثت انعكاساتٍ عميقة على دول العالم كافة، بما في ذلك القارة الإفريقية، التي شهدت انهيار النظم الاستعمارية الأوروبية، ومن أبرز انعكاساتها بروز نظام دولي جديد تمثل في وجود قطبين دوليين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ليبدأ معهما صراع ثنائي القطبية انتقل تأثيره إلى القارة الإفريقية، التي أصبحت ساحة للتنافس والصراع بالوكالة، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملء الفراغ الناجم عن تراجع نفوذ حلفائها الغربيين، وحماية خطوط تجارتها نحو الخليج العربي، فضلاً عن منع الاتحاد السوفيتي من التغلغل في المنطقة. من جانبها، سعى السوفييت إلى نشر أيديولوجيته الشيوعية والوصول إلى البحار والمياه الدافئة، في محاولة لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها ونفوذها على دول العالم الثالث. حيث استغلت كل من القوتين العظميين الصراعات الداخلية الدائرة في القارة الإفريقية، والعمل على تغذيتها سعياً منهما للتدخل وكسب النفوذ والسيطرة على الموارد المعدنية، من خلال عقد التحالفات مع أحد الأطراف المتصارعة أو عبر تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية بما يخدم مصالحهما.

مع انتهاء الحرب الباردة، شكلت ظاهرة التنافس الدولي أحد أبرز مظاهر العلاقات الدولية، حيث دخلت القارة الإفريقية مرحلة جديدة من التنافس الدولي، واكتسبت القارة بعداً استراتيجياً بالغ الأهمية على المستوى الدولي، وأصبحت محور جذبٍ للقوى الدولية بفضل موقعها الجيواستراتيجي الحيوي على طرق التجارة العالمية.

لقد زادت أهمية القارة الإفريقية بشكلٍ خاص بعد أحداث 11 أيلول 2001، وما تلاها من إطلاق ما عُرف بالحرب على الإرهاب. حيث بدأت القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تسارع لتعزيز وجودها في القارة من خلال توقيع اتفاقياتٍ لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق تتمتع بأولوية سياسية واستراتيجية، مما يساعدها على تحقيق مصالحها الاقتصادية، في مواجهة قوى دولية أخرى، وفي مقدمة تلك القوى، فرنسا، التي تمتلك نفوذاً تاريخياً في القارة الإفريقية، وبالأخص في منطقة الساحل. حيث عملت منذ انتهاء الحرب الباردة على استعادة نفوذها ومكانتها في مستعمراتها السابقة، باتباع استراتيجياتٍ متنوعة تشمل تقديم الدعم السياسي عبر القمم الفرنسية–الإفريقية، واستغلال العامل الثقافي من خلال اللغة الفرنسية. فضلاً عن زيادة استثمارات شركاتها العاملة، وتعزيز وجودها العسكري، عبر التدخل العسكري المباشر في الأزمات الداخلية بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار، كما حدث في الأزمة المالية 2013.

على الرغم من النفوذ القوي لفرنسا وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها على معظم دول القارة بعد الحرب الباردة، استطاعت الصين فرض تأثيرها في دول الإفريقية، من خلال اتباع استراتيجياتٍ مرنة ترتكز على تقديم المساعدات بدون أي شروطٍ سياسية تتعلق بالإصلاحات والتحول الديمقراطي. كما عززت الصين التجارة المتبادلة وزيادة الاستثمارات في مختلف المجالات، مما جذب العديد من الدول الإفريقية نحو النموذج الصيني.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الصين بإبرام اتفاقياتٍ عسكرية وإقامة قواعد عسكرية، ونشرت قواتها تحت ذريعة حفظ السلام في المنطقة، فضلاً عن تقديم دعمٍ عسكري للدول التي تصفها الولايات المتحدة بالأنظمة الفاسدة.

علاوةً على ذلك، دخلت اليابان ميدان التنافس في القارة الإفريقية، حيث تمكنت من تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة من خلال مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية القارة "تيكاد"، وزيادة استثماراتها، ولكنها لم تتمكن من تجاوز الدور المتزايد للصين.

من جهة أخرى استطاعت روسيا استعادة مكانتها التي شهدت تراجعاً مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث استغلت روسيا الصراعات الإقليمية في القارة الإفريقية، لفتح أسواقٍ جديدة لبيع الأسلحة الروسية، وأقامت تحالفاتٍ وقواعد عسكرية من شأنها أن تعزز قوتها ونفوذها الاقتصادي في المنطقة.

يمكن القول إنَّ التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، انتقلت من مرحلة الإدراك الجيوسياسي إلى مرحلة الإدراك الاقتصادي والعسكري، حيث صاغت القوى الدولية سياسة جديدة تجاه القارة تتسم بالعمل على كسب الشعوب الإفريقية من خلال الترويج الدائم بأنها تسعى لتنمية القارة وتحقيق الاستقرار فيها.

إنَّ الرهان الدولي المستقبلي حول النفط في إفريقيا مرتبط بتحقيق التنمية بشكلٍ أكبر، والعمل على ايجاد بيئة سياسية تعمل على رؤية قائمة على منطق إدارة الموارد النفطية والاستغلال الأمثل لها، بما يسهم في توظيف عائدات النفط في مجال محاربة الفساد، والحد من النزعات الداخلية. علاوةً على ذلك، يجب على الدول المنتجة للنفط التسريع في عملية تنويع صادراتها بما يسهم في التقليل من اعتمادها على النفط بشكلٍ كلي، نظراً لعدم استقرار أسعاره، وذلك من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كخيارٍ استراتيجي ويؤمن الطاقة.

إنَّ موقع القارة الإفريقية في الساحة الدولية يتسم بالتعقيد والتغير المستمر، لا سيما مع وجود قوى مختلفة تشغل مكانةً على المستوى العالمي وعلى أرض القارة، وأصبحت إفريقيا امتداداً استراتيجياً على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية بالنسبة للقوى الدولية وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق طموحها في تعزيز موقعها العالمي.

النتائج:

يمكن إجمالي النتائج التي توصل لها البحث على النحو الآتي:

1-تعد القارة الإفريقية اليوم من أبرز مناطق التنافس الدولي على موارد الطاقة، حيث تتقاطع فيها المصالح الاوروبية والأمريكية والآسيوية. وبالنظر إلى الروابط التاريخية بين الطرفين، فإنَّ استمرار الشركات الأوروبية في استغلال موارد الطاقة الإفريقية يُعتبر سعياً لاستعادة نفوذها وتوسيع علاقاتها بالدول الإفريقية في مواجهة التحدياتِ التي يطرحها التواجد الأمريكي والصيني.

2-أصبح العامل الاقتصادي دافعاً رئيسياً للقوى الدولية للتوجه نحو القارة الإفريقية، التي اعتُبرت ساحةً لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية، حيث مثل النفط الإفريقي أحد أبرز العوامل التي جذبت تلك القوى، والتي استخدمت استراتيجياتٍ وآلياتٍ متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية، مثل تكثيف الزيارات الرسمية، وإنشاء قواعد عسكرية،

وإبرام اتفاقياتٍ ثنائية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية.

3–شكلت مسألة السيطرة على مصادر الطاقة الإفريقية، وخاصةً النفط، من الأولويات في السياسة الخارجية للقوى الدولية، وخاصةً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ سعت الولايات المتحدة للسيطرة على المخزونات العالمية من النفط لتعزيز نفوذها الاقتصادي، بينما تحتاج الصين إلى تأمين مصادر الطاقة لتغذية نمو اقتصادها المتسارع، وقد أدى هذا إلى تصاعد التنافس بينهما.

4–أدركت الصين الإمكانات الاقتصادية والاستثمارية الكبيرة التي تقدمها القارة الإفريقية، وسعت لاستغلالها عبر تقديم مشاريع تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وتيسير الوصول إلى الأسواق الإفريقية، وزيادة استثماراتها في مجالاتٍ متعددة. ونجحت الصين، بفضل سياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الإفريقية، في كسب تأييد الدول الإفريقية ومنافستها للنفوذ الأمريكي والفرنسي.

5–انعكست الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية على سعي القوى الدولية للتنافس في بسط هيمنتها، حيث انتهجت تلك القوى لنفسها استراتيجياتٍ تتمثل بالتدخل المباشر عسكرياً وأمنياً. تمثلت بتكثيف القواعد العسكرية ومحاولة السيطرة على تجارة السلاح والتحكم بها، مستفيدةً من الصراعات الداخلية في القارة. ونتيجةً لذلك، أصبحت إفريقيا في قائمة أولويات السياسة الخارجية للقوى الدولية، ولاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

6–يبدو أنَّ طموح الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بزعامة العالم بعد الحرب الباردة واجه تحدياتٍ دولية، مع ظهور قوى جديدة مثل الصين وروسيا. التي تمكنت من استعادة مكانتها في القارة الإفريقية عن طريق التعاون وتوسيع شركاتها في مختلف المجالات، وذلك باستغلال الصراعات والنزاعات الإقليمية بفتح أسواق جديدة لبيع السلاح الروسي وإقامة تحالفات وقواعد عسكرية بما يمنحها المزيد من النفوذ في مناطق القارة الإفريقية.

6–أفرز التنافس الدولي في إفريقيا فرصاً للدول الإفريقية، مكنتها من معالجة الكثير من المشكلات التي كانت تعاني منها، بفضل الميزات الاقتصادية التي قدمتها القوى الدولية، وخاصةً الصين التي ركزت على البعد الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الافريقية، كما استفادت دول القارة من المزايا السياسية عبر تنظيم المؤتمرات والقمم والتي أعادت الاعتبار للقارة الإفريقية.

7–في المقابل، أسفر التنافس الدولي في إفريقيا عن انعكاساتٍ سلبية، مما شكل تحدياتٍ حقيقية لأمن القارة، عبر الاستراتيجيات التي توظفها تلك الدول التي تهدف إلى تعميق نفوذها وهيمنتها على قطاع الطاقة. وقد أدى ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار، وازدياد تأزم الأوضاع الداخلية في معظم الدول الإفريقية.

التوصيات:

1-من الضروري أن يتم توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا نحو أهمية دراسة القارة الإفريقية، مع التركيز على تحليل السياسات الدولية التي تؤثر فيها، وذلك بما يسهم في فهم العوامل التي تدفع بالقوى الدولية للتنافس عليها.

2-ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز الأبحاث وذلك لتوفير الدراسات والأبحاث المتعلقة بالقارة الإفريقية، خاصةً في ظل وجود عددٍ كبيرٍ من هذه الدراسات في جامعات مصر والجزائر.

3-إقامة شراكاتٍ أكاديمية من خلال عقد اتفاقياتٍ علمية بين الجامعات الدولية، لتسهيل تبادل البعثات الأكاديمية التي تهتم بالدراسات الإفريقية.

4-تنظيم ندوات علمية لمناقشة التطورات السياسية الراهنة في القارة الإفريقية، مما يسهم في إغناء النقاش الأكاديمي حول القضايا الراهنة والمستقبلية في هذه المنطقة الحيوية.

5-يقع على عاتق الدول الإفريقية إجراء تقييم دائم لعلاقاتها مع القوى العالمية لفهم طبيعة تلك العلاقة وأهدافها وآفاقها. ويمكن تحقيق هذا التقييم من خلال القيام بالدراسات والأبحاث العلمية الرصينة.

الملاحق

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	حجم النمو السكاني في القارة الإفريقية بين عامي 1991-2013	**41**
(2)	الاحتياطي الإفريقي من النفط خلال الفترة 1994-2013	**46**
(3)	احتياطي الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية خلال الفترة 1994-2010	**47**
(4)	الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا بين عامي (2009-2013)	**86**
(5)	حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بين عامي (1997-213)	**96**
(6)	حجم التبادل التجاري بين اليابان وإفريقيا بين عامي (2001-2013)	**103**
(7)	حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا بين عامي (2001-2013)	**108**
(8)	أبرز الشركاء التجاريين للصين عام 2010.	**143**
(9)	حجم الصادرات والواردات الأمريكية تجاه دول القرن الإفريقي لعام 2013.	**143**

الأشكال والرسوم البيانية

	العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم (1)	خريطة الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية	**173**
الشكل رقم (2)	خريطة توزع الثروات الطبيعية في القارة الإفريقية	**174**
الشكل رقم (3)	تطور الاستهلاك الدولي للنفط الإفريقي	**175**
الشكل رقم (4)	استثمارات الصين في إفريقيا	**176**

الخرائط

خريطة رقم 1 توضح الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية



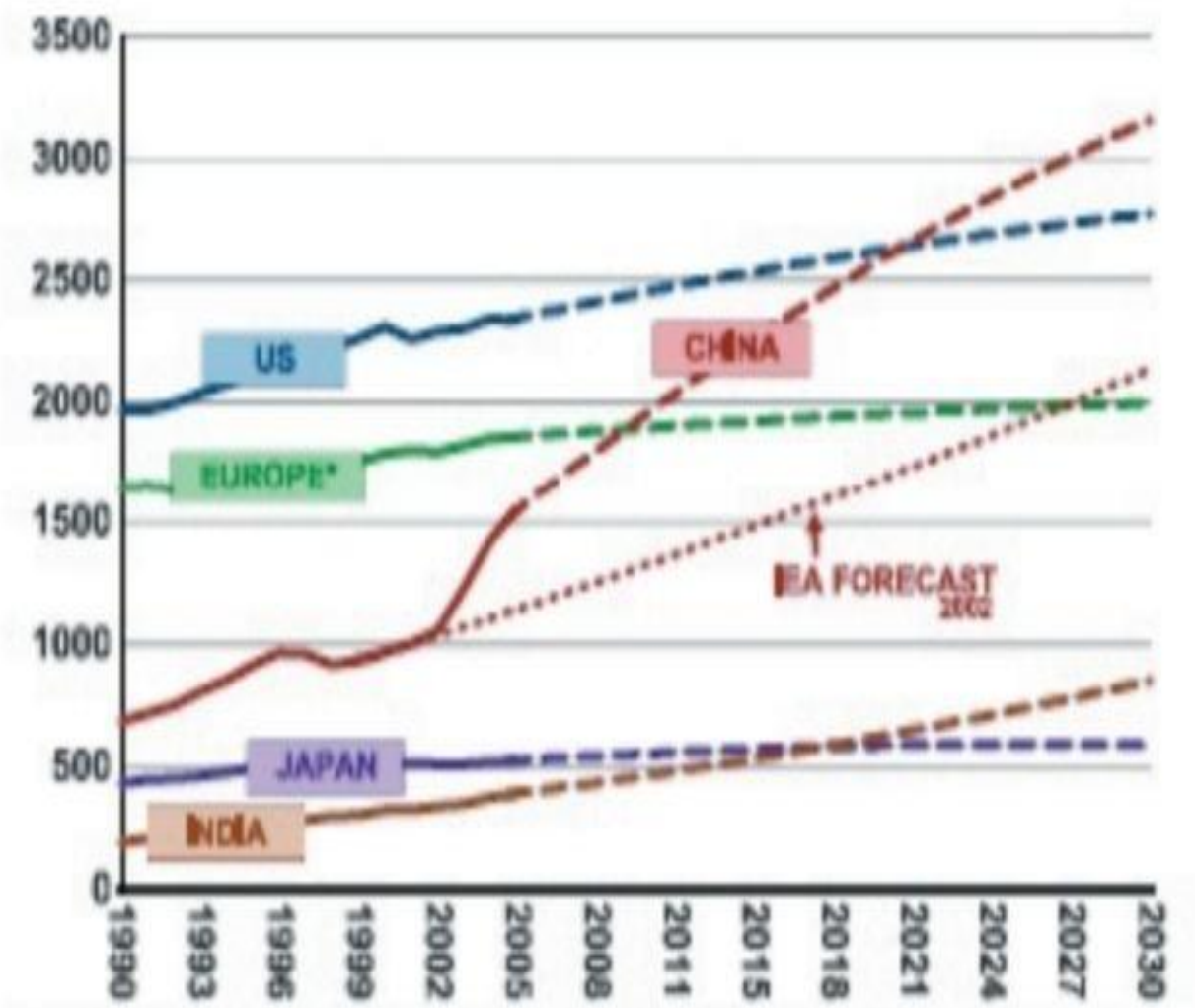
المصدر: موسوعة الغد. ج1، ص49.

خريطة رقم 2 توضح توزع الثروات الطبيعية في إفريقيا



المصدر: عمروش: (2019-2020)، ص46.

شكل رقم 3 يبين الاستهلاك الدولي للنفط الإفريقي



Source: Zhao Hong, (2008), p98.

شكل رقم 4 استثمارات الصين في القارة الإفريقية



عثمان، محمد، (2019)، افريقيا في استراتيجية الصين العسكرية، على الرابط الآتي:

https://natourcenters.com/%D8%B1% –

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- **الكتب:**

1-إبراهيم أبو خزام.(1999). **الحروب وتوازن القوى.** الأردن: عمان. الأهلية للنشر والتوزيع.

2-أحمد، سامي السيد.(2010). **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة "الدور والاستجابة"**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

3-آلدن، كريس.(2009). **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون.

4-اوزادوفسكي، أندريه.(1986). **الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا**، ترجمة عماد حاتم. الجماهيرية العربية الليبية. مركز البحوث والدراسات الإفريقية.

5-أبو عيانة، فتحي محمد.(1999). **جغرافية إفريقية دراسة اقليمية مع التطبيق على دولة جنوب الصحراء.** الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

6-باكير، علي حسين.(2010). **التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة "ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، ط1، بيروت. دار المنهل اللبناني.

7-بيتر ستالنهايم، ووبي اوميتوغن.(2004). **"الإنفاق العسكري" في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** الكتاب السنوي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

8-تللو، نبيل، (2011)، **عالمنا الذي نعيش فيه**، ج1. دمشق. دار الفكر.

9-تاج السر عثمان، عادل.(2017). **النفط والصراع السياسي في السودان**، ط1، مكتبة جزيرة الورد.

10-جداي، سليم، زبطاري، اسماعيل.(2020). **التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، ، ط1، ج1، برلين: ألمانيا. المركز الديمقراطي العربي.

11-جمال، محمد الصالح.(2020). **الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة.** ط1، ألمانيا، برلين. المركز الديمقراطي العربي.

12-جميل مصعب محمود.(2006). **تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية.** عمان. دار مجدلاي.

13-جودة، جواد حسنين.(1996). **الجغرافية الاقليمية**، ط2. الاسكندرية. مطبعة المعارف.

14-جازفنيان، جون حسين. (2014). **التكالب على نفط إفريقيا**، ترجمة أحمد محمود، ط1. القاهرة. المركز القومي للترجمة.

15-حافظ، صلاح الدين.(1982). **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي.** الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

16-حاجم، حسان صادق.(2020). **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا،** ط1. برلين، ألمانيا. المركز الديمقراطي العربي.

17-حسين، غازي فيصل.(2017). **السياسة الخارجية الأمريكية وتحديات الطاقة والبيئة والتنمية.** عمان. دار الراية للنشر والتوزيع.

18-حماد، مجدي.(1977). **صراع القوى الكبرى في إفريقيا،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

19-ديني، بروستر. ك. (1991). **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية،** ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران، ط1. القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

20-روكرز، يوسف.(1986). **افريقيا السوداء سياسة وحضارة،** ط1، بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

21-سعودي، محمد عبد الغني.(1984). **قضايا إفريقية،** سلسلة عالم المعرفة، الكويت. مطبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

22-سلطان، عبدالله محسن.(1988). **البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين،** ط3، مركز دراسات الوحدة العربية.

23-سلايسي، بيركت هايبتي.(1980). **الصراع في القرن الإفريقي،** ترجمة عفيف الرزاز، ط1، المكتبة الاريتيرية، مؤسسة الأبحاث العربية.

24-السيوفي، نادر.(2008). **حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون، انغولا، السودان،** الخرطوم، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع.

25-صبح، علي.(2006). **الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995،** ط2. بيروت. دار المنهل اللبناني.

26-عبدالله، ايناس سعدي.(2015). **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية-السوفييتية 1945-1963،** ط1، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق.

27-عبد الحي، سماح عبد الصبور.(2014). **القوة الذكية في السياسية الخارجية،** تقديم: ناديا محمود مصطفى، ط1. مصر. دار البشير للقافة والعلوم.

27-عبد الخالق، لهيب.(2003). **بين انهيارين: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة،** ط1.عمان. الأهلية للنشر والتوزيع.

28-عبد العاطي، عمرو.(2014). **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية،** ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر: الدوحة. قرطبة للنشر الرقمي.

29-العقابي، علي عودة.(2010). **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد.

30-العقاد، أنور عبد الغني.(1983). **الوجيز في اقليمية القارة الإفريقية**، الرياض. دار المريخ.

31-غازلي، عبد الحليم.(2015). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا.** القاهرة. دار الكتاب الحديث.

32-كاليكي، جان هـ، غولدزن، ديفيد ل.(2010). **الأمن الطاقوي نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة**، ترجمة حسام الدين خضور.. دمشق. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

33-ماكمان، روبرت جيه.(2014). **مقدمة قصيرة جدا الحرب البارد**، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1. القاهرة. مؤسسة هنداوي للنشر.

34-مبارك، هاني محمد.(2023). **السياسة الخارجية الأمريكية السودان أنموذجاً**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.

35-محمود، جميل مصعب.(2006). **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

36-محمد، عبد المولى. (د.ت). **حركات التحرر الإفريقية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

37-مقلد، اسماعيل صبري، (1987)، **العلاقات الأمريكية السوفيتية مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

38-المدني، رافع علي.(2016). **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً 2000-2010**. ط1. عمان: الأردن. دار الجنان للنشر والتوزيع.

39-الموساوي، عبد الحميد العيد.(2014). **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1. بغداد. دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.

40-وستاد، أود آرن.(2014). **الحرب الباردة الكونية**، ترجمة مي مقلد، ط1، المركز القومي للترجمة.

41-**مذكرات الرئيس نيكسون**.(1983). تعريب سهيل زكار، ط1. دمشق. دار حسان للطباعة والنشر.

42-مجموعة مؤلفين.(1988). **افريقيا قضايا الأمن والسلم**. موسكو. دار التقدم.

43-مجموعة من المؤلفين.(2008). **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- **المقالات العلمية:**

1-ابراهيم، شادي.(2023). **مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية**، ورقة تحليلية، 13 فبراير، مركز الجزيرة للدراسات.

2-ابراهيم، ماهر اسماعيل.(1444هـ). **التنافس الصيني الأمريكي على مصادر الطاقة في قارة إفريقيا دراسة في الجغرافيا السياسية**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دراسات إفريقية، مج1، العدد8.

3-ادريسي، سهام، **صراع النفوذ في شرق افريقيا**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية.

4-آيات، ادريس.(2021). **المعادن الافريقية في التنافس الدولي الرهانات والمألات**، 26 تشرين الأول، مركز الجزيرة للدراسات.

5-اسكندر، ماهر. (2013). **إفريقيا.... ثرواتٌ اقتصادية هائلة**، مجلة إفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد5، مايو.

اياد عبد الكريم مجيد واسراء جياد، (2009)، توجهات السياسة الصينية في إفريقيا جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، مج3، العدد18.

6-أبو حسن، ياسر.(د.ت). **صراعات القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان**، دراسات إفريقية.

7-أبو حلاوة، كريم.(2015). **سياسة القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**، مداد، دمشق، 12/20.

8-أبو خريص، أحمد.(2020). **التنافس الصيني الأمريكي على الإفريقية**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات.

9-أبو العينين، محمود، وعبد الحليم، حسن.(2023). الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا بالتركيز على القرن الإفريقي، **مجلة دراسات إفريقية**، مج45، عدد2.

10-ابو العينين، محمود.(1997) **افريقيا وتطور النظام الدولي**، الموسوعة الإفريقية، مج5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة.

11-أبو فرحة، السيد علي.(2021). **العوامل المؤثرة على وضع إفريقيا في المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية"**، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف.

12-باسم حمزة، مشتاق عيدان.(2013). **سياسة الولايات المتحدة تجاه الكونغو 1942-1960**، العدد15، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات.

13-برد، رتيبة.(2016). العلاقات اليابانية الإفريقية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد30، اكتوبر.

14-بطاطاش، أحمد.(د.ت). **أثر العولمة على التنمية الإفريقية وارتباط ذلك بحقوق الإنسان**، معهد الحقوق، المركز الجامعي، البويرة.

15-بهلولي، لبنى.(2016). جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي -الصيني، العدد 13، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر.

16-بوعكاز عائشة مباركة، كنبس أسماء.(2019-2020). **دور باتريس لومومبا في حركة عموم افريقيا 1958-1961**، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

17-بومليك، نوال. (2023). أثر التنافس الدولي في الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعابس، الجزائر، مج10، العدد1.

18-البدراني، عدنان خليفة.(د.ت). **أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية**، دراسات دولية، العدد66.

19-البرازي، مظفر.(2018). التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، **مجلة النفط والتعاون العربي**، أوابك، الكويت، مج44، العدد165.

20-البغدادي، عبد السلام.(2008). **بعض معالم الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا في ضوء رحلة بوش الثانية شباط 2008 إلى القارة**، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، جامعة بغداد، العدد6.

21-بن قيطة، مراد، بويدة، فاطمة الزهراء.(د.ت). **التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية**، دفاتر المتوسط، العدد الخامس.

22-توفيق، راوية.(2002) **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية.

23-توفيق، راوية.(2014). السياسة الفرنسية في إفريقيا...الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد24، أبريل.

24-توفيق، سعد حقي.(د.ت). التنافس الدولي وضمان أمن النفط، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد 43.

25-التميمي، شمسان عوض.(2021). ورقة تحليلية، **روسيا وإفريقيا حرب باردة جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات.

26-جالي، مصطفى.(2021). **الصين في إفريقيا تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية**، 12 سبتمبر، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية.

27-جوزيف، رامز أمين.(2013). **الرؤية اليابانية للقضايا الإفريقية**، مجلد 11، العدد37، الهيئة العامة للاستعلامات، آفاق افريقية.

27-حجاج، أحمد.(2006). **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، السياسة الدولية، العدد163، يناير.

29-الحبيب باي.(2014). **الاستثمارات الصينية بإفريقيا كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية**، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أبريل.

30-حداد، شفيعة.(2014). **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية التنافس مع السودان نموذجاً**، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد العاشر، جامعة باتنة.

31-حسن، حمدي عبدالرحمن.(2007). **العلاقات الصينية-الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟**، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 172، فبراير.

32-حسين، هبة علي.(2019). **فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد31-32.

33–الحسناوي، لحسن.(2022). **ديناميـة التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته**، *المستقبل العربي*، العدد 525، تشرين الثاني/نوفمبر، مركز دراسات الوحدة العربية.

34–الحسناوي، لحسن.(2018). افريقيا بين اشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية، **مجلة قراءات افريقية** العدد35.

35–حفيان، نورة، مصلحي، أحمد.(2020). **القرن الافريقي في ظل التنافس الدولي والاقليمي**، 11أبريل، المعهد المصري للدراسات.

36–حمد، زياد يوسف.(2021). التنافس الأوروبي في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، **المجلة السياسية والدولية**، الجامعة العراقية.

37 –حمودة، وليد.(2024). الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية في النطاق الدولي والاقليمي، **مجلة العلوم الإدارية والسياسية**، العدد الأول، يوليو.

حمزة، عمار فاضل.(2010). دور الاتحاد السوفييتي في الصراع الصومالي الاثيوبي حول اقليم اوغادين 1977–1978، **مجلة آداب ذي قار**، العدد2، مج1، كانون الأول.

حمياز، سمير.(د.ت). **الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي دراسة من منظور جيواقتصادي**، جامعة مولود معمري، تيزي وزي.

38–حمشي، محمد.(2019). **قمة روسيا –أفريقيا ما الذي تعنيه لروسيا وما الذي تعنيه لأفريقيا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 26 تشرين الثاني.

39–حمودي، اسماعيل.(2022). **تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا ..حدود النزعة البوتينية**، ورقة تحليلية، 21 فبراير/شباط، مركز الجزيرة للدراسات.

40–حورية، توفيق مجاهد.(1972). الدبلوماسية الصينية في القارة الإفريقية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد27.

41–خميس، خلود محمد.(2003). **السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي "الصومال انموذجاً**، *مجلة دراسات دولية*، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد22، كانون الأول.

42–خلف، محمود.(2007). الاستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد168.

43–خادياجالا، جيلبرت.(2009). **شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد86.

44–دريسي، أسماء.(2009). **الأبعاد الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني–الإفريقي**، الجزائر.

45–الدهري، عبد الناصر عبد السلام.(1439هـ). المساعدات اليابانية ودورها في العلاقات اليابانية الإفريقية، العدد 30، **مجلة الجامعة الأسمرية**.

46–دهيرب، عدنان سمير.(د.ت). التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الاعلامي، العراقي، **مجلة الباحث الإعلامي**، العد44–45، جامعة المثنى.

47–الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن.(2004). **التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا**، بحث ملقى ضمن ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.

48–ذاري، هديل حربي.(د.ت). التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي، **المجلة السياسية الدولية**، جامعة النهرين.

49–رأفت، إجلال.(2006). السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء. العدد163، **مجلة السياسة الدولية**.

50–اديليت، ستيفن.(2016). **نهضة إفريقيا هل توقفت**، التمويل والتنمية، العدد53، يونيو.

51–روطان، فريدة.(2018). **التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية**، رؤية تركية.

52–رباحي، أمينة.(2017). **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا والمغرب العربي**، دراسات، جامعة عمار ثلجي، الأغواط.

53–الربيعي، غيث سفاح.(2022). ماهية الأزمة الدولية ...دراسة في الإطار النظري، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد42.

54–رمدوم، سمية.(2022). **افريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة**، الجزائر، متابعات افريقية، العدد 27.

55–زهيرة، مزارة، عامر حاج، ميلود.(2017). **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بين القطيعة والاستمرارية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد18.

56–زكاوي، نبيل.(2022). **مآلات النفوذ الفرنسي في إفريقيا**، ورقة تحليلية، 25 تشرين الثاني، مركز الجزيرة للدراسات.

57–سالم، صلاح.(2000). **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

58–سليمان، ايمان أشرف.(2022). **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا خلال الفترة 1991–2017**، رؤية تقويمية.

59–سليمان، يمنى.(2016). **القوة الذكية–المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

60–سوزان، يانغ.(2013). **نعمة أكبر من اللازم "أثمن موارد الأرض بين أيدينا"**، التمويل والتنمية، العدد50.

61-سيف، حسناء.(د.ت). **إفريقيا في المنظور الاستراتيجي الفرنسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

62-السويدي، فاطمة، البسوس، هاني.(2023). **الدبلوماسية الدفاعية دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية**، مجلة العلوم السياسية، العدد65.

63-السعيدي، سعد عبيد علوان، عبد الكريم، مصطفى.(2019). **التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا وانعكاساته على الأمن في الشرق الأوسط**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تاريخ النشر 8/20/.

64-شبانة، أيمن.(2013). النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد2، مصر.

65-شكر، نغم نذير.(د.ت). تطور القدرة العسكرية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد، **مجلة العلوم السياسية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

66-الشيمي، محمد عبد العظيم.(2023). دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب إفريقيا: دولة مالي دراسة حالة، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مج37، العدد الأول.

67-الشيخ، طارق عادل.(2000). كلينتون وجولته الإفريقية الثانية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام، القاهرة، العدد33.

68-صالح، عباس محمد.(2018). **مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجاً**، رؤية تركية.

69-صالح، جلال الدين.(2004). **الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي وصراعاته الداخلية**، قراءات افريقية، العدد الأول.

70-ضروس، سمير قلاع.(2015). التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي..مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد24، أبريل.

71-ضلع، جمال محمد السيد.(2015). **تداعيات التنافس الفرنسي-الأمريكي على القارة الإفريقية**، آفاق دولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد18.

72-صميض، هشام.(د.ت). **روسيا والعودة إلى إفريقيا المحددات والأبعاد**، مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن.

73-طعمة، أمجد زين العابدين.(2021). فرنسا والساحل الإفريقي بين رغبات تحقيق الأمن واستعادة الارث الاستعماري، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، **مجلة دراسات دولية**، العدد84.

74-عباس، جيهان عبد السلام.(2022). العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد السادس عشر، العدد15، يوليو، جامعة القاهرة.

75-عبدالله، حارث قحطان، مرعي، مثنى فائق.(2014). التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد1، المجلد الأول.

76-عبدالله، سميرة عبد الرزاق.(2015). النزاع الصومالي الأثيوبي حول اوغادين 1960-1978، جامعة بغداد، **مجلة كلية التربية للبنات**، مج26، العدد الأول.

77-عبيد، قاسم، عبدالله، إسراء.(2017). المتغيرات الداخلية المؤثرة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد 2001، مركز الدراسات الإفريقية، **مجلة دراسات إفريقية**، العراق، العدد2.

78-عبد الرحمن، حمدي.(2005). **سياسات التنافس الدولي في إفريقيا**، قراءات سياسية، عدد2، سبتمبر.

79-عبدالرحمن، حمدي حسن.(2014). صراعات الهيمنة...الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، المجلد 50، العدد197.

80-عبد الرحمن، حمدي حسن.(1998). **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

81-عبد الرزاق، خيري.(د.ت). **التحرك الأمريكي المعاصر نحو القارة الإفريقية**، بغداد.

78-عبدالرزاق، بشير هادي.(د.ت). سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع وآفاق المستقبل، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العدد 52.

79-العبد الرحمن، حكمات.(2016). استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، **مجلة سياسات عربية**، العدد22، الدوحة.

80-عبد الشافي، عصام محمد.(2014). **القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا**، المجلد 49، العدد 197، مجلة السياسة الدولية، يناير.

81-عبد الصادق، توفيق.(2013). مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، **مجلة سياسيات عربية**، العدد108.

82-عبدالقار، سي قدور.(د.ت). مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد الأول.

83-عبد المجيد، خالد أحمد.(2007). **المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية**، المجلد الثامن، العدد26، القاهرة، آفاق إفريقية.

84-عبد النبي، أحمد يوسف محمد.(2020). **تطور مفهوم وتطبيقات توازن في النظام الدولي**، السياسة الدولية، العدد220.

85-عبد الفتاح، أسماء عبد الفتاح حسن.(د.ت). **السياسة الأمريكية تجاه الصراع الأثيوبي-الصومالي على منطقة الاوغادين في الفترة من 1956-1964.**

86-عبدالعليم، لبنى غريب، ومجموعة مؤلفين.(2023). السياسة الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، العدد الثاني، جامعة السويس.

87-عبد، هادي، وربا، صاحب.(2020). التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا التوجه الطاقوي انموذجاً، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين.

88-عادل، عبدالغفار، جاكوس، آنا.(2019). بكين تنادي تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا، مركز بروكنجز، الدوحة.

89-عباسة جيلالي.(د.ت). **الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة**، جامعة وهران، جامعة أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية.

90-عراقي، محمود.(2014). **الوجود الصيني في إفريقيا رؤية تحليلية للعلاقات الصينية-الإفريقية**، آفاق إفريقية، المجلد الثامن عشر، العدد41.

91-علاق، جميلة.(2014). استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد19، جامعة قسنطينة.

92-علي، سليم كاطع.(2014)، الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، المجلد الثالث، العدد الثاني، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**.

93-علي، عبد القادر محمد.(2021). **الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته**، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة، 19 أيار.

94-علي، عبدالله علي.(2006). **العلاقات السودانية الصينية، التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2006**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

95-علي، عبير فرحات.(2010). **الدور الإفريقي في الإسراع بالريادة الصينية للاقتصاد العالمي**، المنظمة الإدارية بحوث ودراسات مصر.

96-العامري، ابتسام محمد.(د.ت). **الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المستقبل العربي.

97-_____.(2008). **المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية**، الورقة الآسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد169.

98-عمران، ماجد عبد الزهرة.(2018). **سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه القارة الإفريقية 1945-1980**، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر، مجلة اوروك، تاريخ النشر 1/22/.

99–عنتر، نشوان زيد علي.(2007). **الصراع الصومالي–الإثيوبي (1908–1984)**، النبراس للطباعة والنشر، صنعاء.

100–عيلان، ازهار محمد.(د.ت). تاريخ الكونغو السياسي 1885–1960، قسم الدراسات الإفريقية، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، العدد26.

101–العيد، دحماني.(2020). الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2019، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مج4، العدد2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

102–غالي، بطرس.(1985). الأمن وحفظ السلام في أفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 79.

103–غبريال، أشرف سليمان.(2009). القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد177، القاهرة، يوليو.

104–غيث، الحسين، سالم.(2013). التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية، **مجلة جامعة سبها**، العدد الثاني.

105–الغنجة، هشام داوود.(2016). **الاستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى**، مركز الدراسات والأبحاث العالمية في العالم العربي.

106–فاتن جباري.(د. ت). **إفريقيا والصين تحديات في عالم متغير**، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية.

107–قوادرة، حسين.(2018). **الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة..الواقع والتحديات**، جامعة أم البواقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد السادس.

106–الكحيل، نادين.(د.ت). **نحو القارة السمراء**، بيروت، لبنان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2020.

107–كلاع، شريفة.(د.ت). **البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني، الجزائر.

108–محمد، غربي.(2012). **التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر انموذجا**، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 8.

109–الأمين، صلاح مصطفى، أبو درنة، مصطفى محمد، (2021)، التوجه الصيني نحو إفريقيا دراسة في الدوافع والفرص والتحديات والآليات، **مجلة الأستاذ**، العدد 20، جزء 2.

110–مردان، باهر.(2014). **العلاقات الصينية الإفريقية**، بكين.

111-مرزوق، ريمه.(د.ت). **إفريقيا الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2020.

112-مرعي، نجلاء.(د.ت). **الثروة النفطية والتنافس الدولي. الاستعمار الجديد في إفريقيا**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

113-مجيد، اياد عبد الكريم.(د.ت). **الاستراتيجية اليابانية تجاه إفريقيا الفرص والتحديات**، قسم السياسة، جامعة كركوك.

114-مجيد، اياد عبد الكريم.(2009). **توجهات السياسة الصينية تجاه إفريقيا "جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً"**، مج3، العدد18.

115-محمدي، صليحة.(2017). **السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية**، العدد11، جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.

116-مخلوفي، لمياء.(2017). استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، جامعة الجزائر، العدد1825.

118-مشتاق عيدان عبيد.(2018). **موقف بريطانيا من انفصال اقليم كاتنجا 1960-1963**، العدد25، كلية التربية، البصرة.

119-منكاش، زينب عبد الله، **الأطماع الأمريكية في القارة الأفريقية**، المجلة السياسية والدولية، العدد 1203.

120-منصوري، منتهى صبري مولى.(2019). **التدخل الكوبي في حرب اوغادين 1977**-1978، العدد السابع والعشرين، جامعة البصرة.

121-ملي، بول.(2013). السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية... قارة الماضي والحاضر والمستقبل،_ترجمة منصف الخروبي، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 9249.

122-المقداد، محمد أحمد.(2009). **واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)**، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، مج36، الأردن.

123-المناصير، سيف معتز.(2019). **دور الصين في تنمية دول شرق إفريقيا إبان الحرب الباردة 1960-1989**، كلية الكنوز الجامعية، العدد السابع والعشرون، كانون الأول.

124-نسيمة الطويل.(2017). **ظاهرة التنفس الدولي في العلاقات الدولية**، جامعة بسكرة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر.

125-نكروما، جمال.(2019). **افريقيا توازنات صعبة ومستقبل طامح**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، غانا.

123-النقرش، عبد المطلب.(2005). **الطاقة مفاهيمها، أنواعها، مصادرها،** المملكة الأردنية الهاشمية.

124-هارون با. (2021). **خيارات الطاقة في إفريقيا سبل تأمين الإمدادات**، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات.

125-الوائلي، حيدر زهير جاسم.(د.ت). **مستقبل الطاقة في إفريقيا الفرص والتحديات**، دراسات دولية، كلية الهندسة، جامعة بغداد، العدد 55.

126-يوناس، دي مانيال.(2012). الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله، العدد11، **مجلة قراءات افريقية**، الرياض.

127-**المصالح الروسية في إفريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية**، (2019)، مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية.

128-مجموعة مؤلفين.(2016). **القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ..الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

- **الرسائل والأطاريح الجامعية:**

1-أميرة، يغمور.(2021-2022). **الصراع الحدودي في القرن الإفريقي الاوغادين نموذجاً 1960-1978**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

2-الأسطى، علي شعبان.(2007). **التنافس الأمريكي-الفرنسي على افريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان، السودان.

3-الخطيب، أحمد حسين.(2018-2019). **التنافس الدولي على المصالح والموارد في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة وانعكاساته "التنافس الأمريكي-الصيني آنموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.

4-بلعيدان، دهية.(2018- 2019). **الاستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة تعاون أم تحالف**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

5-بوزيدي، عبد الرزاق.(2014-2015). **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2014/2010**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6-بيرم، فاطمة.(2009-2010). **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لحاج خضر، باتنة.

7-البلولة، عبد المنعم علي أحمد.(2015). **التنافس الدولي على إفريقيا وأثره على السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان.

8-البياتي، حسين جبار شكر.(2005). **التطورات السياسية في الكونغو (1960-1965)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.

9-حسام، قندوز.(2018-2019). **التنافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية انموذج السودان 2000-2018**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

10-حمدان، مجمد الطيب.(د.ت). **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

11-حمد، زياد يوسف.(2020). **التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

12-حكيمي، توفيق.(2014-2015). **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنه، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.

13-رسولي، أسماء.(2011). **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، باتنة، الجزائر.

14-رزايقية، حنان، ولشهب، صورية.(2012). **الصراع الدولي على النفط الإفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

15-رشاش، وحيد.(2014-2015). **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي انموذج الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة تبسة.

16-زيغم، جميلة.(2016-2017). **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة السودان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

17-سمحة، عمر مصطفى.(2005). **العولمة الثقافية والثقافة السياسية ...برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

18-شرباتي، صهيب سيف الدين.(2006-2007). **التحول في العلاقات الأمريكية-الصينية من المواجهة إلى الوفاق 1945-1972**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

19-شلغيم، عبير.(2020-2021). **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا 2007-2017**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

20-صوريه، رعاش.(2017 - 2018). **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا دراسة حالة نيجيريا**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

21-صيفاوي، فضة.(2014-2015). **الأمن الجيوطاقوي في التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة.

22-عبدالله، سعد عبدالله.(2015). **التوجه النفطي الصيني نحو افريقيا دراسة في الجغرافية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.

23-عطية، فاطمة الزهرة.(2017-2018). **الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس العالمي حول الطاقة في منطقة شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وليبيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي.

24-علي، جهاد عباس.(2021). **التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الإفريقية بعد عام 2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد.

25-علي، محمد سليمان.(2022-2023). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة "دول حوض النيل نموذجاً"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق.

26-عزوز، حسان.(218-2019). **التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف. المسيلة.

27-عيمور، فيروز.(2011). **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

28-العبيدي، رسل ياسين مزعل.(2012). **التنافس الدولي على الطاقة في إفريقيا بعد أحداث 11 أيلول 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة النهرين.

29-العضايلة، عبدالله عودة.(2011). **التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-**2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

30-العطري، علي.(2019-2020). **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج خضر، باتنة.

31-غربي، رقية.(2011-2012). **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية.

32-فارح، سلمان حاج عبدالله.(1998). **مشكلة الحدود الصومالية الأثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1948-1978**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، السعودية.

33-فلاح، خديجة.(2014-2015). **السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

34-قديح، ايمان.(2017-2018). **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

35-قط، سمير.(2007-2008). **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر. بسكرة.

36-قوادره، حسين.(2018-2019). **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنه، جامعة الحاج خضر.

37-كايه، ريمه.(2010-2011). **العلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنه. جامعة الحاج الخضر.

38-كريم، خيدر محمد. (2014). **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

39-كشكول، بان علاء.(2014). **الدور الأمني والعسكري الأمريكي الجديد في إفريقيا 1991-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، الجامعة المستنصرية.

40-محياوي، محمد.(2021-2022). **التنافس الأمريكي والصيني في إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

41-مزيان، بختة.(2014-2015). **مذكرة التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الخليج العربي لفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

42-مسعود، دخالة.(2004-2005). **العلاقات الأوروبية الأفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

43-_____.(2014-2015). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة.

44-مكي، دينا هاتف.(1997). **إفريقيا جنوب الصحراء في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

45-مولاي بومجوط.(2015-2016). **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا في ظل المنافسة الأمريكية-الصينية دراسة (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

46-نهيجة سعاد وبوقطة وسام.(2015-2016). **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه السودان 2000-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

47-نيصافي، مروة علي.(2022-2023). **التوجه الاقتصادي الصيني نحو القارة الإفريقية بعد العام 2000**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.

التقارير:

1-اميجن، عبيد.(2019). **هل تدخل روسيا من باب التجارة في التنافس على إفريقيا**. تقرير مركز الجزيرة للدراسات.

2-حسيني، ابراهيم.(2009-2010). **إدارة أوباما وأمن الطاقة في إفريقيا**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، العدد6.

3-عبدالحليم، أميرة.(2008). **الإرهاب وجهود مقاومته في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، تحرير محمود أبو العينين.

4-ندا، سعيد.(2024). **تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا الأسباب والمآلات**، تقرير تحليلي، أبعاد للدراسات الاستراتيجية.

5-**الأسلحة والنفط ودارفور السلاح: تطور العلاقات بين الصين والسودان.**(2007). تقرير السودان التقييم الأساسي للأمن الإنساني، العدد7.

6-**الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية.**(2010). المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية.

- **المواقع الالكترونية:**

1-أحمد، علي متولي، (2015)، **افريقيا في الاستراتيجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، على الرابط الآتي:

https://l.facebook.com/l.php?u=http

2-أبو كرش، خليل، (2014)، **نظرية الصراع الدولي**، غزة، معهد البحوث والدراسات العربية، المركز الديموقراطي العربي، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=51259

3-باكير، علي حسن، (2009)، **التنافس الدولي في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4\4\2024، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html

4-رشوان، محمد فؤاد، (2023)، **إفريقيا والنظام الدولي بين الأحادية القطبية والقوى الدولية المتنافسة**، على الرابط الآتي:

https://pharostudies.com/

5-الرفاعي، زكريا صادق، **السياسة الامريكية تجاه افريقيا جنوب الصحراء (1957-1961)**، مجلة قراءات افريقية، على الرابط الآتي:

https://qiraatafrican.com/7361/

6-رجب، مصطفى، (2013)، **تعزيز التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا**، 15\يناير، على الرابط الآتي:

.http://www.alalam.ir\news\1436449

7-زكريا، محمود، (2020)، **القواعد العسكرية في جيبوتي الواقع والأسباب**، جامعة القاهرة، على الرابط الآتي:

https://pharostudies.com

8-سالم، سيدي أحمد، **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**، قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت. على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net\specialiles

9-الطائي، صالح عباس، **التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

.http://democraticac.de\?p=37149

10-عادل، جارش، (2014)، **الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية "دراسة تحليلية"**، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=2340

11-عبد الرحمن، حمدي، (2013). **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة**، مجلة السياسة الدولية. على الرابط الآتي:

https://www.afrigatenews.net/article

12-عبدالرحمن، حمدي، (2021)، **هل تحدد افريقيا مستقبل التنافس الصيني-الأمريكي**، على الرابط الآتي:
https://futureuae.com

13-عبد الحميد، خالد، **النفط في إفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية**، على الرابط الآتي:
https://www.arab48.com/

14-عبدالحليم، أميرة محمد، (2014)، **ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية-الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023\10\11، على الرابط الآتي:

http://www.siyassa.org

15-عبدالرزاق، هبة خالد جمال، (2023)، **العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام 2012 مالي نموذجاً**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، مصر، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=89461

16-عبد الفتاح، شيماء، **أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك المبادئ، الأهداف، الاستراتيجيات**، على الرابط الآتي:

http://sis.gov.eg\up\5-45.

17-حنفي، عبد العظيم محمود، **الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقتها مع إفريقيا**، على الرابط الآتي:
http://haras.naseej.com

18-عسكر، أحمد، **التوجه الروسي نحو القرن الإفريقي**. الدوافع والتَّداعيات، على الرابط:

https://qiraatafrican.com/3721

19-عسكر، أحمد، **إفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية**، فكر، على الرابط الآتي:
http:\\www.fekronlin.com\readarticle.php.id.

20-العلوي، الحسن الشيخ، (2015)، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، اغسطس، على الرابط الآتي:

https://studies.aljazeera.net/en/node/3935

21-العوضي، حسني عماد، (2017)، **روسيا واعادة اكتشاف إفريقيا من جديد سيناريوهات التعاون**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي:

https://democraticac.de/?p=43279

22–المبيض، حسين، (2022)، **استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا شراكة إفريقية أم تموضع حرب باردة جديدة**، شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، على الرابط الآتي:
https://shafcenter.org/

23–مراد، العيناني، (2017)، **إفريقيا من منظور القوى الكبرى ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي**، 2 نوفمبر، العدد125، الجزائر، ليبيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6\4\2024، على الرابط الآتي.
https://www.araa.sa/index.php?option=com_

24–المحسن، عبد الكريم صالح، (2011)، **العلاقات الصينية–الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة**، 25 نوفمبر، على الرابط الآتي:
https://kitabat.com/

25–نذير، حمدي محمد، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ النشر 10 يونيو 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/1/15.على الرابط الآتي:
https://democraticac.de/?p=1775

26–نانتوليا، بول، (2022)، **مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية الإفريقية–تعزيز الاستقرار من خلال السلام**، 14 سبتمبر، على الرابط الآتي:
https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-tokyo-japan-africa-

27–الورفلي، وصال، (2018)، **تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تم نشرها 31\8\. على الرابط الآتي:
https:\\www.csdscenter.com\article

28–**ملامح التحول الجيواستراتيجي الياباني نحو القارة الإفريقية...خلفيات وسياقات**، (2022)، على الرابط الآتي:
https://futureuae.com/

29–الاتحاد الإفريقي، **إفريقيا تطلق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، أديس أبابا، مارس، 2018، على الرابط الآتي،
https:\\au.int\sites\default.

30-**قوات حفظ السلام الصينية تدعم الأمن في إفريقيا**، (2016)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5\6\2023، على الرابط الآتي:
.http://arabic.news.cn

31–**التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية**، رؤية تركية، العدد2، على الرابط الآتي:
https://rouyaturkiyyah.com/

32–**مفهوم الصراع الدولي**، على الرابط الآتي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

33-ويكليكس: **الأمريكيون يراقبون عن كثب الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية**، بي بي سي عربي، 9 كانون الأول 2010، على الرابط الآتي:

http://bbc.in\2dupkMw

- **الموسوعات:**

1-أبو الكلام، آزاد، (2000)، **الموسوعة العربية**، ط1، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة العربية.

2-البيطار، فراس، (2003)، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج3.

3-الكيالي، عبد الوهاب، (1990)، **موسوعة السياسة**، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

4-مسعود، الخوند، (11994)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج8، دار النهضة، لبنان.

5-**موسوعة العالم**، (1981) الطبعة العربية، مؤسسة نوفل، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

1- Alessandro Landolo, St Antony's College, (2011), **Soviet Policy in West Africa 1957-1964**, University of Oxford Word Count: 91,273.

2- Andrew J. Nathan and Perry Link compiled by Zhang Liang. (2002). **the Tiananmen Papers**. Edited. Abacus 22.

3- Chirs, Alden, (2007), **China in Africa**, New York, Zed Book.

4- Tom J. Farer, (1975), **War Clouds on the Horn of Africa, A Crisis for Détente**, New York.

5- Thomps On wand Lewis, (1065), **D. population problems**, MC. Graw Hill, New York**.**

6- Winkler. H, (2006), **Energy Policies for Sustainable development in South Africa**, University of Cape Town, April.

7- Wang، B, A. (2010), **China-Africa political and Economic Relation in the 21st Century: an Analysis of Chinas New Involvement into Africa**. China: Jilin University.

Periodicals:

1- Anne Stratigique, (2000), **institute de relation internationals et Strategies**, Paris**.**

2- Alexandra Schwartzbroo, (1999),"**UN Continent petrolier", Jeune Afrigue**. N 1982 du, 5\11\janvier.

3- Peter D Wezemen, Siemen T Wezemen , (2011), **Arms flows to sub-Saharan Africa**, Stockholm, International peace Research Institute, December**.**

4- De Looy, j.v, (2006), **Africa and china: A Strategic partnership?.** Leiden: African Studies Center**.**

5- Fidan, Hakan, (2010), **The Return of Russia- Africa Relation**, Number 52, Ahmet yesevi University.

6- Ibrahim، Ayyub,(2020),**France and the new Francophone-Anglophone divide in West Africa**, London, Encyclopedia Geopolitica, 6 November.

7- Kalika,Arnaud,(2019), **Russia Great Return to Africa**?, April.

8- Lina Ben abd AllAh, (2016), **Chinas peace and security Strategies in Africa: Building capacity is building peace?,** Africa Studies Quarterly, Volume 16, December.

9- Lu Tingen. Review of Sino, (2002)-**African friendly relations, Beijing Review- Beijing**: Vol.45, Iss. 19; May 9.

10--Lioyd Thrall، (2015)، **Chinas Expanding African Relation implication for U.S National Security،** rand corporation.

11-Mitsugi Endo, (N.H), **From Reactiv to principled..Japans Foreign policy Stance toward Africa**.

12-Manlan Carl، (2021)، **Africa and the United States Reengaging with Africa's**، winter.

13-Nye,J.S,(2019), **The rise and fall of American hegemony from Wilson to Trump,** International Affairs, Vol95.

14-Sobers، Candace، (2019) ، **Angola and the International System 1974-1975**, Vol 121, Harvard College.

15-Taka Funder، (2011)، **Russia-Africa at a glance Economic and trade policy overview**، Africa Economic Brief Vol 2,11may.

16-Taiwan issue.(1995), **Chinas Former president jiang Zeeman's Eight-point proposal** Embassy of the people's Republic of china in Botswana

17-Xu, Yi-chong, (2008), **The Competition for oil and Gas in Africa**, Vol 19.

18-YUN SUN، (2014**)، Africa in Chinas Foreign policy**، April.

19-ZHAO HONG، (2008)، **China-U.S. Oil Rivalry in Africa**.

20-**World Oil Outlook**, (2015), Organization of the petroleum Exporting Countries.

21-**U-S Department of energy "Congo Brazzaville**"، (2011)، Washington DC، energy information.

22-**Rapport Sur Le Development En Africa**, (2015).

Sites of internet:

1- According to: Us. Department of State, **Obama Launches Major African trade Initiatve**, Washington 2013, On Link.

http://iipdigital.usembassy.gov\st\english

2- Antonia Juhasz,(2008), **Afri"Oil**" Com: Will the next war for oil be in Africa? 30 june.

https://www.commondreams.org.

3- David H Shin, (2006), **Africa and chins Clobal Activism**, Washington, Availa from:

Http://www.hdn-eduinssl

4- Bp Statistical Review Of World Energy What's Inside? June 2011.

bp.com\statistical Review**.**

5- George T.Yu, **China, Africa, and Globalization: The china Alternative,** Institute for Security and Development policy, June 2009, accessed on 26\9\2016. Ati.

http://bit.ly\2edIDZo

6- Hormeku Tetteh, **US Africa trade policy: In Whose interest**?, African Agenda,

WWW.developmentgap.org\afpolicy.html

7- The Africa Report، (2014)، **U k firm gets Niger oil production Contract**، June.

http://www.theafricareportcom

8-**U.S Oil shale Our economy and our jobs**، Energy api.

www.api.org

9- **China in Africa**، (2009), info Africa chemistry world January.

www.chemistryworld.org

10-Brendon J. Cannon، (2019)، **Is China Undermining Its Own Success in Africa?**, 8\2\. Visited 13\2\2024.

https:\\bit.ly\3cfwumu

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Art and Humanities
Department of History

The International Competition in Africa after the Cold War Period 1991-2013

Thesis submitted for the Degree of Doctorate in Modern and Contemporary History

Prepared by:

Amaney Eessa Al Ibrahim

Supervision of professor:

Dr. Hikmat Al-bdul Rahman

Associate of supervisor:

Dr. Rami Aldulli

2024-2025

Abstract:

The issue of international competition in the African continent in the post-Cold War period is one of the most prominent issues that has attracted the attention of many researchers and research centers, due to the continent's natural components that have qualified it to become an area of international competition between the major powers represented by the United States of America and the European Union countries, especially France, in addition to the rise of Asian powers such as China and their external orientations towards the African continent, in which they sought to achieve two goals: the first is to obtain African energy sources, especially oil, and the second goal is to exploit the conflicts taking place on the continent to promote their weapons. Especially since Africa, by the nature of its social structure and political composition, is one of the regions most affected by the consequences of international competition, which resulted in the spread of internal conflicts and civil wars that depleted the continent's resources, and was an important factor in increasing the intensity of international competition over it.

The African continent gained great importance in international trends after the Cold War, due to its diverse geographical characteristics, represented by its strategic location overlooking seaports from all four sides, which made it a subject of wide international interest. The human characteristics of the African continent also gained great importance after it became a large market for disposing of industrial products for major powers. The continent constitutes a consumer market for goods and merchandise for more than a billion people, in addition to its possession of enormous natural and mineral wealth, which made it one of the most important vital regions for international powers, which used various political, economic and security tools and mechanisms to enhance their influence in various countries of the African continent, represented by the repeated visits of officials of those countries, and the search for a solution to the internal conflicts that are one of the most important problems that the African continent suffers from it.

Based on this, the research seeks to study the issue of international competition in Africa in the post-Cold War period, since the end of the twentieth century, where the African continent occupied an important position in the strategies of global powers after realizing the economic importance of the African continent, which made it enter the circle of international competition to gain influence and global hegemony.

Keywords: African continent competition, United States of America, China, issues, sources of energy, security and weapons, hegemony, repercussions.